الجات ومصير العرب

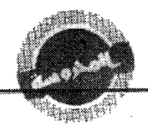
١

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـــات ومصيـر العرب

(المجلد الأول)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى - ت : ٣٨٠٢٠٣٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلد رقم ١ — الجات ومصير العرب (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أوروبا لا تستطيع ولا تريد الحرب مصطفى مرجان	العالم اليوم	٣١	٩٣-٠٢-٠٥
تزايد احتمالات الحرب التجارية وانقسام العالم لثلاث كتل اقتصادية متنافسة	العالم اليوم	٣٣	٩٣-٠٢-٠٦
شكوك حول احتمالات خروج العالم من مشكلاته الاقتصادية	العالم اليوم	٣١	٩٣-٠٢-٠٧
مرحبا محسن محمد	العالم اليوم	٣٤	٩٣-٠٢-٠٩
مفوض التجارة الاوروبية يحذر من عواقب انهيار مفاوضات التحرير نور الدين الفريضى	الحياة	٣٥	٩٣-٠٢-١٠
حرب الفولاذ مرشحة للتصعيد وأوروبا تتشدد فى موقفها التفاوضى نور الدين الفريضى	الحياة	٣٦	٩٣-٠٢-١١
تلويح واشنطن بفرض تعرفات كبيرة يهدد مستقبل التجارة الدولية	الحياة	٣٧	٩٣-٠٢-١٢
مطلوب خطة للتطوير التكنولوجى بدول البحر المتوسط عاطف عبداللة	العالم اليوم	٤٠	٩٣-٠٢-١٢
القويز : التكتلات العالمية تعزز الطلب على البترول محمد عبدالرحمن	العالم اليوم	٤٣	٩٤-٠٢-١٢
تحذير أوروبى من مخاطر اندلاع الحرب التجارية مع الولايات المتحدة	الاهرام	٤٤	٩٣-٠٢-١٣
فرنسا تتهم كلينتون بتصعيد الأزمة التجارية	الوفد	٤٥	٩٣-٠٢-١٤
الصين تستعد للعودة إلى الغات	الحياة	٤٦	٩٣-٠٢-١٦
مشكلات التجارة العالمية أمام كلينتون	الاهرام	٤٧	٩٣-٠٢-١٨
بلطجة أمريكية ومخاوف أوروبية ويابانية احمد مصطفى	الشعب	٤٨	٩٣-٠٢-١٦
نذر الحرب التجارية تتصاعد بين القوى الاقتصادية العظمى محمد الحناوى	الاهرام	٥١	٩٣-٠٢-١٧
جولة أوروجواى تكشف عن نهاية اتفاقيات "الجات"	الاهرام	٥٣	٩٣-٠٢-١٩

مجلد رقم ١ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لعبة شد الحبل بين الدول الصناعية والنامية			
	العالم اليوم	٥٥	٩٣-٠٢-١٩
ضرورة التعاون الاقتصادى بين التكتلات الإقليمية			
	العالم اليوم	٥٨	٩٣-٠٢-٢٠
أمال العالم معقودة على حرية التجارة			
	العالم اليوم	٦٠	٩٣-٠٢-٢١
تزايد مخاطر تفجر الحرب التجارية بين المجموعة الاوروبية واميركا			
نور الدين الفريضى	الحياة	٦٢	٩٣-٠٢-٢٦
لا نتوقع من كلينتون الاتجاه نحو الحمائية			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	٦٤	٩٣-٠٢-٢٦
نذر الحرب التجارية فى تصاعد			
	الاهرام	٦٥	٩٣-٠٢-٢٨
طبول الحرب التجارية			
صليب بطرس	وطنى	٦٦	٩٣-٠٢-٢٨
وزير الزراعة الفرنسى يهدد باستخدام الفيتو ضد "الغات"			
	الحياة	٦٨	٩٣-٠٣-٠٢
كول يطالب بالتوصل لاتفاقية "الجات"			
	العالم اليوم	٦٩	٩٣-٠٣-٠٣
الصين تتعهد بالعمل للانضمام إلى الغات			
	الحياة	٧٠	٩٣-٠٣-٠٤
الحوار مع اوروبا والأسواق العالمية			
فتحى غانم	العالم اليوم	٧١	٩٣-٠٣-٠٤
الصين تتعهد بالعمل جديا للانضمام لاتفاقية الجات			
رويتر	العالم اليوم	٧٣	٩٣-٠٣-٠٥
(اسخن) من الباردة واخواتها!!			
	المساء	٧٤	٩٣-٠٣-٠٦
اتساع جبهة الحرب التجارية العالمية			
ميشيل داجاتا	الاهرام	٧٦	٩٣-٠٣-٠٩
٢٤ دولة تطالب بالاسراع بمفاوضات جولة أورجواى			
صفاء جمال الدين	الاهرام	٧٨	٩٣-٠٣-١١
الجات وحرية التجارة فى عهد كلينتون			
لطفى عبد العظيم	العالم اليوم	٧٩	٩٣-٠٣-١٣

مجلد رقم ١ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الكيل بمكيالين فىالتجارة الدولية !!			
لطفى عبد العظيم	العالم اليوم	٨١	٩٣-٠٣-١٤
المفوض الاقتصادى الأوروبى للحذر فى معالجة الجوانب الاجتماعية ل "غات"			
نور الدين الفريضى	الحياة	٨٣	٩٤-٠٣-١٤
انعكاسات دورة ارجواى واتفاقيات الجات			
سالم وهبى	الاهرام الاقتصادى	٨٤	٩٣-٠٣-١٥
ديلور يجتمع مع كلينتون غدا وسط تصاعد التوتر فى العلاقات التجارية			
	الحياة	٨٦	٩٣-٠٣-١٧
أوروبا تحاول تأمين "هدنة" فىالحرب التجارية مع أميركا			
نور الدين الفريضى	الحياة	٨٧	٩٣-٠٣-١٩
ديلور لا يزال قلقا من نشوب حرب تجارية أوروبية - اميركية			
	الحياة	٨٩	٩٣-٠٣-٢٤
ماذا يحدث للدول الصناعية السبع الكبرى ؟			
ضياء الحاجرى	العالم اليوم	٩١	٩٣-٠٣-٣٠
هدنة موقتة فى النزاع التجارى بين أوروبا والولايات المتحدة			
	الحياة	٩٣	٩٣-٠٣-٣١
التنمية البشرية والتكنولوجية ضرورة لمواجهة المنافسة فى التجارة الدولية			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	٩٤	٩٣-٠٣-٣١
واشنطن تنتزع مؤقتا فتيل الحرب التجارية			
	العالم اليوم	٩٥	٩٣-٠٣-٢٩
الخلافات تحيط بالمشروع النهائى لدورة أوروجواى			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	٩٦	٩٣-٠٣-٣٠
واشنطن تطالب المجموعة الاوروبية بتعديل المسودة النهائية لـ الغات			
نور الدين الفريضى	الحياة	٩٧	٩٣-٠٤-٠١
الحرب التجارية قادمة			
	العالم اليوم	٩٨	٩٣-٠٤-٠٢
الحرب التجارية تشتعل			
	الاهرام	٩٩	٩٣-٠٤-٠٤
هدنة فى الحرب التجارية			
	الاهرام	١٠٠	٩٣-٠٤-٠٥
أمريكا تلوح بالحماية الجمركية واليابان تهدد بالثأر			
	العالم اليوم	١٠١	٩٣-٠٤-١٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اقتصاد السوق الوية الجديدة للاقتصاد العالمى			
سليم الحص	المجلة	١٠٤	٩٣-٠٤-١٣
ارتفاع كبير فى التبادل التجارى الدولى			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	١٠٨	٩٣-٠٤-١٦
كلينتون وميازاوا يقترحان اتفاقا جديدا يحكم المفاوضات التجارية بين البلدين			
	الحياة	١٠٩	٩٣-٠٤-١٨
القلق يجتاح اليابان من تصلب المواقف الأمريكية وطوكيو تستغرب محاضرات كلينتون على ميازاوا			
	الحياة	١١٠	٩٣-٠٤-٢٠
دنكل مدير "الجات" يترك منصبه فى يونيو			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	١١٤	٩٣-٠٤-٢١
قانون جديد لدعم عودة الصين إلى الجات			
	العالم اليوم	١١٥	٩٣-٠٤-٢١
حتى لا ينهار النظام التجارى العالمى			
	العالم اليوم	١١٦	٩٣-٠٤-٢٨
كلينتون يفتح الطريق المسدود أمام محادثات "غات" !			
	الحوادث	١١٧	٩٣-٠٤-٣٠
مفاوضات الجات وتحديات التكتلات الاقليمية			
محمد عثمان	السياسة الدولية	١٢٠	٩٣-٠٤-٣٠
زيادة "الثراء" للدول المتقدمة .. و "الفقر" للدول النامية			
	العالم اليوم	١٢٤	٩٣-٠٥-٠٣
استراتيجية دولية لتشجيع الاستثمار فى الدول النامية			
	الاهرام	١٢٦	٩٣-٠٥-٠٣
وزير اميركى : مفاوضات الغات تقترب من النهاية			
	الحياة	١٢٧	٩٣-٠٥-٠٦
كانتور : المجموعة الاوروبية توافق على اصلاحات الغات			
	الحياة	١٢٨	٩٣-٠٥-٠٧
الدول الغربية تناقش محادثات الغات المتعثرة			
	الحياة	١٢٩	٩٣-٠٥-١١
واشنطن وسلاح التجارة الحرة!!			
	الاهرام	١٣٠	٩٣-٠٥-١١
٥،٥% زيادة فى حجم التجارة العالمية			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	١٣١	٩٣-٠٥-١٤

مجلد رقم ١ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فرنسا تعيد النظر فى اتفاقية "الجات"			
مصطفى مرجان	العالم اليوم	١٣٢	٩٣-٠٥-١٩
الغات تختار مديرا عاما جديدا الشهر المقبل			
	الحياة	١٣٣	٩٣-٠٥-٢٣
الابعاد والاثار الاقتصادية لمفاوضات الجات			
	الاهرام الاقتصادى	١٣٤	٩٣-٠٥-٢٤
الترغيب والتهديد فى الجات			
نزيرة الافندى	الاهرام الاقتصادى	١٣٩	٩٣-٠٥-٢٤
اجتماع غير عادى "للجات" لاختيار مديرها الجديد			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	١٤٦	٩٣-٠٥-٢٥
رئيس منظمة الغات ينتقد السياسة التجارية لحكومة كلينتون			
	الحياة	١٤٧	٩٣-٠٩-٢٥
١٠ ملايين دولار خسرتها مصر بسبب ظاهرة تزوير الكتب ! (٢)			
مصطفى الضمرانى	الاهرام	١٤٨	٩٣-٠٥-٢٦
"جولة الأورجواى تنتظر تفويض الكونجرس الامريكى			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	١٤٩	٩٣-٠٥-٢٧
جولة جديدة فى محادثات الغات وتفاهم اوروبية - اميركى على تجاوز قضية العقوبات			
	الحياة	١٥٠	٩٣-٠٥-٣٠
الحرب التجارية العالمية البديل الجديد للحرب الباردة			
سامى منصور	العربى	١٥١	٩٣-٠٥-٣٠
بوادر تمرد على المرشح الاوربى لقيادة سفينة الغات			
	الحياة	١٥٥	٩٣-٠٦-٠٣
فرنسا ترى امكان ابرام اتفاق غات قبل نهاية العام			
	الحياة	١٥٦	٩٣-٠٦-٠٣
مفاوضات "الجات" .. وتجارة مصر الخارجية أزالة القيود وزيادة حصة الدول النامية من التجارة الدولية ل			
ياسر صبحى	الاهرام	١٥٧	٩٣-٠٦-٠٧
وزراء الخارجية فى المجموعة الاوروبية يصادقون على اتفاق البذور الزيتية			
نور الدين الفريضى	الحياة	١٦٠	٩٣-٠٦-١٠
اختيار بيتر سوذرلاند مديرا عاما لـ غات			
	الحياة	١٦١	٩٣-٠٩-١٠
امريكا واليابان تبحثان استراتيجية تجارية لعام ما بعد الحرب الباردة			
	الاهرام	١٦٢	٩٣-٠٦-١٠

مجلد رقم ١ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فرنسا تريد غات لكن ليس بأى ثمن	الحياة	١٦٣	٩٣-٠٦-١١
استمرار خلافات "الجات" بين فرنسا وأمريكا / محمد فهمى	العالم اليوم	١٦٤	٩٣-٠٦-١٥
٨٠% من عمليات تزوير الكتاب المصرى تتم فى الأردن / تاج الدين عبد الحق	الحوادث	١٦٥	٩٣-٠٦-١٩
نجاح "أوروجواى" يعيد الثقة للاقتصاد العالمى	العالم اليوم	١٦٩	٩٣-٠٦-٢٤
نجاح جولة أوروجواى غير مؤكد بسبب قضية الدعم الزراعى	العالم اليوم	١٧٠	٩٣-٠٦-٢٧
"الين" يبدد مكاسب "الدولار" أمام "المارك"	العالم اليوم	١٧١	٩٣-٠٦-٢٨
بلجيكا تطالب المجموعة بتقديم تنازلات فى محادثات الجات	العالم اليوم	١٧٢	٩٣-٠٦-٣٠
دنكل يدعو إلى اتفاق هذا العام	العالم اليوم	١٧٣	٩٣-٠٦-٠٢
كلينتون يدعو إلى صياغة جديدة للاقتصاد الصناعى	الاهرام المسائى	١٧٤	٩٣-٠٧-٠٦
التقدم فى المفاوضات التجارية قد يدعم الدولار أمام الين	العالم اليوم	١٧٥	٩٣-٠٦-٠٩
حرب التعريفة الجمركية بين أوروبا وامريكا واليابان / كريم صبحى	العالم اليوم	١٧٧	٩٣-٠٦-١١
العالم يواجه لحظة قرار مصيرية	الحياة	١٨١	٩٣-٠٦-٢٢
"الصين" تسترضى "الجات"	الاهرام الاقتصادى	١٨٢	٩٣-٠٦-٢٦
مؤتمر الابعاد والآثار الاقتصادية لمفاوضات الجات / نيرمين السعدنى	السياسة الدولية	١٨٣	٩٣-٠٧-٠١
تنامى التكتلات الاقليمية يضر بالتجارة الدولية / عزة نصر	العالم اليوم	١٨٦	٩٣-٠٨-٠٣
منظمة "غات" ترحب بانضمام السعودية والدول الاعضاء تؤيد عضويتها	الحوادث	١٨٧	٩٣-٠٨-٠٦

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التجارة العالمية : مخاطر قصر النظر			
عصام الدين جلال	الاهرام	١٩٠	٩٣-٠٨-٠٨
موقف فرنسا التفاوضى فى مباحثات الجات بعد ازمة النقد الاوروبية :			
معتز عبد الفتاح	العالم اليوم	١٩٣	٩٣-٠٨-١٤
الكبار يحتكرون التجارة والعالم الثالث يدفع الفاتورة			
مسعد نوار	العالم اليوم	١٩٦	٩٣-٠٨-١٥
الجبهة الأولى فى الحرب التجارية الكبرى			
مصطفى البارودى	الشرق الاوسط	١٩٩	٩٣-٠٨-١٦
تحرير التجارة بين الأغنياء والفقراء			
سعد الدين وهبة	الاهرام	٢٠٢	٩٣-٠٨-٢١
استمرار الخلاف الألمانى - الفرنسى حول "الجات" فى محادثات كول - بالادور			
محمد فهمى	العالم اليوم	٢٠٥	٩٣-٠٨-٢٧
رئيس غات يجتمع مع كول ثم بالادور			
	الحياة	٢٠٧	٩٣-٠٨-٢٨
الخلاف حول السلع الزراعية يهدد مفاوضات "الجات"			
	العالم اليوم	٢٠٨	٩٣-٠٩-٠٤
فرنسا قد تستخدم حق النقض للاعتراض على اتفاق غات			
	الحياة	٢٠٩	٩٣-٠٩-٠٧
نكسة جديدة للجهود الدولية لتحرير التجارة العالمية			
	الاهرام	٢١٠	٩٣-٠٩-٠٧
مدير غات ينتقد الدول الغنية لتأخرها فى حسم اتفاق تحرير التجارة			
	الحياة	٢١٢	٩٣-٠٩-١٩
"ميجور" يحذر فرنسا من تصعيد متوقع			
	الوفد	٢١٣	٩٣-٠٩-٢٠
أوروبا توافق على محادثات زراعية مع واشنطنوترفض طلب فرنسا التفاوض على بلير هاوس			
نور الدين الفريضى	الحياة	٢١٤	٩٣-٠٩-٢٢
الليبراليون والسياسات الحمائية			
	العالم اليوم	٢١٦	٩٣-٠٩-٢٤
مخاطر الحرب التجارية ما زالت قائمة			
	العالم اليوم	٢١٧	٩٣-٠٩-٢٥
إعادة التفاوض حول التجارة الزراعية تهدد التسوية الدولية حول "الجات"			
	العالم اليوم	٢١٨	٩٣-٠٩-٢٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الموقف الفرنسى من "بليؤهاوس" . وصراع الكبر فى إطار الجات			
جابر القرموطى	العالم اليوم	٢١٩	٩٣-٠٩-٢٦
تعثر جهود تسوية الخلافات التجارية بين أوروبا وامريكا			
	الاهرام	٢٢١	٩٣-٠٩-٢٩
فشل الجات يهدد الى اقتصاد السوق			
	العالم اليوم	٢٢٢	٩٣-٠٩-٢٧
خبراء دوليون يحذرون من تدهور التجارة			
مصطفى مرجان	العالم اليوم	٢٢٣	٩٣-٠٩-٣٠
هذه الديناصورات الجديدة .. وصراعاتها !			
طارق الشامى	الاهرام	٢٢٤	٩٣-١٠-٠١
محور باريس - بون ينقذ الموقف الأوروبى فى مفاوضات الغات			
أنور يونس	الوسط	٢٢٥	٩٣-١٠-٠٣
المفوض التجارى الاوروبى : الولايات المتحدة تتفهم اعتراضات المجموعة الاوروبية			
	الحياة	٢٢٦	٩٣-١٠-٠٦
المرور العابر .. قرحة فى اقتصاد الدول "المغلقة"			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	٢٢٧	٩٣-١٠-١١
الصين توحد أسعار صرف العملات بمراكز المقايضة			
	العالم اليوم	٢٢٩	٩٣-١٠-١٢
اقتراح فرنسى باستبعاد المسألة الزراعية من المفاوضات الحالية لـ "جات"			
	العالم اليوم	٢٣٠	٩٣-١٠-١٣
المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة تستأنفان اليوم المحادثات التجارية			
نور الدين الفريضى	الحياة	٢٣١	٩٣-١٠-١٢
خلافات جات تحدد مصير الوحدة الأوروبية			
مصطفى مرجان	العالم اليوم	٢٣٢	٩٣-١٠-١٥
الجات تدعو لدعم الاصلاات المصرية			
	العالم اليوم	٢٣٥	٩٣-١٠-١٦
ثلاثة خلافات حادة تعوق اتفاق الخدمات فى مفاوضات "أوروجواى"			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	٢٣٦	٩٣-١٠-١٦
ميتران : فرنسا ترفض أى اتفاق يتم على حسابها فى اطار غات			
	الحياة	٢٣٧	٩٣-١٠-١٦
هل يحدث "تحالف" استراتيجيى بين "لالجات" وصندوق النقد الدولى؟			
	العالم اليوم	٢٣٨	٩٣-١٠-١٨

مجلد رقم ١ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مطالب أوروبية باستبعاد السينما من "جات"			
	حريتى	٢٤١	١٩-١٠-٩٣
الجات " جذور الخلاف التجارى بين أمريكا المجموعة الأوروبية			
أحمد فاضل	العالم اليوم	٢٤٣	٢٢-١٠-٩٣
الملف الزراعى يعوق مساعى التفاهم بين فرنسا وأمريكا			
مصطفى مرجان	العالم اليوم	٢٤٥	٢٢-١٠-٩٣



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

نائب رئيس الغرفة الأمريكية بالقاهرة:

الاستثمارات الأمريكية تفضل قطاع البترول «الجات» ستضع الصناعات الثقيلة فى «مأزق»

□ القاهرة - أسامة نصحي:

العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ذات خصوصية شديدة وقد تبدو علاقة غير متكافئة بين أكبر دولة راسمالية وبين دولة تنتمى إلى العالم الثالث، وتاتى خصوصية العلاقة من أهمية كل طرف للاخر فالولايات المتحدة وبحكم مفهومها الاقتصادى الراسمالى فى حاجة دائمة إلى أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج إلى جانب رعايتها للاستقرار السياسى فى منطقة الشرق الأوسط حماية لمصالحها الاقتصادية ولا يمكن لاحد أن يتجاهل دور مصر السياسى الريادى فى المنطقة وعلى المستوى الاقتصادى فهى تملك موارد طبيعية كبيرة ولديها مجال واسع للاستثمارات الناجحة إلى جانب أنها تسعى إلى الفوز بمزيد من التأييد والمساعدات الاقتصادية العالمية خاصة في مرحلة الاصلاح الاقتصادى.

وحول المعونة الأمريكية لمصر والاستثمارات والتبادل التجارى بين البلدين دار الحوار مع د.أحمد شوقى نائب رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة والذى أكد على أهمية مصر بالنسبة للإدارة الأمريكية وهو ما يتمثل فى تخصيص أكثر من ٥٠٪ من المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل.

ضغوط داخلية

● **تردد مؤخرا ان المساعدات الأمريكية لمصر ستزيد بمقدار ٢٥ مليون دولار سنويا وذلك تقديرا للظروف الاقتصادية لمصر وخاصة بعد كارثة الزلزال فما مدى صحة ذلك؟**

- غير صحيح أن الولايات المتحدة تعتزم زيادة مساعداتها الاقتصادية لمصر بل على العكس فإننا نرى فى ضوء الأوضاع الحالية أن النية تتجه لتخفيض هذه المساعدات ليس نتيجة لفتور فى العلاقات الثنائية او ضعف التأييد الأمريكى لمصر بل هو نتاج ضغط داخلى من الشعب الأمريكى على الحكومة فهو يرفض اعطاء إعانات لحكومات اجنبية بل توجيه هذه الأموال لتحسين الاقتصاد الأمريكى.

وهذا ما فجر خلافا بين القيادة السيسة والشارع الأمريكى لأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة منها التوازن والاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط ومنع نشوب نزاعات وحروب قد تكلف مبالغ طائلة عند التدخل العسكرى ولكن النية تتجه الان للاستجابة للمطلب الشعبى وسيتم تخفيض المساعدات بنسبة واحدة لجميع دول المنطقة.

أما بالنسبة للسنة الحالية والقادمة فلن يتم التخفيض خلالهما لان الكونجرس اعتمد الميزانية بالفعل دون إجراء التخفيض.

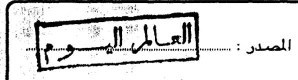
استثمارات بترولية

● **ما هو تفسيرك لإحجام الاستثمارات الأمريكية الخارجية عن الاتجاه لمصر ومنطقة الشرق الأوسط والتى قدرتها بعض الدراسات بـ ١٪ من الاستثمارات الأمريكية الخارجية؟**

- الاستثمارات الامريكية بالفعل تتوجه إلى أوروبا وجنوب شرق أسيا لتوافر عامل مهم وهو سعة حجم السوق وقدرتها على استيعاب كمية الانتاج الأمريكى الكبير بينما تتركز الاستثمارات الأمريكية فى الشرق الاوسط فى قطاع البترول وهناك استثمارات بمبالغ خيالية فى السعودية والكويت واعتقد أن نسبة الواحد فى المئة صحيحة إذا اسقطنا الاستثمارات البترولية والبترول سلعة ذات طبيعة خاصة فهى سلعة استراتيجية لذا فالولايات المتحدة تسعى إليها اينما كانت.

أما إذا انتقلنا إلى سلعة اخرى وعلى سبيل المثال صناعة السيارات لا يمكن إنشاء شركة امريكية للسيارات فى مصر لأن السيارة المنتجة لا تناسب المستوى الاجتماعى المصرى ولابد للشركة المستثمرة أن تبدأ انتاجها لضمان تحقيق الربح بـ ٤٠٠ الف سيارة بينما لا يستوعب السوق على اى حال أكثر من ١٠٠ الف سيارة سنويا وإذا قامت الشركة بالتصدير فإنها ستنافس نفسها لأن لديها العديد من الفروع فى بلدان مختلفة من العالم تقوم بالتصدير أيضا ويجب الا يخدعنا تأسيس العديد من الشركات المشتركة فى صناعة السيارات فى مصر مؤخرا لأنها مجرد تجميع واستفادة من تسهيلات انتاجية موجودة فى مصر ومن ثم لا نستطيع إطلاق مسمى استثمار عليها ولذا فإن الاستثمارات الامريكية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

تهرب من الصناعات الثقيلة إلى السلع الاستهلاكية وقد حققت نجاحا نسبيا في المنظفات الصناعية والأدوات الكهربائية وخلافه.

● لماذا لم ترتفع نسبة الاستثمارات الأمريكية في مصر رغم تطور الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة؟

ـ أي استثمار ناجح يحتاج إلى سنوات طويلة حتى يترسخ والاستثمارات القائمة بالفعل عمرها عشرات السنوات ومصر في هذه الفترة ولمدة طويلة عاشت في ظل النظام الشمولي الذي يحارب الاستثمارات الأمريكية.. واعتقد أن نسبة الاستثمارات قد تزيد مع مرور السنوات وثبات نجاح تجربة الاصلاح الاقتصادي في مصر.. ولابد أن نعي حقيقة مهمة هي أن الاستثمار الناجح يسعى دائما إلى الربح وسيتجه تلقائيا إلى المكان الذي يضمن تحقيق الربح له فهو ليس بحاجة إلى قرار سياسي.

مفاوضات

● ما هو موقف الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة من قضية الاستثمارات الأمريكية والمساعدات الاقتصادية لمصر ؟

ـ إن الهدف الأساسي والأول للغرفة هو تشجيع الاستثمارات الأمريكية وزيادة التبادل التجاري بين مصر وأمريكا من خلال فتح أسواق للسلع المصرية هناك وتوصيل المستثمرين المصريين بالأمريكيين من أجل الاتفاق على تأسيس مشروعات مشتركة وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال الندوات واللقاءات التي تعقد بالولايات المتحدة لشرح افاق الاستثمار في مصر ويتم عقد هذه الندوات كل عام في ولايتين جديدتين.

أما بالنسبة للزيارة السنوية التي يقوم بها وفد الغرفة للولايات المتحدة فإنه يعقد لقاءات مع بعض أعضاء الكونجرس والبنك الدولي وصندوق النقد وتهدف هذه الجهود مجتمعه إلى إقناع المسئولين بضرورة زيادة المساعدات وجذب الاستثمارات لمصر لما لها من دور حيوي وريادي في المنطقة وقد لاقت هذه الجهود قناعة من المسئولين ولكن الضغوط الشعبية لها سطوة كبيرة في صنع القرار كما سبقت الإشارة.

خلل

● كيف ترى تأثير اتفاقية الجات على علاقات التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة؟

ـ اتفاقية الجات ستؤدي إلى رفع الحماية الجمركية التي تفرضها الدول على صناعتها المحلية ونتيجة لتفاوت التقدم التكنولوجي والصناعي سيحدث خلل بين الدول المتقدمة والدول النامية.

حيث ستهدد الصناعة الوطنية في معظم الدول النامية وعلى تلك الدول الإسراع في تحسين الصناعة لديها وأن تعتمد على تصنيعها من خامات محلية أما الصناعات التي تحتاج إلى إمكانات مادية وآلية عليها فإن المنافسة فيها معدومة للدول النامية.

والاعتماد على الخامات المحلية في التصنيع اصبح ضرورة حيوية للمنافسة ومثال على ذلك الصناعات النسيجية في مصر فهي قادرة على المنافسة وغزو السوق العالمية.

أما استيراد المواد الخام لتصنيع المنتج فهو مغامرة اقتصادية لم تتجاوزها إلا اليابان لأنه في هذه الحالة الأوفر استيراد المنتج في صورته النهائية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٣

جولة «الجات» واحتمالات الصدام مع اليابان

أرجأ الرئيس الامريكى بوش ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور الجولة المتممة لمحادثات التجارة العالمية (الجات) إلى منتصف يناير الجارى وسط محاولات من المسئولين الغربيين للتأكيد على أن المفاوضات لم تصل إلى طريق مسدود.. بينما تشير وقائع عديدة إلى الصعوبات التى تواجه المفاوضات وأدت إلى إخفاق المشاركين فيها فى عقدها بموعدها الذى كان مقررا، أى قبل نهاية العام المنصرم.

ومازال بوش والقادة الاوربيون يأملون فى انعقاد الجولة القادمة من المفاوضات فى موعد يسبق قدوم الرئيس المرشح بيل كلينتون إلى البيت الأبيض فى ٢٠ يناير، الأول ليختتم ولايته بعمل يعتبره ناجحا، والباقون لاعتقادهم بأن كلينتون سيكون أكثر تشددا من بوش فى سلوكه الاقتصادى خاصة مايتعلق منه بكل ما يمثل صعوبات أمام الاقتصاد الامريكى. وقد أكد مساعدو كلينتون انه لم يعترض على أن بوش لم يخبره مسبقا بقرار فرض عقوبات جمركية على المجموعة الأوروبية لانه يعتقد ان الولايات المتحدة ينبغى عليها ان ترد ردا انتقاميا على البلدان التى تغلق حدودها أمام الصادرات الأمريكية.. وعلق أحد هؤلاء المساعدين على آفاق الجولة القادمة من مفاوضات الجات بقوله: إن الامور تبدو قبيحة وانه لايوجد ما يمكن عمله فى هذا الشأن فى الأشهر القليلة القادمة». وإذا ما وضعت هذه التصريحات الى جوار ما جاء فى برنامج كلينتون من تأييد لاتفاقات التجارة الحرة «طالما كانت عادلة بالنسبة للعمال والمزارعين الأمريكيين» والتصدى للممارسات التجارية غير العادلة للدول الاخرى، وحماية المصالح الامريكية» فإن المحصلة تمضى فى اتجاه تأكيد ضيق الافاق المتاحة أمام اتمام مفاوضات الجات بعيدا عن إملاء المصلحة الامريكية لشروطها. وفى الوقت نفسه دون تجنب لما يثيره هذا الوضع من استياء الأعضاء المضارين منه. فلم يكد أعضاء الجات – خاصة الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية – يتنفسون الصعداء بتبدد احتمال استخدام فرنسا لحق الفيتو لدحض الاتفاق الزراعى الذى توصلوا إليه على حساب مزارعيها، حتى برزت أمامهم مشكلة أخرى هى استياء اليابان من قائمة التنازلات التى عليها الأخذ بها استجابة لضغوط تمارسها الولايات المتحدة كى تدفع الحكومة اليابانية لفتح أسواقها أمام الواردات الاجنبية حتى الزراعى منها. ورغم ميل المسئولين اليابانيين إلى الرضوخ لهذه الضغوط وعدم الوقوف حجر عثرة أمام مفاوضات «الجات» وعدم رغبتهم فى تحمل مسئولية الانهيار – الذى يبدو وشيكا – لهذه المفاوضات، إلا أن نوبة الغضب التى عبر عنها المزارعون اليابانيون فور إعلان حكومتهم اعتزامها إلغاء الحظر المفروض على الواردات الزراعية تشير إلى الصعوبة الداخلية التى ستواجه المسئولين اليابانيين إذا مارضخوا للضغوط الأمريكية وبالتالى إلى احتمال بقاء المشكلة قائمة أمام الجولة القادمة من المفاوضات خاصة مع ما ذكر عن محاولات اليابان اقناع الأطراف الأخرى فى المفاوضات باستثنائها من الواردات الزراعية خاصة الأرز الذى يمثل محصولا رئيسيا لنسبة عالية من المزارعين اليابانيين.

تأييد ومعارضة

وإذا ما أخفقت اليابان فى ذلك فإن الوضع المتوقع لمفاوضات يناير الحالى هو الانقسام بين أطراف مؤيدة للمفاوضات وهى ألمانيا والولايات المتحدة، وأخرى معارضة وهى فرنسا وقد تنضم إليها اليابان، وثالثة تؤيد بغير حماس كبير وهى انجلترا وإن كان عدم حماسها لم يمنعها – باعتبارها الرئيس الحالى للمجموعة الأوروبية – من تمرير الاتفاق الزراعى على غير رغبة فرنسا. وهناك مؤشر أخر للصعوبات التى تواجه الجولة القادمة من المفاوضات، فحتى الآن تبدو الولايات المتحدة الطرف الوحيد الذى لم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

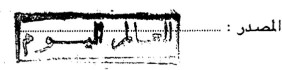
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٣

يقدم بعد تنازلات لاتمام الاتفاقية النهائية للجات، بينما تطالب الأطراف الأخرى بتقديم ما من شأنه إقرار تجارة عالمية حرة تنفتح فيها الأسواق -عنوة- أمام الواردات الامريكية غير المرغوب فيها، وقد سبق لليابان أن قدمت تنازلات فى قطاعات الخدمات والشحن البحرى وحقوق الملكية الفكرية، وقدمت فرنسا -أو هى أجبرت- على تقديم تنازلات بشأن الحبوب الزيتية، وأعلنت دول أمريكا اللاتينيه -خاصة الواقعة فى منطقة الكاريبى- عن قائمة بالأضرار التى لحقت بها من جراء إعمال اتفاقات الجات على اقتصادياتها وأسواقها.

وتخلق هذه التنازلات جوا غير موات لإتمام الاتفاقية النهائية إلا إذا استمرت الضغوط الامريكية إلى مالانهاية.

منى ياسين



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......١٢......

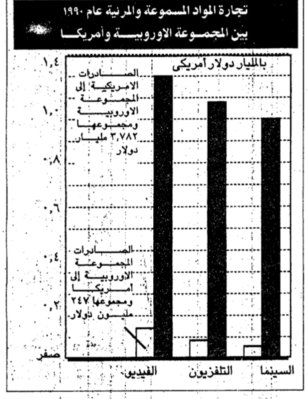
التفاوض حول الصناعات المرئية الأمريكية في «الجات»

□ واشنطن - «العالم اليوم»:

أصبح مطلب الولايات المتحدة بالحصول على تنازلات من المجموعة الأوروبية في مجال الخدمات المسموعة والمرئية ضمن النقاط الأساسية التي يجرى التفاوض بشأنها بين الجانبين في جينيف في إطار جولة أوروجواي لمحادثات الجات لتحرير التجارة العالمية.

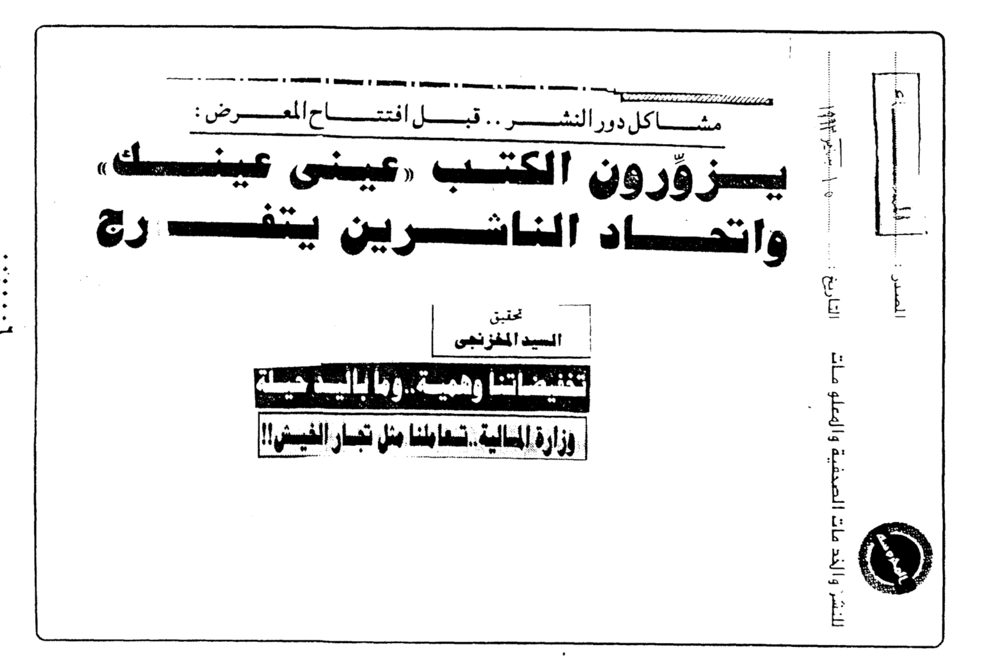
وكانت المجموعة الأوروبية قد طلبت رسميًا من الولايات المتحدة اعتبار أن الخدمات المسموعة والمرئية ليست صناعة بالمعنى المعروف مثل أي صناعة أخرى.

ويقول مسئول بالمجموعة الأوروبية نحن نرغب في شكل ما من الاعتراف من أمريكا بأن هذا القطاع يحتاج إلى نظرة خاصة مختلفة عن مجرد الاعتبارات الاقتصادية. وبهذا الاعتراف من جانب أمريكا يمكن للمجموعة الأوروبية بعد ذلك أن تناقش شروط فتح أسواق هذه الخدمة. ويقول المسئول إن المشكلة هي أن الخدمات المرئية والمسموعة الأمريكية ينظر إليها من جانب الولايات المتحدة في ضوء الشروط التجارية البحتة أما في المجموعة الأوروبية فإن السمة الاقتصادية أقل أهمية بكثير وأن المهم لديها هو الشروط الثقافية والسياسية.



وللولايات المتحدة مبرراتها للنظر إلى هذا القطاع بهذا الشكل. إذ يقول مسئول أمريكي «إن الخدمات المسموعة والمرئية هي ثاني أكبر صادراتنا الخارجية وأنه رغم اهتمامنا طبعًا بالمسائل الثقافية في العالم فإن التعامل مع هذه السلطة مهم جدا من الناحية التجارية للاقتصاد الأمريكي. ولا يمكننا النظر إليها من منظور ضيق». وتبلغ عائدات صناعة السينما والتليفزيون الأمريكية حوالى ٤٠ مليار دولار سنويا وهو ما يزيد على عائدات صناعة المجموعة الأوروبية مجتمعة وحوالى ٤٠٪ من إجمالى صناعة العالم. وقد بلغت قيمة هذه الصادرات إلى دول المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٠ حوالى ٣,٨ مليار دولار. ولما كانت الواردات من المجموعة الأوروبية حوالى ٢٥٠ مليون دولار فقد بلغ الفائض التجارى الأمريكي من تجارة الأفلام السينمائية وبرامج الفيديو والتليفزيون أكثر من ٣,٥ مليار دولار. ويقول المسئول الأمريكي «إن هذه سوق تجارية هائلة بغض النظر عن أي اعتبارات ثقافية».

ويرغب منتجو الأفلام الأمريكيون في فتح سوق المجموعة الأوروبية تماما أمام الخدمات المسموعة والمرئية الأمريكية ومع ذلك يأمل المفاوضون في اقناع المجموعة بفتح حصة من سوقها أمام المنتجات الأجنبية وأن تقطع المجموعة الأوروبية على نفسها وعدا بعدم اغلاق هذه الحصة أو تقليلها. والمشكلة بالنسبة لمفاوضى المجموعة أن المفوضية الأوروبية ليس لديها تفويض واضح وفق معاهدة روما للتفاوض بشأن تجارة الخدمات نيابة عن الدول الأعضاء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٥ | ١ يناير ١٩٩٣

مشاكل دور النشر .. قبل افتتاح المعرض :

يزوِّرون الكتب «عينى عينك» واتحاد الناشرين يتفرج

تحقيق
السيد المغزنجى

تخفيضاتنا وهمية.. وما باليد حيلة

وزارة المالية.. تعاملنا مثل تجار الغيش!!



المصدر : مساء

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم الحديث المستمر عن مشاكل الكتاب والناشرين المصريين قبل بدء الموسم السنوى لافتتاح معرض القاهرة الدولى للكتاب .. لاتزال مشكلات تسويق الكتاب المصرى تبحث عن حل . ومع ان كثيرا من هؤلاء الناشرين يعقدون الامل فى حلها على مايسمى باتحاد الناشرين المصريين ، فإن الشكوى - منه - قائمة لعدم وجود دور فاعل له حتى الأن !!

سالنا الناشرين والنقاد عن رايهم فى كيفية التصدى لهذه المشكلات ليحقق الكتاب المصرى مكانته الثقافية والأدبية فى ظل المنافسة التى يواجهها من قبل دور النشر العربية والاجنبية معا .

● فى البداية يقول الدكتور صلاح السحار مدير ادارة النشر بمكتبه مصر بالفجالة .. اهم المشاكل التى تواجهنا هى التفرقة فى المعاملة بين الناشر المصرى ونظيره الاجنبى ، طوال معرض الكتاب ، وارتفاع اجور المساحات « الارضية » لاجنحة عرض وبيع الكتب بالمعرض التى تصل الى خمسة آلاف جنيه .

يضيف كذلك توجد مشكلة تزوير الكتاب المصرى وقد رفعت قضيتين على ناشرين احدهما لبنانى والاخر قطرى ، بسبب قيامهما بتزوير بعض كتب « الدار » وبيعها بسعر ي[illegible]ارب اسعارنا داخل وخارج مصر .

أما الناشر القطرى فقد زور كتابى « واسلاماه » لعلى احمد باكثير و « عمر بن العزيز » لعبد الحميد جوده السحار وقام ببيعهما لوزارة التربية والتعليم القطرية ، وللاسف فان القضاء المصرى قام بتجميد وحفظ القضيتين بسبب عدم وجود قاض « متخصص » فى هذا النوع من جرائم التزوير الخاصة بالكتاب المصرى .

ويطالب د . صلاح الدولة بحماية الناشرين من هذا « الاستغلال » الذى يقوم به هؤلاء الناشرون ومضاربتنا داخل مصر وخصوصا اثناء فترة المعرض . وأن يكون لاتحاد الناشرين المصريين دور ايجابى وحاسم فى مواجهة هذه المشكلات التى تتعلق بتزوير كتبنا « عينى عينك » . كما ان الكتاب المصرى لايزال يواجه مشكلة صعبة فى تصديره خارج مصر رغم مايحققه من عائد اقتصادى

يشير عبدالناصر غريب بمكتبة الدار الازهريه الى ان اتحاد الناشرين المصريين لم يتخذ أى موقف ايجابى حتى الان لمواجهة ظاهرة تزوير الكتاب المصرى على يد الناشرين اللبنانيين وغيرهم ، كما ان ارتفاع رسوم حجز اماكن عرض الكتب باجنحة المعرض تؤثر على نسبة الخصم المطلوبة للكتاب والتى يرغب القارىء فى الاستفادة بها استفادة حقيقية .

وأتساءل : من المسئول عن فرض هذه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٩٩٣

الاسعار هل الهيئة العامة للكتاب ام هيئة المعارض ؟!

اما احمد عبدالعزيز القزاز مدير الادارة العامة للتسويق بدار المعارف فيشير الى ظاهرة ارتفاع سعر الكتاب الاجنبى والتى وصلت الى الف جنيه للكتاب الواحد فى بعض الاحيان وهو سعر لايتناسب اطلاقا مع مستوى دخل المواطن المصرى . وقد ادى ذلك الى صعوبة استيراد الكتاب الاجنبى من جانب دور النشر المصرية . ويؤكد انه تم تزوير عدة كتب من اصدارات دار المعارف ورفعنا دعاوى قضائية على الناشرين المزورين ، ولا نتعامل ابدا مع ناشر يزور كتابا ولا نقوم بعرض كتبه عندنا .

اما السلبيات التى يجب ان يتلافاها معرض الكتاب هذا العام ، فهى الاهمال الجسيم من هيئة المعارض لانها لم تقم بأية اصلاحات او ترميمات لاماكن واجنحة عرض الكتب .

● ويؤكد حمدان جعفر مدير دار الغد العربى ان المشكلة هى ان الدولة تعامل الكتاب المصرى باعتباره سلعة غذائية وليس كمنتج ثقافى ، وهو ما يضعنا تحت قيود وقوانين وزارة المالية التى تنظر لنا على اننا اشبه بتجار « الخيش » وليس باعتبارنا ناشرين للفكر والثقافة المصرية

اما بالنسبة لاتحاد الناشرين فليس له اى دور ظاهر ، لصالح الناشرين ، واجتماعاته مقتصرة على فئة معينة فقط ! بل ان هذا الاتحاد ليس له مقر مستقل يمكن من خلاله مخاطبته او الاتصال به « كنقابة للناشرين » .

ويطالب « جعفر » ان يتولى اتحاد الناشرين تنظيم معرض الكتاب بدلا من هيئة الكتاب التى تتخذ من المعرض فرصة لتغطية خسائرها ، وليس صحيحا مايقال بان الناشرين يقدمون تخفيضا حقيقيا على الكتب فالحقيقة انها تخفيضات وهمية حيث يضطر الناشرون لرفع اسعار كتبهم قبل المعرض ثم بيعها بعد ذلك .

● ويقول الناقد الدكتور مدحت الجيار .. يحل معرض الكتاب الخامس والعشرون وقد تحول الى سوق ثقافى كبير ، ولهذا نود ان يراعي الناشرون ان الكتاب ضرورة مهمة للمثقفين والمهتمين بالفكر والادب ، فنرجو الا ترتفع اسعار الكتب بشكل يحول دون شرائها ، كما اطالب بان تكون هناك اكثر من طبعة للكتاب الواحد ، وان تكون الطبعة الشعبية « رخيصة »

ويجب ان نجد تراثنا العربى فى طبعات شعبية كما كان يطبع منذ اكثر من مائة عام ، فهذه الكتب التراثية خلاصة حضارتنا وثقافتنا العربية .

يختتم الموضوع الشاعر احمد غراب بقوله يجب على الناشرين الاهتمام بنشر ابداع الشباب وعدم التركيز على مشاهير الكتاب ، وتخفيض سعر الكتاب ليكون فى متناول القارىء العادى ويؤدون بذلك الخدمة المرجوة لصالح الثقافة المصرية . فمن المؤسف ان نجد كثيرا من المبدعين يلجأون لنشر اعمالهم فى بعض دور النشر العربية مما يعرضهم لضياع حقوقهم المادية والادبية .

ويطالب اتحاد الناشرين بوضع قيود رادعة للحد من طوفان الكتب الصفراء التى تغرق اسواق الكتاب المصرى وخصوصا الكتب المحرفة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٣

تايوان تتهيأ للانضمام الى "غات"

● تايبه - رويتر - قال مسؤولون امس ان تايوان اقرت قانونا تجارياً رئيسياً يلزمها بالاستمرار في فتح اسواقها في حين يعطيها سلطة قانونية لفرض عقوبات تجارية.

وقال المسؤولون ان القانون الذي اقره البرلمان سيساعد تايوان في الانضمام لهيئة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة «الغات».

وقال هسو تشاو لينغ نائب المدير العام لمجلس التجارة الخارجية ان «قانوننا التجاري يستهدف اشباع روح الغات وجعلنا نتمشى مع الممارسات التجارية الدولية».

ويلزم القانون تايوان رسمياً بتحرير التجارة وان كان لا ينص على اصلاحات معينة، لكنه يدعو الى فرض عقوبات تجارية مثل الرسوم الجمركية والحظر الموقت على الواردات ضد الدول التي تغرق اسواق تايوان بمنتجاتها او تنتهك الاتفاقات المتبادلة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٣

«الجـات» تعقد اجتماعها اليوم لبحث اعتراضات الدول النامية

□ جينيف – عايدة إبراهيم:

يبدأ اليوم اجتماع لجنة المفاوضات التجارية بمقر منظمة التعريفة الجمركية والتجارة «جات» في جينيف والذى تم إلغاؤه بسبب عدم التوصل إلى حل للخلافات القائمة حاليا في المفاوضات.. بالاضافة إلى تغير الادارة الأمريكية واقتراب موعد الانتخابات الفرنسية في مارس القادم والتى تتوقع دوائر الجات ان تستمر المفاوضات لعدة اشهر مقبلة.

من ناحية اخرى أنهى ١٩ وفدا يرأسهم مدير عام الجات ارثر دنكل اجتماعهم غير الرسمي في جينيف حيث ناقشوا التعديلات المقدمة لمشروع اتفاقية جولة الاوراجواى وهى التعديلات التى تقدمت بها الهند وباكستان ومصر والبرازيل والولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وتخص مجالات الزراعة والملكية الفكرية والمنسوجات. كما اعترضت الدول النامية في الاجتماع على اعتزام بعض الوفود على ادخال فقرات على الاتفاقية العامة.. تتعلق بحماية البيئة أو مايسمى «تخضير الجات».. واستندت هذه الدول في اعتراضها على وضع الدول المتقدمة لمزيد من العوائق غير الجمركية أمام صادرات الدول النامية الأمر الذى سيؤثر سلبا على عملية النمو في هذه الدول وفي جميع قطاعاتها الانتاجية. وقد شمل اعتراض الدول النامية نوايا الولايات المتحدة الخاصة بتقوية مشروع اتفاقية الملكية الفكرية طبقا لمتطلبات بعض الشركات الأمريكية وبعض شركات الدول المتقدمة في الوقت الذى ترى الدول النامية أن اتفاقية الملكية الفكرية بشكلها الحالي غير صالحة. والجدير بالذكر أن قطاع المنسوجات تناولته الاجتماعات غير الرسمية للوفود حيث اشارت فيه الدول النامية إلى تطلعها لتخفيض الجمارك على صادراتها في الدول المتقدمة من المنسوجات.. والتى تصل نسبتها إلى ٥٠٪ في بعض الدول.. حيث تفرض الدول المتقدمة نظام الحصص على صادرات الدول النامية.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

«الأونكتاد» تطالب بإلغاء القيود وتحرير التجارة بين الدول النامية

□ جينيف ـ «العالم اليوم»:

عقدت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والتابعة لمجلس التجارة والتنمية «أونكتاد» اجتماعا بمقر الأمم المتحدة بجينيف ناقشت فيه قضايا التكامل والتعاون الاقتصادى على الصعيد الإقليمى بين هذه البلدان والخيارات المستقبلية المرتبطة بترشيد المؤسسات وتحرير التجارة والتنمية الزراعية والصناعية. كما أشار مجلس التجارة والتنمية إلى العدد الكبير من تجمعات التكامل فى أفريقيا والهادفة إلى قيام أسواق مشتركة والتى لم تحقق أهدافها حيث ساهمت كثرة هذه التجمعات من الحد من فعاليتها.. خاصة لاعتمادها على الدعم المالى من الحكومات الأعضاء والتى تواجه أعباء مالية ثقيلة غالبا ما تتجاوز إمكاناتها.

وأضاف خبراء الأونكتاد أنه من الانتقادات الموجهة إلى تجمعات التكامل أهدافها المفرطة المتعلقة بالجداول الزمنية وبترتيب مراحل التنفيذ المختلفة مما يزيد من تعلقها بالأسواق المشتركة التى تهدف إلى إقامتها نظرا للاختلافات الواسعة بينها من حيث درجة نموها وهياكل تعريفاتها وسياساتها الاقتصادية الكلية..

من ناحية أخرى فإن أكثر المشاكل التى تواجه هذه التجمعات فى أفريقيا ترجع إلى التشديد على نهج الاقتصاد الحر فى التكامل السوقى الإقليمى حيث ركزت ومعظم التجمعات على تدابير تحرير التجارة على حساب القطاعات الأخرى الداعمة للتوسع التجارى كتكامل الإنتاج والتعاون النقدى والمالى، وفيما يتعلق بتحرير التجارة فإن التقدم فى هذا الاتجاه كان بطيئا فى كافة تجمعات التكامل الأمر الذى يدعو إلى القلق من منطلق أن الخطوة الرئيسية نحو إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. فإن هناك عددا من العناصر تسببت فى عرقلة التقدم فى مجال تحرير التجارة إقليميا منها صعوبات توحيد المستندات الجمركية والجداول التعريفية.. وكذلك قواعد المنشآت والتى حالت كثيرا دون استفادة معظم المنتجات المصنعة والزراعية للدول الأعضاء من البرامج الإقليمية لتحرير التجارة.

وأكد تقرير للأونكتاد أنه على تلك التجمعات دفع برامج تحرير التجارة أن تولى الأولوية لاعتماد إجراءات قوية لإزالة العوائق غير التعريفية والنهوض بسياسة جذابة فى مجال الاستثمار الأجنبى، وخلق مقدرات إنتاجية وتصديرية.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٣

اوروبا مستعدة لاستئنافها "في اي وقت واي مكان"

مفاوضات "غات" تنتظر انتهاء انتقال السلطة في واشنطن

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ توقفت مفاوضات تحرير التجارة الدولية عملياً اول من امس في جنيف بسبب احتفالات انتقال السلطة في الولايات المتحدة الى الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون، بعدما فشلت الاطراف المتعددة وبخاصة المفاوضين الاوروبيين وممثلي الرئيس جورج بوش في التوصل الى اتفاقات شاملة في منتصف الشهر الجاري.

وقال رئيس الوفد التفاوضي الاوروبي المفوض ليون بريتان ان الجانبين «لم يتوصلا الى اتفاقات في جنيف على رغم الثغرات التي تحققت في شأن الصادرات الزراعية»، واشاد «بصمود» ممثلة الرئيس جورج بوش كارلا هيلز امام مجموعات الضغط واعرب عن استعداده للاجتماع الى ميكاي كانتور الذي عينه الرئيس كلينتون لترؤس الوفد التفاوضي الاميركي في جنيف «في اي وقت وفي اي مكان»، من اجل التوصل الى اتفاقات شاملة قبل نهاية الفترة القانونية (٢ آذار/ مارس) المقبل التي حددها الكونغرس الاميركي.

ورصد الاوروبيون من دون جدوى الرموز والمؤشرات التي تضمنتها التصريحات السابقة للرئيس كلينتون لفهم اتجاهات التطور التي ربما تشهدها العلاقات الاقتصادية بين اميركا واوروبا وبشكل خاص في شأن مفاوضات تحرير التجارة الدولية. الا ان فريق الرئيس الجديد لازم الحذر وتحفظ عن التدخل في السياسة التي كان ينتهجها ممثلو الرئيس جورج بوش حيال مفاوضات «غات» التي تعثرت بانتظام منذ العام ١٩٨٦ جراء النزاعات والمنافسة بين عملاقي التجارة الدولية.

ويرى خبراء في بروكسيل ان تعيين ميكاي كانتور على رأس الوفد التفاوضي الاميركي، «قد يوحي بتصميم الادارة الجديدة على انهاء مفاوضات الغات بخاصة ان المفاوض الجديد لا يعرف بانتماءات ايديولوجية او بتمثيله مصالح البعض من مجموعات الضغط الاميركية، ويمكن وصفه بالحياد».

ويلاحظ الخبراء من جهة اخرى ان المعطيات الاقتصادية لضعف اداء الاقتصاد الاميركي قد «يدفع الادارة الجديدة الى تشديد حماية المؤسسات الاميركية وعدم التجاوب مع الطلبات الاوروبية بفتح الاسواق العامة وخفض الرسوم والغاء القانون الخاص الرقم ٣٠١ الذي يسمح للادارة الاميركية بفرض الرسوم من جانب واحد على الواردات التي تتهدد المؤسسات الاميركية في الاسواق المحلية، وتلك هي الاسباب نفسها التي فشلت من جرائها المفاوضات مع فريق الادارة الجمهورية السابق».

وقال ديبلوماسي اوروبي لـ «الحياة»، ان ردود فعل العواصم الاوروبية، وهي مرآة مصالح المؤسسات الاوروبية، تتفاوت حيال التغيرات السياسية التي طرأت في البيت الابيض. فقد رحبت الاوساط الفرنسية بفوز بيل كلينتون لانه يخلصهم من عناد المفاوضين الذين يأتمرون بأوامر الرئيس الجمهوري الذي هدد بحرب تجارية ضد المنتجات الاوروبية وبخاصة الفرنسية «لجهة تصلب الموقف الفرنسي في مفاوضات الصادرات الزراعية». لكن من السابق لاوانه اليوم التكهن بمرونة الرئيس الجديد ويمكن، عكس ذلك، توقع تصاعد اصوات تدعو الى تعزيز حماية السوق الاميركية امام التنافسية الخارجية الاوروبية واليابانية، لما عرفت به الادارات الديموقراطية السابقة من جنوح للسياسات الحمائية. وتأسف الحكومة البريطانية المحافظة وكذلك البلدان الاطلسية الاخرى مثل هولندا والدنمارك لانتهاء مهام الرئيس الجمهوري بوش. ويشترك المحافظون في بريطانيا واميركا في القيم الليبرالية الجديدة، على الصعيد الاقتصادي، وفي الحفاظ على دور الحلف الاطلسي وتعزيز دوره على الصعيدين السياسي والعسكري في القارة الاوروبية. وكان ديبلوماسي اميركي قال لـ «الحياة» في مناسبة نقاشات حول مستقبل حلف الاطلسي «انه آلية سيطرة الدور الاميركي في القارة الاوروبية». ويخشى الاطلسيون من احتمالات اتجاه الادارة الديموقراطية الى تخفيف تواجد القوات الاميركية في القارة الاوروبية ودفع البلدان الاوروبية الى تحمل مسؤولياتها في ضمان امن القارة بما يترتب عن ذلك من ارتفاع نفقاتها العسكرية، ويمكن ان تنطبق هذه النظرة في الاسابيع المقبلة من خلال الخطوات التي قد يعلنها الرئيس بيل كلينتون في شأن النزاع في جمهورية البوسنة - الهرسك.

واطلق امس ليون بريتان اشارات في اتجاه ادارة الرئيس بيل كلينتون بتأكيد «تمسك المفوضية الاوروبية بالاتفاق الاولي المبرم في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي مع ممثلي ادارة الرئيس السابق في شأن الصادرات الزراعية». وتجاوز بريتان انتقادات المسؤولين الفرنسيين حيال مضمون الاتفاق



ووصف دعوات البعض منهم الى معاودة التفاوض مع الادارة الاميركية الجديدة بانه «امر غير واقعي». وتمنى التوصل الى اتفاقات مع المفاوض الجديد ميكاي كانتور قبل انتهاء الفترة القانونية في بداية شهر اذار (مارس) المقبل. الا ان مراقبين اوروبيين يستبعدون انتهاء المفاوضات في هذا الاجل بسبب الحملة الانتخابية الفرنسية وتاثير مفاوضات الغات على الناخبين في الارياف الفرنسية. ويرى البعض ان الادارة الجديدة لا تستعجل ابرام اتفاقات تجارية وتحتاج الى مهلة لترتيب اوضاعها الداخلية بما يتلاءم مع اولوياتها الاقتصادية.

 اقتصاد عالمى

مع تولى إدارة كلينتون الجديدة

تفاؤل أوروبى بإمكانية إتمام اتفاقية «الجات»

□ جينيف - رويتر:

أعرب مسئول بارز بالمجموعة الأوروبية عن اعتقاده بوجود فرصة طيبة لتوقيع اتفاق عالمى تجارى جديد خلال الأسابيع الأولى من حكم الإدارة الأمريكية الجديدة.

وقال دبلوماسيون فى جينيف إنهم واثقون من أن الاتفاقية قد تؤجل حتى فترة زمنية معينة، وذلك لتجنب حدوث مشاكل سياسية كبرى في فرنسا ولتفادى حدوث ازمة مع المجموعة الاوروبية. وقال مسئول أوروبي إن هناك فرصة طيبة لإنهاء المحادثات التجارية بشكل ناجح خلال الشهور المقبلة، وذلك لوجود القاعدة المناسبة لإنهاء مثل هذه المحادثات بنجاح بحلول مارس أو بعده بعدة أسابيع. أضاف المسئول الذى رفض ذكر اسمه عشية اجتماع لجنة التوجيه الخاصة بدورة أوروجواى لمحادثات «الجات» التي بدأت قبل ست سنوات إن الموعد المحدد ببداية مارس المقبل يعد فرضاً علميا معقولا.

وكان مسئول أمريكى قد أعلن فى الأسبوع الماضى أنه رغم الجهود الرئيسية الجديدة التي بذلت مع بداية العام الحالى لسد فجوة الخلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، فإن الأمر مازال بعيدا عن امكانية التوصل إلى اتفاق تجارى عالمى يحد من الحواجز الجمركية. وقد دعا «ارثر دنكل» مدير عام «الجات» إلى عقد اجتماع للجنة المحادثات التجارية بالجات بدأ يوم الثلاثاء الماضى وذلك لبحث اخر تطورات المحادثات التجارية.



ويبدى المسئولون فى «الجات» تساؤلات حول ما إذا كان تغيير الادارة الأمريكية سيؤدى إلى تغيير فى موقف إدارة كلينتون تجاه المحادثات. ورغم ذلك فإن عددا من المسئولين فى منظمة «الجات» يعتقد أن امكانية أن تقدم الادارة الأمريكية الجديدة مشروع قانون اتفاقية تحرير التجارة إلى الكونجرس يمكن أن تتم بشكل أسرع فى ظل وجود رئيس وكونجرس ديمقراطى.

وتقول مصادر قريبة الصلة من المحادثات إن هناك مؤشرات من واشنطن على أن يوم ٢ مارس وهو الحد المقرر من قبل إنهاء دورة أوروجواى يمكن يتم تحديده باتفاق بين كلينتون والكونجرس الذى يسيطر عليه الديمقراطيون.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

هونج كونج ترحب بعودة الصين إلى الجات

□ هونج كونج - رويتر:

استبعد دونالد تانج المدير العام لإدارة التجارة الحكومية أن يؤثر الخلاف الصينى البريطانى حول المستقبل السياسى لهونج كونج على الأداء التجارى إلا إذا استمر لعام اخر. وأضاف أن هناك فرصة طيبة لانضمام الصين إلى الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة بنهاية العام الحالى، وبالتالى دعم استقرار تجارة هونج كونج. وقد انتقلت معظم تجارة هونج كونج إلى إقليم جوانجدونج المجاور خلال العقد الماضى لانخفاض أسعار الأراضى هناك. وكانت النتيجة ارتفاع حجم السلع الصينية المعاد تصديرها عبر هونج كونج بأكثر من ٣٠٪ فى العام الماضى وبالتالى تخفيض صادرات السلع المصنعة فى هونج كونج.

ولا يرى تانج أى ضرر مباشر من جراء الخلاف مع بكين منذ أن قدم كريس بايتش محافظ هونج كونج فى أكتوبر الماضى مقترحاته بشأن الإصلاحات الديمقراطية قبل عودة هونج كونج إلى الصين عام ١٩٩٧.

ويتوقع تانج أن تنمو السلع المعاد تصديرها والصينية الصنع بأكثر من ٢٠٪ عام ١٩٩٢ وأن يرتفع إجمالى التجارة لأكثر من ١٠٪.



ارثر دنكل: الجات مازالت تبحث عن اتفاق

□ جينيف ـ «العالم اليوم»:

أعلن ارثر دنكل مدير عام الجات أمام اجتماع لجنة المفاوضات التجارية فى جينيف أن مباحثات الجات ودورة الأورجواى مازالت تبحث عن اتفاق.. وتنتظر إشارة من الجانب الامريكى من شأنها أن تحقق نجاحا سريعا وإيجابيا.

أضاف: أنه بمجرد اتخاذ القرارات السياسية اللازمة من قبل الحكومات سيمكن الوصول لاتفاق سريع ومتوازن.. وهو الأمر المستحيل فى ظل غياب هذه القرارات.. مشيرا إلى أن هذا الاتفاق إذا لم يتحقق الان.. فلن يتحقق أبدا.

من ناحية أخرى وجهت المجموعة الأوروبية رسالة إلى الإدارة الأمريكية من خلال كلمتها أمام اللجنة أعلنت فيها عن رغبتها فى إنهاء المفاوضات بسرعة. خاصة أن المفاوضات تبدو معلقة بسبب التغيير فى الولايات المتحدة وانتظار معرفة نوايا وأهداف إدارة كلينتون.. فى نفس الوقت الذى تنتظر البعثة الأمريكية فى الجات بجينيف اسم الرئيس الجديد لها والذى سيحل محل السفير يركسا الذى غادر بالفعل إلى واشنطن.

الجدير بالذكر أن مدير عام الجات كان قد شارك فى المحادثات غير الرسمية التى ضمت ١٩ وفدا.. وأشار إلى أن هذه المحادثات نجحت فى تحديد علامات الاستفهام التى يجب الإجابة عليها للوصول إلى اتفاق سياسى.. وأكد أن أحدا لم يتناول تفاصيل الملف المشكلة.. وأنه يبذل جهودا لتقليل قائمة

الصعوبات خاصة أن تاريخ ٢ مارس الذى يفترض أن ينتهى فيه تفويض الإدارة الأمريكية سيسمح بتبنى اتفاق إذا لم تظهر تحفظات من الكونجرس.

وأعلن دنكل أنه حتى الان لا توجد مواعيد محددة للجنة.. وإن كانت المفاوضات الخاصة بالأسواق ستستمر بشكل نهائى فى جينيف.. فى نفس الوقت أشارت مصادر الوفود المشاركة إلى توقع توقف ملفات التفاوض لعدة أسابيع فى انتظار الإشارة القادمة عبر الاطلنطى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

THE WALL STREET JOURNAL

«وول ستريت جورنال» الامريكية

اليابان وحرية التجارة

هل تتخذ اليابان اجراءات حمائية قوية بالرغم من مطالب المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة بحرية التجارة الدولية؟

هذا السؤال تردد مؤخرا عندما أعلن وزير الزراعة الياباني ماسامي تانابو أن بلاده ستستمر في حظر واردات الارز من الخارج ولكنه رد على هذا السؤال بقوله «إن أية دولة تستورد بالطبع ما تعجز عن توفيره بامكانياتها الذاتية، وأنا افضل الا اتحدث عن استيراد شيء تستطيع الدولة أن تنتج منه مايكفيها، واعتقد أن التجارة ينبغي ان تكون هكذا.

ومع هذا فإن هناك اراء اخرى تعارض ما ذهب إليه وزير الزراعة الياباني، لاننا لو طبقنا نفس الرأى الذى اعرب عنه فسوف تتوقف الصادرات اليابانية المتنوعة بدءا من السيارات وانتهاء بالكيمونو «الزى الوطنى للمرأة» ذلك لان كثيرا من الدول التى تستورد السيارات وغيرها من السلع اليابانية قادرة على انتاجها وحظر استيراد السلع مابين دولة واخرى يمكن ان يؤدى إلى كارثة اقتصادية تكون اليابان هى أولى ضحاياها.

والسؤال الحقيقى : ما هى السلع التى تستطيع دولة ما ان تنتجها بدرجة أعلى من الكفاءة وما هى السلع التى تستوردها أو تصدرها لكى تحقق أعلى ربحية ممكنة؟

وبتطبيق هذا السؤال على حالة اليابان نجد انها تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى من انتاج الارز بالرغم من ضيق مساحة الاراضى الزراعية، ونجد أنها تستخدم مساحات من الاراضى لزراعة الارز كان يمكن استخدامها من منتجات اكثر فائدة وربحية وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد اليابانى، ويمكن تفسير ذلك بأن الحكومة اليابانية لاتسعى إلى حرية التجارة بمفهومها الواسع، وأيضا خضوعها لجماعات الضغط من المزارعين الذين يمثلون قوة انتخابية مهمة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩١

انتظارا لنتائج الاجتماع بين الطرفين:

المجموعة الأوروبية تؤجل الحرب التجارية مع واشنطن

□ بروكسل - **محمد فهمي وسارة لامبرت** لـ «العالم اليوم» والاندبندانت:

أعلنت المجموعة الأوروبية أنها لن تغامر بالدخول في حرب تجارية مع الإجراءات الحمائية التى اتخذتها الولايات المتحدة قبل عقد الاجتماع المهم بين المجموعة والمسئولين الأمريكيين في الأسبوع القادم.

فقد أعلن ليون بريتان مفوض المجموعة الأوروبية المسئول عن العلاقات الاقتصادية أنه يتفهم إغراء أن يستعرض شخص ما عضلاته، إذا كان هذا الشخص جديدا ويوجه مايقوله للاستهلاك المحلى. إلا أنه أوضح أن الحل بالنسبة لأعضاء المجموعة الأوروبية هو عدم الانزلاق إلى ذلك بأنفسهم. كما قال إن الحل الوحيد الممكن لابد أن يكون حلا عادلا يتم التفاوض بشأنه.

وكان الهجوم الأمريكى قد بدأ عندما فرضت واشنطن فى الأسبوع الماضى رسوما جمركية عقابية تقدر بمليار دولار على صادرات الصلب المدرفل من المجموعة الأوروبية وغيرها إلى الولايات المتحدة. ويعد ذلك ضربة لصناعة الصلب التى تجاهد من أجل إعادة



كلينتون



ميكى كانتور



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣

الهيكلة وتقليل الانتاج الفائض.

ويوم الاثنين الماضى أعلنت واشنطن عن عزمها تجميد العقود الفيدرالية الخاصة بالمنتجات والخدمات الواردة من المجموعة الأوروبية، ردا على تشريعات المجموعة التى تؤثر على الاتصالات والمشتريات التى بدأ العمل بها اعتبارا من أول يناير من العام الحالى.

وليست التجارة سوى مثال واضح لمشاكل المجموعة الأوروبية فى التعامل مع حكومة الرئيس بيل كلينتون الجديدة، التى ترغب فى أن تبدو وكأنها تفعل شيئا جديدا.

ويتمثل ذلك فى رغبة الولايات المتحدة فى أن تكون قبضتها أقوى فى يوغوسلافيا السابقة، فى الوقت الذى تلتزم فيه المجموعة الأوروبية بتنفيذ خطة أوين - فانس للسلام من خلال التفاوض الدبلوماسى.

إلا أنه اتضح أن صبر المجموعة أخذ فى النفاد. وقد صرح نيلز هيلفيج بيترسن وزير خارجية الدانمارك بأن هذا المثال الثانى للحمائية الأمريكية يجعل من الصعب الاعتقاد بأن المسألة مجرد صدفة، فى الوقت الذى صدر فيه بيان عن الاجتماع الوزارى للمجموعة الأوروبية أيد النقد الشديد الذى وجهته المفوضية الأوروبية للإجراءات الأمريكية.

من ناحية أخرى طالبت فرنسا والبرتغال وحدهما باتخاذ إجراءات عقابية فورية، إلا أن اقتراحهما لم يحظ بالتأييد عند التصويت عليه. ولم يشر البيان النهائى، إلا إلى أن المجموعة تحتفظ بحقها فى اتخاذ الإجراء المناسب. وأوضح برونو ديريو وزير التجارة الخارجية الفرنسى أن السلاح الوحيد الذى تعرفه الولايات المتحدة هو الترهيب، واتخاذ الإجراءات من جانب واحد. وقد تساءل مسئول المجموعة الأوروبية عما إذا كان الإجراء الأمريكى مجرد إشارة من الحكومة الجديدة لمحاولتها معرفة مكان قدميها، أم هو دليل حقيقى على السياسة الحمائية.

يذكر أن الإجراء الأمريكى الأخير ساهم فى زيادة التوترات التى تتسبب فى إعاقة محادثات الجات التجارية.

وفى الوقت نفسه تقول واشنطن إن جهود المجموعة الأوروبية لتحرير سوق الاتصالات فيها تمييز ضد الشركات الامريكية التى تتقدم بعطاءات للحصول على عقود داخل المجموعة الأوروبية. وهناك ايضا انتقادات مماثلة لسياسة المجموعة الأوروبية التى تحكم الحصول على عقود فى الأشغال العامة والماء والطاقة والنقل.

وكان وزراء تجارة دول المجموعة الأوروبية قد أعربوا عن قلقهم العميق إزاء القرارات الاقتصادية التى اتخذتها حكومة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون والخاصة بقصر تعاقدات القطاع الحكومى فى الولايات المتحدة على الشركات الأمريكية، وأشاروا إلى أن هذه القرارات ستحد من حرية التجارة الدولية وستلقى بآثارها السلبية على مفاوضات الجات.

وقال هيلفيج بيترسون وزير خارجية الدنمارك التى تترأس الدورة الحالية للمجموعة الأوروبية فى مؤتمر صحفى عقده فى بروكسل إن الحكومة الأمريكية تسلك طريقا خطرا بتوجيهها ضربة ثانية لحرية التجارة.

وكان وزراء تجارة المجموعة قد عقدوا اجتماعا مطولا استغرق عدة ساعات لبحث ما أعلنه ميكى كانتور عن تطبيق قانون التجارة الأمريكى الصادر سنة ١٩٨٨ باستبعاد شركات دول المجموعة الأوروبية من المناقصات العامة التى تعلنها المؤسسات الأمريكية ابتداء من ٢٢ مارس القادم، على أساس أن قيام السوق الأوروبية الموحدة قد أعطى للشركات الوطنية فى أوروبا امتيازات لا تتمتع بها الشركات الأمريكية، الأمر الذى تراه الولايات المتحدة بمثابة تفرقة فى المعاملة.

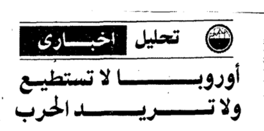
وفى ضوء هذه المواجهة التى تهدد بإشعال الحرب التجارية بين أوروبا والولايات المتحدة أعلن المجلس الوزارى لدول المجموعة الأوروبية أن الخطوة التى اتخذها المفاوض الأمريكى ميكى كانتور لا يمكن تبريرها بأى حال من الأحوال، كما أنه لا يمكن تبرير الخطوة الأولى التى اعلنتها ادارة الرئيس كلينتون يوم الخميس الماضى بفرض عقوبات جمركية على صادرات الحديد والصلب الأوروبية إلى الولايات المتحدة.

وفى خلال المناقشات الموسعة التى جرت بمبنى المجموعة فى بروكسل طالب الوفدان الفرنسى والبرتغالى باتخاذ إجراءات انتقامية من جانب دول المجموعة ضد الشركات الأمريكية، وإصدار صيغة مشددة تحذر من المضى فى هذه السياسة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣



أوروبـــا لا تستطيع ولا تـــريـــد الحرب

□ باريس - مصطفى مرجان:

لم يتمكن وزراء التجارة الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية من تحديد سياسة واضحة تجاه قرار الإدارة الأمريكية بفرض ضرائب على واردات الولايات المتحدة من الصلب رغم أن هذا القرار، فيما لو طبق سيؤدى إلى خسارة تزيد على مليار دولار بالنسبة للمنتجين الأوروبيين. وكان رئيس الوزراء الفرنسي قد أعلن قبل ذلك بيوم أنه يطلب من الإدارة الأمريكية الجديدة أن تفكر جيدا قبل تطبيق هذا القرار.. والواضح من اجتماع وزراء التجارة الأوروبيين الذى جرى يوم الاثنين أن هناك خلافا جذريا بين مجموعتين داخل الجماعة الأوروبية الأولى غاضبة تتزعمها فرنسا والثانية وهى رسمية أوروبية ويقودها سيرليون بريتان وزير العلاقات الخارجية التجارية الأوروبية وتتكون من بريطانيا وألمانيا وهولندا ولوكسمبورج والدانمارك وتنصح بالانتظار. فقد أعلن سيرليون بريتان أن هذا القرار هو ميراث لإدارة بوش وليس قرارا اتخذته الإدارة الديمقراطية الجديدة، وأضاف أنه إذا كان من الممكن أن نخشى من ظهور اتجاهات الحماية والانغلاق فى أمريكا فالحاصل حتى الان أنه ليس هناك أية علامة تدل على ذلك. وعلى ذلك فلا يجب أن تتسرع أوروبا باتخاذ قراراتها خاصة أن الاجتماع الأول فى هذا الشأن بين أمريكا ومسئول الجماعة الأوروبية سيبدأ يوم ١١ فبراير فى واشنطن وبأن الاحتمال كبير فى التوصل إلى اتفاق ينحو إلى تنمية إنتاج الصلب فى أمريكا وأوروبا. مع ذلك فقد صرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسية أن التفويض الذى سيعطى للمسئول الأوروبى الذى سيذهب إلى واشنطن يوم الأربعاء القادم يجب أن يكون محصورا فى الدفاع عن مصالح الجماعة ومصالح الجماعة الدولية ولتطبيق قواعد «الجات» المتعددة الأطراف. ولاشك فى أنه كان يقصد بذلك



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣

ضرورة تجنب الغموض الذى أحاط بتفويض المسئول الأوروبى فى المفاوضات الخاصة بالمنتجات الزراعية والتى لم تصل إلى نتيجة حتى اليوم. ولاشك أيضا فى أن هذا التصريح هو رد مباشر على أمريكا كلينتون التى تفكر اليوم فى الانسحاب من عضوية الجات فيما يختص بقواعد التبادل الخاصة ببعض المنتجات الصناعية. ومن هذا المنظور يمكن القول بأن أوروبا تذكر الولايات المتحدة وإدارتها الجديدة بدورها العالمى الاقتصادى بألا يمكن تصور أن أمريكا الديمقراطية أى الأكثر انفتاحا من الجمهوريين على المشكلات الاقتصادية العالمية اليوم ستلجأ إلى أساليب الحماية التى يدعو إليها المحافظون.

إن الإدارة الأمريكية الجديدة تتمتع برصيد كبير من الثقة فى أوروبا، ولاشك أن خبراء الاقتصاد الأوروبيين عاكفون الان على دراسة برنامج التنمية الأمريكية فهذا البرنامج هو الذى سيسمح للأوروبيين بأن يعرفوا على وجه الدقة إلى أى حد سيكون هناك تآلف وتفاهم مع الإدارة الأمريكية الجديدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

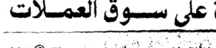
مستقبل متشائم للاقتصاد العالمى حتى عام ٢٠٠٣ (١ - ٢)

تزايد احتمالات الحرب التجارية وانقسام العالم لثلاث كتل اقتصادية متنافسة

زعامة العالم الاقتصادى تنتقل من حافة «الأطلنطى» الى حافة «الهادى»

الدول الفقيرة تدفع ثمن تصحيح أوضاع الاقتصاد العالمى

تراجع نفوذ صندوق النقد وانفراد الدولار والإيكو والين بالسيطرة على سوق العملات



□ نيويورك - تيرانس روس باتفاق خاص مع وول ستريت جورنال © ١٩٩٣:

احد المخاوف التي تنتاب الاقتصاديين اليوم من المستقبل المتشائم للعام الحالى هو ان الاتجاهات الاقتصادية الحالية يمكن أن تؤدى الى تقويض النظام العالمى الجديد مع مطلع القرن القادم. وكانت هذه المخاوف بالفعل موضع مناقشات بين الخبراء خلال المنتدى الاقتصادى العالمى الذى عقد بمدينة «دافوس» السويسرية خلال الاسبوع الماضى. والمهمة الملحة الآن أمام الخبراء هى التعرف على المسرح الاقتصادى خلال السنوات العشر القادمة التى يتوقع أن تشهد تغيرات جذرية فى الاقتصاد السياسى العالمى منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة لانهيار الشيوعية السوفييتية وصعود شرق أسيا كعملاق اقتصادى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

وخلال السنوات العشر وصولا الى عام ٢٠٠٣ فان العالم ثلاثى الأقطاب (أمريكا ـ أوروبا ـ آسيا) سيشهد نمو الاقتصاد العالمى بنسبة ٣٪ سنويا وهو ما يعادل ضعفى معدل النمو الضئيل المتحقق خلال أوائل التسعينات. ويشهد العالم الآن تشكيل ثلاث كتل اقتصادية حول الاقتصاد اليابانى والالمانى والامريكى ولكن مركز الثقل فى الاقتصاد العالمى ينتقل بصورة جذرية من حافة المحيط الاطلنطى الى حافة المحيط الهادى.. لقد أصبح هيكل الدخول أكثر اختلالا مع اتجاه مزيد من الدول لتطبيق اجراءات السوق الحرة للانتقال باقتصادياتها من طور الاعداد الى طور غزارة انتاج السلع المعقدة والخدمات. ونتيجة لذلك ارتفع عدد الدول الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى يطلق عليها نادى الاغنياء للدول الصناعية من ٢٤ الى ٣٦ خلال عام ١٩٩٣ وتضم قائمة الاعضاء الجدد كلا من الصين وكوريا وروسيا وحفنة من دول شرق أوروبا بالاضافة الى المكسيك والارجنتين وشيلى وانضمت الدولتان الأخيرتان الى منطقة التجارة الحرة الامريكية الآخذة فى النمو ومجموعة الدول الصناعية السبع استقبلت ضيفين جديدين لتصبح مجموعة التسع الصناعية الرائدة بعد انضمام روسيا والصين.

منافسة شرق آسيا

إتسع نطاق المجموعة الأوروبية ونجحت في أن تكون لها عملة مشتركة ومع حلول عام ٢٠٠٣ ستكون الصين واليابان قد شكلتا نواة كتلة تجارية آسيوية ضخمة ولكن مثل هذا التطور قد يتحول الى كارثة، فالتقدم المذهل الذى تحققه الصين فى الانتاج والتجارة يهدد بتقليص السيادة اليابانية فى آسيا بل ويهدد بالتفوق على الاقتصاد الامريكى خلال جيل واحد او ما يزيد قليلا على أحسن تقدير وهذه المنافسة تضع الشعب اليابانى الذى يبلغ تعداده ١٢٨ مليون نسمة من مواجهة ماكينة تصدير رهيبة تستخدم خمس القوى البشرية فى العالم وهو تحد مفزع حتى لليابان رغم قوتها الصناعية والمالية.

وسيشهد حلول عام ٢٠٠٣ ازدهار حركة التجارة ولكن ذلك سيكون بالنسبة لنصف تعداد العالم الذى يبلغ ٢,٦ مليار نسمة.

وسجل حجم التجارة العالمية السنوى زيادة بنسبة ٥٠٪ لتصل الى ٧ تريليونات دولار منذ عام ١٩٩٣ إلا أن الجانب الأكبر من هذه التجارة تركز من الكتل الاقتصادية الثلاث وعلى العكس من ذلك تماما تبدو الصورة فى الدول الواقعة جنوب الصحراء الافريقية والتى تتراجع الى الوراء تحت وطأة الفقر والأمراض ونقص الغذاء والنزاعات الطائفية والسياسية.

قد تبدو هذه الصورة الاقتصادية غير معقولة إلا انها الصورة التى ترسمها توقعات الخبراء الاقتصاديين لتطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية المتغيرة. وبهذه المناسبة فان اغلب الخبراء الاقتصاديين يتوقعون فى حالة فشل تحقيق تقدم فى مفاوضات تحديد التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات» والمستمرة منذ سبع سنوات ان تصبح فرصة زعماء العالم السياسيين ضئيلة فى التوصل الى تسوية وسط عندما يجتمعون لاعادة صياغة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.

ان خطورة الفشل فى تحقيق التقدم هى انه يعنى ان مزيدا من الدول ستكون مضطرة الى الانضمام لعضوية الكتل الاقتصادية الآخذة فى التشكل وهو ما يثير المخاوف من السيناريو الكابوس كما يطلق عليه الاقتصاديون والذى يضع الكتلة الامريكية في مواجهة الكتلتين الاخريين بصورة تهدد الاقتصاد الحر الذى ساد العالم ثنائى القطبية خلال فترة الحرب الباردة. ومن المؤكد ان احتمالات نشوب حروب تجارية فى المستقبل تتزايد مع ازدياد قوة الكتل الاقتصادية الثلاث واشتعال المنافسة بينها من أجل حماية أسواقها والسيطرة على أسواق الآخرين.

القرن ١٩ وتوازن القوى

وربما يبدى المؤرخون أسفهم فى المستقبل على ان عائد السلام فى التسعينات كان ضئيلا مع اتجاه الكتل الاقتصادية الثلاث الى تقسيم الكرة الأرضية الى مناطق نفوذ تجارية ومن المتوقع ان يستمر الاحتياج الى القوة العسكرية وتدعيمها خلال السنوات القادمة وصولا الى ٢٠٠٣ للدفاع عن الاقتصاد السياسى الوطنى والمصالح التجارية وهو ما يسميه وارن أوليفر، وهو خبير اقتصادى من مؤسسة واربرج، توازن القوى فى القرن التاسع عشر على أساس المعايير الاقتصادية فقط ويشير دايفيد هال كبير الخبراء الاقتصاديين بشركة «كيمبر» المالية الامريكية الى ان التسعينات يجب ان تكون أول عقد منذ عام ١٩١٤ يوجد فيه سوق عالمية للسلع ورؤوس الأموال.

ومن المتوقع ان يزيد الوافدون الجدد الى السوق من أوروبا الشرقية وآسيا وامريكا اللاتينية من حدة المنافسة بينهم وهو ما يمكن ان يؤدى الى فرض سياسات حمائية من جانب الدول الصناعية المؤسسة للسوق. ان هذه التغيرات الاقتصادية العالمية نبعت من دخول نحو ٣ مليارات نسمة من تعداد العالم للسوق الاقتصادية بعد ٤ عقود من العزلة الاجبارية التى فرضت عليهم خلال الحكم الشيوعى.

ويحذر دايفيد هال من انه ما لم تدر هذه التغيرات الاقتصادية بحكمة وبراعة فان العالم سيقع أسيرا لنوع من السلام البارد مماثل للسنوات الصعبة التى عاشها العالم فى أعقاب اتفاقية فرساى وعلى العكس تماما من سنوات الرفاهية التى عرفها العالم فى أعقاب اتفاقية «بريتون وودز».

وهذا الاختلاف فى الأوضاع الاقتصادية فى واقع الأمر كان نتيجة لاتفاقية السلام المنقوصة التى تم التوصل اليها بعد الحرب العالمية الأولى واتفاقات التعاون الاقتصادى والنقدى التى قامت



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٣

نتيجة النظام الذى اتفق عليه الحلفاء المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية.

وضع حجر الأساس

عالم الكتل الاقتصادية ثلاثى الأقطاب يجرى تشييده الآن مع بدء السوق الأوروبية الموحدة ومنطقة التجارة الحرة فى امريكا الشمالية والمبادرات المبكرة للدعوة لاقامة منطقة تجارية حرة فى شرق آسيا والسؤال المطروح الآن هو هل يكون العداء هو الطابع المميز لعلاقات الكتل الاقتصادية الثلاث ام انها ستنجح فى التوصل الى طريقة للتفاعل بصورة بناءة والنتيجة ستعتمد فى النهاية على امكانية التوصل لهيئة تضم الثلاثة الكبار وتعبر عن مصالح مناطق نفوذهم وفى أى الأحوال يؤكد ليستر ثرو عميد مدرسة الادارة بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا أن التجارة الحرة ستعتمد فى نهاية الأمر على ما اذا كانت الكعكة الاقتصادية العالمية تكبر أم لا؟

ويوضح ثرو أن نمو الاقتصاد العالمى بنسبة تتراوح بين ٣٪ و ٤٪ سنويا يتيح اقامة نظام للتجارة الحرة اما اذا هبط معدل النمو الى ١٪ فلا يمكن اقامة مثل هذا النظام. ويحذر ثرو من ان تتصرف القوى الاقتصادية بنفس الطريقة التى تصرفت بها فى مطلع التسعينات يعنى ان مثل هذا النظام لن يكون موجودا بنهاية القرن. وتمارس مثل هذه الأوضاع ضغوطا على واضعى السياسات من أجل الاسراع بعملية انعاش الاقتصاد العالمى بعد ٤ سنوات من الركود يقول الخبراء عنها انها شهدت وضع حواجز تجارية جاوزت الحواجز التجارية التى فرضت خلال السنوات العشر الماضية. ولكن هل التجارة الحرة المنظمة هى أفضل البدائل المتاحة أمام علاقات الكتل الاقتصادية الثلاث؟.. ولكن حتى هذا البديل سيفرض تغيرات هائلة، ويوضح أحد خبراء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ان هذه التغيرات تبشر بهبوط نجم اوروبا وامريكا الشمالية، وصعود نجم الشرق الأقصى، وتتناول الأوضاع الاقتصادية التى يمكن ان تقوم فى الكتل الثلاث خلال السنوات العشر القادمة يؤكد ذلك.

١ ـ آسيا:

يشكل التعاون الاقتصادى بين الدول الواقعة على الحافة الآسيوية للمحيط الهادى التى يطلق عليها اسم «ابيك» مركز ثقل بديلا لمركز الثقل الاقتصادى الذى تمثله منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية «نافتا» الا انه بحلول عام ٢٠٠٣ من المتوقع ان يصبح «ابيك» كتلة اقتصادية كاملة الملامح، وسيقترب الانتاج الاجمالى لابيك الذى سيتجاوز الاقتصاد الامريكى من ذلك الوقت من الانتاج الاجمالى لأوروبا والولايات المتحدة الامريكية بعد ان اجتازت «ابيك» عقدا من التوسع بلغت نسبة النمو السنوية فيه ٦٪ وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف نسبة النمو المتوقعة فى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع ان تكون الحافة الاسيوية الشرقية هى قاطرة النمو فى الاقتصاد العالمى والى جانب اليابان التى تعد أكبر مصدر فى المنطقة هناك الاقتصاديات الاسيوية النشيطة لهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والتى يمكن ان تحقق معدل نمو اقتصادى سنوى يصل الى ٥٪ فى أعقاب ازدهار التسعينات. وربما ينمو الاقتصاد اليابانى بمعدل نمو سنوى أقل يصل الى ٤٪ فى أعقاب التعافى من ركود عام ١٩٩٣. ورغم هذا الازدهار فان هناك قيودا كامنة قد تتحرك مع ظهور قوى اقتصادية جديدة فى المنطقة. ومع حلول عام ٢٠٠٣ سيتعين حسم طبيعة العلاقة بين الاقتصاديين الصينى والتايوانى. ويشير اغلب الاقتصاديين الان الى النشاط الاقتصادى الصينى باعتباره شاملا الصين وهونج كونج وتايوان. وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ان يبلغ نصيب منطقة التجارة الاقتصادية الصينية «سيا» نسبة ٦,٥٪ من حجم التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٠ مقابل ٤,٢٪ عام ١٩٩٠ ومن المتوقع ان تقفز النسبة الى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٠٣ وهو ما يفوق نصيب الولايات المتحدة واليابان من التجارة العالمية خلال عام ١٩٩٠ والذى يبلغ ١١,٣٪ و٨,٣٪ على التوالى.

ومن المتوقع ان يزداد معدل النمو مع تزايد احتمالات سقوط النظام الشيوعى فى الصين الذى يتعرض لمتاعب كثيرة بالفعل مما يضعف من احتمالات استمرار سياسات التسعينات بصورتها الحالية وتطبق الصين بالفعل سياسة فرض نفوذها السياسى من خلال النمو والقوة الاقتصادية وهو نفس ما كانت تتبعه المانيا واليابان فى مطلع القرن من خلال النظم الاقتصادية السياسية الموجهة. ومنذ الآن وحتى حلول عام ٢٠٠٣ يتوقع ان تكون الصين مستوردا نهما لرؤوس الأموال ومن المقرر ان تعود هونج كونج الى السيادة الصينية عام ١٩٩٧ مما سيتيح للصين قاعدة صناعية سريعة النمو ويجعل من هونج كونج مركزا لجذب الأموال الى الصين بمعدلات أسرع.



ويتوقع خبراء الاقتصاد ان يصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٠٣ اذا أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف والذي يتراوح بين ٧٪ و ١٠٪ واذا استمر الاقتصاد الامريكي في النمو بمعدل يقل عن نصف المعدل الصيني. ويحذر الخبراء من أن الطريقة التي ستتعامل بها اليابان مع تصاعد النفوذ الصيني في المنطقة يمكن ان يقوض أساس الرفاهية في شرق آسيا ويحذر خبراء الاقتصاد من ان اقتراب الموقع الجغرافي وسباق النمو والتوسع الاقتصادي يمكن ان يشعل حرب الزعامة بين الدولتين.

٢ - أوروبا:

بحلول عام ٢٠٠٣ يمكن ان يصل عدد الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية الى ١٨ دولة وهي أقل الكتل الاقتصادية الثلاث استقرارا ورغم التوسع فانه من المتوقع ان تبقى الانتماءات الوطنية والهياكل القديمة كما هي. ومن المؤكد ان يؤدي غياب حكومة مركزية منتخبة الى مضاعفة صعوبة عملية التكامل الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فان استمرار موجات الهجرة البشرية من شرق أوروبا وافريقيا يضيف عبئا جديدا على هذه الكتلة الاقتصادية.ويحذر خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ان استمرار النزاعات الطائفية والتدهور الاقتصادي في افريقيا والعالم العربي يمكن ان يفجر موجة من الهجرة تضيف نحو ٣٠ مليون نسمة لهذه الكتلة الاقتصادية على نحو يهدد استقرار الاقتصاديات الأوروبية.

وبالرغم من العلامات المتزايدة على ان الدول الأوروبية وبصفة خاصة المانيا تتجه الى استخدام قواتها لتأكيد سيادتها على حدودها الا ان الخبراء الاقتصاديين يؤكدون ان الاختبار الحقيقي هو هل تنجح أوروبا في الاستفادة من المهاجرين كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية من قبل. ويدعو الخبراء الدول الأوروبية للتعامل مع هذا الوضع بمنح الدول الافريقية حق الوصول الى السوق الحرة الأوروبية ومساعدتها اقتصاديا للابقاء على المهاجرين في موطنهم الأصلي واعتبار القارة الافريقية هي أكثر المناطق رخصا من حيث تكاليف الانتاج أمام القارة الافريقية والتحول عن رفع الاجور ومستويات المعيشة في جنوب وشرق أوروبا الذي ساد طوال عقد كامل وتئن الدول الأوروبية الغنية الآن بالفعل من تكاليف دعم الدول الأوروبية الفقيرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية وسجلت معدلات البطالة رقما قياسيا يبلغ في المتوسط ١٠٪ مع استمرار تدفق المهاجرين وتقليص الطاقات الانتاجية في أكثر مناطق العالم ارتفاعا من حيث التكاليف. ومن المؤكد ان زوال دولة الرعاية الاجتماعية في السويد والمانيا من مطلع التسعينات يمكن ان يكون سابقة تحتذي بها باقي الدول الأوروبية. وتتجه الدول الأوروبية الغنية بالفعل لاعادة النظر في أوضاع الخزانة والميزانية لديها مع اشتراط الدول الفقيرة لأن تكون المشاركة في الثروة ثمنا لانضمامها للوحدة النقدية. ومن المتوقع ان تكون برامج الدعم والقوانين العمالية حول ساعات العمل ومستويات الأجور معوقا للنمو وتسفر عن بطالة هائلة على المدى الطويل.

ومن المتوقع ان تستأنف المانيا التي تمثل ربع الانتاج الأوروبي دورها كمحرك للاقتصاد الأوروبي بعد تجاوز صدمة الوحدة إلا ان المانيا سيتعين عليها ايضا مواجهة مشكلات ما بعد الوحدة مثل ارتفاع مستوى المديونية وارتفاع معدل المهاجرين وسيشعر جيران المانيا الفقراء على حدودها الشرقية بوطأة النفوذ الالماني أكثر من ذي قبل، مع اتجاه النفوذ الالماني ناحية الشرق. ومن المتوقع ان تكون السوق الأوروبية الموحدة هي حجر الزاوية في عملية التكامل الاقتصادي الاوروبي بدءا من عام ١٩٩٢ وبصفة خاصة عام ١٩٩٧ عندما يبدأ تطبيق العملة الأوروبية الموحدة اخيرا عام ٢٠٠٣ عندما يجري ضم النمسا والسويد والنرويج والمجر وبولندا وجمهوريتي التشيك والسلوفاك الى عضوية المجموعة الأوروبية.

وحتى هذا التاريخ لن تكون هناك سوى ٨ دول أوروبية من بين العدد الاجمالي للاعضاء الذي سيرتفع الى ١٨ ، تطبق الاجراءات النهائية المطلوبة لاستخدام «الايكو» كعملة أوروبية مشتركة. ومن المحتمل ان تتعرض الوحدة النقدية الأوروبية لصعوبات عديدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٤

بسبب نظام التحرك متعدد السرعات تجاه تحقيق الوحدة النقدية الذى سيسمح لبعض الدول باستثناء نفسها من هذه الاجراءات. ومن المتوقع ان يؤدى اشتعال المنافسة داخل القارة الاوروبية الى رفع درجة الكفاءة عندما يشعر الأوروبيون انه يتعين عليهم مواجهة النفوذ الصناعى المتزايد لدول شرق آسيا.

٣ - الامريكتان:

بحلول عام ٢٠٠٣ قد تصبح البرازيل الدولة السابعة التى تنضم لاتفاقية منطقة التجارة الأمريكية الحرة «النافتا» والتى يمكن أن تحل محل منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية وستتضمن «النافتا» ايضا كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وتشيلى والارجنتين وبنما. ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد الامريكى فى لعب دور عالمى قيادى حتى رغم استمرار تراجع نصيبه من الانتاج العالمى ويختلف الباحثون حول حدود ونطاق الزعامة الاقتصادية الامريكية ويتوقع الخبراء أن تتقلص قدرة الولايات المتحدة الامريكية فى فرض السياسات الاقتصادية على شركائها التجارين فى اسيا واوروبا ويتوقع الخبراء الشىء نفسه للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى.

وقد بدأ الكثير من هذه التوقعات فى التحقق بالفعل فى مطلع التسعينات ويدعو الكثير من المؤرخين مثل «بول كيندى» مؤلف كتاب «سقوط وصعود القوى العظمى» الولايات المتحدة الامريكية الى تقليص التزاماتها العسكرية وخفض نفقاتها لمواجهة التدهور المستمر فى نصيبها من الاقتصاد العالمى.

أما بعد..

وبصرف النظر عن الحواجز التجارية المتوقع ظهورها فان الأسواق المالية وتدفقات رؤوس الاموال ستواصل ربط المناطق التجارية بعضها ببعض أكثر من ذى قبل. ومن المتوقع أن يكون الدولار والإيكو والين أقوى العملات التجارية فى العالم بحلول عام ٢٠٠٣ وستظل نيويورك المركز المالى المتألق والرائد للأمريكتين وفى أوروبا، وبعد اتمام الوحدة النقدية من المتوقع ان يصبح السوق المالى فى فرانكفورت صاحب الزعامة متقدما على السوق المالى فى لندن والذى كان يتقدم عليه حتى عام ١٩٩٣، وهذا التغيير سيعكس الدخول المتأخر لبريطانيا فى عملية الوحدة النقدية الأوروبية وازدياد قوة الاقتصاد الالمانى بالاضافة الى تحرير سوق الأوراق المالية الالمانى من القيود بعد طول انتظار والمقدر ان يتم فى منتصف التسعينات.

ومن المؤكد ان يؤدى صعود نجم الاقتصاد الصينى الى ازدياد حدة المنافسة بين هونج كونج وطوكيو على زعامة المركز المالى فى الحافة الاسيوية من المحيط الهادى. وستشهد الفترة القادمة وصولا الى عام ٢٠٠٣ استمرار التغيير فى استراتيجيات الأسواق والاستثمار. ومن المتوقع ان يصل الطلب على السلع والخدمات المتصلة بالبيئة الى ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ مقابل ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠.

وتشير دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى ان ذلك يجعل سوق البيئة أكثر القطاعات الاقتصادية نموا بما يتجاوز ٦٪ سنويا. ويتوقع البنك الدولى ان يتضاعف الانتاج الصناعى، واستخدام الطاقة عبر العالم الى ثلاثة أضعاف مع حلول عام ٢٠٣٠ وتصل النسبة الى ٦ أضعاف فى الدول الصناعية.

ووفقا للظروف الحالية فان النتيجة قد تكون مخاطر بيئة هائلة فى المدن والريف على حد سواء.

القنبلة السكانية

توقعات النمو السكاني خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٢٥ بالمليار نسمة

٧,٥٠
٦,٢٥
٥,٠٠
٣,٧٥
٢,٥٠
١,٥٠
صفر

الأغنياء
الفقراء

١٩٩٠ ٢٠٠٠ ٢٠٢٥



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٣

التحـدى الآسيـوى

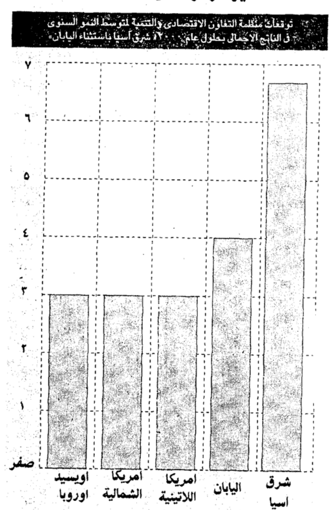
معدل النمو السنوى فى الناتج القومى لبعض الدول خلال الفترة من ٨٠ـ ١٩٩١



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٣

تغير مركز الثقل الاقتصادى



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٣

مستقبل متشائم للاقتصاد العالمى حتى عام ٢٠٠٣ (٢-٢)

شكوك حول احتمالات خروج العالم من مشكلاته الاقتصادية

دافوس - سويسرا - باتفاق خاص مع «وول ستريت جورنال (c) ١٩٩٣:



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٤

يرى الاقتصاديون أن انقسام العالم إلى كتل اقتصادية متنافسة سوف يؤدى إلى غياب الزعامة الاقتصادية والسياسية. ويشيرون إلى أن الولايات المتحدة ستظل أحد اللاعبين الرئيسيين، إلا أنهم يؤكدون تراجع قوتها الاقتصادية بسبب مشاكلها الداخلية. ويرصد الخبراء اتجاه أوروبا العربية وأوروبا الشرقية إلى الاتحاد فى كيان واحد، باعتباره واحدا من أهم التغيرات العالمية خلال السنوات العشر القادمة، الأمر الذى سيحول «الأوروبيتين» إلى إحدى القوى الاقتصادية العظمى الرئيسية فى العالم.. والمسرح الاقتصادى العالمى حافل بالعديد من «المشاهد» و«المتغيرات» خلال العقد القادم، كما يرصدها الخبراء فى المنتدى الاقتصادى العالمى الذى شهدته مدينة «دافوس» السويسرية فى الأسبوع الماضى.

اشترك فى المناقشات التى أدارها محررو صحيفتى «وول ستريت» و«هاندلسبلات» الاقتصادية الألمانية — كل من البروفيسور «جيفرى ساشس» الاستاذ بجامعة هارفارد، والسير «وليام ريرى» النائب التنفيذى لرئيس مؤسسة «انترناشيونال فاينانس كوبوريشن»، و«بيلا كادار» وزير التجارة المجرى و«سلايد بريستوويتز» الخبير التجارى ورئيس معهد الاستراتيجية الاقتصادية بواشنطن، و«نوبورو هاتاكياما» نائب وزير التجارة الدولية والصناعة اليابانى.

وعلى الرغم من أن المشتركين اختلفوا فى العديد من توقعاتهم خلال العقد القادم إلا أنهم اتفقوا على سيطرة الصراعات التجارية إلى جانب المشكلة المزمنة الخاصة باستيعاب المزيد من الدول فى المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى خلال هذا العقد.

كما أشار الاقتصاديون إلى احتمال تشتت السلطة الاقتصادية نتيجة لنمو التكتلات التجارية الإقليمية موضحين أن العالم فى حاجة إلى زعيم، «إلا أن العالم قد لا يجد ذلك الزعيم».

وقال «بريستوويتز» ـ وهو أحد المسئولين فى معهد الاستراتيجية الاقتصادية فى واشنطن ـ «إن الولايات المتحدة ستظل بالطبع أحد اللاعبين الرئيسيين»، إلا أنه أوضح فى الوقت نفسه «أن القوة الاقتصادية الأمريكية سوف تستمر فى التراجع بسبب صراع الولايات المتحدة للسيطرة على عجز الميزانية».

اتحاد «الأوروبيتين»

وسوف تعمد أوروبا إلى زيادة قوتها الاقتصادية وستكون العامل الرئيسى فى نمو وإعادة بناء الجزء الشرقى منها وسيصبح اتحاد أوروبا الشرقية والغربية واحدا من القوى العظمى الاقتصادية الرئيسية كما ستستمر القوة الاقتصادية اليابانية فى النمو وبنهاية هذا القرن سوف تصبح اليابان وأوروبا قوتين عظميين اقتصاديتين بينما ستحتل القوة الاقتصادية الأمريكية المرتبة الثالثة.

إلا أن «هاتاكياما» يعتقد تقريبا بعكس ذلك، إذ يرى أن الولايات المتحدة سوف تتعافى فى نهاية العقد القادم، وأن أوروبا سوف تزداد قوة، مشيرا إلى «أن اليابان سوف تظل واحدا من أكبر اللاعبين إلا أن قوتها قد تصبح أقل قليلا من مستواها الان». وبالنسبة للصين، يرى «هاتاكياما» أنها ستزداد قوة.

وقال السير «وليام ريرى» إن الصين ـ أو بالأحرى أجزاء من الصين ـ تسجل الان أسرع معدل نمو اقتصادى، إلا أنه أشار إلى «أن ذلك لا يعنى أن تلك البلاد سوف تصبح قوة عالمية على غرار القوى الثلاث الأوروبية واليابانية والأمريكية فى نهاية العقد القادم».

وقال إن هذا لا يمنع أن القوة الصينية فى طريقها لتحقيق نفس مستوى القوى الثلاث.

وقال «ريرى» إننا سوف نرى أيضا نموا سريعا فى أندونيسيا وتايلاند وماليزيا وبولندا مشيرا إلى أن كلا من جمهورية التشيك والمجر سوف تأخذان مكانتيهما اكثر وأكثر داخل الحظيرة الاوروبية. وأضاف ريرى أن هاتين الدولتين أصبحتا على وشك البدء فى تحقيق انتعاش اقتصادى كبير، وبالنسبة لروسيا، فإن الامال محدودة للغاية.

مساعدات «الغرب»

وقال كادار إن انتعاش وسط وشرق أوروبا سوف يعتمد إلى حد كبير للغاية على مزيد من المساعدات من جانب الغرب واليابان وذلك عن طريق استيعاب منتجات تلك المناطق ومنحها مساعدات مالية.

وأضاف كادار «أنه من المحتمل أن تشهد كل من جمهورية التشيك والمجر وسلوفينيا نموا اقتصاديا ديناميكيا خلال النصف الثانى من التسعينات مشابها لذلك النمو الذى حققته دول جنوب أوروبا والشرق الأدنى خلال فترتى الستينات والسبعينات.

وأشار كادار إلى أنه من المحتمل إلى حد كبير أن تستمر الفوضى والركود وحتى الاحباط فى الدول الأخرى إذا لم تكن هناك إجراءات دولية منسقة لنقل الموارد الأساسية بشكل أكبر من المستوى السائد حتى الان وإذا لم يستمر الغرب فى فتح أسواقه.

كما أوضح «ساشس» أن الاتجاه الاكبر فى هذا السياق يتمثل فى إعادة اندماج العديد من أجزاء العالم التى كانت قد انفصلت عن الأسواق الدولية.

وأضاف «ساشس» أن تلك الاجزاء تشمل أمريكا اللاتينية ومناطق وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق بشكل محتمل إلى جانب أجزاء من أسيا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

وأكد «ساشس» أن الاعتماد سيكون كبيرا فى هذا الصدد على قدرة النظام على الاحتفاظ باقتصاد دولى مفتوح.

وأشار «ساشس» إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تلعب ببساطة دور الزعيم العالمى القادر على فرض نظام تجارى دولى مفتوح.

سؤال التسعينات

وسوف يكون السؤال الرئيسى خلال حقبة التسعينات ـ على حد قول ساشس ـ هو: ما إذا كنا نتحرك نحو نظام تنسق فيه الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاوروبية الجهود للحفاظ على وجود نظام اقتصادى مفتوح أو ما إذا كنا ننزلق تدريجيا أو حتى بشكل سريع نحو صراعات تجارية؟

وأكد ساشس أن لدينا لأول مرة فى التاريخ فرصة لخلق مؤلف من أمم ديمقراطية تربطها تجارة حرة إلا أنه أشار فى الوقت ذاته إلا ذلك لا يمنع أن هناك أيضا فرصة لنشوب حرب تجارية فى الوقت الراهن. وقال ساشس «إن الولايات المتحدة تشعر بالاضطهاد وبانها عملاق جريح.. نحن نقول إن كل من حولنا سوانا يمارس اللعبة بشكل غير عادل، والان.. حان الوقت لأن نلعب كما يلعب الاخرون». وأضاف ساشس «إننا نتحرك نحو اقتسام الزعامة أو نحو رؤية انهيار جزئى ـ على الاقل ـ فى شروط السوق الحرة الدولية». وقال ساشس : «لقد لمسنا فى العام الماضى فشلا يبحث على قدر كبير على القلق وذلك بالنظر إلى المساعدات المالية الطارئة لروسيا». وأشار ساشس فى هذا الصدد إلى أن المجتمع الدولى فشل بشكل تام فى تنظيم نفسه وتعبئة مساعدة مالية ذات معنى كتلك التى قدمتها الولايات المتحدة فى إطار خطة مارشال منذ نصف قرن. وقال ساشس إن ذلك الأمر يعد إشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل تلك التبعة بنفسها مشيرا إلى أن أمريكا لم تفعل شيئا تقريبا لروسيا.

وأعرب «بريستوويتز» عن شكوكه فى إمكانية خروج العالم من مشكلاته قائلا: «لقد ظللت أسال نفسى من أين سيأتى الطلب؟.. فلكى يكون هناك نمو يتعين أن يكون هناك مشترون للبضائع، ولكن الذى يحدث أن العالم لا يدعم أوروبا الشرقية ولا يشترى منتجات تلك المنطقة فى الوقت الذى يتدعم فيه نمو معظم الدول الاسيوية بما تبيعه من منتجات فى الأسواق الأمريكية.

وتوقع «بريستوويتز» أن الولايات المتحدة لن تكون محرك النمو الاقتصادى العالمى خلال السنوات الـ ١٠ أو الـ ١٢ القادمة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٣

مرحبا



بدأت المشكلات التجارية بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة، ولم تمض على تولي الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سوى أيام في منصبه.

أعلنت واشنطن أن الشركات الأوروبية ممنوعة من دخول عطاءات الحكومة الاتحادية الأمريكية.

وكانت دول السوق الأوروبية المشتركة تأمل في الحصول على عطاءات في عمليات المقاولات والمباني الحكومية الأمريكية.

أما الخطوة الثانية فهي فرض رسوم جمركية على الصلب المستورد من أوروبا لحماية الصلب الأمريكي ضد واردات الصلب من ١٩ دولة أوروبية.

وبلغت الزيادة في هذه الرسوم إلى الحد الذي أصبحت فيه ١٠٩ في المائة من سعر الصلب المستورد.

وقالت واشنطن إن ذلك جاء ردا على قرار دول السوق بتوحيد شروط المناقصات في القطاعين العام والخاص الأوروبيين.

ويعطي قرار السوق ميزة للشركات الأوروبية بحيث تقبل عطاءاتها حتى ولو زادت ثلاثة في المائة عن العطاءات الأجنبية.

وفي الاجتماعات الأخيرة لوزراء خارجية دول السوق فكرت كل من فرنسا والبرتغال في فرض اجراءات مضادة ضد الولايات المتحدة خاصة ان صادرات الصلب الأوروبية لأمريكا تصل إلى نحو بليون دولار.

ولكن باقي دول السوق عارضت هذا الاقتراح حتى لاتشتعل الحرب التجارية مع واشنطن.

وفي الوقت ذاته ارجا الرئيس كلينتون اجتماعه برئيس وزراء اليابان ميازاوا حتى تقوم طوكيو بتعديل الميزان التجارى بينها وبين الولايات المتحدة، وهو لصالح اليابان في الوقت الحاضر.

وتحاول شركات السيارات الأمريكية الضغط على كلينتون لفرض رسوم جمركية اضافية بنسبة ٢٥٪ على عربات النقل اليابانية الصغيرة لحماية صناعة السيارات الأمريكية.

والأوروبيون واليابانيون يرون فيما تفعله الادارة الأمريكية الجديدة عدولا عن نظام حرية التجارة بينما يقول الأمريكيون:

– أبدا. نحن مع التجارة الحرة ولكننا فقط نحد من الاستيراد.

والواضح من الآن أنه لابد من اجراءات لحماية الاقتصاد الأمريكي من المنافسة الخارجية من أى مصدر.

وكانت الحكومات الأمريكية السابقة وخلال نصف قرن أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تتردد في اتخاذ اجراءات اقتصادية عنيفة ضد أوروبا واليابان خوفا من الاتحاد السوفييتي ورغبة في استمالة الدول ومنعها من الخضوع للسوفييت وحتى تقبل الدول الاحلاف العسكرية والقواعد وبقاء الجيوش الأمريكية في أراضيها.

ولكن مع انهيار الاتحاد السوفييتي تغير الموقف العسكرى ولم تعد واشنطن تخشى تهديدا عسكريا سوفييتيا بل اصبحت تخاف الآن تهديدا تجاريا أوروبيا ويابانيا عرض أمريكا لمشاكل عجز الموازنة وخلل في ميزان المدفوعات وانتشار البطالة.

وقد أقام كلينتون سياسته على أنها الأمل في احياء الاقتصاد الأمريكي، ولم يعد أمامه، إلا أن يواجه اصدقاء أمريكا القدامى باجراءات يمكن أن تسمى انتقامية انتقاما لاستغلالهم له سنوات طولا ليعادوا السوفييت.

وانهيار السوفييت له نتائج بعيدة بدأت تظهر الآن، وستتضاعف مع الأيام!

محسن محمد



عشية اجتماعه مع رئيس الوفد التفاوضي الاميركي

مفوض التجارة الاوروبية يحذّر من عواقب انهيار مفاوضات التحرير

□ بروكسيل –
من نورالدين الفريضي:

■ حذّر المفوض الاوروبي للعلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية ليون بريتان من خطر فشل مفاوضات تحرير التجارة الدولية (غات) ومن بوادر حل الخلافات التجارية على الصعيد الثنائي لانها تعكس وجهات نظر حمائية. ودعا في محاضرة القاها ليل الاثنين – الثلثاء في لوكسمبورغ الى تذكر العواقب الوخيمة التي نجمت عن السياسات الحمائية في عقد الثلاثينات.

وكان بريتان تحدث قبل ثلاثة ايام عن اجتماعه المقرر مع رئيس الوفد التفاوضي الاميركي ميكاي كانتور يومي الاربعاء والخميس في واشنطن للبحث عن حلول الخلافات التجارية القائمة جراء العقوبات الجمركية التي تنفذها الادارة الاميركية ضد واردات الفولاذ من اوروبا ومن بلدان اخرى وقرارها الجديد باغلاق الاسواق العامة الاميركية امام المؤسسات الاوروبية بداية من ٢٢ الشهر الجاري. وقال خبير اميركي لـ «الحياة» ان قرار العقوبات الجمركية ضد واردات الفولاذ موروث من عهد الرئيس بوش ولا يمكن الادارة الجديدة وقف تنفيذه بينما تعود لفريق الرئيس بيل كلينتون مسؤولية قرار اغلاق الاسواق الحكومية. ويرجح خبراء ان ادارة الرئيس الاميركي الجديد تولي جلّ اهتمامها للوضع الداخلي ولتعزيز منطقة التبادل التجاري الحر الاميركية، وقد تميل الى تفضيل صيغة ابرام الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف في جنيف حول الملفات «السهلة» مثل النسيج وبعض المنتجات الصناعية وحل القضايا الكبرى مثل فتح الاسواق كلها على الصعيد الثنائي، بينما تتمسك المجموعة الاوروبية بإيجاد حلول شاملة للقطاعات الزراعية وقطاع الخدمات كافة.

وقال المفوض ليون بريتان ان المجموعة الاوروبية تمثل ثاني اوسع سوق تجارية في العالم (بعد اميركا الشمالية) و٢٤ في المئة من التجارة الدولية مقارنة مع اليابان (٢٢ في المئة) والولايات المتحدة (١٥ في المئة). وقال ان «ثقل اوروبا يحملها سلطة ومسؤولية في العالم من اجل تصحيح وضع النظام التجاري الدولي الذي قام على اساسه ازدهار المجموعة». وذكر ان المجموعة تضطلع بدور كبير في التجارة الدولية لجهة اهمية المبادلات بين البلدان الـ ١٢ وبين المجموعة والاطراف الدولية الاخرى، «الا ان عرى الازدهار الماضي والحاضر مهددة بمخاطر فشل مفاوضات «غات» وبوادر حل الخلافات على الصعيد الثنائي». وفي ذلك اشارة مباشرة الى اهتمام الولايات المتحدة بتقوية منطقة التبادل الحر في اميركا الشمالية، من جهة، ورفضها التنازل من جهة اخرى عن الآليات القانونية المحلية التي تخولها فرض الرسوم من جانب واحد بدل اللجوء الى هيئة التحكيم الدولي داخل آليات «غات» مثلما يحدث الآن مع واردات الفولاذ. وقد اقترن انطلاق دورة الاورغواي زمنياً (١٩٨٦) بانهيار اسعار النفط وتراخي السياسات النقدية بعد صدمة ١٩٨٧ وبرزت العواقب السلبية في بداية العقد الحالي اذ سجلت المجموعة في العام الماضي معدل نمو ضعيفاً (١٥ في المئة) بعدما كانت حققت خمسين في المئة عام ١٩٨٩، وارتفعت الصادرات الاوروبية بنسبة ٢,٥ في المئة عام ١٩٩١.



المحادثات التجارية الأوروبية ـ الاميركية في واشنطن اليوم

"حرب الفولاذ" مرشحة للتصعيد وأوروبا تتشدد في موقفها التفاوضي

□ بروكسيل ـ من نور الدين الفريضي:

■ يحاول المفوض الأوروبي للعلاقات التجارية الخارجية ليون بريتان في اجتماعاته مع زملائه الاميركيين اليوم في واشنطن تطويق مخاطر اندلاع حرب تجارية عبر الاطلسي جراء العقوبات الاميركية المفروضة على واردات الفولاذ الأوروبي، والقرارات الهادفة الى غلق الاسواق الحكومية الاميركية امام المؤسسات الأوروبية في الثاني والعشرين من الشهر المقبل، والعواقب المترتبة على زيادة الضرائب على سيارات الشحن الصغيرة الأوروبية. وقال المتحدث الرسمي الأوروبي امس ان المفوض ليون بريتان سيبلغ الى رئيس الوفد التفاوضي الاميركي ميكاي كانتور «احتجاج المجموعة بشكل رسمي» ضد الرسوم التي كانت ادارة الرئيس السابق جورج بوش قررتها من جانب واحد ضد ثلاثة ملايين طن من واردات الفولاذ الأوروبي واعتبارها (العقوبات) «تفتقد لأي مبرر». وتقترح المجموعة الأوروبية مدعومة من اليابان وبلدان اوروبا الشمالية والوسطى وبلدان اميركا الجنوبية اقناع الجانب الاميركي بنقل الخلافات التجارية وحلها داخل النطاق المتعدد الاطراف في جنيف، معبرة عن قلقها حيال القرار الذي اتخذته ادارة الرئيس بيل كلينتون في مطلع الاسبوع الماضي باغلاق السوق الحكومية امام المؤسسات الأوروبية العاملة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك «احتجاجاً على القانون الأوروبي الذي يمنح المؤسسات الأوروبية امتيازات للفوز بالعقود الحكومية في سوق المجموعة اذا تجاوزت نفقات عروضها نفقات عروض المؤسسات الاجنبية المنافسة بثلاثة في المئة». واعتبرت المصادر الأوروبية قرار ادارة الرئيس كلينتون «غير عادل» لأن القانون الاميركي يمنح امتيازات الى المؤسسات المحلية تصل الى نسبة ستة في المئة اي اكثر من امتيازات القانون الأوروبي. واعرب المتحدث الرسمي الأوروبي عن قلق المجموعة من جهة ثالثة حيال نوايا الادارة الاميركية بزيادة الرسوم بنسبة ٢٥ في المئة على واردات سيارات الشحن الصغيرة الأوروبية واليابانية. وشدد على وحدة المجموعة الأوروبية في رفض الخيار الذي تنتهجه الادارة الاميركية لحل الخلافات التجارية.

وكان المجلس الوزاري الأوروبي اجمع في بداية هذا الشهر على ادانة الخطوات العقابية الاميركية وقال وزير خارجية الدنمارك الرئيس الحالي للمجلس الوزاري الأوروبي ان البلدان الاثني عشر تساند المفوضية في محاولات حل الخلافات بالوسائل الديبلوماسية «وتملك وسائل الحرب التجارية التي تمكنها من التفاوض مع الشركاء الكبار على قدم المساواة»، ما يوحي بصعوبة تنازل الجانب الأوروبي في شأن صادرات الفولاذ والاسواق العامة بعد ان كان قبل حلولاً وسطاً في شأن الصادرات الزراعية والبذور الزيتية التي شقت صفوف المجموعة وعمقت الخلافات بين مجموعة البلدان التي تقودها فرنسا (ايرلندا، اسبانيا، بلجيكا، اليونان وايطاليا) والبلدان الأوروبية الأخرى التي ارتأت في حينه ان الحلول الوسط في شأن ملف الزراعة سيساعد على انجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية في جنيف.

وتعتبر الجهات الأوروبية ان الادارة الاميركية الجديدة تخضع لتأثير ضغط اوساط الصناعات الاميركية وتخشى تزايد هذه الضغوط لتقييد نشاط المؤسسات الأوروبية واليابانية في الاسواق الاميركية، وتقييد دخول واردات السيارات. وصرحت مصادر مسؤولة الى «الحياة» بان المجموعة «لن تتساهل هذه المرة مع الادارة الاميركية لأن القبول بالعقوبات ضد واردات الفولاذ واغلاق الاسواق الحكومية الاميركية سيكون في مثابة تشجيع مجموعات الضغط الاخرى مثل صناعات السيارات الاميركية التي اكدت في بيان رسمي صدر اول من امس باسم المؤسسات الثلاث الكبرى (جينرال موتورز، فورد، كرايزلار) بان اسعار مبيعات السيارات اليابانية في السوق الاميركية «تغرق الاسواق» واعربت عن ثقتها في تصميم ادارة الرئيس بيل كلينتون على مواجهة العجز التجاري الحاصل في المبادلات بين الولايات المتحدة واليابان».

وتراهن المجموعة الأوروبية على جدوى المشاورات الديبلوماسية التي سيجريها المفوض ليون بريتان في واشنطن مع رئيس الوفد التفاوضي الاميركي ميكاي كانتور ووزير التجارة رون براون من اجل تفادي «حرب الفولاذ». ويرشح المراقبون موقفها للتصلب لأن صناعات الفولاذ الأوروبية تجتاز، حسب تقرير اعده الموظف الأوروبي السابق فيرناند براون، «اخطر ازمة منذ الحرب العالمية الثانية». وأكدت رابطة صناعات الصلب والفولاذ الأوروبية انها ستخفض انتاجها في الاعوام الثلاثة المقبلة بكمية ٢٥,٨ مليون طن، وسيترتب على ذلك خسارة ٥٠ الف موطن عمل من اجمالي ٣٨٠ الفاً يعملون حالياً في اسواق صناعات الصلب «من اجل الحفاظ على تنافسيتها في السوق العالمية». وذكرت الرابطة ان اسعار بعض منتجاتها انخفضت بنسبة ٤٠ في المئة «وان بعض المؤسسات مهددة بالافلاس».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٣

الشكوك التجارية تسود العلاقات الأوروبية ـ الاميركية

تلويح واشنطن بفرض تعرفات كبيرة يهدد مستقبل التجارة الدولية

□ لندن – من ليونيل باربر ونانسي دون:

FT خيم جو من القلق على المحادثات التجارية التي بدأت امس في واشنطن بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة وهي اول محادثات على مستوى عال بين الطرفين منذ تسلم الرئيس الاميركي بيل كلينتون مهام منصبه الشهر الماضي.

ويعرب الطرفان عن القلق من الكيفية التي سيتعامل بها ليون بريتن مفوض التجارة الخارجية في المجموعة الاوروبية مع ميكي كنتور، الممثل التجاري الجديد للولايات المتحدة الذي يعرف من اين تؤكل الكتف في الصفقات التي يبحث فيها وهو يعتبر ان اقوى ورقة لديه اصغاء الرئيس بيل كلينتون اليه واحترام آرائه.

وحاجة الطرفين إلى انشاء علاقات شخصية جيدة بين الرجلين ماسة لان الصلات بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة تواجه توترات، على الاقل في المدى القريب، ففي الاسابيع الثلاثة الاولى من عهد الرئيس الاميركي الجديد، تعين على المجموعة الاوروبية ان «تهضم» بيانات وتدابير صدرت عن واشنطن كان من شأنها زيادة المخاوف التي كانت سائدة في الدوائر الاوروبية من احتمال حدوث حرب تجارية بين الطرفين، على رغم ان بعض هذه البيانات والتدابير لم يكن من صنع ايدي حكومة كلينتون، بل مما بادرت ادارة الرئيس السابق جورج بوش الى اصداره او اتخاذه.

واصدرت وزارة التجارة الاميركية في البداية قراراً بفرض رسوم قاسية لمكافحة الاغراق على منتجات الصلب الكربوني المستوردة من ١٩ دولة بما فيها بعض الدول التي تنتمي الى المجموعة الاوروبية.

كما هددت الولايات المتحدة بحرمان شركات دول المجموعة الاوروبية من تقديم عروض لتنفيذ عقود مع حكومة الولايات المتحدة ربما بلغت قيمها ملايين الدولارات احتجاجاً على ما صدر من المجموعة الاوروبية من توجيهات الزامية خاصة بالمصالح العامة. ومما قد يكون اكثر اضراراً بدول المجموعة الاوروبية ما لمحت اليه الولايات المتحدة من انها ربما تخلت عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه برعاية «غات» حول نظام المشتريات الحكومية المتعددة الجنسيات.

وقاومت الادارة الاميركية الجديدة فكرة تمديد فترة تفويضها التباحث بسرعة الى ما بعد انتهاء فترة التفويض الحالية في ٣١ ايار (مايو) المقبل. وبموجب هذا التفويض تستطيع ادارة الرئيس بيل كلينتون، اذا ارادت، ان تطرح على الكونغرس الاميركي اتفاقات تجارية جاهزة من دون افساح المجال امام الكونغرس ليعدل هذه الاتفاقات ومن شأن هذا ان يوفر افضل فرصة لانهاء جولة الارغواي من محادثات «غات» بنجاح، بعدما استمرت هذه الجولة ست سنوات، وغطت مشاكل التجارة الدولية.

ويوجد ما يبرر بعض التفاؤل في هذا المقام ففي وقت سابق من هذا الاسبوع سمع وزير التجارة الكندي من المسؤولين الاميركيين في واشنطن ان ادارة الرئيس كلينتون ستسعى الى تمديد فترة تفويضها.

وكان بريتن شجب ما قامت به الولايات المتحدة في شأن منتجات الصلب وتخليها عن الاتفاق الخاص بالمشتريات الحكومية ووصف هذا كله بانه «استئساد من طرف واحد».

كما انه اعرب عن شعوره بالاحباط ازاء ما اعتبره تسويفاً من الادارة الاميركية بخصوص محادثات «غات».

ويعتقد بريتن ان عدم التوصل الى اتفاق دولي بخصوص التجارة العالمية يعرض العالم، الذي يشكو حالياً من الركود الاقتصادي، الى خطر تفويت فرصة توسيع حركة التبادل التجاري الدولية بما تبلغ قيمته بين مئة ومئتي بليون دولار.

ومن شأن فشل محادثات «غات» ان يؤدي ايضاً الى اضعاف الاطار العام المستخدم في حل النزاعات التجارية الدولية وهو الاطار الذي ينتابه الضعف والتوتر على كل حال.

ومخاوف المجموعة الاوروبية ناشئة جزئياً على الاقل من تبدل الادارة الاميركية، فالاوروبيون كانوا يفهمون الرئيس جورج بوش ويعرفونه، كما كانوا يعرفون انه نادراً ما سمح للشأن التجاري ان يهيمن على العلاقات بين اوروبا والولايات المتحدة. وكان حاذقاً في استخدام تهديدات الكونغرس الاميركي بتبني سياسات حماية اقتصادية، وفي تحذير حلفائه الاوروبيين من ان ما يقدمه لهم هو افضل ما يمكن للولايات المتحدة ان تقدمه.

اما الرئيس بيل كلينتون فيعتبر غامضاً وغير معروف فشعاره الرئيسي هو التغيير، الا ان علاقاته مع الكونغرس الاميركي لم تمتحن بعد. ومن الواضح انه يركز على الشؤون المحلية الاميركية، او كما قال كنتور لدى تثبيت تعيينه في منصبه «ستكون السياسة التجارية الاميركية جزءاً من استراتيجية اقتصادية متناسقة متكاملة».

ويقلق بعض المسؤولين عن الشأن التجاري في المجموعة الاوروبية من ان المعاني الضمنية لما قاله كنتور هو ان حقل السياسة التجارية الاميركية شهد دخول اشخاص جدداً، بينما كان في الماضي حكراً على حفنة من «الخبراء» المنعزلين سياسياً مثل كارلا هيلز، التي كانت الممثل التجاري الاميركي لدى الرئيس السابق جورج بوش.

ويقلق الاوروبيون خصوصاً لا مما قد يقدم عليه الكونغرس الاميركي وحسب، بل ما كتبته لورا داندريا



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٣

تايسون، راس مجلس المستشارين الاقتصاديين الاميركي الذي يسدي المشورة للرئيس ويعرف عنها انها تؤمن بمبدأ «المبادلة» في التجارة، ومن لويد بنتسن ايضاً، وزير الخزانة الاميركي «مهندس» التشريعات التجارية الصارمة التي صدرت عن الكونغرس الاميركي عام ١٩٨٨. وهناك بعض الامل في ان يكون روبرت روبين، المرشح للانضمام الى لجنة او مجلس الامن الاقتصادي في البيت الابيض، والمعروف بتعقله وتحفظه، بمثابة الوزن المقابل في ادارة الرئيس كلينتون.

وتفسر هذه الشكوك والمخاوف كلها الجهود الجدية التي بذلها بريتن بغية التوصل الى اطار اتفاق مع الادارة الجمهورية السابقة التي رحلت مع رحيل الرئيس جورج بوش.

وفي الثاني من كانون الثاني (يناير) الماضي، اي قبل ان يتسلم مهام منصبه الحالي باربعة ايام، اجتمع بريتن الى هيلز النهار كله وعرض عليها خفضاً كبيراً في التعرفات الاوروبية ما دفع المسؤولين الاميركيين الى الاعتقاد بان صفقة كبيرة تتناول فتح الاسواق ربما تم الاتفاق عليها قبل تسلم الرئيس كلينتون مهام منصبه. اما ما حصل بعد ذلك مباشرة فهو موضع خلاف.

ويقول المسؤولون الاميركيون والمسؤولون في المجموعة الاوروبية في بروكسيل ان ادارة الرئيس جورج بوش لم تستجب ولم تقدم عرضاً مقابلاً. اما المسؤولون في واشنطن فيقولون ان بريتن تراجع بعد ذلك عن عرضه بسبب انقسامات في الراي في داخل المجموعة الاوروبية.

ويواجه بريتن الآن فريقاً اميركياً جديداً، ويبدو من الادلة المتوافرة حتى الآن من الاسابيع الثلاثة الاولى من ادارة الرئيس كلينتون ان هذ الادارة غير مستعجلة فهي تعيد النظر في عدد كبير من السياسات الداخلية والخارجية، كما ان هناك مناصب رفيعة متعددة لا تزال شاغرة ويبدو ايضاً ان كنتور غير مستعجل، وهو الرجل الذي لديه من الصبر والذكاء ما مكنه من التغلب على المفاوض «العبقري» جيمس بيكر عندما اقر الرجلان العام الماضي اطار الحوار العلني بين المرشحين جورج بوش وبيل كلينتون.

وسيكون مفتاح الفرج في يدي الرئيس كلينتون نفسه فالذين يعرفونه جيداً، مثل بولا ستيرن التي كانت سابقاً رئيسة لمفوضية التجارة الدولية (هيئة تنظيمية مستقلة في الولايات المتحدة) مقتنعون بانه يؤمن ايماناً عميقاً بمبدأ الحرية التجارية، وهو ما ظهر بالفعل من مجمل ما نطق به في الحملة الانتخابية التي انتهت بوصوله الى البيت الابيض. وتصر ستيرن على ان الرئيس كلينتون يفضل الرئيس السابق جورج بوش في فهمه للمبدأ القائل بان «ازدهار الولايات المتحدة مرتبط بالازدهار العالمي».

وعلى رغم مخاوف مجموعة الدول الاوروبية من بعث الحياة في سياسة الحماية في الولايات المتحدة، كان ما اعلنه الرئيس كلينتون حول الشان التجاري منذ نجاحه في الانتخابات متحفظاً وحذراً. ومما لا شك فيه انه لم يشجع صناعة السيارات الاميركية على متابعة الحملة الهادفة الى مداواة مشاكلها بقوانين مضادة للاغراق وكان هذا عاملاً مهماً في قرار صناعة السيارات الذي اتخذته الثلثاء الماضي بالتخلي عما هددت باللجوء اليه.

وليس من الضروري ايضاً اعتبار فرض تعرفات قاسية على المستوردات من منتجات الصلب الكربوني بمثابة الرغبة في اتباع سياسة حماية، وهي التعرفات التي فرضت في غضون الاسبوع الاول من عهد الحكومة الاميركية الراهنة على رغم ان النية على فرض هذه التعرفات كانت موجودة منذ وقت طويل.

ومع هذا كله، هناك بعض المخاطر في سياسة «الانتظار والترقب» التي تتبعها الولايات المتحدة بخصوص محادثات «غات» اذ ان هذه السياسة ربما ادت الى تردي عدد من النزاعات الثنائية التي باتت قاب قوسين او ادنى من الظهور علانية فالنزاع حول الدعم الرسمي لمجموعة «ايرباص انستري» الاوروبية التي تنشط في مجال انتاج الطائرات، ربما تم انهاؤه موقتاً. الا ان المجموعة الاوروبية تبقى غاضبة من قيام الولايات المتحدة بفرض ضريبة على السيارات الاوروبية الفخمة.

اضف الى هذا ان اتفاق الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية على دعم الصادرات الزراعية، الذي تم التوصل اليه آخر العام الماضي وكان المفترض ان يمهد الطريق امام صفقة شاملة تنهي جولة الارغواي من محادثات «غات»، لا يزال هشاً سريع العطب. والاهم من هذا كله ان مسألة الصلب ومسألة المشتريات الحكومية تهدد بتفجير النزاع بين الطرفين الاوروبي والاميركي، وهما المسألتان اللتان يتعين على كنتور وبريتن معالجتهما والعثور على الحل المرضي لهما.

وما يزعج بروكسيل ان الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة على منتجات الصلب الكربوني تتضمن فترة عشر سنوات في الثمانينات كانت تعمل المجموعة الاوروبية اثنائها بموجب اتفاق دولي طوعي انضباطي مع الولايات المتحدة. ويبدو تصرف الولايات المتحدة بخصوص الصلب وكانه حنث بوعد، الا انه يمثل ايضاً من وجهة النظر الاوروبية اساءة استخدام قانون اميركي شامل يرمي الى مكافحة الاغراق والى حماية صناعة «مدللة» حسب ما يقول مسؤول في المجموعة الاوروبية.

اما الخلاف حول توجيهات المجموعة الاوروبية الالزامية بخصوص المصالح العامة فهو اشد غموضاً واثارة للشكوك فهذه التوجيهات تسمح لحكومات دول المجموعة الاوروبية برفض العروض اذا كان مصدر اكثر من ٥٠ في المئة منها من خارج دول المجموعة. كما ان هذه التوجيهات تسمح للحكومات بتفضيل العروض التي تكون اكثر من نصف محتوياتها من انتاج دول المجموعة الاوروبية، حتى لو كان سعر العرض الواحد من هذه العروض اعلى من اسعار العروض الأخرى بما يصل الى ثلاثة في المئة.

ويقول كنتور ان توجيهات المجموعة الاوروبية هذه تقف حجر عثرة في طريق «وصول» الشركات الاميركية الى العقود الحكومية الاوروبية. الا ان المسؤولين الاوروبيين يعتبرون هذه التوجيهات مبادرة مهمة لفتح الاسواق وعنصراً مهماً من عناصر برنامج توحيد السوق الاوروبية، ما يسمح للعارضين غير الاوروبيين بدخول عقود تبلغ قيمتها حوالي ٥٠ بليون ايكو (٤٠,٦ بليون جنيه استرليني) في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات الكهربائية فقط.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

ومن التسويات المحتملة الاتفاق موقتاً على الغاء بند الثلاثة في المئة على ان يقابله تنازل اميركي متبادل بخصوص قانون «شراء المنتجات الاميركية» الفيدرالي الذي يحض على المشتريات الاميركية المحلية. الا ان النزاعات الثنائية بين الاميركيين والاوروبيين لا يمكن ان تغطي على المهمة الرئيسية التي يتوجب على كنتور وبريتن القيام بها وهي رسم خريطة لطريق اتفاق «غات» في المستقبل تتضمن التصدي لنزاعات خاصة والتزام التوصل على نحو مبكر الى اتفاق عام.

ويقول جيس دو فريس، النائب الهولندي في المجلس الاوروبي، الذي يهتم اهتماماً خاصاً بالعلاقات بين اوروبا والولايات المتحدة، ان فشل الطرفين في التزام التوصل الى اتفاق عام على نحو مبكر سيؤدي الى هيمنة الشان التجاري على التحالف الاطلسي ما يعرض للخطر التعاون الضروري في مجالات اخرى بين الطرفين مثل احلال السلام في ما كان يوغوسلافيا ودعم الاصلاحات في ما كان الاتحاد السوفياتي.

ومما لا شك فيه ان ادارة الرئيس كلينتون تؤيد هذا الرأي، الا ان انهاء النزاعات التجارية لن يكون سهلاً في المناخ الراهن الذي تسوده الشكوك بين الطرفين.

في ندوة التحديات الاقتصادية للمنطقة

مطلوب خطة للتطوير التكنولوجي بدول البحر المتوسط



د. أحمد كمال أبو المجد

□ القاهرة - **عاطف عبد الله:**

طالبت ندوة التحديات الاقتصادية لبلدان البحر المتوسط بوجود خطط للتطور التكنولوجي لتواكب برامج الإصلاح الاقتصادي وكأساس للانتقال إلى عصر التكنولوجيا لهذه البلدان في إطار نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدل والتعاون.

وأكدت الندوة - التي انهت أعمالها مساء أمس الأول - أن المشكلة الرئيسية التي تواجه البلدان النامية هي مشكلة تقريب المسافة عن طريق ما وصل إليه العالم المتقدم من اسرار تكنولوجية، والارتقاء إلى مستوى الحركة العالمية للتطور التكنولوجي.

وأشار المحامي المصري د. يحيى رضا إلى ضرورة قيام السياسة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية على أساس تبادل المعلومات ونتائج البحوث وان تقيم «ميزانا فنياً» يندرج تحت ميزان المدفوعات ويبين «ميزان الفن الصناعي» مقدار ما تجنيه الدولة من عملة أجنبية نتيجة التنازل والترخيص باستغلال اختراعها إلى الدول الاخرى، ومقدار ما تدفعه الدولة إلى الدول الأخرى مقابل الحصول على اسرارها الصناعية مؤكدا أهمية الميزان باعتباره مقياس المستوى العلمي للدولة.

واضاف د. يحيى رضا المحامي عن الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية ان مسألة انتقال التكنولوجيا هي مسألة اقتصادية وقانونية وإدارية مشيرا إلى ان الاختراعات الحديثة ذات أثر بعيد في الانتاج والتجارة وميزان المدفوعات فيما افرزت الاختراعات مجموعة من التشريعات تقر ما هو حق وما هو واجب في مجال الاختراع وأثاره الاقتصادية، وفي مجال العلامة التجارية المميزة للمنتجات، وكذلك في مجال الرسوم والنماذج الصناعية.

وذكر د. يحيى رضا ان منظمة [illegible] اصدرت مجموعة من التوصيات من شأنها تعزيز كل الرموز والاشارات التي يجب اخضاعها للحماية كعلامة تجارية أو علامة خدمة وان يوفر لها حدا أدنى من الحقوق لمالكيها، ومنع استعمال أي إشارات مضللة للمستهلك عن اصل منشأ البضاعة.

وقال وزير الإعلام المصري الاسبق د. أحمد كمال أبو المجد ان العالم اليوم يسوده الاعتماد المتبادل وتزايد دور المصالح الاقتصادية والتجارية كمحدد رئيسي بشكل العالم حالياً.

وأضاف ان هذا الموضوع قد يوجد مصالح متضاربة ولذا يجب ان نحد من امكانية تصاعد الخلافات المتعلقة بالأمور الاقتصادية التجارية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

وأكد ان العرب والمسلمين قادرون على المساهمة فى صياغة نظام دولى جديد عادل ومتوازن من خلال تراثهم الذى يقوم على الاعتراف بالاخرين وكفالة حق التعددية واحترام حقوق الإنسان يمكن ان يساهموا فى صياغة هذا النظام الدولى الجديد.

وذكر د. هشام حسبو المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء المصرى ان الحكومة المصرية ملتزمة بالاتجاه نحو الاقتصاد الحر وإعادة هيكلة الاقتصاد مع مراعاة التكلفة الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي مشيرا إلى ان هذا الامر مثار نقاش مع المؤسسات الدولية.

وذكر ان القيمة الدفترية لاصول الشركات التابعة الـ ٣١٤ شركة تبلغ ٧٠ مليار جنيه فيما تبلغ ديونها ٤٠ مليارا.

وشدد المحامى المصرى اشرف الناضورى إلى ضرورة ان يلعب القانون الوقائى دورا في مجال الاقتصاد ولجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى بلدان المنطقة مشيرا إلى أن أغلب هذه البلدان اتجهت إلى الاقتصاد الحر وخصخصة القطاع العام والتركيز على قوى السوق لتحديد مسار الاقتصاد المصرى.

وطالب بوجود تطور شامل لما يمكن ان ينتج عن المشروع الاقتصادى من علاقات متشابكة وعقبات قانونية مختلفة فى مراحله وهى مرحلة التأسيس والتشغيل والتصفية مؤكداً انه إذا أمكن التنبؤ بهذه المشكلات القانونية ووضعت لها الحلول لامكن زيادة الانتاجية وتحقيق الأهداف المرجوة لكل من المستثمر والاقتصاد القومى.

واضاف اشرف الناضورى انه فى إطار كل مرحلة من هذه المراحل يتم التعامل مع علاقات متشابكة أطرافها هم القائمون على تنفيذ المشروع ذاته والغير والجهات الحكومية. فيما يتعلق بأصحاب المشروع وخاصة إذا كان مشروعا مشتركا يتم تحديد الشكل القانونى له والحقوق والواجبات الملقاه على عاتق اطرافه والصياغة السليمة للعقد، وفيما يتعلق بالجهات الحكومية نجد المشكلات التى قد تثار فى هذا الإطار مثل قوانين الاستثمار وتسجيل راس المال ومشكلات التامين الاجتماعى والجمارك والضرائب.

وقال انه عند مرحلة التأسيس يجب اعطاء الاهتمام الكافى لعملية صياغة النقود والاشارة لاتفاقية فيينا عند وجود طرف أجنبى وتحديد الحالات التى يتم فيها انهاء أو فسخ العقد وتحديد الحقوق والالتزامات بدقة لكل طرف وبالنسبة لمرحلة التشغيل قال الناضورى ان أفضل طريقة للتعامل معها هى وضعها فى إطار المخاطر والتى يجب ان يكون المستثمر على علم بها ووضع خطة للتكيف مع البيروقراطية والتعقيدات التى تنشا من التعامل مع الجهات الحكومية والاستعانة بالخبرات المتمرسة فى التعامل مع هذه الجهات.



مستعرضا آثار اتفاقيات «النافتا» «والأيا»

القويز: التكتلات العالمية تعزز الطلب على البترول

العرب يستفيدون من تقريب قوانين الاستثمار فى أوروبا وأمريكا

□ الرياض - محمد عبد الرحمن:

أكد الدكتور عبد الله القويز الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية «أيا» واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» واتفاقية «الجات»، سوف تؤدى إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقيات مما سيعزز من الطلب على البترول العربى، ويزيد من فرص تسويق الغاز العربى فى أوروبا.

وحث الدكتور القويز كافة الدول العربية على تحرير اقتصادها وإزالة العوائق أمام التجارة فيما بينهما.

وقال القويز فى تصريح لـ «العالم اليوم» إنه لابد أن تعيد الدول العربية النظر فى الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالاستثمار والتبادل التجارى والذى أثبت العمل بها خلال الفترة الماضية عدم فعاليتها فى دفع مسيرة العمل العربى الاقتصادى المشترك إلى آفاق جديدة تتلاءم مع التوجهات العالمية نحو إنشاء المجموعات الاقتصادية القادرة على البقاء والاستمرار وتوفير الرخاء وتسريع معدلات النمو.. وقال إنه يمكن فى هذا الإطار الاستفادة من تجربة مجلس التعاون فى مجالات تحرير التبادل التجارى ودعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار.

وأوضح القويز أنه وفقا لمصادر «الجات» هناك ٤٥ منظمة تجارية إقليمية إلا أنه يجب التركيز فى الوقت الراهن على التأثيرات المحتملة لاتفاقيتين أصبحتا ساريتا المفعول فى بداية العام الحالى على الأوضاع الاقتصادية العربية وهما اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية «أيا» والتى تشمل دول الاتحاد الأوروبى بالإضافة إلى دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية «افتا» عدا سويسرا.. وكذلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نفتا» بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك............................ «التتمة ص ١٢»

القويز: التكتلات العالمية تعزز الطلب

وأكد أن الاتفاقيتين ستؤديان إلى تحويل التجارة والاستثمار من بقية دول العالم إلى أعضائها رغم أن المتحمسين لكل منهما يصرون على أنهما ستؤديان إلى مزيد من حرية التجارة وأن الأطراف الأخرى سوف تستفيد من الإمكانيات الجديدة للنمو الاقتصادى التي توفرها الاتفاقيتان.

وقال القويز إنه رغم أن كلتا الاتفاقيتين لا تتجهان إلى توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي إلا أن هذا الموضوع مؤقت بالنسبة لـ «أيا» حيث ستوحد الرسوم الجمركية فيها بعد انضمام أعضائها إلى الاتحاد الأوروبي.. لذا فإن المصدرين من الدول العربية يواجهون برسوم جمركية مختلفة داخل كل مجموعة.

وأضاف أن المستثمرين العرب سوف يستفيدون من توحيد وتقريب قوانين الاستثمار الواردة بالاتفاقيتين إلا أن ذلك لا يتوقع أن يتم بشكل كبير.. كما أن المناخ الذى توفره الاتفاقيتان سيؤدى إلى تحويل جزء من الاستثمارات الأوروبية والأمريكية من بقية دول العالم ومنها الدول العربية إلى الدول الأعضاء فيها.

وأوضح أن اتفاقية «نفتا» تشتمل على بعض النصوص التي تحرم القيود على المنافسة فى مجالات محدودة وخاصة التجارة والاستثمار والخدمات المالية والمشتريات والعقود الحكومية إلا أن هذه الاحكام لا ترقى إلى مستوى توحيد قوانين المنافسة.. وعلى النقيض من ذلك فإن اتفاقية «أيا» تحتوى على عدد من الأحكام التى تنص على توحيد قوانين المنافسة. وقال إنه لاشك أن المستثمرين من الدول العربية سوف يستفيدون من تسهيل إجراءات المنافسة الناشئة عن تقريب القوانين.. كما سيستفيدون من التوجه العام لتقليل القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية ولكن ستظل بعض القيود على عدد من القطاعات الحساسة كالطاقة.

وتناول الدكتور القويز فى تصريحه التأثيرات المرتقبة على سوق النفط بعد بدء تنفيذ الاتفاقيتين «نفتا» و«أيا».

فقال إنه فى الوقت الذي يساهم فيه تعزيز الهياكل الاساسية لنقل الغاز فى زيادة المنافسة أمام المنتجات البترولية فى منطقة «أيا» ومنها تلك المستوردة من الدول العربية إلا أنه قد يفيد تلك الدول العربية الراغبة، من خطوط للغاز إلى الأسواق الأوروبية وعلى سبيل المثال وفرت الجماعة الأوروبية ٤٧٥ مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل خط الغاز الذى يربط إيطاليا بالجزائر كما وفرت ١٩٦ مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل وصلة خط الغاز بين تونس وإيطاليا.

وأضاف القويز أن عددا من الدول العربية لديها احتياطي كبير من الغاز الطبيعي لا تستطيع أسواقها المحلية استيعابه لذلك فإن الإجراءات التى تمت فى إطار الجماعة الأوروبية والتى تستند إلى «أيا» لتحرير سوق الغاز سوف تزيد من فرص تسويق هذا الغاز فى القارة الأوروبية. وأكد الدكتور عبد الله القويز فى هذا الصدد أن الارتفاع المتوقع لأسعار الغاز وتوفر بعض التمويل من الجماعة الأوروبية لنقل الغاز من الدول العربية المنتجة له وإزالة القيود أمام أى ارتفاع محتمل للطلب على الغاز فى أوروبا سوف يزيد من فرص تسويق الغاز لعدد من الدول العربية.

كما أكد القويز أن اتفاقية «نفتا» تعتبر خطوة متقدمة فى سبيل تحرير سوق البتروكيماويات حيث ستؤدى إلى إزالة الكثير من الحواجز ورفع القيود أمام الاستثمارات الأجنبية مما سيزيد من تدفق الاستثمارات وتحسين الأداء فى عدد من المناطق وعلى وجه الخصوص المكسيك مما يؤدى مستقبلا إلى مزيد من المنافسة للبتروكيماويات المنتجة بالدول العربية فى سوق «نفتا».. أما تأثير اتفاقية «أيا» سيكون لها فى الغالب تأثير أقل على اعتبار أن القيود أمام التجارة وأمام الاستثمارات سبق لها أن أزيلت.

وخلص الدكتور القويز بالقول أن أيا من الاتفاقيتين لا يؤثر بشكل ملموس على القدرة التنافسية للدول العربية المنتجة للبتروكيماويات والتى تتمثل فى توفير الغاز الرخيص.. فتأثيرهما الأمنى والمباشر على صناعة البتروكيماويات فى الدول العربية محدود. وأكد أنه رغم الاختلاف الكبير بين «نفتا» و«أيا» إلا أن تأثيرهما على اقتصاديات الدول العربية قد يكون أقل بكثير مما يتوقعه البعض كما أن الاتفاق الأخير الذى تم التوصل إليه فى إطار «الجات» سيخفف من أية تأثيرات سلبية لتحويل التجارة.. وسوف يؤدى التكامل الاقتصادى بين أعضاء المجموعتين إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادى فيهما مما سيزيد من الطلب على البترول المنتج فى الدول العربية.

تحذير أوروبى من مخاطر اندلاع الحرب التجارية مع الولايات المتحدة

واشنطن - من مندوب الاهرام :- حذر سير ليون بريتون الممثل التجاري للمجموعة الأوروبية من اندلاع حرب تجارية بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة تضر بمصالح الطرفين مالم يتم التوصل الي حل للخلافات القائمة في أسرع وقت ممكن.

وكان السير بريتون قد عقد مباحثات أمس مع رونالد براون وزير التجارة الأمريكي ووسيكي كانتور الممثل التجاري وعدد كبير من المسئولين في الادارة الجديدة، استبعد بعدها كانتور في تصريحات علنية امكانية التوصل الي اتفاق قريب لتحرير التجارة الدولية في إطار دورة أوروجواي التي تجري تحت اشراف منظمة الجات وقال ان هناك الكثير من الخلافات التي تعترض طريق الاتفاق.

ومازالت العقبات تعترض التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية حول التجارة العالمية. فقد خرج ميكى كانتور الممثل التجارى الأمريكى فى المفاوضات من اجتماعه مع نظيره الأوروبى فى واشنطن ليعلن أنه ليس من المتوقع التوصل إلي اتفاق فى هذا الصدد فى وقت قريب. وقال كانتور إن كلينتون سوف يطلب من الكونجرس مهلة أخرى لاستكمال المفاوضات حول الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم «الجات». وقال كانتور إن هناك قضايا مازالت معلقة وتحتاج إلى تسوية منها فتح الأسواق وإنهاء الدعم الحكومى، ووضع قواعد للتجارة فى الخدمات والمواد الغذائية، وكذلك تسوية المشاكل حول فرض الحكومة الأمريكية رسوماً جمركية باهظة على وارداتها من الصلب.

ومن ناحية أخرى اجتمع كلينتون أمس الأول مع وزير الخارجية اليابانى ميتشو واتانابى، وبحث معه التوتر التجارى بين الولايات المتحدة واليابان بسبب زيادة الصادرات اليابانية إلي الولايات المتحدة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٣

فرنسا تتهم كلينتون بتصعيد الأزمة التجارية

باريس - ا.ش.ا: اكدت وزارة الخارجية الفرنسية امس ان تصريحات الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بشأن الدعم الأوروبى لصناعة الطائرات «إيرباص» لم تساهم فى العمل على الانفراج فى العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

وصفت الخارجية الفرنسية، تصريحات كلينتون، بانها تأتى لتضيف عاملا جديدا للاجراءات الأمريكية الانتقامية الأخيرة والتى شملت حظر استيراد الصلب الأوروبى، وإغلاق أسواقه امام بعض القطاعات الأوروبية.

وأضافت ان هذه التصريحات ستؤدى الى تعقيد العلاقات التجارية بين الجانبين فى الوقت الذى تدور فيه المناقشات بشأن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «الجات».

وأعربت الخارجية الفرنسية عن أملها فى أن يطبق الطرفان اتفاقية ١٧ يوليو فى المستقبل.

وكان الرئيس الأمريكى قد طالب مؤخرا الأوربيين بالتوقف عن تقديم الدعم لصناعة طائرات «الايرباص» وان يتم تطبيق اتفاقية ١٧ يوليو، التى تنص على تخفيض المساعدات المقدمة الى صناعة الطائرات من جانب كل الأطراف.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٣

الصين تستعد للعودة الى "الغات"

● طوكيو – رويتر – قال مسؤول في وزارة الخارجية اليابانية ان بلاده اتفقت مع الصين على البدء في محادثات ثنائية حول الرسوم الجمركية على البضائع اليابانية لمساعدة بكين على العودة الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

ويجب على الصين عقد محادثات ثنائية مع شركائها التجاريين لتخفيض الرسوم الجمركية قبل قبولها عضواً في الهيئة العالمية للتجارة.

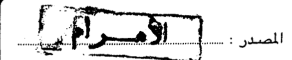
وقال المسؤول ان هذه هي المرة الاولى التي تجري فيها بكين مفاوضات من هذا النوع مع دولة من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى.

وكان مسؤولون من الحكومتين قد عقدوا اجتماعاً في بكين على مدى اليومين الماضيين لتبادل وجهات النظر حول القضايا التجارية التي تهم البلدين لكن موعد اجراء المحادثات لم يحدد بعد.

ومن المتوقع ان تحظى الصين بالموافقة على عودتها الى عضوية «الغات» عند النظر في الطلب الذي تقدمت به في وقت لاحق من العام الجاري.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٣

مشكلات التجارة العالمية أمام كلينتون

بدات ادارة الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون تواجه واحدة من اخطر واهم القضايا التى يتعين عليها اتخاذ قرار حاسم بشأنها، وهى القضية المتعلقة بعملية البحث الشاقة عن نظام تجارى جديد فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، التى تتعثر جولتها السادسة، المعروفة بجولة أوروجواى منذ ست سنوات، والتى أصبحت فى حاجة ملحة الى دفعة قوية من الادارة الديمقراطية الجديدة فى واشنطن.

لقد حرصت حكومة الرئيس الجمهورى السابق بوش على التنبيه الى ان انعاش التجارة العالمية سوف يلعب دورا حيويا فى انجاح برنامج الإنعاش الاقتصادى، حيث من المتوقع أن يؤدى نجاح جولة أوروجواى الى اضافة المليارات الى اجمالى الناتج القومى الأمريكى على مدى السنوات العشر القادمة.

غير انه مع الاعتراف بأهمية استكمال مفاوضات «الجات» ونجاحها، خصوصا مع موجة الكساد التى تعم معظم دول العالم، ومع تعاظم مخاطر الحرب التجارية، الا ان الأمريكيين لايزالون عاجزين عن التغلب على مصالحهم الاقتصادية المنفردة، وهو ما يتضح من التصاعد الحالى فى الخلافات بين اوروبا وامريكا حول نظام تسعير بعض البضائع، وما يتضح أيضا من تصاعد مخاوف اليابانيين ازاء نوايا ادارة كلينتون ... تلك المخاوف التى ستؤكدها وفود اليابانيين المتوافدين على واشنطن حاليا، وعلى رأسهم وزير الخارجية فى محاولة لاستكشاف السياسات الأمريكية الجديدة.

الحــــرب التجــــارية بين أمريكـــا وشـــركائها:

بلطجة أمريكية ومخاوف أوربية ويابانية

فى مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية الأسبوع الماضى، دعا الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران أوربا إلى بذل قصارى جهدها للاستعداد لخوض حرب تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إذا اقتضى الأمر. فى الوقت نفسه وصف السير ليون بريتان - المفاوض الأوربى فى العلاقات التجارية الدولية - القرار الأمريكى بفرض حظر على واردات الصلب الكربونى من ١٩ دولة منها دول المجموعة الأوربية بانه «بلطجة» تجارية وتصرف من طرف واحد. وقد فشل بريتان ونظيره الأمريكى ميكى كانتور يوم الجمعة الماضى فى واشنطن فى التوصل لإطار عام لمفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (جات) التى بدأت فى أوراجواى قبل نحو ست سنوات بهدف تنظيم التجارة الدولية. وكانت الادارة الامريكية الجديدة التى تولت السلطة فى ٢٠ يناير الماضى قد بدأت عهدها بعدد من الاجراءات أثارت المخاوف لدى شركاء أمريكا التجاريين فى العالم وتنذر بحق ببداية حرب تجارية بين أمريكا والقوى الاقتصادية الكبرى فى أوروبا وآسيا.

ففى بداية فبراير الحالي هددت الإدارة الامريكية الجديدة بوضع قيود على الشركات الأوربية العاملة فى السوق المحلى الأمريكى، وذلك باستثنائها من مفاوضات التعاقد فى مشروعات الحكومات الفيدرالية الامريكية فى الولايات، مما يعنى خسارة عدة ملايين من الدولارات للشركات الأوربية.

أحمد مصطفى

كذلك فرضت الإدارة الأمريكية جمارك مضاعفة على واردات الصلب من ١٩ دولة منها دول أوربية بالاضافة إلى اليابان.

كذلك هدد المفاوض التجارى الامريكي كانتور بانسحاب أمريكا من مفاوضات الجات، فى إطار التهديدات الامريكية للشركاء التجاريين فى أوروبا وآسيا حتى يقدموا تنازلات للإدارة الامريكية فى شروط العلاقات التجارية الدولية.

أوروبا

وبينما لازال الاتفاق الزراعى حول تجارة الحبوب الزيتية الذى تم التوصل إليه بين أوروبا وأمريكا فى ديسمبر الماضى حبر على ورق ولم يعتمد بعد من دول المجموعة الأوربية، تهدد فرنسا باستخدام الفيتو لنقض



الاعتماد النهائى له فى بروكسيل، حيث يقضى الاتفاق بتقليل مساحة المزروع من هذه الحبوب لتقليل الصادرات الأوربية، بدلاً من خفض الدعم الحكومى للمزارعين الأوربيين، وهو تنازل أصرت عليه الولايات المتحدة فى نهاية حكم إدارة بوش.

وقد جاء التهديد الأمريكى بالانسحاب من (جات) قبل يومين من سفر المفاوض الأوربى ليون بريتان لواشنطن كوسيلة ضغط أمريكية على الشركاء الأوروبيين للإذعان للمطالب الأمريكية فى تنظيم التجارة الدولية. وشنت الإدارة الأمريكية حملة إعلامية على سياسات المجموعة الأوربية الخاصة بالمشتروات الحكومية أو المصالح العامة. وتسمح هذه السياسات الأوربية لحكومات دول المجموعة برفض العروض للمشروعات الحكومية إذا كان مصدر أكثر من ٥٠٪ من مكوناتها من خارج المجموعة الاوربية. وينطبق ذلك اكثر ما يكون على مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات الكهربائية. ويعنى ذلك تقليل فرص دخول الشركات الامريكية فى هذه المجالات.

اسيا

بالنسبة لاسيا فإن اكثر ما يقلق الادارة الأمريكية اليابان، والصين وكوريا الجنوبية. ويتزايد الحديث الان عن محاولة الادارة الامريكية إحياء قانون «سوبر ٣٠١» لعام ١٩٨٨، الذى يعطى أمريكا الحق فى اتخاذ

إجراءات عقابية من جانب واحد ضد الشركاء التجاريين للحفاظ على المصالح الأمريكية. وإذا كانت الصين ستضر كثيراً من مثل هذا القانون، فإن اليابان (وكوريا أيضاً) متهمة أمريكياً بانها تغلق أسواقها المحلية فى وجه الصادرات الأمريكية ويدلل على ذلك بالفارق التجارى بين اليابان وأمريكا لصالح اليابان. الذى وصل١٠٧ مليارات دولار العام الماضى. هذا بالاضافة إلى الارتفاع المستمر فى قيمة الين مقابل قيمة الدولار فى الأسواق العالمية، مما يعنى استمرار انحراف ميزان التجارة بين طوكيو وواشنطن لصالح طوكيو.

ويخشى الاسيويون من الفريق الاقتصادى للرئيس كلينتون، خاصة المفاوض التجارى كانتور، ورئيسة المجلس الاستشارى الاقتصادى لورا تايسون، التى توصف بأنها تفضل السياسة الحمائية، ولو اضطرت الادارة الامريكية إلى التهديد والعقاب لانفاذها، وقد أثار كتاب تايسون «النزاع التجارى فى الصناعات التكنولوجية المتطورة» مخاوف الأوربيين والاسيويين من الأراء التى عبرت عنها الاقتصادية الأمريكية التى ستعتبر المستشار الاقتصادى الرئيسى لكلينتون.

****

فى النهاية فإن التوجهات الأمريكية فى مجال العلاقات التجارية الدولية، وحسب معظم المراقبين، لن تفيد كثيراً فى تحسين الوضع الاقتصادى الأمريكى، ولعلها الفرصة الأخيرة التى تستخدم أمريكا فيها هيبتها لفرض شروط تجارية بالقوة والتهديد على الأقطاب الاقتصادية البارزة فى أوروبا واسيا. لكنها سواء بحمايتها أو بتعديلها للنظام التجارى الدولى لن تفلح فى استعادة قدرة أمريكا التنافسية في السوق العالمى، والتى تردت لأسباب عديدة أكثرها داخلى فضلاً عن نمو قوى أخرى فى العالم بسرعة كبيرة.



المصدر :



التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

نذر الحرب التجارية تتصاعد بين القوى الاقتصادية العظمى

لندن من محمد الحناوى . طوكيو من منصور أبو العزم . بعد أقل من شهر واحد على تسلم الرئيس الامريكى مهامه الدستورية تصاعدت فى الأفق مرة أخرى نذر الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة من جانب والولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية من جانب آخر. فقد هدد ميتشو واتانابى وزير الخارجية اليابانى فور عودته من الولايات المتحدة بأن تتخذ اليابان تدابير مضادة من جانبها اذا قامت حكومة الرئيس كلينتون الديمقراطية بتطبيق المادة ٣٠١ من القانون التجارى الامريكى ضد اليابان والتى تمكن واشنطن من اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الممارسات التجارية التى تراها غير عادلة فى محاولة لاجبار اليابان على فتح اسواقها.

وكان كلينتون قد أكد دعمه للعمل بهذه المادة عقب اجتماعه مع واتانابى وهدد باثارتها اذا لم تتخذ اليابان اجراءات تساعد على خفض فائضها التجارى مع الولايات المتحدة الذى يبلغ ٤٤ مليار دولار، كما طالب وارين كريستوفر وزير الخارجية الامريكى اليابان بفتح اسواقها للارز المستورد والعمل على اصلاح الخلل فى الميزان التجارى بين البلدين. فى الوقت نفسه طالبت شركات صناعة السيارات الكبرى فى اليابان الحكومة اليابانية ببذل كل جهد ممكن لوقف تهديدات المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة باتخاذ اجراءات حمائية ضدها فى الوقت الذى تواجه فيه هذه الشركات انخفاض مبيعاتها فى السوق المحلية والخارجية على السواء.

وقد أعلنت وزارة المالية اليابانية عن ارتفاع الفائض التجارى الاجمالى لليابان الى ٥.٢٩ مليار دولار خلال يناير الماضى مقارنة بـ ٣.٧٩ مليار دولار خلال يناير ١٩٩٢ كما ارتفع الفائض التجارى لليابان مع الولايات المتحدة الى ٢.٩٥ مليار دولار مقارنة بـ ٢.٤٥ مليار دولار خلال يناير ١٩٩٢.

وفى لندن توقعت مصادر بريطانية حدوث مواجهة تجارية حادة بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وقالت ان كلينتون على استعداد للتضحية بالشريك الاوروبى مقابل الانصراف الكلى لحل مشاكله الداخلية.

واضافت المصادر ان الاقتصاد الامريكى مازال مريضا وتوقعت الا يحقق معدلات نمو قوية خلال المائة يوم الأولى من حكمه.

وأشارت المصادر الى ان بوادر الخلافات السياسية بدأت تظهر بين واشنطن وبروكسل - مقر المجموعة الأوروبية - خلال الأيام القليلة الماضية والذى تمثل فى رفض واشنطن تاييد خطة «أوين - فانس» لحل أزمة الحرب الأهلية فى البوسنة والاعلان عن عزم الادارة الامريكية خفض حجم قواتها فى اوروبا الى مائة ألف جندي.

على جانب آخر حذر سفير المجموعة الاوروبية لدى طوكيو من ان الفائض التجارى اليابانى المتزايد مع المجموعة الأوروبية هو «قنبلة موقوتة» يجب ابطال مفعولها قبل أن تضر بالعلاقات الثنائية بين الجانبين.



المصدر : 
الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٣

جولة أوروجواى تكشف عن نهاية اتفاقيات «الجات»

تعثر مفاوضات «الجات».. المعروفة بجولة اوروجواى كشف عن ان هذه الاتفاقية التى تشكلت فى الاربعينات بعد الحرب العالمية لم تعد تلائم خصائص الاقتصاد العالمى فى التسعينات. فالاتفاقيات العالمية لا يمكن الا ان تعبر عن واقع توازنات القوى، ولا يمكن ان تكون بديلا عنه.. نحن اذن امام واقع عالمى جديد صارت معه اتفاقيات الجات السابقة جزءا من النظام القديم..

«فامريكا» التى حمت الاتفاقية منذ انشائها لم تعد مستعدة للتضحية من اجل شركائها بل تطالبهم بالتعويض، وهى هنا لن تقبل باى نوع من الدعم للزراعة، وتعتقد ان منتجاتها وصادراتها ستزيد ٤٠ مليار دولار. ولن تقبل بالقرصنة على العلامات المسجلة وحقوق الملكية وتجارة الخدمات، والتى تخفض صادراتها ٤٠ مليار دولار سنويا، فاوروبا تعتبر انهيار دعم الزراعة نوعا من الانتحار السياسى والاعتراضات على الخدمات من العالم الثالث الصناعى البرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان والصين وتايلاند والهند.

كيف نستعد فى مصر للتطورات الجديدة. ونتعرف على الرؤية العصرية لما بعد الجات؟ ووضعت هذه التساؤلات امام الخبير الاقتصادى شريف دلاور.. والذى حصلت منه على تحليل علمى دقيق.. تناول مستقبل اتفاقية الجات.. لنتعرف على مواقع اقدامنا

انهيار المفاوضات

ان الاتفاقية العامة على التعريفات والتجارة «الجات» - والتى تضم ١٠٨ دول - ليست اتفاقية واحدة بل عدة اتفاقيات تمت من خلال سبع جولات للمفاوضات، أولاها بعد الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٧ وآخرها تحت مسمى دورة طوكيو فى عام ١٩٧٩، اما الجولة الثامنة من المفاوضات وهى «دورة اوروجواى» فقد بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ وقرر لها فى ذاك الوقت ان تستمر اربع سنوات، وبعد ان كانت مفاوضات الجات تقتصر على تحرير التجارة فى السلع فقط امتدت مفاوضات اوروجواى لتشمل التجارة فى الخدمات والاستثمار والتجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، وبهذا بدأت الجات التعرض لكافة انواع النشاط الاقتصادى بحجة ان اثار التوقيع على اتفاقية للجات تتضمن هذه الموضوعات الجديدة ستؤدى الى زيادة فى حجم التجارة الدولية بما لايقل عن ٢٠٠ مليار دولار سنويا.

وفى ٧ ديسمبر ١٩٩٠ أعلنت «كارلا هيلز» - الممثل التجارى العام للولايات المتحدة -

أمريكا لم تعد مستعدة للتضحية من أجل شركائها!

شريف دلاور

امام الصحافة العالمية فى بروكسل إنهيار مفاوضات دورة اوروجواى وانذرت من عواقب هذا الفشل المتمثل فى انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمى وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاسعار.

ومنذ ذلك التاريخ، يهرول على «جنيف» والعواصم المعنية العديد من المسئولين من الدول الكبرى والصناعية من اجل احياء الدورة والتغلب على نقط الخلاف الجوهرية. فالولايات المتحدة تريد انهاء كل انواع الدعم للزراعة خلال عشر سنوات وهو مايعتبره الساسة فى اوروبا نوعا من الانتحار السياسى، وتعتقد وزارة الزراعة الامريكية ان انهاء الدعم للزراعة سيجعل المنتجات الامريكية اكثر تنافسا وتزيد الصادرات الامريكية بـ ٢٠ مليار دولار سنويا! اما الاعتراض على اقتراحات الولايات المتحدة بخصوص الخدمات فيأتى اساسا من العالم الثالث الصناعى وخاصة البرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان والصين وتايلاند والهند، وتؤكد الولايات المتحدة ان القرصنة على العلامات المسجلة الامريكية وحقوق الملكية تخفض الصادرات الامريكية بـ ٤٠ مليار دولار سنويا!

والحقيقة فان مفاوضات الجات قد تعثرت منذ دورة طوكيو ١٩٧٩، والذى لايدركه الكثيرون ان المشاكل لم تنشأ من الموضوعات الجديدة بقدر مانشأت من نفس الموضوعات السابق طرحها فى جولة طوكيو والتى لم تحقق اتفاقا عليها، فالزراعة (وهى من الموضوعات الجديدة) - على سبيل المثال - التى يثار حولها جدل فى الصحافة العالمية لاتتعدى فى النهاية ١١٪ من حجم التجارة الدولية، وهذا مايدركه تماما مفاوضو الدول الصناعية الكبرى، وبالتالى لم تكن دورة اوروجواى الا محاولة بالنسبة لضخ دم جديد فى اتفاقيات الجات حيث فشلت دورة طوكيو فى فتح الباب امام الشركات الاجنبية للحصول على التعاقدات الحكومية داخل كل دولة Government Procurement ولتخفيض وسائل الحماية غير الجمركية وخاصة فى مجال صناعة الطائرات والالكترونيات، وحيث وجدت الولايات المتحدة حصة شركاتها فى ذات السوق الامريكية تنخفض من ٩٤٪ إلى ٦٦٪ فى مجال الحاسبات الآلية ومن ٩٠٪ إلى ٦٧٪ فى شبه الموصلات وترتفع حصة ايرباص الاوروبية من ٢٥٪ إلى ٤٩٪

اشكالية الجات

لماذا تتعثر مفاوضات الجات؟ هنا يجب ان نعترف بان مبادئ الجات التى تشكلت فى الاربعينات بعد الحرب العالمية لم تعد توائم خصائص الاقتصاد العالمى فى التسعينات، وبالتالى يستعصى على الذين يدافعون عن «الجات» تقبل ثلاث حقائق برزت من خلال مفاوضات اوروجواى وهى:

١ - ضعفت السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى الحر، وتلك السيطرة هى التى اعطت للجات حيويتها الاولى، وقد انتعشت «الجات» خلال فترة انقسام العالم الى معسكرين وفى الوقت الذى كان فيه الشركاء التجاريون للولايات المتحدة وهم انفسهم حلفاؤها العسكريون متحدين ومتفقين من اجل قضية الحرية الاقتصادية فى مواجهة الفكر الاقتصادى الاشتراكى والتهديد العسكرى السوفيتى، ونجحت «الجات» فى مراحلها الاولى لان الولايات المتحدة كانت على استعداد لتحمل التكلفة الاقتصادية نظير قيادتها للعالم الغربى، وبالتالى تحملت الولايات المتحدة نتائج السياسات الحمائية لليابان وتكتلات الاوروبيين وحواجز النمور.

٢ - انتقال «الجات» من موضوع التعريفات الجمركية الى الوسائل غير الجمركية اشعل الخلاف بين الاعضاء حول حقوق السيادة الوطنية.

٣ - مبادئ الجات نفسها والمطلوب مراجعتها اى مبدأ «المعاملة الوطنية»

National Treatment ويعطى نفس الحقوق للاجانب المشاركين فى الاقتصاد القومى وكانت نتيجته خلافات مستمرة تارة حول الصلب ثم السيارات ثم شبه الموصلات وصناعات الفضاء بالاضافة الى مشتريات المؤسسات الحكومية ومبدأ الدولة الاولى بالرعاية Most - Favored - Nation والذى صار لغير صالح المجتمعات الليبرالية المفتوحة ولصالح الدول المقيدة Restricived Countries (مثل كوريا الجنوبية) مما يعوق اساس التجارة العادلة Fairness المبنى عليه هذا المبدأ.

وماذا بعد الجات؟

ويدعى البعض ان انهيار دورة اوروجواى سيؤدى الى ان تعم الفوضى النظام التجارى الدولى، والحقيقة فان الرخاء الاقتصادى فى العالم منذ الستينات هو الذى سمح بتحرير التجارة الدولية وليس العكس، وبالتالى فان عوامل النمو فى الانتاجية وغيرها من العوامل فى الاقتصاد العالمى مثل التطور التكنولوجى والتطور فى وسائل النقل والمواصلات لاتقل بل تزيد فى اهميتها عن اتفاقيات «الجات» وهى التى دفعت بالتجارة الدولية الى الامام..

ولقد كانت اهداف جولات «الجات» منع تقسيم العالم الى مجموعات متكتلة اقتصاديا مثل اوضاع الثلاثينات والتى أدت الى الحرب العالمية الثانية، وفكر الجات يحارب التكتلات الاقتصادية باعتبارها تتعارض مع عالمية تحرير التجارة، غير التكتلات الاقتصادية اصبحت هى الاخرى واقعا فى التسعينات وفى النظام العالمى الجديد لن تقل حدة التوتر بين السياسات التى تدعو لحرية التجارة وتلك التى تدعو للحماية عن حدة التوتر الذى كان قائما اثناء الحرب الباردة .

الا ان العالم فى مرحلة من النضج لن تسمح بحدوث ازمة نتيجة انهيار المفاوضات وبالتالى ستبرز فى الفترة القادمة اتجاهات جديدة فى الجات تعيد صياغتها وتدفع بالمفاوضين الى الاعتراف بل التأقلم مع خصائص كافة المشاركين فى المفاوضات بما يفيد فى النهاية مصلحة كل طرف وفائدة التجارة الدولية ككل.

نحن اذن امام واقع عالمى جديد صارت معه اتفاقيات الجات السابقة جزءا من النظام القديم، من هذا المنطلق علينا - نحن فى مصر - لن نستعد.

نظام الجات.. هل يكتب له البقاء؟ (١ - ٣)

لعبة شد الحبل بين الدول الصناعية والنامية

■ جيرد لانجوت

كان للتغيرات الجذرية التي طرأت على العلاقات بين الشرق والغرب، أو على ما كان يسمى بذلك حتى ١٩٩٠ أثرها في ابتعاد مشكلات سياسية مهمة أخرى من بؤرة الاهتمام العالمي.

ينطبق هذا بصورة خاصة على المفاوضات المتعلقة بمستقبل التجارة العالمية، وهي المفاوضات التي تدور الآن في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم «الجات».. وسواء أمكن التغلب على الاتجاه لفرض اجراءات الحماية التجارية في بعض المجالات الرئيسية مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات والفحم والصلب، أو تمكنت الاتجاهات الحالية الرامية إلى فرض الصبغة الاقليمية على حركة التبادل التجاري الدولي من أن تكون لها اليد العليا، فإن ذلك لا يحظى فحسب بالأهمية القصوى لتحديد شكل العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث، بل أيضا العلاقة بين القوى الاقليمية نفسها وعلى مختلف الأصعدة.

ويتطلب التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك استكمال اندماج شرق ووسط أوروبا داخل النظام الغربي إيجاد صيغة ما بهدف اثناء الدول المتقدمة عن انتهاج العزلة الاقتصادية، ويقدم لنا جيرد لانجوت في هذه السلسلة من المقالات تصوره لمستقبل التجارة العالمية وسط متغيرات سياسية واقتصادية متسارعة.

لا يمكن لغير المتخصصين أن يدعوا معرفتهم ببنود جدول أعمال الجولة الحالية من مباحثات الجات في اوروجواي، حتى بالرغم من وجود قضايا سياسية ملحة مطروحة للنقاش، والطبيعي أن تكون حرية التجارة العالمية حافزا للتنمية وزيادة الدخول ورفع مستويات معيشة الشعوب وتوفير فرص العمل، ولا شك في أن الاستخدام الأمثل للإمكانات المختلفة في مجال التجارة الدولية، مثل تكاليف الإنتاج ونفقات النقل والشحن والجمارك وغيرها من عناصر، تلعب دورا أساسيا في ازدهار حركة التجارة، وهذا من شأنه أن يفسر لماذا تستأثر المجموعة الأوروبية أكثر من أية مجموعة أخرى من الدول بالقدرة على توسيع نطاق التجارة بين أعضائها وبين المجموعة ككل والعالم الخارجي بأكبر قدر من النجاح.

ولهذا السبب نفسه فإن المجموعة الأوروبية بحاجة إلى العمل الحثيث لإنجاح المفاوضات متعددة الأطراف الدائرة في إطار جولة أوروجواي.

ما هي الجات؟

تضم اتفاقية الجات في الوقت الراهن ١٠٨ دول موقعة عليها كما تنص الاتفاقية على مجموعة من البنود الملزمة والمتعلقة بتنظيم التجارة العالمية.. فضلا عن أن الاتفاقية تمثل محفلا يمكن فيه للدول الاعضاء بحث المشكلات التجارية المعلقة بينها والتفاوض بشأن تخفيض الرسوم، وإزالة الحواجز الجمركية بصورة ثنائية.

وتقوم فكرة الجات على مبادىء أساسية أهمها عدم التفرقة بين الشركاء التجاريين، وحماية الصناعات الوطنية من خلال النظم الجمركية، وتطوير نظم التعريفة الجمركية من خلال «برامج التعريفة»، وتشجيع المفاوضات بين الشركاء التجاريين لتعزيز التوازن التجاري، والتوصل إلى الاجراءات التي يتعين



اتباعها في مجالات التشاور والمصالحة وحل النزاعات وأخيرا حظر اللجوء إلى نظام القيود الكمية «الحصص» في التبادل التجاري.

وحتى الان اجريت سبع جولات كبرى من مفاوضات السياسة التجارية في إطار الجات وذلك بهدف تخفيض التعريفات الجمركية وكذلك تخفيض القيود الأخرى التي تعوق حرية التجارة العالمية، وكان من بين هذه الجولات، على سبيل المثال، جولة «ديلون» التي عقدت على مدى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢.

وكان من أبرز نتائجها إقرار مبدأ التعويضات للدول التي أضيرت تجاريا من إنشاء المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٢٠٪ على مجموعة واسعة من المنتجات الصناعية.

أما «جولة كيندي» التي أجريت على مدى الفترة من ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٧ فقد أدت إلى تخفيض عالمي للتعريفة الجمركية بنسبة تقترب من ٣٠ في المائة على المنتجات الصناعية وتحدد جدول زمني لهذا التخفيض يبدأ من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٢، إضافة إلى ذلك فقد تمت صياغة مجموعة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق.

كما تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية.

والملاحظ أنه في الوقت الذي كانت فيه الجولات الست السابقة من مفاوضات الجات فعالة إلى أقصى حد في مجال تخفيض التعريفات الجمركية، إلا أنها كانت محدودة الأثر في غير ذلك من المجالات، وخلال جولة طوكيو ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ تركزت المناقشات على إزالة الحواجز «غير الجمركية» التي تعوق التجارة.. وهي حواجز اصطناعية تستهدف بالأساس الحماية التجارية بأساليب غير التعريفة الجمركية مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة أو اشتراط مستوى معين من الأمان الطبي والصحي ومثل وضع قيود في مجال منح تصاريح الاستيراد والتصدير، وأخيرا تقديم الدعم السعري للمنتجات الوطنية وخاصة في المجال الزراعي.

ويذكر أن لجولة طوكيو أيضا نجاحها في تخفيض التعريفات الجمركية المباشرة للمنتجات الصناعية التي تحمل شهادات منشأ من تسع من الدول الصناعية الكبرى في العالم.

جولة أوروجواي

والجولة الحالية من المفاوضات ـ جولة أوروجواي ـ بدأت على المستوى الوزاري باجتماع عقد في منتجع «بونتا ديلايستا» في أوروجواي في سبتمبر ١٩٨٦، وكان من المقرر طبقا للجدول الزمني أن تنتهي هذه الجولة في ديسمبر عام ١٩٧٠، ولكن نظرا للخلافات الشائكة والمستعصية بين الشركاء المتفاوضين، والخاصة بشأن تجارة الحاصلات الزراعية، تعذر اختتام هذه الجولة في الاجتماع النهائي الذي كان محددا لهذا الغرض في بروكسل.

إذ لم يقتصر الخلاف في وجهات النظر على المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضا بين المجموعة الأوروبية والتكتلات الاقليمية الأخرى ذات الثقل في مجال إنتاج الحاصلات الزراعية وعلى سبيل المثال الارجنتين واستراليا والبرازيل وكندا وماليزيا ونيوزيلاندا والمجر، ومن الواضح أن هذه الخلافات كانت السبب الرئيسي لتعطل المباحثات وقصورها عن تغطية كافة البنود الواردة في جدول الأعمال.

المشكلات المطروحة للتفاوض

والمقصود بهذه المشكلات تلك المتعلقة بإمكانية الدخول إلى الأسواق، وتستهدف المفاوضات في هذا السياق تخفيض التعريفات الجمركية بمعدل الثلث وبأسلوب تدريجي يتضمن خفض المستويات العليا من التعريفة بمعدلات أكبر من معدلات الخفض في المستويات الأقل.. وعلى نفس القدر من الأهمية في هذه الجولة نجد الحواجز غير الجمركية، والتي أصبحت الان تعوق حركة الدخول إلى السوق بدرجة أكبر من الإعاقة الناجمة عن حواجز التعريفة الجمركية المباشرة.

وإلى جانب ذلك فإن من الأهداف المهمة للمفاوضات تحرير التجارة في مجال منتجات الأخشاب بما يشمل تجارة اللحاء ولب الورق والفحم النباتي، وكذلك تحرير التجارة في منتجات مصايد الأسماك والصناعات غير الحديدية ومواد الطاقة الأولية والمنتجات الاستوائية والمنسوجات، وتستأثر تلك الأخيرة بقدر كبير من الاهتمام، فبعد ما يزيد على عشرين عاما، من العمل بالقواعد الخاصة التي وضعتها «الجات» للتعامل في المنسوجات تحت مظلة «الاتفاقية العالمية للمنسوجات»، أصبح الهدف الان هو إعادة قطاع صناعة المنسوجات إلى حظيرة «الجات» وإدماجه لقطاع أصيل بوضعه الحالي بشكل لا يختلف عن باقي قطاعات أنشطة التجارة العالمية، أكثر من ذلك أن الدول النامية تعتبر أن هذا يعد في حد ذاته نجاحا كبيرا لجولة أوروجواي من مباحثات الجات حتى وإن لم تكن الجولة قد حققت شيئا اخر.



فمنذ عام ١٩٧٤ تخضع تجارة المنسوجات والملابس على المستوى العالمى للاتفاق الخاص «بالألياف المتعددة» والذى توصلت إليه الجات، وبموجب هذا الاتفاق الخاص فإنه بوسع الدول النامية أن تزيد من قدرتها التنافسية بصورة ملموسة فى قطاع تجارة المنسوجات وذلك لعوامل اقتصادية أهمها أن تكلفة المنتج فى هذا القطاع تتسم بالحساسية الشديدة لأسعار عنصر العمل، وهو رخيص عادة فى الدول النامية، فضلا عن أن هذه الصناعة بطبعها ليست من الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية.

ولكن مع ذلك تمكنت الدول الصناعية من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف من فرض قيود على وارداتها من المنسوجات والملابس المستوردة من أسواق الدول النامية.

★ رئيس بعثة المجموعة الأوروبية فى بون وخبير التجارة الدولية



نظام الجات.. هل يُكتب له البقاء؟ (٢-٣)

ضرورة التعاون الاقتصادى بين التكتلات الإقليمية

■ جيرد لانجوت ★ ■

تهدف جولة أروجواى الحالية إلى مراجعة القواعد القائمة للجات، وتوسيعها إذا لزم الأمر وهى مراجعة لبنود اتفاقية الجات بالأساس.

تلك المتعلقة بمواجهة سياسة إغراق السوق، والقيود الفنية التي تعوق حركة التجارة مثل تحديد المواصفات والقواعد الفنية، والتعاقدات العامة وتقييم التعريفات وأذونات الاستيراد.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قضية الدعم الحكومى والبنود المتعلقة بالإجراءات الوقائية التى يمكن أن تتخذها الدول الاعضاء إذا كان استيراد سلعة معينة من شأنه أن يسبب أضرارا معينة للسوق المحلية.

وقد أصبحت لتسوية المنازعات أهمية سياسية كبيرة لدى العديد من الأطراف المتفاوضة نظرا لأنها أداة تضمن مراعاة الالتزامات المدرجة وكفالة الحقوق القائمة الناشئة عن نظام الجات.

وقد تم طرح قضايا جديدة فى دورة أوروجواى الحالية أبرزها يتعلق بمجال الخدمات، ففى هذا الميدان تم لأول مرة الإعداد لوضع قواعد متعددة الأطراف للتجارة الدولية فى الخدمات، وفى نفس الوقت بدأ تنفيذ عملية من التحرير التدريجى لهذا المجال الذى أخذ يحتل مكانة مهمة من التجارة العالمية.

ومنذ السبعينات بالمانيا سجل التعامل فى قطاع الخدمات بما فى ذلك الإنتاج والعمالة والتجارة «والذى يشمل الخدمات المالية والنقل والسياحة والاتصالات وغيرها» سجل نموا فوق المتوسط، كما زاد إجمالى القيمة المضافة فى هذا المجال ما بين ١٩٧٦، ١٩٨٩ بنسبة ١٣٤٪ بينما بلغت زيادة القيمة المضافة فى الاقتصاد ككل ٩٩٪ خلال نفس الفترة، كما ارتفعت صادرات الخدمات من ٣٨ مليار مارك عام ١٩٧٦ إلى ٨٧ مليارا عام ١٩٨٩ بينما زادت قيمة الواردات فى نفس القطاع من ٥٤ مليار مارك إلى ١٢١ مليارا خلال نفس الفترة، ومقارنة بالأسواق العالمية تأتى ألمانيا فى المرتبة الرابعة بين أكبر مصدرى الخدمات بعد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

ومن بين القضايا الجديدة المطروحة أيضا فى جدول أعمال الدورة الحالية حماية حقوق الملكية الفكرية، والدافع إلى ذلك عدم كفاية حماية براءات الاختراع فى العديد من البلدان النامية وانتشار السطو على إنتاج الغير فى مختلف أنحاء العالم. كما بحثت أيضا التدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة فى هذا المجال، كما تم التخطيط لإنشاء منظمة تجارية متعددة الأطراف باعتبارها إحد المبادىء المركزية لدورة أوروجواى، وهذه المنظمة تهدف إلى تحقيق توازن بين المصالح التجارية للدول.



واخيرا فى ديسمبر ١٩٩١ طرح ارثر دنكل المدير العام للجات مسودة تفصيلية تقع فى ٥٠٠ صفحة كمشروع لقانون نهائى مبنى على نتائج المفاوضات التجارية المتعددة فى دورة أوروجواى إلا أنها لقيت استقبالا فاترا داخل مجلس وزراء المجموعة الأوروبية.

حيث كانت الخلافات فى الرأى المتعلقة ــ قبل أى شىء ـ بالتجارة فى المنتجات الزراعية قد أدت بالفعل إلى افشال المفاوضات فى ديسمبر ١٩٩٠.

الحاجة الماسة للنجاح

خلال عدة مؤتمرات قمة فى عام ١٩٩١، اكدت الأطراف المختلفة على ضرورة التوصل إلى نهاية ناجحة لمفاوضات الجات فعلى سبيل المثال، اقر وزراء اقتصاد معظم البلدان الصناعية المهمة فى اجتماعهم فى باريس يومى ٤ و٥ يونيو ١٩٩١ القرار التالى حول التجارة الدولية أن دورة أوروجواى لها الأولوية القصوى من بين المهام الاقتصادية التى طرحت نفسها على الصعيد الدولى، وأن نجاح هذه المفاوضات، الذى سيعزز نظام التجارة التعددى المفتوح، يظل شرطا مسبقا ضروريا لاستقرار نمو التجارة العالمية والاقتصاد العالمى. وفى مؤتمر القمة الاقتصادية الذى عقد بلندن فى ١٥ و١٦ يوليو ١٩٩١ التزم رؤساء دول وحكومات الدول السبع الصناعية الكبرى بمجموعة طموحة، وعالمية ومتوازنة من نتائج المفاوضات وأكدوا أنه ليست هناك قضية ذات أبعاد بعيدة الأثر على احتمالات المستقبل بالنسبة للاقتصاد العالمى أكثر من التوصل لنهاية ناجحة لدورة أوروجواى.

وتتسم دورة أوروجواى بالطموح الخاص حيث إنها لا تتعامل فقط مع تخفيض التعريفات، ولكن مع تحسين فرص دخول الأسواق وتحرير انتقال الخدمات عبر الحدود، و الحماية القانونية للاستثمارات والصناعة، واخيرا تعزيز وتجديد اللوائح الملزمة دوليا بالإضافة إلى تقوية «الجات» من الناحية المؤسسية، وباستخدام تعبيرات أخرى يمكن القول إن هذه الدورة تتعلق بتشكيل إطار التجارة الدولية فى القرن الحادى والعشرين، وقد أدت حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية مؤخرا إلى جانب احتجاجات المزارعين فى دول المجموعة الأوروبية إلى ظهور وضع أصبحت فيه القدرة على المناورة على جانبى المحيط الاطلنطى محدودة نسبيا، ويمكن تلخيص الوضع المالى من خلال الفرضيات الأربع التالية:

●● الفرضية الأولى: الإقليمية

يعد التقسيم الإقليمى الاقتصادى للعالم ضروريا من ناحية، ولكنه يعد من ناحية أخرى خطوة تراجع إذا صحبته سياسة حمائية، فلا يمكن أن تحل القضايا الحاسمة لدورة «الجات» الحالية إلا من خلال إطار عالمى وليس على أساس الدولة بمفردها أو الإقليم.

وقد ظهرت التقسيمات الإقليمية فى أجزاء أخرى من العالم كرد على زيادة التكامل الاقتصادى والسياسى بين دول المجموعة الأوروبية الاثنتى عشرة وعلى إنشاء المنطقة الأوروبية الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية وبلدان «الافتا» الأوروبية السبع وهذه التقسيمات تضم منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك «نافتا»، ومنظمة التعاون الاقتصادى لاسيا والباسفيك «أبيك»، ومنطقة التجارة الحرة فى جنوب شرقى اسيا «أفتا» التى تعتزم دول رابطة «الاسيان» الست إنشاءها بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة التى تمت الموافقة عليها بين دول «الانديين» فى منطقة أمريكا اللاتينية.

ويعد التقسيم الإقليمى اتجاها ضروريا ــ فى الوقت الحالى، فالشركات التى تعمل بطاقة توسع متزايدة على المستوى الدولى تحتاج إلى أسواق اكبر لمنتجاتها ذات الكثافة العالية فى راس المال باكثر مما تستطيع معظم الدول أن تقوم به منفردة.

ومن ناحية أخرى يتضح أن التقسيم الإقليمى ضرورى لأن الدول المنفردة بكل قدراتها التنظيمية يمكنها أن تنسحب من المجال الاقتصادى نظرا لأن الدولة بمفردها لم يعد لديها وسائل المفاضلة التى تمكنها من التفاعل بمرونة مع الأسواق الضخمة، ومن ثم فإن برنامج السوق الداخلى للمجموعة الأوروبية ـ على سبيل المثال ـ قد حقق نجاحا لأنه يعد فى نفس الوقت برنامجا غير مفيد.

ومع ذلك، فلا ينبغى أن ينكمش مفهوم التقسيم الإقليمى ليصبح مجرد إجراءات «حمائية»، فهذا من شانه أن يلحق أفدح الضرر بالبلدان الصناعية كما يضر ببلدان العالم الثالث، وتتيح جولة أوروجواى فرصة لمعالجة المشكلات العالمية بفعالية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع اى دولة منفردة أن تتحمل الدعم المرتفع غير المتكافىء للقطاع الزراعى، ومن ثم فالأمر هنا يحتاج إلى إحكام النظام عبر أنحاء العالم والتخلص من المنافسة التى لا معنى لها فى مجال الدعم، ومع ذلك، ينبغى الا تهدف المفاوضات إلى الحصول على امتيازات بشكل منفرد ولكن إلى إقرار تنازلات متبادلة ـ فيما يتعلق أيضا بالمجالات الأخرى المتعلقة بالسياسات.

ومن ثم، فإن الحرب التجارية والعلاقات الثنائية والإجراءات غير المحددة قد تكون نتيجة للفشل على المستوى الدولى، الأمر الذى سيؤدى حتميا إلى نتائج مشابهة لما وقع فى الثلاثينات.

●● الفرضية الثانية مصلحة المجموعة الأوروبية فى النجاح:

تعتمد المجموعة الأوروبية ـ باعتبارها أكبر مجموعة تجارية فى العالم ـ على التجارة الخارجية أكثر من اية مجموعة أخرى من البلدان، ومن ثم فهى تهتم للغاية بنجاح دورة «الجات».

ففى عام ١٩٨٨، كانت المجموعة الأوروبية تسيطر على ٢٠٪ من التجارة الدولية، بينما كان نصيب الولايات المتحدة ١٥٪ واليابان ١٢٪. وفى عام ١٩٨٩ بلغت التجارة الخارجية وحدها ٢٠٪ من إجمالى الناتج المحلى للمجموعة الأوروبية.

ولا تستطيع اية دولة فى العالم أن تتحمل حروبا تجارية جديدة ففى فترات عدم الوضوح الكبير ـ كما فى بلدان وسط وشرق أوروبا وفى البلدان التى خلفت الاتحاد السوفييتى السابق ــ لا تستطيع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، من ثم، أن تتحمل النزاعات بين بعضها البعض فى الميدان الاقتصادى وبالتالى فى المجال السياسى.

ولا يجب أن يؤدى استكمال السوق الأوروبى الموحد المقرر فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، والمنطقة الاقتصادية الأوروبية المقرر انشاؤها مع بلدان «الافتا» إلى إنشاء «قلعة أوروبية» . فوفقا للسياسة المعلنة من المفوضية الأوروبية، لا يجب أن توصد أبواب السوق الداخلية للمجموعة الأوروبية فى وجه الخارج، ولكنها يجب أن تبقى مفتوحة طبقا لقواعد الجات مع مواجهة الدول من غير المجموعة الأوروبية.

كما يجب أن تستفيد البلدان النامية استفادة خاصة من تجارة العالم الليبرالى. فبينما بلغ نصيب البلدان الصناعية فى عام ١٩٨٠ حوالى ٦٣٪ تقريبا وزادت هذه النسبة إلى ٧٠٪ فى عام ١٩٨٨، انخفضت النسبة المئوية لنصيب البلدان النامية خلال نفس الفترة من ٣٠٪ إلى ٢٢٪. ويرجع ذلك بشكل أساسى إلى الزيادة فى التدابير الحمائية خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذى انعكس فى مجموعة من اتفاقيات لوضع قيود تطوعية بين التكتلات التجارية الإقليمية.

★رئيس بعثة المجموعة الأوروبية فى بون وخبير التجارة الدولية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / فبراير ١٩٩٢

نظام الجات .. هل يكتب له البقاء؟ (٣-٣)

امال العالم معقودة على حرية التجارة

إلى جانب التاكيد على التغيير الذى حدث عند قمة قائمة الدول المصدرة والتى شهدت سباقا متوازيا بين الولايات المتحدة والمانيا منذ ١٩٨٦ تكشف إحصائيات «الجات» أيضا عن التطور النشط الضخم الذى شهدته اسيا حيث لم ينخفض معدل نمو الصادرات وفى ١٩٩١ أصبحت الصادرات الاوروبية إلى اسيا تزيد عنها إلى أمريكا الشمالية وذلك للمرة الاولى.

وعلاوة على ذلك فإن المجموعة الاوروبية ترغب فى إجراء تعديلات على سياستها الزراعية ومن ثم ينبغى أن ناخذ فى الاعتبار مايلى:

– على الرغم من انخفاض عدد العاملين فى القطاع الزراعى بواقع ٦٠٪ منذ ١٩٦٠ مازال هذا القطاع يمثل المصدر الاساسى لدخل عشرة ملايين شخص (٣,٤ مليون فى الولايات المتحدة) بما يمثل حوالى ٨٪ من نسبة الاشخاص ذوى الدخول (٣٪ فى الولايات المتحدة).

– تعد المجموعة الاوروبية مستوردا رئيسيا للمنتجات الزراعية حيث يذهب حوالى خمس صادرات العالم من المواد الزراعية والغذائية إلى المجموعة الاوروبية كما تعانى المجموعة الاوروبية من عجز تجارى كبير فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وصل إلى ٢٧,٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ (حيث بلغت الصادرات ٣٥,٥ مليار دولار فى حين بلغت الواردات ٦٣ مليارا). وعلى الناحية الاخرى سجلت الولايات المتحدة فائضا بلغ ١٨ مليار دولار

وفى مفاوضات الجات عرضت المجموعة الاوروبية خفضا بواقع ٣٠٪ عن مستوى الدعم فى المجال الزراعى للفترة ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٥ وسوف يتضمن ذلك تخفيف إجراءات الحماية الجمركية وخفض الدعم على الصادرات مقابل ذلك طلبت الولايات المتحدة فى إطار مباحثات الجات قيام أعضاء الجات بتخفيض ٧٥٪ من الدعم الداخلى وخفض الدعم على الصادرات بواقع ٩٠٪.

وفى إطار القطاع الزراعى المثير للجدل أظهرت المجموعة الأوروبية رغبة واضحة فى قرار تسوية ومع ذلك يجب أن نضيف أن تحرير التجارة العالمية وعلى سبيل المثال فى مجال المنسوجات والملابس قد استفاد منه المستهلكون فى البلدان الصناعية كما أفاد المنتجين فى العالم الثالث.

ومن ثم فإن المسائل الزراعية ليست وحدها هى التى تتمتع بالاهمية الخاصة ولكن قطاع المنسوجات والملابس أيضا الذى تضاعف حجمه من حيث القيمة فيما بين ١٩٨٨ و١٩٨٩ بينما لم تزد قيمة التجارة العالمية فى السلع خلال نفس الفترة سوى بواقع النصف فقط، ويقدر نصيب المجموعة الأوروبية من حجم التجارة العالمية فى هذا القطاع بحوالى الربع، وقد أصبح على المستهلك الأوروبى أن يتحمل عبء إنتاج صناعة النسيج المحلية. وتشير الدراسات التى أجريت إلى أن المستهلك البريطانى كان من الممكن أن يدفع فى عام ١٩٨٨ مبلغا يقل بنسبة ٥٪ عما دفعه ثمنا لشراء الملابس إذا لم يكن قد تم التوصل إلى اتفاق المنسوجات متعددة الالياف كما تشير إلى أن تكاليف



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢

جيرد لانجوت★

الابقاء على وظيفة واحدة فى صناعة المنسوجات بالمجموعة الاوروبية تبلغ ثلاثة أمثال ما يتقاضاه العامل المتوسط فى هذه الصناعة.

الفرضية الثالثة

على الولايات المتحدة أن تعتمد سياسة التجارة العالمية الحرة ايضا فى علاقتها مع المجموعة الأوروبية خاصة وان السياسة الزراعية الأمريكية تحددها سياسة حمائية ضخمة.

وعندما وقع الرئيس فرانكلين روزفلت أول قرار بدعم المنتجات الزراعية فى عام ١٩٣٣ كان يتحدث عن تدابير مؤقتة وفى نفس الوقت اعتمد زراع الحبوب على نظام الدعم الحكومى تماما، حتى أن وزارة الخزانة الامريكية دفعت خلال السنوات العشر الماضية حوالى ١٣٤ مليار دولار فى صورة دعم مباشر لزراعة حبوب الخبز وغيرها من المنتجات الزراعية مثل الارز والسكر والفول السودانى والقطن وإنتاج الالبان واللحوم، ومن ثم فقد اصبح الدعم الحكومى يمثل للمزارعين الامريكيين جزءا من نظام الزراعة الامريكية مثله فى ذلك مثل الشمس والرياح والأمطار.

وفى نفس الوقت تعد المجموعة الأوروبية مستوردا رئيسيا للمنتجات الزراعية، حيث يذهب حوالى خمس اجمالى صادرات العالم الزراعية والغذائية الى المجموعة الأوروبية وتعانى المجموعة عجزا تجاريا كبيرا فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية.

وفى عام ١٩٨٨ بلغ هذا العجز ٢٧,٥ مليار دولار «قدرت الصادرات بحوالى ٣٥,٥ مليار دولار مقارنة بالواردات التى بلغت حوالى ٦٣ مليار دولار».

ومن ناحية أخرى كان لدى الولايات المتحدة فائض بلغ ١٨ مليار دولار، وخلال السنوات الاخيرة كانت القوانين التجارية تهدف الى تعزيز الاتجاه نحو فرض حماية امريكية وعلى سبيل المثال أعربت سكرتارية الجات فى تقرير المراجعة الذى نشرته فى مارس ١٩٩٢، أن «ممارسات السياسة التجارية الامريكية مثلت تهديدا لحرية التجارة العالمية.

وقد بذلت اليابان مؤخرا جهودا لتظهر اكثر ليبرالية وبالرجوع الى بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، يتضح أن مستوى حماية القطاع الزراعى الامريكى المحلى قد ارتفع بما لايقل عن ٣ مليارات دولار ليصل الى ٣٦ مليارا، وذلك من ١٩٨٩ الى ١٩٩٠، وعلى الرغم من أن قانون الزراعة لعام ١٩٩٠ لم يسفر عن أى تغيرات جوهرية فى برنامج الدعم الزراعى الامريكى، على الرغم من أن مجال تطبيقه شهد اتساعا وتعديلا.

كما نشر وفد بعثة المجموعة الأوروبية فى واشنطن ١٩٩١ تحليلا بعنوان «تقرير عن الحواجز التجارية الامريكية والممارسات غير العادلة ١٩٩١».ويشير التقرير بوجه خاص الى قانون التجارة والمنافسة لعام ١٩٨٨ والقيود الضخمة المفروضة على الاستيراد، ويجب ايضا الإشارة الى أن التعريفات الجمركية الامريكية على عدد من السلع تزيد كثيرا عن التعريفات التى تفرضها المجموعة الاوروبية على نفس السلع..

الفرضية الرابعة

سوف يكتب لنظام «الجات» البقاء لانه ينبغى أن يبقى، حيث إن البلدان الصناعية المتقدمة - الولايات المتحدة واليابان وأوروبا- تدرك أنه برغم تباين المصالح لكل منها على حدة بصورة كبيرة، فإن انهيار هذا النظام من شأنه أن يصيب اقتصادياتها بالشلل، وبالتالى يعرض من شأنه فرص الوظائف فيها للخطر.

وعلى الرغم من أن التجارة فى المنتجات الزراعية تقدر حاليا بحوالى ١١٪ من التجارة العالمية، فإن مفتاح نجاح دورة أوروجواى يكمن فى هذا المجال، وقد بادرت المجموعة الاوروبية الى إصلاح سياستها الزراعية وهو الأمر الذى لم يكن تمريره سهلا من خلال الدول الاعضاء بها، بصرف النظر عن أهمية ذلك لمفاوضات «الجات».

وفيما يتعلق بالتكتيكات، فقد تصرف اليابانيون بمهارة فى دورة أوروجواى الى الحد الذى جعل اليابان بعيدة عن دائرة الضوء، ولعل هذا يفسر السبب فى حدوث معركة جانبية اقتصرت بدرجة كبيرة على طرفى الاطلنطى.

ولاشك أن خفض إجراءات الحماية القائمة حاليا من شأنه أن يسفر عن تحقيق ارباح وفيرة، وهو الامر الذى يمكن أن تحققه صناعة النسيج والملابس، كما أن تكلفة حماية السوق التى تهدف لتأمين الوظائف فى السوق المحلية بالنسبة لدافعى الضرائب فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا قد زادت لأربعة أمثال تكلفة الاجور فى هذا المجال.

كما أن انهيار مفاوضات الجات من شأنه أن يضر المانيا فى المقام الأول باعتبارها بلدا مصدرا، كما أنها ستضر ايضا بالمجموعة الاوروبية ككل، فوفقا لتحليلات الصناعة الالمانية تمثل الصادرات ثلث الدخل القومى الالمانى بينما تقدر الصادرات بالنسبة لاكبر منافسيها - اليابان والولايات المتحدة - بحوالى ١١، ١٠٪ فقط على التوالى من الدخل القومى لكل منهما.

كما أن فشل مفاوضات الجات، من شأنه أن يتسبب فى آثار مدمرة على صعيد العلاقات الدولية، نظرا لأن نظام حرية التجارة العالمية يمكن أن يتفكك الى تكتلات تجارية اقليمية «أوروبا، أمريكا، وشرق آسيا» ومن المتوقع ايضا أن يشتد النزاع بين الشمال والجنوب بصورة أكثر حدة، بما قد يؤدى الى زيادة معدلات الهجرة من البلدان الفقيرة الى مناطق الوفرة فى العالم بالاضافة الى زيادة الحاجة الى مساعدات البلدان الصناعية.

ومن ناحية أخرى، فسوف تتناقص كثيرا فرص البلدان النامية فى الاقتراب التدريجى من عتبات التصنيع بجهودها الخاصة، علاوة على أن البلدان الشيوعية السابقة تضع الآن كل آمالها فى حرية الدخول الى الاسواق العالمية بعد إقامة نظام اقتصاديات السوق والنظام الديمقراطى، مما يعنى تزايد الصعوبات أمامها إذا انهارت مفاوضات الجات على المدى البعيد وفى حالة تزايد النزعة الاقليمية بشكل يؤدى الى انتهاج سياسة الحماية.

★ رئيس بعثة المجموعة الأوروبية فى بون وخبير التجارة الدولية



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٢ / ٩٣

تزايد مخاطر تفجر الحرب التجارية بين المجموعة الاوروبية واميركا

□ بروكسيل –
من نورالدين الفريضي:

■ تشتد النزاعات التجارية بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة اسبوعاً بعد اسبوع. ويأتي الرئيس بيل كلينتون في كل خطاب بتهديدات ضد المؤسسات الاوروبية فيزيد في مخاطر تفجر الحرب التجارية الشاملة بين العملاقين ويبعد اليأ آفاق انهاء مفاوضات تحرير التجارة الدولية التي لم يتردد رئيس الوزراء الفرنسي بيار بيروغوفوا في المطالبة بمعاودة التفاوض في شان قطاعاتها المختلفة بما فيها مشاكل البذور الزيتية التي توصل الجانبان الاوروبي والاميركي الى اتفاق اولي في شانها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

فبعد فرض الرسوم الكاملة ضد ما قيمته بليوني دولار على واردات الفولاذ الاوروبي، وقرار الادارة الاميركية الجديدة باغلاق السوق الحكومية امام المؤسسات الاوروبية في الثاني والعشرين من الشهر المقبل كرد فعل ضد القانون الاوروبي الذي يمنح مؤسسات المجموعة امتيازات للفوز بالمناقصات العامة امام المؤسسات الاجنبية المنافسة، صعّد الرئيس الاميركي بيل كلينتون قبل يومين حملته ضد صناعات طائرات «ايرباص»، واتهم الحكومات الاوروبية بتوفير دعم كبير لها زاد في تنافسيتها «غير المشروعة». وردت المفوضية الاوروبية امس بان المجموعة ملتزمة الاتفاق الثنائي الذي يربطها بالادارة الاميركية في شان تقديم الدعم الحكومي الى نسبة ٢٥ في المئة من كلفة برامج تطوير صناعات الطيران. وقال المتحدث الرسمي باسم مفوض العلاقات التجارية ليون بريتان ان الاتفاق ساري المفعول حتى شهر تموز (يوليو) المقبل، وهو ينص على ضرورة التزام الطرفين بمقتضياته واشعار من يرغب التخلي عنه الطرف المقابل قبل عدة اشهر. وزاد بان الولايات المتحدة لم تبلغ المفوضية بعد نيتها الغاء الاتفاق من جانب واحد.

وكان المفوض الاوروبي ليون بريتان اجرى مشاورات مع نظيره الاميركي ميكاي كانتور في العاشر من الشهر الجاري في واشنطن من اجل التوصل الى اتفاقات لدرء اخطار الحرب التجارية. وقال الرئيس الاميركي قبل يومين أن الولايات المتحدة «لم تفعل شيئاً بينما كانت البلدان الاوروبية تقدم ٢٦ بليون دولار الى صناعات «ايرباص» وتفصل الاميركيين من وظائفهم» وذلك في اشارة الى المصاعب التي تواجهها الصناعات الاميركية. فقد اعلنت مؤسسة «بوينغ» للطائرات فصل ٢٨ الف عامل ما يعادل ٢٠ في المئة من طاقتها التشغيلية مثلما خسرت مؤسسة «ماكدونال دوغلاس» 39 في المئة من وظائفها.

وتثير القرارات الاميركية المتتالية قلقاً كبيراً في اوساط المجموعة الاوروبية وترى فيها محاولات من جانب الادارة الاميركية للنهوض بالاقتصاد الاميركي «على حساب المؤسسات الأوروبية واليابانية».

وعلى صعيد الاسواق الحكومية شككت المصادر الاوروبية الرسمية في المعطيات الاحصائية التي تضمنتها وثيقة الولايات المتحدة الى الامانة العامة للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة «غات» في جنيف، وقدمتها قبل اسبوع الى الجانب الاوروبي. وقد برز الخلاف في بداية شهر شباط (فبراير) الجاري حين اعلنت الولايات المتحدة قرارها باغلاق الاسواق الحكومية امام المؤسسات الاوروبية اذا لم تتراجع المفوضية عن القانون الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في بداية العام ويمنح المؤسسات الاوروبية امتيازاً يمكنها الفوز بالمناقصة اذا كانت نفقاتها تتجاوز نفقات المؤسسات الاجنبية المنافسة بنسبة ٣ في المئة. وافاد المتحدث الرسمي باسم المفوض ليون بريتان بان الوثيقة الاميركية تذكر ان المؤسسات الأوروبية فازت بعقود قيمتها ١٦.٨ بليون دولار في السوق الاميركية في مقابل ٧.٨ بليون فقط فازت بها المؤسسات الاميركية في سوق المجموعة. كما ذكرت امكانية تقدم المؤسسات الأوروبية لعروض تصل قيمتها الى ١٥٠ بليون دولار، وهو ما نفته المفوضية الاوروبية واعتبرت الارقام الاميركية منقوصة الشفافية.

وذكر المتحدث الرسمي باسم بيتر غيلفورد بان قيمة المناقصات العامة المفتوحة امام كافة المؤسسات الاوروبية والاجنبية تضاعفت بين ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بينما انخفضت قيمة العقود ذاتها في السوق الاميركية بنسبة ١٣٠ في المئة. وتذكّر المفوضية الاوروبية بمقتضيات «قانون الشراء الاميركي» لعام ١٩٣٣ والذي يمنح امتيازات الى المؤسسات المحلية تصل الى ٦ في المئة، بينما يمنح القانون الاوروبي الجديد ٣ في المئة، وتصل نسبة الامتيازات الاميركية الى ١٢ في المئة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وهي مؤسسات تشغل خمسة آلاف عامل وتحظى بعشرين في المئة من العقود بشكل الي، وبنسبة ٢٥ في المئة بالنسبة لقطاع النقل و٥٠ في المئة بالنسبة لعقود الدفاع، علاوة على ما يشترطه القانون الاميركي بضرورة ان يكون نصف المنتوج اميركياً.

واحصى تقرير المفوضية الاوروبية حول التجارة ٤٠ قانوناً فيدرالياً في ٣٧ ولاية تنتهك قواعد التجارة الدولية. وكانت الاتفاقية العامة «غات» دانت الولايات المتحدة في شهر ايار (مايو) ١٩٩٢ في مجال

الاسواق الحكومية. وينتظر الاوروبيون الاجتماع المشترك مع الجانب الاميركي يومي ١١ و١٢ آذار (مارس) المقبل للنظر في مشاكل الاسواق الحكومية وتبعات القرار الاميركي باغلاقها في الثاني والعشرين من الشهر المقبل.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٣



اقتصاد عالمي

المصادر العربية بالجات تؤكد

لا نتوقع من كلينتون الاتجاه نحو الحمائية

□ جينيف ـ عايدة إبراهيم:

أكدت المصادر العربية بالجات أن الولايات المتحدة الأمريكية مازال عليها أن توضح موقفها من الاتفاقية خلال الفترة القصيرة القادمة.. خاصة بعد أن أبدت رغبتها في تغيير اتفاق الملكية الفكرية وكذلك مسالة منظمة التجارة الدولية.. بالإضافة إلى ما يتعلق بتجديد المهلة النهائية لطرح مشروع الاتفاق أمام الكونجرس حسبما أعلن الرئيس كلينتون. وأشارت المصادر إلى أن التزام الرئيس الأمريكي الجديد بما يسمى «الأرثوذوكسية الاقتصادية» والذى اتضح من خلال كلمته إلى الشعب الأمريكي مؤخرا.. والتى تضمنت خطواته بشأن تقليل الضرائب على الطبقة المتوسطة وزيادة النفقات في المشاريع وتقليل العجز.. يعنى أن كلينتون له القدرة على التوفيق ولا يتوقع منه الاتجاه نحو الإجراءات الحمائية.

كلينتون

أضافت المصادر فيما يخص الجانب الأمريكي أيضا في الجات أن خطابات وبيانات «ميكى كانتر» الذى عينه السفير الأمريكي أمام الكونجرس أو اتحاد الصناعات الأمريكية أظهر عدم وضوح كيفية عمل النظام التجارى المتعدد الأطراف بالنسبة له.. وأعادت المصادر ذلك إلى كون «كانتر» عمل للدفاع عن تكتلات سياسية أمريكية بعينها طوال الفترة السابقة.

الجدير بالذكر أن الاجتماع الأخير للجات كان قد أظهر تأكيداً واضحا من قبل الجات على ثلاثة اتجاهات في النظام التجارى الدولى..تمثل أولها في زيادة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتى تشمل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة لدول وسط أوروبا.. ثم توسيع نطاق التجارة الحرة بين دول الاسيان «تايلاند وسنغافورة وماليزيا والفلبين وأندونيسيا».. وشمل الاتجاه الثانى ما يخص لجوء الدول النامية إلى نظام حماية صادراتها من خلال نظام فض المنازعات في الجات خاصة دول أمريكا اللاتينية.. وشمل ذلك النزاعات التجارية المتعلقة بصادرات الموز من أمريكا اللاتينية للمجموعة الأوروبية.. وصادرات الملابس والأحذية من البرازيل للولايات المتحدة.. وأخيرا صادرات الصلب من البرازيل والأرجنتين والمكسيك والدول الصناعية إلى الولايات المتحدة أيضا.

أما الاتجاه الثالث الذى أكد عليه وأوضحه الاجتماع الأخير للجات فقد اختص بما يتعلق بالنزاع بين الولايات المتحدة و١٩ دولة من الدول المصدرة للصلب.. حيث قامت الولايات المتحدة بفرض إجراءات مضادة للإغراق على وارداتها من الصلب من هذه الدول المصدرة.. وهى القضية التى كانت قد أثارتها البرازيل في ديسمبر الماضى وقبل مجىء حكومة كلينتون باعتبارها تعكس اتجاهات حمائية للإدارة الأمريكية..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٣

نذر الحرب التجارية فى تصاعد

لم يكد يمر شهر على تنصيب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حتى بدأت نذر الحرب التجارية تبدو فى الأفق، فى الوقت الذى يتوافد فيه المسئولون الأوروبيون واليابانيون على واشنطن تباعا للتعارف على الرئيس الجديد ولجس نبض الادارة الجديدة واستشكاف نواياها فى المستقبل.

وقد كان من اكثر ما توقعه المراقبون مع بداية تنفيذ اجراءات السوق الأوروبية الموحدة فى أول يناير الماضى هى تلك التوقعات الخاصة بحرمان الشركات الأمريكية من اية مميزات لصالح الشركات الأوروبية فى هذه السوق. وهذا بالتحديد هو أساس الغضب الأمريكى الحالى من المجموعة الأوروبية، وهو ما أدى الى تصاعد الاتهامات المتبادلة بين الجانبين في الأيام الأخيرة.

وتزداد الأمور تعقيد ا بإقدام ام الشركات اليابانية على رفع أسعار السيارات اليابانية فى الأسواق الأمريكية بصورة مفاجئة فى محاولة لاحباط الضغوط المتصاعدة لفرض اجراءات الحماية على البضائع اليابانية، بينما بدأ جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني يخطو بحذر فى اتجاه البيت الأبيض محذرا الادارة الديمقراطية في واشنطن من اية محاولة للمساس باتفاق اسعار المنتجات الزراعية الذى وقع فى أواخر أيام ادارة الجمهوريين.

وعلى الجانب الآخر يبدو ان الموقف بات قابلا للاشتعال بين فرنسا وباقى دول المجموعة الأوروبية حول اتفاق أسعار المنتجات الزراعية، خصوصا بعد التصعيد الخطير فى موجة الاحتجاجات والمظاهرات التى بداها الفلاحون الفرنسيون.

كل هذه الأحداث المتزامنة تشير الى ان هناك حالة من الشد والجذب قابلة للانفجار فى اية لحظة بين القوى الكبرى التى تسعى للسيطرة على النظام التجارى العالمى، وفى غيبة الدول الفقيرة والنامية التى خرجت من سوق التجارة العالمية. وأصبحت هى نفسها أسواقا للسلاح وللحروب.



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٣

خواطر إقتصادية

طبول الحرب التجارية

ظلت الاتفاقية العامة للتجارة والرسوم الجمركية – الجات – منذ ان عقدت عام ١٩٤٧ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لاتثير اهتمام حكومات وشعوب الدول بنفس القدر الذي اثارته اتفاقية بريتون وودز وهي تلك التي انشيء بموجبها التوأم الدولي وأعني بهما صندوق النقد والبنك العالمي .. ويرجع ذلك الى ان حكومات البلاد المتقدمة صناعيا لم تجد نفسها في حاجة الى بذل نفس القدر من الاهتمام .. وذلك ان هذه البلاد لم تشعر بحاجة ملحة الى نشر الوعي باتفاقية الجات نظرا لان الاسواق كانت تتسع لاي قدر من السلع والخدمات المنتجة بعد حرب اتت على الاخضر واليابس وبخاصة في بلاد اوروبا ومنها انجلترا ومستعمراتها التي كانت لاتغيب عنها الشمس كما كان يقال .



د . صليب بطرس

وبجانب ذلك فان بلاد العالم الثالث لم تكن – وبخاصة في اواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات من هذا القرن – تستطيع ان تشكل خطرا على الأسواق العالمية نظرا لضعف قوتها التنافسية في عالم مابعد الحرب بالاضافة الى ان حركات التحرر من الاستعمار قد الهتها ابتداء من ذلك التاريخ وجاء توجهها سياسيا اكثر منه اقتصاديا وحتى نصيب التجارة في هذا الاخير لم يكن يمثل – على غير ماينبغي – سوى نسبة ليست بالكبيرة ومن المعروف ان اتجاه التجارة العالمية ظل ردحا طويلا من الزمن شبه احادي .



المصدر : وطنى

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولم يصح العالم من غفوته الاملى فى فرع طول الحرب التجارية بين الدولتين اللتين خرجتا مهزومتين من الحرب العالمية الثانية وهما اليابان والمانيا ـ المحور ـ وبين ما كان يطلق عليهما عمالقة التجارة العالمية ـ الحلفاء ـ الولايات المتحدة ـ .. وبما زاد الحرب التجارية ضراوة ظهور النمور ـ بلاد جنوب شرق آسيا ـ.

وتجلت المشكلة التى ستكون فى السنوات الخمس الاخيرة عندما استفحلت المنافسة بصفة خاصة بين العملاقين العالميين على الساحة الدولية : اليابان والولايات المتحدة عندما مال الميزان التجارى بينهما الى جانب الاولى بعجز يزيد على ٤٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ وهو رقم ضخم لايمكن ان يظل فى تزايده ومن هنا جاء ليس تفكير الولايات المتحدة فى علاجه بل فى الاقدام عليه مما اثار مخاوف اليابان من أن تفكر ادارة بيل كلينتون فى الاقدام على اجراءات انتقامية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على بعض واردات الولايات المتحدة من منتجات اليابان مثل السيارات مثلا .. ولكن اليابان لايهمها فى هذا المقام الا طرح الصورة الجمعية *Macro* على بساط البحث بين الدولتين فيما يقال عنه قواعد اللعبة وذلك فى اطار اتفاقية الجات .. ولايخفى ان سلاح التهديد برفع الرسوم الجمركية اصبح فى ايدى رجال البلدين سلاحا مفلولا فكل زيادة على واردات احدى الدولتين من الدولة الاخرى سوف يقابله بلا ريب انتقام مماثل من البلد الاخر على وارداته من البلد الاول .. وهنا سوف تكون الطامة الكبرى على الاقتصاد العالمى فالحقيقة التى لامراء فيها ـ كما يرويها التاريخ الاقتصادى بل والتاريخ السياسى على السواء ـ هى ان اختلال التجارة العالمية فيما بين الحربين العالميتين لعب دورا خطيرا فى اشعال الحرب بين المعسكرين المتحاربين .

من هنا تبرز ضرورة نجاح الحوار الثنائى الذى لم يتبلور بعد بين حكومة اليابان وبين ادارة بيل كلينتون .. فكل منهما لايريد ان يكون البادىء بأن يشهر سلاح الرسوم الجمركية فى وجه الاخر حتى يتفادى اتهام المجتمع الدولى له بانه مشعل حربا قد تتحول الى حرب عالمية ثالثة .

ويبرز هنا ايضا سلاح النقد كأداة فى تنفيذ السياسة التجارية ويرى المحللون ان ما لجأت اليه مؤخرا حكومة الولايات المتحدة من العمل على خفض قيمة تبادل الدولار بالين اليابانى الى ادنى مستوى له منذ منتصف الاربعينات ليس سوى وسيلة تتفادى بها توجيه امثال هذه التهمة اليها .. ولكن هل ستجدى هذه الخطوة فى هذا السبيل ؟ وهنا نتذكر قول الشاعر :

ان الليالى من الزمان حبالى يلدن كل عجيب



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

وزير الزراعة الفرنسي يهدد باستخدام الفيتو ضد «الغات»

● باريس – رويتر – قال وزير الزراعة الفرنسي جان بيير سواسون انه سيستخدم حق النقض (الفيتو) ضد مسودة اتفاق حول تجارة البذور الزيتية بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة اذا اصرت الدنمارك رئيسة المجموعة على اجراء تصويت على الاتفاق.

وقال للصحافيين اول من امس لدى افتتاح معرض زراعي: «مما سمعناه امس فان جدول الاعمال يتضمن مناقشة اتفاق «الغات» حول البذور الزيتية واجراء اقتراع... اذا جرى الاقتراع فان فرنسا ستستخدم حق الفيتو».

وطلبت فرنسا من مفوضية المجموعة اسقاط مسألة الاتفاق التجاري من جدول اعمال وزراء الزراعة الاوروبيين الذين سيجتمعون الاثنين المقبل. ويقضي الاتفاق بخفض الصادرات المدعومة الى الولايات المتحدة مما يضر بمصالح فرنسا الزراعية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

كـول يطـالب بـالتـوصل لاتفـاقيـة «الجات»

□ طوكيو ـ وكالات الأنباء:

أعلن مسئول بوزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية أن المستشار الالماني «هيلموت كول» أكد أهمية سعي مجموعة دول السبع الكبار إلى التوصل لاتفاقية الجات خلال دورة أورجواى للجات قبل عقد مؤتمر القمة فى طوكيو فى شهر يوليو القادم.

وكان كول قد ذكر لـ «يوشيرو مورى» وزير الصناعة والتجارة الدولية اليابانى أن فكرة إجراء مفاوضات بعد اجتماع طوكيو تبدو غير واقعية حيث إن المحادثات المماثلة التى أجريت بعد مؤتمرات ١٩٩١ و١٩٩٢ قد انتهت بدون التوصل إلى نتائج مجدية.

وقال المسئول اليابانى إن كول أشار إلى أن ألمانيا سوف تقدم كل المساندة لانجاح اجتماع طوكيو لأن فشل المحادثات سوف يكون له أثر سيىء على الاقتصاد الدولى بينما سيستفيد المجتمع الدولى كله من نجاح هذه المحادثات. وسوف يحضر هذا الاجتماع قادة بريطانيا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان والولايات المتحدة. وكان مورى قد ذكر أن اليابان سترسل وفدا لبحث إمكانية إجراء الاستثمارات فى ألمانيا الشرقية السابقة، الأمر الذى رحب به كول وأبدى استعداده لتوضيح كافة ظروف الاستثمار فى هذه المنطقة للوفد اليابانى.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٣

المفاوض الاميركي اعلن عدم تأهلها لاستئناف العضوية

الصين تتعهد بالعمل للانضمام الى "الغات"

■ بكين - رويتر - تعهدت الصين امس بالعمل بجدية للانضمام في وقت مبكر لعضوية الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة «الغات».

لكن بياناً صحافياً من وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية لم يتناول اوجه قلق محددة اثارها مساعد الممثل التجاري الاميركي دوغلاس نيوكيرك.

ووصف البيان الصيني المحادثات التي استمرت يومين مع مفاوضين اميركيين بشأن «الغات» بانها كانت «محددة وبناءة».

وقال «في بعض المسائل الملموسة توصل الجانبان الى تفاهم، وفي بعض المسائل الصعبة لا تزال توجد خلافات لكن الجانبين اعربا عن استعدادهما للعمل بجدية لتقريب الفجوة».

وكان نيوكيرك اعلن في مؤتمر صحافي اول من امس ان الصين ما زالت بعيدة عن تأهلها لدخول «الغات». وقال ان رفض الصين قبول بعض المطالب لتعديل سياستها التجارية والاقتصادية جعل استحالة التوصل الى نهاية سريعة للمفاوضات.

لكن البيان الصيني نقل عن كبير المفاوضين الصينيين تونغ زيغوانغ قوله: «تأمل الصين في ان تواصل المشاورات الثنائية مع الولايات المتحدة واطراف اخرى اعضاء في «الغات»، ومن خلال العمل الجاد لجميع الاطراف... لندع الصين تتبوأ مكانها كعضو عامل في «الغات» في موعد مبكر».

وقال نيوكيرك بعد اول اجتماع ثنائي بين البلدين منذ العام ١٩٨٩ «حققنا تقدماً هذا الاسبوع لكننا لم نقترب من الوضع الذي كان سائداً في العام ١٩٨٩... نحن بعيدون عن استكمال المفاوضات».

واضاف: «ساتقاعد خلال سبع سنوات ولست واثقاً من امكان الانتهاء حينها اذا استمرت المفاوضات على الوتيرة الحالية».

والولايات المتحدة هي المفاوض الرئيسي في المحادثات بشأن عضوية الصين في «الغات».

غير ان البيان الصيني لم يذكر اتهام نيوكيرك للصين بانها ترفض مطالب بان تقبل شرط تأمين طلب عضويتها في «الغات» الذي يسمح لأي بلد في العالم بحماية نفسه من الصادرات الصينية المنخفضة التكاليف. ولم يتناول البيان على نحو محدد اوجه قلق اخرى لدى الولايات المتحدة ولا سيما الحاجة الى تبني سياسة تجارية قومية موحدة والتخلي عن السرية التي تحيط بالعديد من القواعد واللوائح وتقديم التزام بالعمل نحو نظام متكامل لسعر السوق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

قراءة سياسية لبرنامج كلينتون (٢-٢)

الحوار مع أوروبا والأسواق العالمية



■ فتحي غانم ■

بعث الرئيس الامريكي بيل كلينتون رسائله او تحذيراته الى زعماء السوق الاوروبية، بطريقة غير مباشرة في خطاباته التى القاها اثناء حملاته الانتخابية، معلنا ان دول السوق الاوروبية عليها ان تعامل السوق الامريكية معاملة عادلة. وانه سوف يفرض الضرائب على الشركات الاجنبية التى تتعامل مع امريكا. ونستطيع ان نقرأ في الخطاب الذى قدم فيه «كلينتون» برنامجه الاقتصادى، آخر رسائله او تحذيراته، عندما اعلن انه سيتفاوض حول «اتفاقية الجات» مع السوق الاوروبية، كما يريد مراجعة بنود اتفاقية «النافتا» الخاصة بحرية التجارة بين دول قارة امريكا الشمالية. كندا والولايات المتحدة والمكسيك. والمعروف ان كلينتون ربط بين سياسته الخارجية وعلاج الازمة الاقتصادية، ورسم استراتيجية لتوجيه القوة الامريكية الى مستوى الامان الاقتصادى كهدف سياسى يماثل مستوى الامان العسكرى. وربط بين رسالة امريكا في نشر الديمقراطية ونشر مبدأ السوق الحرة في التجارة الدولية، وتقليص التدخل العسكرى في ازمات العالم مقابل سياسة وقائية اقتصادية لا تنتظر وقوع الازمات كما كان يحدث ايام بوش ثم يتدخل. بل يعالج الازمة قبل ان تصل الى مواجهة عسكرية. وكان حريصا على ان يرى في هذه الاستراتيجية الجديدة، فرصة لكسب الوقت لمواجهة المشاكل الاقتصادية الحادة والمزمنة التى تعانى منها بلاده. حتى ان وزير خارجيته كريستوفر قال انه سوف يتعامل في السياسة الخارجية بمنطق انها سياسة مرتبطة بالحاجات اليومية للمواطن الامريكى، ولن يتمسك بقميص حديدى من النظريات، ولكنه سوف يطبق البرنامج الاقتصادى الجديد لكسب الاسواق الخارجية باعتبار ان الولايات المتحدة مازالت اكبر قوة تجارية واكبر سوق في العالم. فالسياسة سوف تفتح الاسواق، واهداف الدبلوماسية سوف تمتزج باهداف التجارة، بل سوف يزداد عدد الممثلين التجاريين على حساب الممثلين الدبلوماسيين. وفي هذا المجال تحركت بالفعل المؤسسات التجارية التى تعمل على تسويق حقوق الامتياز والمساهمة، في انتاج سلع او تقديم خدمات تحت اسم ماركات مسجلة امريكية، يتوقعون ان تستولى على ستين في المائة من الانتاج الامريكي مع حلول القرن الواحد والعشرين. وتعمل اجهزة الدبلوماسية والمخابرات في مجال المعلومات عن النشاط الاقتصادى العالمى باعتبار ان هذا النشاط له الاولوية في المتابعة. ولا يعترف وارين كريستوفر بصيغة واحدة للتعامل لانه يتبع اسلوب التاجر او رجل الاعمال الذى يبحث عن مصلحته في كل صفقة يعقدها. ومن كلماته المشهورة «دماء الامريكيين ليست حسابا جاريا مفتوحا لشعوب العالم»، ولذلك رفض ان يفهم سؤالا عن اختلاف مواقف امريكا في الصومال عنها في البوسنة والهرسك. وقال ان الذى يعنيه مصلحة امريكا وامكاناتها حسب كل ظرف وكل مناسبة.

وعلى ضوء هذه السياسة تتجه قاطرة الاقتصاد الامريكى مباشرة الى اعادة مناقشة اتفاقية السوق الاوروبية مع منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» ونلاحظ ان ردود الفعل الاوروبية لبرنامج الرئيس كلينتون ودعوته لمناقشة الاتفاقية، مازالت حذرة، تتحدث عن احتمالات الاتفاق مع ادارة كلينتون بما يقنعها بعدم تعديل بنود الاتفاقية حتى ترضى جميع الاطراف، المزارع الامريكي من ناحية، والمزارع الاوروبى والفرنسى على وجه الخصوص من ناحية اخرى. ولكن هذا الكلام الحذر الذى ينطلق من المانيا والذى يشوبه كثير من الانفعال في فرنسا لا يقابله من الجانب الامريكى اصوات مهدئة، بالعكس ترتفع اصوات اعضاء الكونجرس خاصة نواب وشيوخ الولايات الزراعية تطالب بمواقف متشددة مع السوق الاوروبية، وتهدد بان هذا التشدد سوف يظهر خلال الاسابيع القادمة وبعد موافقة الكونجرس على برنامج كلينتون. ومع ذلك يتجنب الاوروبيون حتى اليوم اثارة الموضوع على نحو يستفز الامريكيين، ويكتفون بتجاهل الحديث عن الحرب التجارية، ويقولون ان هناك امامهم فرصا كبيرة لاقناع كلينتون بالعدول عن خطته في مواجهة تجارية مع أوروبا.

وانهم سوف يدخلون المفاوضات للوصول الى استقرار وتفاهم مع الادارة الامريكية حسب نقاط محددة جديرة باقناع الجانب الامريكى بعدالة قضيتهم.

وأولى هذه النقاط تشمل جداول تقارن بين احصائيات البطالة في دول السوق الاوروبية واوروبا عموما والحالة في امريكا. التى تعانى من نسبة للبطالة لا تزيد على ٧٪. بينما تصل الى ١٠٪ في فرنسا، تشمل رقما مخيفا لبطالة الشباب التى وصلت الى حوالى ٢٥٪ بكل ما يتبع بطالة الشباب من اخطار سياسية واجتماعية تهدد الاستقرار والامن السياسى لاوروبا. والمانيا تعانى نسبة من البطالة اكبر قليلا من فرنسا، ولكن بطالة الشباب مازالت في حدود ٧٪.

اما ايطاليا فقد بلغت البطالة فيها ٢٨٪ وفي صقلية وصلت الى ٢١٪. والعلاقة بين انتشار الفساد والجريمة والبطالة في ايطاليا شديدة الوضوح. وهذا يعنى ان الازمة ومضاعفاتها



فى اوروبا لا تحتمل المقارنة مع الوضع فى امريكا. مع ملاحظة ان بوادر الانتعاش قد ظهرت بالفعل فى امريكا. بينما بوادر الانهيار مستمرة في اوروبا، والحروب العنصرية والجريمة والصراعات العرقية تزداد اشتعالا من ايرلندا فى الشمال الى يوغوسلافيا فى البلقان جنوبا.

ومن ناحية أخرى لا تعالج امريكا الازمة باجراءات شديدة المرارة، كما يتحدث الجمهوريون، وكما تتعالى اصوات الاحتجاج من جماعات الضغط، فمازال المواطن الامريكي مدللا بالنسبة للمواطن الاوروبي في المانيا او فرنسا. ان الضرائب في امريكا تصل الى ٢٩,٩٪ من الدخل. بينما تصل الى اكثر من ٣٥٪ فى دول السوق الاوروبية، بينما تصل فى دولة كالسويد الى ٣٧٪. والصناعات الامريكية لم تتعرض لازمات فى خطورة ازمة الصلب في درتموند في المانيا حاليا، والكساد المتصاعد مع الفساد فى غرب اوروبا، والقلاقل والاضطرابات فى الشرق الاوروبى، والى جانب هذا تلك الهزات العنيفة فى اسواق المال التى تحدثها قوى الجريمة المنظمة التى استطاعت ان تتغلغل فى دوائر السلطة، فأصبح الوزراء فى اوروبا يتساقطون على حد تعبير معلق سياسى، كالذباب نتيجة اتهامات سواء بالحق أو بالباطل.

والظاهرة واضحة فى ايطاليا، تليها فرنسا، ومن قبل ومنذ شهرين سقط وزير الاقتصاد الالمانى، وهذه الاوضاع تجعل الاوروبيين متحفزين لرجال السياسة الذين يفاوضون فى المسائل الاقتصادية، والويل للمفاوض الفرنسى - على سبيل المثال - الذى يتساهل أو يقبل الشروط الامريكية، ويضحى بمستقبله السياسى في الانتخابات للمجلس التشريعى فى مارس القادم.

ومقابل هذا، هناك الاتجاه المتشدد فى الكونجرس الامريكى ضد السوق الاوروبية وهم لا يغطون موقفهم بمعسول الكلام. بل يستخدمون اللهجة الامريكية الجافة خاصة عند رفضهم للنقاط التى يثيرها الاوروبيون. فالمزارع الامريكى الذى يزرع القمح أو فول الصويا يتساءل لماذا يبيع البوشل بدولار وخمسة وسبعين سنتا بينما المزارع الفرنسى يبيعه بسبعة دولارات. وفرق السعر هو دعم الحكومة الفرنسية للفلاح الفرنسى. نتيجة هذا ان الفلاح الامريكى لا يجد تعويضا كافيا عن زراعته ويضطر الى هجرة الارض والزراعة. بل اكثر من هذا، لقد اختفت من امريكا جميع مصانع التليفزيون، لأنها تقبل بحرية المنافسة والتجارة. والتليفزيونات القادمة من اليابان وشرق اسيا باسعار ارخص اغلقت مصانع امريكا. لكن السوق الاوروبية لا تقبل المنافسة الحرة وتضع العراقيل بالدعم او بالحماية الجمركية ضد الانتاج الامريكى، فلماذا لا تكون المعاملة بالمثل.. افتحوا اسواقكم ولا تتدخلوا بالحماية والدعم ليحصل المستهلك على السلعة الافضل بالسعر الارخص ايا كان مصدر السلعة. غير ان هذا المنطق ترفضه فرنسا. وتقول ان امريكا لها اسواق تفتحها بنفوذها السياسى، بدليل نفوذها على كندا والمكسيك. ونفوذها فى العالم الثالث.

وهذا الحوار المتبادل، هو الذى سوف يشهد خلال الشهور القليلة القادمة نهاية اتفاق تجارى وامنى اقتصادى، أو حربا تجارية، والمهم الا يقف العالم العربى موقف المتفرج أو الضحية.!

الصين تتعهد بالعمل جديا للانضمام لاتفاقية الجات

□ بكين - رويتر:

تعهدت الصين بأنها سوف تعمل بجدية للانضمام لعضوية الجات- الاتفاقية العامة للتجارة الجمركية-.

جاء ذلك فى بيان رسمي اصدرته وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، عن المباحثات التى اجراها مسئولون صينيون مع مفاوضين امريكيين بشأن الجات.

وهى الأولى من نوعها منذ قمع السلطات الصينية للحركة الطلابية المطالبة بالديمقراطية فى عام ١٩٨٩.

وقد اشار البيان الى انه قد تم التفاهم بشأن بعض النقاط بينما لاتزال ثمة خلافات، وأكد الجانبان عزمهما مواصلة المشاورات من أجل تقريب وجهات النظر. واشار دوجلاس نيوكيرك مساعد الممثل التجارى الأمريكى الى ان المفاوضات الخاصة بانضمام الصين للجات، تستغرق فترة من الوقت موضحا ان ذلك لن يحدث خلال العام الحالى. ولم يشر بيان وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية الصينية الى اتهامات الجانب الأمريكى بتراجع الصين عن شروط سبق أن وافقت عليها قبل عام ١٩٨٩ لقبول انضمامها للجات. وكان بعض هذه الشروط يختص بالسماح لأى دولة فى العالم بحماية اسواقها من الصادرات الصينية الرخيصة.



المصدر : الاهرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/٢/١٩٩٢

ليون بريتان .. الحرب التجارية

(اسخن) من الباردة وأخواتها!!

تتجه الاضواء فى تلك الفترة الحرجة التى تواجه مفاوضات تحرير التجارة العالمية الى السير «ليون بريتان» المفوض الجديد للعلاقات الاقتصادية الخارجية للمجموعة الاوروبية .. فبريتان (٥٣ سنة)

بحكم منصبه مسئول عن ادارة العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان واوروبا الشرقية لذلك يصبح من المناسب التعرف على رؤية هذا الرجل لمنصبه الحساس وما يواجهه من مهام يتعين انجازها والمشاكل التى تعترضه يقول بريتان الذى كان عائدا لتوه من محادثات اجراها فى واشنطن مع نظيره الامريكي «ميكى كانتور» انه لا يستطيع القول بأن السياسة التجارية للولايات المتحدة سوف تكون مختلفة فى عهد الرئيس بيل كلينتون .. فالحقيقة ان الادارة الامريكية الجديدة لم تستقر على سياسة واضحة المعالم بعد . وكل ما سمعه هو تأكيدات بحرص هذه الادارة على نجاح مفاوضات تحرير التجارة المعروفة باسم جولة اوروجواى لكنه يستنكر الاتجاه السائد فى الادارة الامريكية بانه يجب الدخول فى المنافسة التجارية مع المجموعة الاوروبية فى عهد ما بعد الحرب الباردة . يقول بريتان ان الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتى السابق لم يكن عائقا اطلاقا



● ليون بريتان

امام الولايات المتحدة فى خوض المنافسة وعلى العكس كانت المجموعة الاوروبية هى الضحية و خسرت الكثير بسبب احجامها عن الدخول فى منافسة مع الولايات المتحدة

المشكلة ليست امريكا

وعموما فالمشكلة فى العلاقات التجارية ليست مع الولايات المتحدة فحسب بل هناك اليابان التى تحقق تجارتها مع دول المجموعة فائضا لصالحها يبلغ ٤٠ مليار دولار ويطالب بريتان حكومة اليابان بالتدخل لعلاج هذا العجز الكبير وعدم ترك الامر لتفاعل قوى العرض والطلب لان هذا التفاعل وحده لا يكفى لحل المشاكل القائمة وتصاعد الفائض بهذا المعدل القياسى لن يكون فى مصلحة احد فى النهاية .

وينفى بريتان ان تكون المجموعة الاوروبية تتميز بالانانية والاهتمام بالذات فحسب فهى لا تتوقف عن مساعدة الاخرين بدليل ما تقدمه من معونات لدول اوروبا الشرقية التى تخلصت مؤخرا من نظمها الشيوعية فهى تقدم لها مساعدات فنية واقتصادية كبيرة تفوق ما يقدمه اى تكتل اقتصادى اخر اما مسألة وضع بعض القيود على الواردات فى هذه الدول فهو أمر لابد منه ويتم فى اضيق الحدود

وينهى بريتان وهو وزير سابق فى حكومة المحافظين ببريطانيا حديثه بقوله ان من اهم معوقات العمل الخلافات داخل المجموعة نفسها والتى يتعين



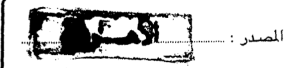
المصدر : المساء

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

البحث عن حلول توفيقية لها . لكن هذه المشاكل امر طبيعى ولا يتصور احد ان تكون المصالح متطابقة تماما بين ١٢ دولة .. يكفى ان تكون هناك ارضية مشتركة .

ويقول بريتان انه يؤمن تماما باهمية معاهدة ماستريخت للوحدة السياسية الاقتصادية بين دول المجموعة ويحاول اقناع قيادات حزب المحافظين فى بريطانيا بها وبما يمكن ان يعود من ورائها .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

اتساع جبهة الحرب التجارية العالمية

ايطاليا تتهم امريكا باثارة الاضطرابات الاقتصادية فى أوروبا

رسالة روما : ميشيل داجاتا

هناك وكالات خاصة تزود المصارف بنشرات دورية تتضمن تصنيفا للدول والمؤسسات التجارية تبين وضعها، وقدرتها المالية، ومدى توافر الشروط فيها التى تؤهلها للاستدانة، والاقتراض من المصارف، وعلى اساسها يمكن للمستثمرين ان يختاروا اكثرها ملاءمة وامنا لتوظيف مدخراتهم، واموالهم، ومعظم انظمة التقدير مبنية على اساس رموز مكونة من مجموعة الحروف الابجدية، والارقام فقد يكون الرمز بالانجليزية مثلا، والتقدير الذى يعطى لدولة او مؤسسة تتمتع باعلى درجات القدرة المالية، والائتمانية، وفى افضل الشروط المؤهلة فى حين يعطى الرمز الاقل لدولة او لمؤسسة اقل لان حيز حماية الاستثمارات فيها اضيق منها فى الدولة او المؤسسة التى يشار اليها بالرمز الاول الاكبر، ويعطى رمز اخر اقل من الثانى للدولة او المؤسسة التى تتمتع بقدرة مالية واعتمادية اقل من الدولة او المؤسسة التى تحتل المكانة الاولى او المكانة الثانية.

وتعتبر وكالة «موديز» الامريكية واحدة من اهم هذه الوكالات المشار اليها التى تصدر بين حين، وآخر تصنيفا يبين مصداقية الدولة او المؤسسة فى الاسواق الدولية من حيث قدرتها المالية، وفى شهر اغسطس الماضى خفضت وكالة «موديز» الامريكية مكانة ايطاليا من الدرجة الاولى الى الدرجة الثانية، والآن يبدو انها توشك ان تضع ايطاليا فى الدرجة الثالثة، وهذا يعنى ان دولا مثل اليونان، والبرتغال، وايرلندا رغم عدم التقليل من شانها تعتبر اكثر مصداقية من ايطاليا من حيث مركزها المالى، والاقتصادى، واثارت نية الوكالة الامريكية فى خفض مكانة ايطاليا فى هذا الصدد مرارة وغضبا شديدين فى البلاد التى تعمل جاهدة على طى صفحة قديمة، والبدء فى سلوك طريق شاق للاصلاح الاقتصادى، والمالى، والسياسى، وكان الرئيس الايطالى «اوسكار لويجى سكالفارو» اول من اعرب عن بالغ استيائه ازاء الدرجات، والاحكام التي تعطيها، وتصدرها وكالة خاصة امريكية عن الملاءمة المالية للدول، وقدرتها على الدفع وان كان لم يذكر بالاسم وكالة (موديز) الامريكية بالذات، وقال الرئيس الايطالى «سكالفارو» اننى لااشعر شخصيا باى تقدير لوكالات فى اماكن من العالم تنبرى فجاة لتعطى درجات واحكاما تسبب خللا للدول وللتوازنات يعمل غير الشرفاء فى اطارها مايشاءون، والمعروف ان هناك فعلا اضطرابات، وتقلبات فى قطاع العملات، ولكن من حقنا فيما يتعلق بوجود مضاربين، ومزايدين اشداء على المستوى الدولى، وربما على المستوى الداخلى ان نثير التساءلات فى هذا الصدد بل، ومن حقنا ان ندافع عن انفسنا.

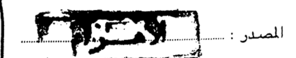
ولاشك ان اتخاذ موقف للرئيس الايطالى فى هذا الصدد يشكل امرا هاما لايطاليا حيث تقرر ان يشرح وزير الخزانة، ومحافظ البنك المركزى الايطالى للشركاء الغربيين فى مؤتمر الدول الصناعية الغربية الكبرى السبع الذى انعقد فى لندن، ماالذى تفعله ايطاليا للخروج من الازمة الحالية؟ .. وماهى احتمالات الليرة الايطالية؟ ولعل المسئولين عن الاقتصاد الايطالى قد اوضحا فعلا فى مذكرة مشتركة انتقدا فيها لاول مرة مسلك وكالة دولية فى تقدير القدرة لدولة ما على الاستدانة، والدفع مؤكدين ان اعلانا من هذا القبيل يجازف بان يثير البلبلة، والاضطربات فى الاسواق ويضر بالمهمة ذاتها التى دعيت وكالات التصنيف، والتقدير للقيام بها.

ويقول محافظ البنك المركزى الايطالى (كارلو تشانتى) اذا كانت وكالة «موديز» الامريكية مستقلة، وجدية فانه يجب ان تعطي الوقت اللازم لدولة كايطاليا تحتل المكانة الخامسة بين الدول الصناعية الكبرى الـ ٧ في العالم للبدء فى عملية الاصلاح، والاعتراض الآخر بصدد مسلك وكالة «موديز» يتمثل فى هذا السؤال .. هل يعقل ان تعطى هذه الوكالة ايطاليا اعلى درجة على القدرة المالية عندما كان النظام السياسى فيها فاسدا فعلا ثم تجازف اليوم بان تعمل على خفض مكانتها الى مستوى البرتغال، واليونان، وكوريا بعد ان تمت ازاحة الستار وكشف عن هذا الفساد، وذلك خلال فترة قصيرة؟

ولهذا يرى وزير التجارة الخارجية «كلودايو



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

فيتلوني، ان تقدير وكالة «موديز» الامريكية لم يكن حذرا بالتاكيد، وان هذه المبادرات تهدد بتفجير اليات خطيرة للغاية من شانها ان تسبب ظواهر المضاربة بالاسهم المالية فى الاسواق، وشاركه فى هذا الراى وزير المناطق الحضرية «كارميلوكونتى» فقال ان الوكالة الامريكية اخذت تتميز بنشاط معاد ضد بلادنا الى حد لم تستنكف معه تجاوز الحدود المعقولة لاثارة الاضطراب فى بورصة الاوراق المالية على المستوى الدولى كذلك اعرب رئيس اتحاد الصناعات الايطالية «لويجى اباتى» عن راى لم يقل عنفا، وقال ان تقدير الوكالة الامريكية سطحى، وبالتالى لايمكن ان يكون موضع تقدير، وانه قد يصعب على من يعيش فى الخارج ان يفهم الحالة الايطالية على وجه الدقة، وفى راى رئيس اتحاد اصحاب الصناعات الايطالية انه فى مجتمع مفتوح يكمن التقدير الحقيقى، وانه ما من احد حتى وكالة «موديز» الامريكية تمتلك الوسائل الكافية للحكم على واقع متشعب على هذا النحو كما هو الحال فى ايطاليا.

ولم تقتصر الانتقادات الموجهة ضد الوكالة الامريكية على المصادر الايطالية بل نزلت الى الجهات المسئولة عن السوق الراسمالية لمجموعة «نومورا» اليابانية فى لندن لتصف مبادرة شركة التقدير الاقتصادى الامريكية «موديز» بانها أمر متسرع ويشكل مفاجاة للمتعاملين.

واضاف المسئول عن المجموعة اليابانية فى لندن ان الراى السائد يشكك فى هذا الهجوم الارهابى على ايطاليا، ولاحظ ان اعلان وكالة «موديز» الامريكية لم يكن متوقعا اطلاقا لانه جاء فى وقت تم الاعتراف فيه لايطاليا بانها تقوم باقصى مايمكنها من جهد لاعادة توازن اقتصادها، مؤكدا ان مجموعة «مونورو» اليابانية ستواصل شراء سندات الخزانة الايطالية، ومن ناحية اخرى يؤخذ من بيانات وكالة الاحصاءات المركزية الايطالية ان العجز التجارى الايطالى فى شهر يناير الماضى قد تراجع الى حد كبير مع الدول غير دول المجموعة الاوروبية، كما ازدادت الصادرات بصورة ملحوظة وبلغ الحساب الدائم ٨٢٥ مليار ليرة اى نصف ماسجله فى نصف الشهر من العام الماضى عندما بلغ ١٦٥٩ مليارا.

وازدادت الواردات بنسبة ٥,١٪ ولكن زيادة الصادرات كانت بنسبة اكبر بلغت ١٩٪ ذلك لان خفض قيمة الليرة عمل على تدعيم المنافسة للسلع الايطالية بصورة ايجابية مما يدل بالارقام على الحيوية، والطاقات المتوافرة فى البلاد لخلق اسس جديدة لانتعاش عام، وشامل كما لاحظ وزير التجارة الخارجية الايطالى.

وعند هذا الحد تتساءل الاوساط الاقتصادية والمالية الايطالية عن السبب الحقيقى الذى وراء وكالة «موديز» الامريكية؟

وتلاحظ فى هذا الصدد ماقاله رئيس وزراء فرنسا «بيجوفوا» من انه يجب البحث فيما وراء الاطلنطى عن اسباب الصعوبات العديدة التى تعانيها العملات الاوروبية.

كما ردد ذلك المستشار الالمانى «هيلموت» كول بصورة اكثر وضوحا فى المجلس الاوروبى المنعقد فى «ستراسبورج» عندما كشف عن وجود مؤامرة حقيقية لها مبررات سياسية ضد خطة الوحدة الاوروبية، والواقع ان التضامن الغربى القديم قد تفكك عمليا بعد انهيار الشيوعية، ولم تعد هناك حدود للصراع بين مصالح الدول والشركات.

كما ان نمو اوروبا كقوة تمتلك اكبر سوق فى العالم اثار المخاوف العديدة فى بعض الاوساط الاقتصادية الامريكية فهل تعكس وكالة «موديز» فى تقديرها الاقتصادى هذه المخاوف؟ وهل تدخل ضرباتها الى استقرار الليرة الايطالية ضمن استراتيجية اشمل ؟ الواقع ان ايطاليا تعانى هذه الآونة من مشاكل سياسية، واقتصادية، واجتماعية ضخمة تحاول جاهدة ان تجد علاجا سريعا لها، ولكن قد يكون من المنطق ان تصور كذلك ان قوة ماتخشى من قيام اوروبا موحدة ومزدهرة تشكل خطورة كبيرة على مصالحها قد ترى فى حالة الضعف الطارئة التى تمر بها الآن ايطاليا حلقة هشة سهلة الانكسار فى سلسلة الوحدة الاوروبية.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٣

● ٣٤ دولة تطالب بالاسراع بمفاوضات جولة أورجواى

كتبت ـ صفاء جمال الدين:

تدرس مصر ومجموعة من الدول النامية التوقيع على نداء الى الدول الكبرى لدفع مفاوضات جولة اورجواى لتحرير التجارة العالمية «بين اكثر من ١٠٨ دول من مختلف انحاء العالم» والذى وقعت عليه حتى الآن ٣٤ دولة منها استراليا والنمسا والسويد ونيوزيلنده الى جانب مجموعة أخرى من الدول النامية الرائدة فى المفاوضات. وصرح مدحت الجوينى رئيس التمثيل التجارى بان هذا النداء ياتى عقب الطلب الذى تقدمت به الحكومة الامريكية الى الكونجرس بمد العمل بالتفويض الممنوح لها « التفاوض فى مفاوضات جولة أورجواى» والذى ينتهى فى مارس الحالى ١٩٩٣.



مدحت الجوينى

حيث طلبت الحكومة الامريكية مد هذا التفويض لمدة عامين حتى عام ١٩٩٥ وبررت ذلك بان هناك مجموعة من العوامل التى تعترض انتهاء الجولة «من وجهة النظر الامريكية» وهى:

الأولى: سياسية وتتعلق اساسا بتغيير الادارة الامريكية والانتخابات الفرنسية خلال مارس الحالى

الثانية: عوامل فنية تتعلق بالجولة ذاتها وتنفيذها واهمها الزراعة والخدمات.

اما الدول التى وقعت على النداء فقد قدمت فيه مجموعة من المطالب التى وجهتها الى الدول الكبرى (الولايات المتحدة، اليابان، الدول الاوروبية) أهمها:

● اعطاء الاولوية للانهاء المبكر لجولة أورجواى لمعالجة الاتجاهات المعاكسة فى الاقتصاد العالمى لاسيما مستويات البطالة المرتقبة واجراءات الحماية التى تعوق التجارة الدولية.

● ان نجاح الجولة يجب ان ياخذ فى اعتباره مصالح الدول النامية وعلى الاخص مصالح الدول الاقل نموا.

● ان تعديل الوثيقة الختامية يجب ان يكون فى اضيق نطاق ولتعديلات بسيطة جدا.

● ان الخطوات القادمة تتطلب مزيدا من الشفافية لموقف الولايات المتحدة مع الأخذ فى الحسبان موقف المجموعة الأوروبية ومشاركة اليابان لما سيحققه ذلك من فوائد عديدة للتجارة الدولية.

● ان نجاح الجولة سيؤدى لتحرير التجارة ولاسيما فى الدول النامية وتحسين الاقتصاد العالمى. وعلى ذلك يجب ان تكون دعوة قادة الدول الكبرى لاعطاء الحماس والأولوية والوضوح المطلوب لانجاح الجولة.



المصدر : العالم اليوم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ... ١٩٩٣

الجات وحرية التجارة في عهد كلينتون «١ ــ ٢»

■ د. لطفي عبد العظيم ■

شعور كئيب من المخاوف اضحى يرزح على نفوس دوائر اقتصادية وسياسية واسعة في أرجاء العالم. فهل انتهت الجهود الحثيثة التي بذلت على مدى سنوات طوال من أجل تحرير التجارة الدولية أو أن الأمر ماهو الا استعراض للقوة من جانب الغرماء قبل خوض المعركة الحقيقية؟ فعندما تم التوصل في نهاية العام الاخير الى الحل الوسط في المشكلة الزراعية اعتقد الكثيرون ان دورة أوروجواي لمنظمة الجات قد اوشكت على مشاهدة النهاية السعيدة المرتقبة، ولكن فجأة بدأت الأطراف المتصارعة وبوجه خاص وملحوظ الأمريكيون في وضع المتاريس في طريق تلك النهاية السعيدة!

فلم يكد يمضي أقل من أسبوعين على بدء الولاية الأولى للرئيس الأمريكي بيل كلينتون حتى أعلن وزير تجارته ميكي كانتور استبعاد الشركات الأوروبية من الاشتراك في العديد من المناقصات الحكومية الامريكية وكانت وزارة التجارة الأمريكية قد قامت في اليوم الخامس للادارة الجديدة بفرض رسوم جمركية على صادرات الصلب الأوروبية الى الولايات المتحدة.

وكان التعليق الأول في بروكسل ان الرسوم الجمركية الجديدة غير مبررة وغير معقولة في الارتفاع اذ تصل في بعض الأحوال الى ١٠٠٪ وسوف تصيب مايقرب من مليوني طن من صادرات الصلب الاوروبية الى الولايات المتحدة. اما استبعاد الشركات الأوروبية من بعض المناقصات الحكومية الامريكية وعلى الأخص في مجال أجهزة الاتصال والمعدات الكهربائية فقد وصفه مسئول أوروبي بأنه اجراء تخويف بل وارهاب من طرف واحد.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد اصدرت وزارة المالية الأمريكية أمرا باعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على سيارات الركوب الفارهة مع احتمال زيادتها الى عشرة أمثال ماهي عليه لتصبح ٢٥٪ وقد ذكرت التقارير الصحفية ان رجال الصناعة الأمريكية، وعلى الأخص صناعة السيارات في ديترويت يقفون في طوابير في واشنطن يطلبون الحماية لصناعاتهم وذلك تطبيقا للمبدأ الذي أعلنته الادارة الجديدة وهو «أمريكا أولا».

وحتى الآن لا يمكن القطع بأن سياسة واشنطن ترتكز الى استراتيجية «الحماية» ويقول المسئولون في الادارة الجديدة ــ وهم على حق الى حد ما ــ انهم فيما يتعلق بالجمارك المرتفعة على الصلب الأوروبي لم يقوموا الا بتنفيذ ما استحدثته ادارة جورج بوش السابقة. ويقولون كذلك إن تهديدات كانتور ماهي الا رد فعل ــ قد يكون مبالغا فيه ــ على القيود التي تفرضها الجماعة الأوروبية في مجال طرح المناقصات الحكومية.

ومع ذلك فلا شك أن أنصار التحرير الكامل للتجارة الدولية سوف يواجهون أزمنة صعبة في ظل ادارة كلينتون. ويذكر أن أحد الدبلوماسيين الغربيين في واشنطن كان قد صرح لجريدة سويسرية ان الادارة الحالية تهتم أكثر من سابقتها بالفوائد التي تعود على الولايات المتحدة ولا غير. ويقول ويليام كلاين، الخبير بمعهد الاقتصاد الدولي ان السياسة التجارية للولايات المتحدة سوف تقوم على أساس البراجماتية وليس من منطلق الايمان العقائدي بحرية التجارة.

ولا شك أن مثل هذا الاتجاه يأتي على هوى اللوبي الصناعي في الولايات المتحدة الذي يعلم تمام العلم، ان الولايات المتحدة لا يمكنها ان تقبل وجود أسواق «مغلقة» فيما وراء البحار إلا في حالة وجود منتجات أمريكية على مستوى المنافسة الدولية، وعلى الأخص في مجالات أشباه الموصلات وأجهزة الاتصال والمنتجات الكيماوية والدوائية، والى أن تصل أمريكا الى هذا المستوى يجب عليها التركيز على اقتحام الأسواق الأجنبية من خلال اتفاقات ثنائية تلعب فيها ضغوط الزعامة الدولية الأمريكية الدور الأساسي، وذلك بدلا من الاعتماد على الاتفاقات الدولية في إطار الجات، وهذا هو الرأي الذي ينادي به المعهد الاستراتيجي للاقتصاد INSTITUTE (ESI) ECONOMIC STRATEGIC

وجدير بالذكر أن لورا تايسون LAURA TYSON رئيسة المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون هي أحد أعضاء مجلس إدارة المعهد المذكور!

ولهذا يتوقع العديد من الخبراء الاقتصاديين ان السياسة التجارية قد تتحول في ظل ادارة كلينتون لتصبح جزءا من سياسة صناعية في صالح تلك القطاعات التي تعتبر ذات اهمية استراتيجية للاقتصاد الأمريكي، ويشرح ويليام كلاين التفكير الجديد في البيت الابيض قائلا: «إذا كانت الدول الأخرى تتدخل في



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ... ١٩٩٣

قطاعات التكنولوجيا المتقدمة لديها، فيكون على الولايات المتحدة الأمريكية ان تحذو حذوها».

ويؤكد الاتجاه المذكور ماذكره لستر ثيورو LESTER THUROW الاقتصادى الأمريكى المعروف فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT والذى يعتبر حاليا من أكبر الخبراء فى المسائل التجارية، فقد ذكر أن «الجات لن تلعب دور المنقذ بالنسبة للاقتصاد الدولى»! ويحتاج بيل كلينتون الي دفع النمو الاقتصادى دفعة كبيرة، كى لا تتحول آمال الكبار المعلقة عليه الى مشاعر مريرة بالاحباط وحتى يتوقف الاتجاه النزولى لدخول الثلث الفقير من الشعب الأمريكى ويقول ثيورو إنه مالم تبذل كل من أوروبا واليابان اقصى جهد مستطاع من أجل كسر حالة الكساد العالمية، فسيجد الرئيس الامريكى الجديد نفسه مضطرا إلى فك الارتباط بين بلاده وباقى بلاد العالم وهو مايعنى النكوص عن حرية التجارة واخضاع الواردات الأمريكية لرقابة حكومية صارمة!!

وتتزايد الضغوط الداخلية على الرئيس الأمريكى الجديد مع تزايد العجز فى الميزان التجارى للولايات المتحدة الأمريكية. وليس من المتوقع ان يتحسن الميزان التجارى الأمريكى لصالح الأمريكيين بل على العكس من ذلك سيزداد الوضع تفاقما حيث ان اليابان وأوروبا تشهدان حالة كساد فى نفس الوقت الذى بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وضع اقدامها بشكل واضح على طريق النمو الاقتصادى. وهذا الوضع المتنافر يؤدى بالضرورة الى زيادة الواردات الأمريكية فى الوقت الذى يواجه فيه المصدرون الأمريكيون مشاكل تسويقية ضخمة فيما وراء البحار.

وطبقا لاستطلاعات الرأى التي تقوم بها الصحف وشبكات التليفزيون بين الحين والآخر، تعتقد أكثرية الشعب الأمريكى ان الازدهار الاقتصادى «الوليد» فى بلادهم يواجه تهديدا مباشرا من جانب اليابانيين ويشاركهم فى هذا الرأى الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين الذين يعتقدون ان اليابان تقوم بتصدير الركود الاقتصادى المحلى بغض النظر عن أسعار صرف الين اليابانى. ويدللون على ذلك بأن العجز فى التبادل التجارى مع اليابان قد زاد عام ١٩٩٢ بنسبة ١٥٪ ليصل الى مايقرب من ٤٤ مليار دولار أمريكى، وعندما يتحدث بعض المسئولين الامريكيين عن احتمالات «الحرب التجارية» أو ماشابه ذلك فانهم يقصدون بالتاكيد فى المرتبة الأولى اليابان القوة التجارية العظمى فى الشرق الأقصى.



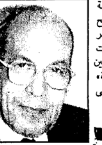
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس

الجات وحرية التجارة فى عهد كلينتون «٢ ـ ٢»

الكيل بمكيالين فى التجارة الدولية!!

هناك خلط مابين الديمقراطية والتجارة واعتقاد خاطىء بأن الدول راعية الديمقراطية لابد وأن تكون الحصن الأول للدفاع عن حرية التجارة. ولعل أوضح مثال لهذا الخلط هو مايتعلق بالولايات المتحدة فالولايات المتحدة ـ بمفهوم أو بآخر ـ بلد الديمقراطية. أما أنها ترفع اعلام حرية التجارة وتحارب من اجلها فى قارات كوكبنا الخمس، فهذا أمر لا يطابق الواقع، وانى اذكر كتابا صدر من حوالى السنتين لصحفى أمريكى يدعى جيمس بوفارد وأسم الكتاب «الخديعة باسم حرية التجارة» وكنت فى ذلك الوقت قد دونت لنفسى بعض الارقام والمعلومات المهمة، التى فاجأتنى فى ذلك الوقت مثلما سوف تفاجىء القارىء الآن.



■ دكتور لطفى عبدالعظيم

يقول بوفارد إن الضربات واللعنات الأمريكية تنصب على أم رأس اليابانيين بمناسبة وبدون مناسبة بسبب «خرقهم» لقواعد حرية التجارة فى حين أن الولايات المتحدة تبعد كل البعد عن احترام تلك الحرية وارسائها على قواعد منصفة. ويقول إن قوائم التعريفة الجمركية تتضمن مايزيد على ٨٠٠٠ بند جمركى، وان أعلى رسم جمركى يصل الى ٤٥٨٪ وان واشنطون ابرمت منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٠ حوالى ١٧٠ اتفاقية تبادل تجارى ثنائية وكلها تنتهك بشكل أو بآخر قواعد حرية التجارة، كما ان استيراد الملابس والمنسوجات يخضع لنظام حصص تبلغ فى مجموعها ٣٠٠٠ حصة ويقول بوفارد إن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت فى خلال عشر سنوات عقوبات مالية فادحة على السلع التى اعتقدت انها تحصل على دعم فى مواطن انتاجها. وقد فاقت تلك العقوبات مافرضته بقية دول العالم مجتمعة.

ويضيف بوفارد ان واشنطن تكيل بمكيالين، فهى تحارب الدعم الذى يحصل عليه المنتجون الزراعيون والصناعيون فى الخارج فى حين انها لا تبخل على منتجيها بما يطلبونه من دعم. فطبقا لبيانات الكتاب حصل كل منتج أرز أمريكى على دعم حكومى قدره مليون دولار. كذلك اجبرت واشنطن الأرجنتين على دفع عقوبات مالية ضخمة بسبب الدعم الحكومى الذى يحصل عليه منتجو الصوف الأرجنتينيون مع أن منتجى الأصواف الأمريكيين يحصلون على دعم حكومى لا يستهان به. كذلك فرضت السلطات الجمركية الأمريكية غرامة فادحة على منتج تايلاندى لكونه حصل على طاقة مدعمة فى بلده، فى حين أن شركة «سد هوفر للطاقة الكهربائية» تبيع ـ حسب قول بوفارد ـ الطاقة للشركات الصناعية الأمريكية بأسعار تقل ٧٥٪ عن أسعارها الفعلية. مثال آخر من أمثلة عديدة أوردها بوفارد فقد وجهت واشنطن انتقادا شديدا الى حكومة كوريا الجنوبية بسبب ضرائب كانت قد فرضتها على بعض السلع الترفيهية، فى حين ان واشنطن نفسها فرضت ضريبة مماثلة فى عام ١٩٩٠.

ويشير بوفارد فى سخرية الى قانون أمريكى يبيح للسلطات «اتخاذ اجراءات انتقامية» ضد أية دولة اجنبية لا تحترم فيها حقوق العمال أو لا تتخذ الاجراءات الكافية لتوفير الأمن الصناعى لعمالها وذلك بحجة دعم القواعد التى أرستها منظمة العمل الدولية، فى حين ان الكونجرس الأمريكى لم يصدق حتى الآن على اتفاقية المنظمة المذكورة!

وجدير بالذكر أن وزارة المالية الأمريكية كانت قد نشرت دراسة فى فترة رئاسة جورج بوش جاء فيها أن القيود التى تضعها الادارة الأمريكية فى طريق حرية التجارة تكلف المستهلك الأمريكى عشرة أمثال الدعم الذى يحصل عليه المنتجون الأمريكيون. وهذا يتمشى مع دراسة كان «المعهد الأمريكى للاقتصاد القومى قد نشرها فى عام ١٩٨٨، جاء فيها أن المستهلك الأمريكى يتكبد فى السنة حوالى ٨٠ مليار دولار من خلال دفعه أسعارا أعلى للمنتجات المستوردة.

نعود الآن الى موضوع الاجراءات التى اتخذتها



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٣

الادارة الامريكية الجديدة ضد اليابان والدول الأوروبية، اثارت الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة على منتجات الصلب مشاعر الغضب فى طوكيو مثلها فى ذلك مثل دول الجماعة الأوروبية، كذلك لم تخف الحكومة اليابانية استياءها الشديد من تصريح بيل كلينتون بدون أى لف أو دوران وبدون الالتجاء الى «التنميق» الدبلوماسي انه لن يقابل ميازاوا رئيس الوزراء الياباني الا اذا كان الأخير على استعداد لتقديم تنازلات واضحة، وقبل ان تبدأ الاتصالات الدبلوماسية الأولى لليابان مع الشركاء الجدد فى واشنطن اعلنت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية اليابانية انها لن تقف ساكنة ازاء أى اجراء يتخذ ضدها بل سوف تقوم من ناحيتها بضغط المعونات الاستثمارية التى تقدمها الى الشركات الأجنبية.

ومع ذلك فالدوائر السياسية فى طوكيو تعلم تمام العلم انها ليست فى مركز يسمح لها باظهار «العين الحمراء» للولايات المتحدة الأمريكية وذلك نظرا للفائض الضخم فى تبادلهما التجارى والذى وصل فى عام ١٩٩٢ الى مايزيد ى ١٠٥ مليارات دولار لصالح اليابان. ومن المنتظر أن يزيد هذا الفائض فى العام الحالى بحوالى ٥٠٪ ويذكر ان ليستر ثيورو كان قد ذكر أن «تحقيق منطقة الباسيفيكي فائضا قدره ٢٠٠ مليار دولار معناه ان يفقد ٥ ملايين شخص وظائفهم فى مكان آخر». ومع ذلك فيجب الا يخفى علينا ان مطالبات كلينتون تصادف توقيتا غير ملائم على الاطلاق بالنسبة لليابان. اذ انه فى خلال فترات الركود الاقتصادية، مثل تلك التى تشهدها اليابان حاليا يكون من الصعوبة بمكان التقدم بعروض يغلب عليها الكرم وهو ماتطمع فيه بل وتصر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى الوقت نفسه يتصاعد الضغط من جانب أوروبا حيث تتزايد مطالبة منتجي السيارات الأوروبية بزيادة الحد من بيع السيارات اليابانية المنتجة فى أوروبا. ولو تحقق ذلك لمثل ضربة موجعة لليابانيين الذين حولوا استراتيجيتهم الى الانتاج المحلى فى أسواق التصدير.

وحتى الآن لم تعلن الجماعة الأوروبية عن اجراءات انتقامية ردا على الخطوات التي اتخذها كلينتون ضدها. ويعتقد بعض المسئولين الأوروبيين ان رجال الادارة الجديدة انما يحاولون اختبار المدى الذى يمكنهم ان يصلوا اليه فى مواجهتهم لأوروبا. ومع ذلك فهناك أمر أوضحه كلينتون دون أى لف أو دوران، الا وهو أن أولوياته ليست بالتأكيد فى موضوع الجات، وانما فى اعادة الازدهار الى الاقتصاد الأمريكي.. كما أن اهتماماته فيما يتعلق بالسياسة التجارية سوف تتركز أولا فى الانتهاء من انشاء سوق التجارة الحرة الشمالية «NAFTA».

اذن من الواضح ان الصراعات التجارية فيما بين الدول الصناعية قد لا تقتصر نتائجها على سحب السجادة من تحت دورة أوروجواى بل إن كلينتون ورجال ادارته الجديدة انما يعيدون الحياة الى خوف قديم من أن العالم الصناعى قد ينقسم الى ثلاث كتل تجارية. واذا ما استمرت الولايات المتحدة مستقبلا فى اتباع سياسة تجارية ترفض أى حلول وسط من جانب الآخرين ولا تهدف الا الى مصلحة الأمريكيين فقط، حينئذ لا يمكن التوقع لفكرة حرية التجارة فى العالم الا بمستقبل بعيد كل البعد عن الوردية!

المفوض الاقتصادي الأوروبي يدعو للحذر في معالجة الجوانب الاجتماعية لـ "غات"

□ بروكسيل –
من نورالدين الفريضي:

■ دعا المفوض الاوروبي للعلاقات الاقتصادية الخارجية السير ليون بريتن البلدان الاوروبية الى الحذر في معالجة الجوانب الاجتماعية في مفاوضات «غات» التي سيتم توقيع وثيقتها النهائية منتصف الشهر المقبل في المغرب.

وقال في وثيقة ستبحث لاحقاً في اجتماع المفوضية وحصلت «الحياة» على نصها، ان حظوظ الاجماع الدولي بالنسبة الى الربط بين التجارة الدولية والحقوق الاجتماعية «ضعيفة» مشيراً الى ان هذا الربط يشكل الرد المناسب لانخفاض الوظائف في السوق الاوروبية.

واقترح بريتن دمج البنود الاجتماعية في المادة التاسيسية لـ «منظمة التجارة الدولية» التي ستنبثق من اجتماعات المغرب ودعا البلدان الاوروبية في الوقت نفسه الى استخدام اتفاقات التعاون للضغط على البلدان النامية التي تنتهك حقوق العمل مثل حظر النشاط النقابي.

وستحاول البلدان الصناعية في الاجتماع الوزاري في المغرب اصدار بيان دولي عن الجوانب الاجتماعية وضوابط حماية البيئة، يرفق بالوثيقة النهائية لمفاوضات التجارة الدولية التي اختتمت نظرياً منتصف كانون الاول (ديسمبر) الماضي في جنيف. ومعلوم ان بعض الاوساط الحمائية في السوق الاوروبية واميركا الشمالية تتهم بلدان الجنوب باغراق السوق العالمية بمنتجات النسيج والالكترونيك ذات الكلفة المتدنية، مما يؤدي، في نظر هذه الاوساط، الى تقليص فرص العمل في بلدان الشمال.

لكن المفوض الاقتصادي الاوروبي يرى في وثيقته ان الواردات من البلدان النامية «ذات تاثير هامشي على العمالة في السوق الاوروبية». الا انه لا يعارض «من الناحية المبدئية استخدام الوسائل التجارية للاغراض الاجتماعية مثلما يحدث في اتفاقات حماية البيئة، شرط الا تستخدم المسائل الاجتماعية ذريعة لاقامة الحواجز الحمائية».

الضغط على بلدان الجنوب

وتسانده في هذا الراي النقابات الاوروبية. وقال الامين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة اينزو فريزو لـ «الحياة» ان النقابات لا تؤيد النزعات الحمائية، موضحاً أن بعض الصناعات في البلدان الاوروبية تستخدم حقوق العمال والاطفال ذريعة لعرقلة صادرات بلدان الجنوب.

ويدعم الاتحاد وسائل الضغط ضد بلدان الجنوب والمؤسسات العالمية التي تحظر نشاط النقابات. وقال الامين العام ان زيادة الرواتب وتحسين ظروف العمل ومستوى المعيشة في البلدان النامية اسباب كفيلة بفتح اسواق الجنوب امام منتجات البلدان الصناعية. واعطى مثالاً مؤسسة «بنيتون» للملابس الاوروبية التي لم تتمكن من تسويق منتجاتها في كوريا الجنوبية الا بعد تشريع العمل النقابي وحصول العمال على حق زيادة رواتبهم.

واشار فريزو الى ضرورة استخدام وسائل القروض واتفاقات التعاون للضغط على البلدان التي تحظر نشاط النقابات او تتغاضى عن استغلال الاطفال والنساء.

ويقترح بريتن في وثيقته على بلدان الاتحاد الاوروبي الضغط على بلدان الجنوب داخل «منظمة التجارة الدولية» المقبلة. لكنه يعترف بصعوبة احراز تقدم نتيجة مناهضة البلدان النامية، وكذلك استخدام اطر التعاون الثنائي والامتيازات التجارية التي يقدمها الاتحاد الاوروبي من جانب واحد الى البلدان النامية في نطاق نظام الافضليات المعممة، لحملها على احترام حقوق العمال ومواثيق حقوق الاطفال والنساء. الا ان بريتن لا ينتظر حدوث المعجزة في الاجتماعات الوزارية في المغرب التي ستنتهي حسب رأيه، الى بيان سياسي للمصادقة النهائية على مفاوضات «غات».

ويعتقد المفوض الاوروبي ان الربط بين التجارة الدولية والقيم والحقوق الاجتماعية «لا يشكل الرد المناسب» على أزمة البطالة في السوق الاوروبية التي قد تبلغ السنة الجارية ١٢ في المئة من مجموع اليد العاملة. ويرى ان كلفة العمالة لا تحدد وحدها التنافسية الخارجية.



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٣

مصر

أجندة الاقتصادى

سالم وهبى

انعكاسات دورة ارجواى واتفاقيات الجات

على الصناعة والزراعة والصحة والتجارة والخدمات

فى مؤتمر جمعية التنمية التكنولوجية والاقتصادية

تعقد الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية مؤتمرا على مدى ثلاثة ايام لمناقشة انعكاسات واثار اتفاقيات منظمة الجات ودورة أورجواى على التجارة والاقتصاد فى مصر ودول العالم النامى .

صرح د . عصام الدين جلال رئيس مجلس ادارة الجمعية بان المؤتمر سوف يبدا يوم ١٧ ابريل القادم ويستمر حتى ١٩ ابريل ويعقد بقاعة الاجتماعات الكبرى بجريدة الأهرام ويتضمن ١٢ جلسة ويكون موضوع الجلسة الاولى خلفية تاريخية عن اتفاقيات التجارة الدولية والثانية عن اتفاقيات الملكية الفكرية والثالثة عن الموقف التفاوضى لدورة اورجواى فيما يتعلق بالتجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية ومطالب الدول النامية ... والرابعة عن الانعكاسات على قطاع الصناعة ومقتضيات تامين متطلباته ثم يعقب هذه الجلسات مناقشات حول الجلسات الاربع لليوم الاول ... وفى اليوم الثانى تدور الجلسة الخامسة حول الانعكاسات على قطاع الزراعة والصحة ومقتضيات تامين متطلباته والسادسة حول الانعكاسات على قطاع الخدمات والسابعة عن الانعكاسات على قطاع التجارة الخارجية ثم الجلسة الثامنة عن الانعكاسات على قطاع المعلومات ويعقب ذلك مناقشات حول جلسات اليوم الثانى ... وفى اليوم الثالث تدور الجلسة التاسعة حول الانعكاسات على قطاع العلم والتكنولوجيا والعاشرة حول مدلولات الاتفاقية بالنسبة لدور منظومات الامم المتحدة ومشكلة التبعية والتهميش ويعقب ذلك مناقشات لجلسات اليوم الثالث وفى الجلسة الختامية يتم وضع التوصيات وعرض للتقرير النهائى للمؤتمر .

قال رئيس مجلس ادارة الجمعية ان قيمة الاشتراك فى المؤتمر للوزارات والاتحادات وشركات التامين والبنوك وشركات البترول ١٠٠٠ جنيه لخمسة افراد ... وللشركات والنقابات وجمعيات رجال الاعمال وباقى الجهات ٥٠٠ جنيه لاربعة افراد .. وإشتراك اساتذة الجامعات والباحثين الافراد ٥٠ جنيها للمشارك وآخر موعد للاشتراك نهاية مارس الحالى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٣

بالاضافة الى عقد اتفاقات مبدئية بين المستوردين الالمان والعارضين المصريين .

اشارت الى ان المجهودات التى قام بها امين صبرى السكرتير الاول التجارى فى مكتبنا التجارى ببون كان لها اثر كبير فى حضور العديد من المستوردين والمستهلكين الالمان لمشاهدة جناح العرض كما ساعد على عقد العديد من الصفقات حيث أجرى العديد من الاتصالات مع المستوردين الالمان على مدى العام للاعداد لاقامة المعرض .

اوضحت هناء شاكر انه نظرا للنجاح الكبير الذى تحقق فى معرض فرانكفورت فقد تقرر أن تشترك مصر فى الدورة القادمة للمعرض والتى ستقام فى اغسطس القادم .

قامت باعداد وتصميم جناح مصر فى المعرض المهندسة عبلة يوسف من هيئة المعارض والاسواق الدولية واستطاعات ان تضفى عبله لمسات تجمع بين الاصالة المصرية الفرعونية والطابع الاسلامى والعربى الذى جذب انتباه كل الزائرين .



ديلور يجتمع مع كلينتون غداً وسط تصاعد التوتر في العلاقات التجارية

■ بروكسيل - رويتر - قال مسؤولون ان رئيس اللجنة الاوروبية جاك ديلور سيجتمع مع الرئيس الاميركي بيل كلينتون في واشنطن يوم الخميس في محاولة لتهدئة التوترات التجارية المتصاعدة.

وتاتي انباء الاجتماع وهو اول اجتماع بين زعيمي القوتين العظميين اقتصادياً في العالم منذ تولي كلينتون السلطة في كانون الثاني (يناير) في اعقاب الالغاء المفاجئ من جانب واشنطن لمحادثات كان من المقرر اجراؤها في بروكسيل الاثنين في شان نزاع ثنائي حول التعاقدات العامة.

وقال رئيس الوزراء النيوزيلندي جيمس بولغر الذي يزور بروكسيل انه يامل ان يعطي اجتماع ديلور وكلينتون فكرة اوضح عن فرص التوصل الى اتفاق في محادثات «الغات» لتحرير التجارة العالمية التي مضى على بدئها اكثر من ستة اعوام.

وقال بولغر للصحافيين الاثنين «امل ان يمكن الحصول على مؤشر واضح في شان موقف الطرفين».

وقد اضاف الخلاف بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية حول توجيه جديد للمجموعة في ما يتعلق بالمرافق العامة بتفضيل الموردين المحليين في التعاقدات العامة المزيد من التعقيد على التوترات بين بروكسيل وواشنطن حول قضايا تتراوح بين صناعة الصلب وصناعة الطائرات.

كما القى مزيداً من الشكوك على نتيجة جولة اورغواي من محادثات «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة» (غات) التي ترى نيوزيلندا وغيرها من الدول الرئيسية المصدرة للمنتجات الزراعية انها ضرورية لانتعاش الاقتصاد العالمي.

وكان الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور قد الغى يوم الجمعة اجتماعاً في شان التوجيه الجديد للمجموعة. وقال انه يكاد يكون في حكم المؤكد فرض حظر على تقدم شركات المجموعة الاوروبية بعطاءات للحصول على تعاقدات عامة اميركية يوم ٢٢ آذار (مارس) الجاري.

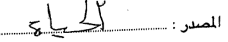
وقال متحدث باسم اللجنة الاوروبية قبل الاعلان عن اجتماع ديلور وكلينتون «الاساليب التجارية الاميركية اصبحت اكثر وضوحاً». ولم يتحدث عن العلاقات بين الجانبين، لكنه قال ان هناك حاجة الى مبادرة سياسية لكسر الجمود.

ويشعر مسؤولو ودبلوماسيو المجموعة الاوروبية بالحيرة منذ تولي كلينتون السلطة في ٢٠ كانون الثاني (يناير) مما يرون انه اشارات متعارضة من واشنطن تمزج بين الليبرالية والنزوع الى الحماية التجارية.

وتقول الحكومة الاميركية ان الاجراءات الجديدة في المجموعة الاوروبية التي بدأ سريانها في الاول من كانون الثاني تتضمن تمييزاً ضد الشركات الاميركية التي تتقدم بعطاءات للحصول على تعاقدات عامة في مجالات المياه والطاقة والنقل والاتصالات.

لكن المجموعة الاوروبية تعتبر «قانون شراء المنتجات الاميركية» الذي يدعو الى تفضيل المنتجات الاميركية المنشأ اجراء اشد تمييزاً. وهي تدعو الى ما تعتبره قواعد اكثر انصافاً للمناقصات التي تطرحها الدول والسلطات المحلية وتوسيع فرص الحصول على تعاقدات في مجالات النقل الداخلي وانشاء المطارات وامدادات المياه.





ديلور يثير مع كلينتون محادثات "غات" والتهديدات ضد "ايرباص"

أوروبا تحاول تأمين "هدنة" في الحرب التجارية مع أميركا

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ تأمل المفوضية الأوروبية ان تساعد المحادثات التي جرت بين رئيس المفوضية جاك ديلور والرئيس بيل كلينتون ليل الخميس - الجمعة في واشنطن على اعلان هدنة في حرب تصعيد الخلافات التجارية التي تدهورت من جرائها العلاقات بين الجانبين منذ خريف العام الماضي.

وقال المتحدث الرسمي الأوروبي ان قضايا «غات» والعقوبات الأميركية ضد واردات الفولاذ والأخرى المقرر تنفيذها في الثاني والعشرين من الشهر الجاري ضد المؤسسات الأوروبية المتصلة باسواق التعاقدات العامة والتهديدات ضد صناعات «ايرباص» كانت لب المحادثات بين رئيس المفوضية والرئيس كلينتون.

ويرى المسؤولون الأوروبيون في سلسلة التهديدات والعقوبات الأميركية «مؤشرات حمائية» وصرح المفوض الأوروبي للسياسة التجارية ليون بريتن «بوضوح وجود تأثيرات حمائية في اتجاه الادارة الأميركية» وذلك في إشارة الى العقوبات المفروضة ضد صادرات الفولاذ الأوروبي (بليوني دولار) الى السوق الأميركية وتوصية رئيس الوفد التفاوضي الأميركي ميكي كانتور يوم الجمعة الماضي بالغاء الاجتماعات التي كانت مقررة مع الخبراء الأوروبيين في مطلع هذا الاسبوع في بروكسيل للبحث عن حلول لمشاكل التعاقدات العامة الأميركية وطالبت الادارة الأميركية الجديدة المفوضية الأوروبية بتوسيع اسواق التعاقدات العامة الأوروبية امام المؤسسة الأوروبية.

وأكد ميكي كانتور، بعد الغاء الاجتماعات ان الادارة الأميركية ستفرض غلق اسواق التعاقدات العامة امام المؤسسات الأوروبية في الثاني والعشرين من الشهر الجاري. وتقدر قيمة الخسائر التي ستتكبدها المؤسسات الأوروبية العاملة في قطاعات الكهرباء والطاقة والمياه بخمسين بليون دولار.

ويتساءل المراقبون حول قدرة الرئيس جاك ديلور والى اي مدى سيقنع الرئيس بيل كلينتون بإرجاء تنفيذ العقوبات أو باستئناف محادثات الخبراء قبل يوم الثاني والعشرين من آذار (مارس) الجاري. وأكدت المصادر الأوروبية، من جهة أخرى، ان الاجتماع المقرر بين المفوض ليون بريتن وميكي كانتور في نهاية الشهر في بروكسيل لم يلغ، وسيمثل فرصة اضافية لتوضيح وجهات نظر الطرفين في شأن ازمة الفولاذ والتعاقدات العامة وكذلك صناعات الطيران حيث تنسب الولايات المتحدة للمجموعة الأوروبية تقديم مساعدات كبيرة الى مؤسسات «ايرباص» تفوق المعدلات الواردة في الاتفاق الأوروبي - الأميركي والمحددة بنحو ٣٠٪ من اجمالي برنامج تطوير صناعات الطيران.

ولا تقتصر الخلافات الأميركية - الأوروبية على مسائل تجارية ثنائية بل تطال مفاوضات تحرير التجارة الدولية في جنيف المتعثرة منذ ستة اعوام بسبب النزاعات الأميركية - الأوروبية. وذكر الرئيس جاك ديلور تعثر مفاوضات «غات» ضمن المخاطر التي تتهدد الاقتصاد العالمي وقال في محاضرة القاها أمس في واشنطن ان المفاوضات المتعددة الأطراف لا تزال «في مأزق» وعقّب بان المجموعة الأوروبية «لم تتوصل بعد الى التحكم في حلول الركود الاقتصادي الذي تجتازه بعد مرحلة النمو والديناميكية الاقتصادية التي شهدتها قبل توحيد السوق الداخلية. كما ثبت عجز مجموعة الدول الغنية السبع عن إيجاد المخرج من الأزمة الراهنة وإعادة هيكلة بعض الصناعات والسياسات الزراعية التي اصبحت تمثل تحديات جديدة».

وأكد ديلور أن نجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية يمثل استحقاقاً كبيراً ودعا في المحاضرة التي القاها عشية لقائه الأول مع الرئيس بيل كلينتون الى فتح أسواق التعاقدات العامة «على غرار ما يجري داخل السوق الأوروبية الموحدة». وأضاف ان نجاح مفاوضات «غات» سيمثل عنصر اندفاع بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل ويقوي تيارات المبادلات الدولية. وتدعو المجموعة الأوروبية الى حل الخلافات مع الولايات المتحدة في شأن تجارة المنتجات الزراعية والتعاقدات العامة في النطاق المتعدد الأطراف. وقال رئيس المفوضية الأوروبية بأن حل المفاوضات المتعددة الأطراف «اما ان يكون شاملاً او لا يكون» و«ان يكون متوازناً او لا يقبل».

وقال خبير أوروبي لـ «الحياة» ان أزمة الركود الاقتصادي جعلت هامش المناورة ضيقاً امام كل طرف دولي، فالمجموعة الأوروبية لن تحقق هذا العام سوى نسبة نمو ضعيفة (٠,٨٪) بينما اجتازت البطالة حد العشرة في المئة في معظم البلدان الأوروبية وبلغت عشرين في المئة مثلاً في اسبانيا. وهي مضطرة من جهة أخرى الى تقديم المساعدات الى جيرانها في

وسط وشرق اوروبا. كما تواجه الادارة الاميركية من جهتها أزمة عجز الموازنة وقد لا تصل الى تقييده سوى بعد أعوام عدة الأمر الذي يفسر حدة وتوتر العلاقات التجارية مع المجموعة الأوروبية وكذلك ضيق هامش كل منهما على التحرك وتقديم التنازلات الكافية لتنشيط مفاوضات «غات».

وتطالب المجموعة الأوروبية الولايات المتحدة في هذا الشان بتقديم تنازلات كافية تقابل التنازلات التي قدمتها البلدان الأوروبية في مفاوضات تجارة المنتجات الزراعية التي رفضت فرنسا المصادقة عليها في انتظار نتائج المفاوضات حول القطاعات الاستراتيجية الأخرى للوصول الى الحل الشامل الذي دعا لتحقيقه الرئيس ديلور في محادثاته مع الرئيس بيل كلينتون ليل الخميس - الجمعة في واشنطن.



ديلور لا يزال قلقاً من نشوب حرب تجارية اوروبية - اميركية

■ واشنطن - رويتر - قال جاك ديلور رئيس المجموعة الاوروبية بعدما عقد اول اجتماع مع الرئيس الاميركي بيل كلينتون انه لا يزال قلقاً من خطر نشوب حرب تجارية بين جانبي المحيط الاطلسي.

وسئل ديلور في حديثه الى الصحافيين مراراً عما اذا كان قلقاً من احتمال نشوب حرب تجارية مع الولايات المتحدة فرد قائلاً: «لا ازال قلقاً».

وكان كلينتون قال للصحافيين خلال الاجتماع في البيت الابيض انه لا يتوقع حرباً تجارية اميركية - اوروبية شاملة.

لكن ديلور قال بعد الاجتماع الذي استمر اكثر من ساعة «لا ازال قلقاً لان واجبي ومهمتي هما اقناع كل عضو في المجموعة بالنتائج الطيبة لجولة اوروغواي من محادثات التجارة العالمية. والاجراءات الانتقامية التي ستتخذها الادارة الاميركية تتعارض تماماً مع مهمتي».

وجاء اول اجتماع بين كلينتون وديلور في وقت تبحث فيه الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية مجموعة من النزاعات التجارية الثنائية تغطي كل شيء من الصلب الى الاتصالات وتحاولان ايجاد مخرج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه جولة اوروغواي من محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «غات».

وحذر ديلور من «العواقب الوخيمة» اذا نفذت الولايات المتحدة تهديدها بفرض عقوبات على



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

المجموعة يوم الاثنين المقبل في نزاع بين الجانبين حول التعاقدات العامة.

وقال ديلور الذي يزور واشنطن لمدة يومين «لفت انتباه الرئيس الى العواقب الوخيمة للقرار الذي سيتخذ يوم الاثنين في ما يتعلق بالتعاقدات العامة».

ويحتفظ مسؤولو المجموعة الاوروبية بخياراتهم مفتوحة في ما يتعلق بالاجراءات المضادة التي قد تتخذ اذا فرضت الولايات المتحدة كما يبدو مرجحاً عقوبات في النزاع بشان الاتصالات.

وكانت واشنطن هددت بان تحظر على شركات المجموعة الاوروبية التقدم بعطاءات في المناقصات الخاصة بمجموعة من تعاقدات المرافق العامة بسبب توجيه للمجموعة تعتقد انه ينطوي على تمييز ضد العطاءات الاميركية.

وعلى رغم ان المبالغ المعنية بمثل هذه العقوبات قليلة نسبياً اذ لن يتاثر بها سوى ما قيمته حوالي ٥٠ مليون دولار من سلع المجموعة الاوروبية فقد يؤدي النزاع الى تصعيد جديد للتوتر في العلاقات التجارية بين جانبي الاطلسي ويتخذ صورة اجراءات إنتقامية متبادلة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٣

أزمـــات في كل مكـــان

ماذا يحدث للدول الصناعية السبع الكبرى؟

يبدو ان شهر مارس قد جلب معه متاعب بالجملة للدول الصناعية الكبرى في العالم، ففي هذا الشهر تكالبت مجموعة من الأزمات على هذه الدول بلا استثناء لتزيد من المشكلات التي يواجهها العالم الصناعي المتقدم في ظل الركود واحتمال اندلاع الحرب التجارية.

ضياء الحاجرى

ففي كنـدا في شمال القارة الامريكية مازالت استقالة رئيس الوزراء بريان مالروني تلقى بثقلها على الساحة السياسية، ومازالت البلاد منهمكة في البحث عن رئيس جديد للحكومة، ومع هذه الاستقالة أثير احتمال تأجيل اتفاقية «النافتا» التي تقضي بحرية التبادل التجاري بين الشركاء الثلاثة كندا والولايات المتحدة والمكسيك، مما يلقي بظلال من الشك حول مستقبل هذه الاتفاقية الاقتصادية المهمة التي شكلت تجمعا تجاريا ضخما.

اما في الولايات المتحدة فتدور معارك ساخنة حول السياسات المالية، مع تقدم الرئيس كلينتون بمشروع لفرض ضرائب جديدة في ظل العجز في الموازنة العامة، مما يعد تراجعا لكلينتون عن وعوده الانتخابية، ومن ناحية اخرى وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لاتخاذ اجراءات حمائية في مواجهة الصلب الاوروبي في تحدلبدأ حرية التجارة ذاتها مما يعني ظهور شبح الحرب التجارية من جديد والذي كان قد بدأ من قبل أثناء أزمة البذور الزيتية مع فرنسا واثناء تصاعد الخلافات حول الصادرات اليابانية المكثفة للاسواق الامريكية.

واذا انتقلنا الى القارة الأوروبية لوجدنا مزيدا من المتاعب، ففي بريطانيا رفض «المتمردون» بحزب المحافظين أحد جوانب معاهدة ماستريخت مما يهدد باحتمالات التصديق عليها وذلك رغم الجهود المضنية التي بذلها رئيس الوزراء جون ميجور لاقناعهم بالتصويت لصالح المعاهدة، كما أظهرت استطلاعات الرأى تقدم شعبية حزب العمال المعارض على حساب المحافظين بعد ان تأثرت قطاعات واسعة من البريطانيين بانخفاض الاداء الاقتصادي.

وفي فرنسا نجد أن بشرتها السياسية على وشك التغيير من خلال الانتخابات التشريعية القادمة، والتي بات من المعتقد ان اليمين سيفوز فيها باغلبية كبيرة، الامر الذي ستكون له أثاره الواضحة على ألية الصرف الأوروبي بل وعلى الحياة السياسية في أوروبا ذاتها.

اما المانيا فلم تسفر المفاوضات بين الحكومة الفيدرالية والولايات حول اتفاقية تقاسم تكاليف الوحدة الالمانية عن أي تقدم، في الوقت الذي تقلص فيه النشاط الاقتصادي وتراجعت أرباح الشركات وتزايدت معدلات البطالة، ويتوقع عدد من الخبراء ان يتراجع النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي بنسبة تتراوح ما بين ١ و١,٥٪ والى جانب ذلك لقى الائتلاف الحاكم هزيمة في انتخابات ولاية «هيسن» التي جرت مؤخرا، وتقدم اليمين المتطرف فيها بشكل يعني اهتزاز ثقة المواطنين في قدرة الائتلاف الحاكم على مواجهة المشكلات التي ظهرت في أعقاب الوحدة، ومن بينها تصاعد أعمال العنف العنصري ضد الأجانب والقلاقل العمالية في الولايات الشرقية، ومن ناحية اخرى يتعرض البنك المركزي «البوندسبنك» لضغوط سياسية كبيرة من اجل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

الحد من أسعار الفائدة على المارك، حيث توجه دول المجموعة الأوروبية الاتهامات الى ارتفاع أسعار الفائدة على المارك الالمانى باعتبار ان ذلك يؤثر سلبا على الانتعاش الاقتصادى فى أوروبا.

وايطاليا ايضا شهدت هذا الشهر تفاقم ازمة الفضائح السياسية باستقالة مجموعة أخرى من المسئولين تورطوا فى الفساد السياسى، مما أدخل البلاد فى حالة من الكساد السياسى والأزمات الدستورية المتلاحقة، وأصبح الوضع ينذر بانهيار جميع مؤسساتها بعد ان وصلت الديمقراطية فيها الى طريق مسدود، وبات من المطلوب استصدار تعديلات دستورية وقوانين انتخابية جديدة للخروج من هذه الازمة الطاحنة التى ألقت بآثارها السلبية على الاداء الاقتصادى فى البلاد.

وليست اليابان بعيدة عن هذه الاحداث، فهى محاصرة الآن بمجموعة من الفضائح المالية والسياسية كان آخرها هذا الشهر عندما وجه مكتب المدعى العام فى طوكيو تهمة التهرب من ضريبة الدخل الى شين كانيمارو النائب السابق لرئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم ومساعده السابق واخفاء مبلغ ٢٥٠ مليون ين «٢,١ مليون دولار» من دخلهما عام ١٩٨٧ للتهرب من الضرائب، ويواجه المتهمان عقوبة السجن، وقد أدت سلسلة الفضائح الاخيرة فى صفوف الحزب الحاكم الى تعميق مشاعر عدم ثقة المواطنين فى السياسيين.

واذا تركنا هذه الدول الصناعية السبع وانتقلنا الى روسيا لوجدنا الامر أكثر سوءا، فهناك المعركة السياسية المحتدمة بين الرئيس الروسى بوريس يلتسين والبرلمان المعارض لسياساته والتى تهدد الاستقرار فى هذه الدولة التى كانت تسعى الى الاندماج فى المنظومة الاوروبية الغربية بتبنى مفهوم الاقتصاد الحر، وهذه الازمة ألقت بصداها على حركة أسواق المال الاسيوية التى عانت من التوتر وعدم اليقين.

وكل هذه المتاعب التى تدل على عدم الاستقرار لها بصماتها الواضحة على سوق رأس المال، وتلقى بضغوط كبيرة على حركة الاستثمار واسعار الاسهم والصرف بل على معدلات النمو الاقتصادى، غير انه لازالت هناك فسحة من الوقت أمام الدول السبع الى حين عقد مؤتمر القمة فى يونيو المقبل فربما استطاعت الخروج من أزماتها سالمة، والا فإن الاقتصاد العالمى برمته سيعانى معاناة أكبر.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

"هدنة موقتة" في النزاع التجاري بين اوروبا والولايات المتحدة

■ واشنطن - رويتر - تراجعت الولايات المتحدة من حافة حرب تجارية محتملة مع اوروبا واليابان لكنها اوضحت انها لن توقف حملتها لفتح اسواق اجنبية امام المنتجات الاميركية.

وفي تطورين منفصلين وافقت الحكومة الاميركية ليل اول من امس على تاجيل فرض عقوبات على المجموعة الاوروبية بشأن نزاع حول عقود مشاريع حكومية لدول المجموعة وقالت ان اليابان التزمت باتفاق حول رقائق الكومبيوتر متفادية بذلك عقوبات اميركية.

ويمكن ان تسهم الاجراءات الاميركية في تخفيف حدة القلق خارج الولايات المتحدة بشأن موقف الحكومة الاميركية الجديدة بعد الحرب الباردة وان كانت لن تقضي على المخاوف نهائياً على الارجح.

وفي حملته الانتخابية العام الماضي وعد الرئيس بيل كلينتون الناخبين بانه لن يقبل ان يكون اليد السفلى في اي نزاع مع شركاء اميركا التجاريين ليرفع من حدة المخاوف في الخارج من ان يعرض الرئيس الاميركي نظام التجارة العالمية لخطر الانهيار من اجل انقاذ سياساته.

وقال رئيس اللجنة الاوروبية جاك ديلور «انا سعيد جداً بالتوصل الى هذا الاتفاق» مشيراً الى هدنة موقتة في النزاع بين واشنطن واوروبا حول عقود المشاريع الحكومية والمرافق. لكن ديلور اشار الى ان الاتفاق ادى الى تاجيل العقوبات الاميركية وليس الى الغائها.

ووافقت واشنطن على تفادي اي اجراءات انتقامية ضد اوروبا في النزاع القائم بينهما حتى تظهر نتائج محادثات رفيعة المستوى يعقدها الطرفان في وقت لاحق هذا الشهر.

ويتركز النزاع حول معاملة المجموعة الاوروبية التفضيلية لشركات اوروبية لتنفيذ عقود المشاريع الحكومية والمرافق العامة. وهددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات انتقامية على المجموعة الاوروبية يوم الاثنين عندما تنتهي مهلة لتسوية النزاع.

وعلى رغم ان العقوبات المقترحة كانت ستؤثر على حجم بسيط نسبياً من بضائع المجموعة الاوروبية تتراوح قيمتها بين ٤٥ و٥٠ مليون دولار يرى مسؤولو المجموعة ان النزاع تطور خطير في العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة.

واعلنت الهدنة بين الطرفين في بيان مشترك اصدره الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور وديلور الذي يقوم بزيارة لمدة يومين لواشنطن.

وقال البيان «اشار الرئيس ديلور الى رغبة المجموعة الاوروبية في التوصل الى حل مرض للطرفين، واكد في هذا الصدد ان المجموعة الاوروبية ستهتم بالبحث في المخاوف الاميركية بشكل بناء اثناء زيارة كانتور الى بروكسيل في نهاية شهر اذار (مارس)».

ومن المقرر ان يصل كانتور الى بروكسيل في ٢٩ اذار في زيارة تستغرق يومين.

وفي مؤتمر صحافي آخر اعرب كانتور عن سعادته بأنباء التزام اليابان باتفاق تجاري وقعته مع الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠ وزاد نصيب الشركات الاجنبية في سوق صناعة رقائق الكومبيوتر المحلية الى ٢٠,٢ في المئة في نهاية العام الماضي.

وقال كانتور «نحن سعداء بهذه الارقام. لكن لا نزال مصرين وملتزمين بالتاكيد من انجاح هذا الاتفاق».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣



اقتصاد عالمى

فى تقرير «الأونكتاد»:

التنمية البشرية والتكنولوجية ضرورة لمواجهة المنافسة فى التجارة الدولية

□ جينيف - عايدة ابراهيم:

أكد تقرير سكرتير عام مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة «الأونكتاد» أن إطار التجارة الدولية يتعرض فى الفترة الحالية إلى تحولات هيكلية بعيدة المدى يقف وراءها الانتشار الكبير والتطور الذي دخل عالم الحاسب الالى والاتصالات اللاسلكية والنقل، حيث انخفضت تكاليف المعاملات، وأصبحت الخدمات الانتاجية الحديثة عنصرا رئيسيا فى دعم القدرة على التنافس.

وأضاف التقرير أن جولة أورجواى والشواغل البيئية الحديثة المطروحة أمام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «جات» ستزيد من الضغوط على البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال من أجل إصلاح سياساتها التجارية على نسق سياسات البلدان المتقدمة، ولمواجهة هذه التحديات فإن تنمية الموارد البشرية ستكون عاملا استراتيجيا حيويا للبلدان النامية الراغبة فى زيادة قدرتها على المنافسة والاستفادة من تغير الظروف الدولية التى تحيط بالتجارة.

وأشار التقرير الخاص بتنمية الموارد البشرية وأنشطة التعاون التقنى فى ميدان التجارة والتنمية إلى أن القصور فى الهياكل الاساسية الاقتصادية والتكنولوجية ونظم المعلومات فى البلدان النامية، وضعف قدرتها على استيعاب التكنولوجيات الحديثة، أدت إلى عجز هذه البلدان عن الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية الناتجة عن التطورات التكنولوجية.. وطالب التقرير هذه الدول بالعمل على الوصول إلى مستويات أكثر تقدما فى مجال التنمية التكنولوجية إذا ما أرادت زيادة قدراتها التنافسية فى عالم التجارة الدولية الجديد. ويؤكد التقرير من جهة أخرى على أن قطاعات الخدمات الانتاجية الحديثة فى معظم البلدان النامية إما معدومة أو فى مرحلة مبكرة جدا من النمو وغالبا ما تتركز قطاعات الخدمات فى هذه البلدان فى المناطق ذات الانتاجية المنخفضة والتى ليست لها صلة تذكر بتجارة السلع.. وهو ما يفرض قيودا كثيرة على المشاركة فى تقسيم العمل الدولى الجديد فى مجال الخدمات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٣

أوروبا تصارع وطوكيو تهادن

واشنطن تنزع مؤقتا فتيل الحرب التجارية

□ واشنطن - رويتر:

تراجعت الولايات المتحدة عن خطوط المواجهة فى الحرب التجارية ضد أوروبا واليابان ولكنها اكدت انها لن تتخلى عن مطالبها الخاصة بضرورة فتح الأسواق الأجنبية أمام البضائع والسلع الأمريكية.

وفى خطوتين منفصلتين وافقت ادارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على تأخير فرض العقوبات ضد المجموعة الأوروبية بشأن النزاع على العقود العامة، كما اعلنت ان اليابان التزمت بالاتفاقية المتعلقة برقائق الكمبيوتر متجنبة بذلك العقوبات الأمريكية.

ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه من جانب الادارة الأمريكية يمكنه ان يخفف من تصاعد المخاوف من حرب تجارية شرسة على مستوى العالم فى عصر مابعد الحرب الباردة الا انه لن يتخلص من جذور النزاع.

وكان الرئيس بيل كلينتون قد وعد الناخبين الأمريكيين اثناء حملته الانتخابية فى العام الماضى بأنه لن يتخلى عن أى فرصة للولايات المتحدة مع شركائها التجاريين مما ادى الى تصاعد المخاوف الخارجية من أن يؤدى اتجاه كلينتون الى إلحاق اضرار بالنظام التجارى العالمى.

وقد تبين رد الفعل الأوروبى فى تصريحات جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية عندما قال إننى سعيد جداً للتوصل لهذه الاتفاقية ولكنه اعرب عن أمانية فى إلغاء العقوبات الأمريكية وليس تأجيلها.

ويذكر أن واشنطن قد وافقت على تأخير العقوبات ضد أوروبا انتظارا لما ستسفر عنه



جاك ديلور

المحادثات المشتركة التى ستجرى على مستوى عال بين الجانبين فى بروكسل فى نهاية الشهر الجارى.

ورغم ان العقوبات التى يمكن للولايات المتحدة اتخاذها ضد المجموعة الأوروبية لا تضر سوى بقيمة تتراوح مابين ٤٥ و ٥٠ مليون دولار للبضائع الأوروبية الا ان المسئولين الأوروبيين يرون ان النزاع التجارى يعد أمرا خطيرا لا يجب حدوثه فى منطقة الاطلنطى.

وقد اعلن عن الاتفاقية بين الجانبين فى بيان لجاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية الذى يزور واشنطن والممثل التجارى الأمريكى ميكى كانتور.

ومن المقرر ان يزور كانتور بروكسل فى ٢٩



ميكى كانتور

مارس الجارى لاستكمال المحادثات المشتركة.

ومن ناحية أخرى أعرب كانتور - فى مؤتمر صحفى منفصل - عن سعادته بالاخبار الخاصة بزيادة اليابان حصتها الخارجية من سوق رقائق الكمبيوتر لتصل الى اكثر من ٢٠٪ من حجم السوق المحلية اليابانية.

وذكرت الادارة الأمريكية ان الحصة اليابانية زادت من ١٥,٩٪ فى الربع الثالث من العام الماضى ١٩٩٢.

ويذكر ان صانعى رقائق الكمبيوتر الأمريكيين يسيطرون على ٨٥٪ من المبيعات الخارجية فى السوق التى يصل حجمها الى ٢٠ مليار دولار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩-٣ مارس ١٩٩٣

الخلافـات تحيط بـالمشروع النهـائي لـدورة أوروجـواى

□ جينيف ـ
عايدة ابراهيم:

أكد «ارثـر دنكل» مـدير عـام الجات فى كلمـة حـول الـوضـع الحالى لـدورة الأوروجـواي.. أن الهدف من الجولة يتمثل فى تحسين القواعد متعددة الاطراف فى التجارة الدولية.. إضافة إلى ضم بعض الموضـوعـات الجديـدة لـلاتفـاقيـة مثل الخدمات والملكية الفكرية..

وأشـار «دنكـل» إلى أنـه مـازالت هنـاك بعض الخلافـات فى الـرأى حـول المشروع النهـائي لجولـة الأوروجواى.. خـاصة مـا يتعلق بالإجـراءات المضادة لـلاغـراق. والجزء المتعلق بالـدعم.. إضـافة إلى نظـام فض المنـازعات ومنظمـة التجارة الدولية..

ارثر دنكل

وقد طالب «دنكل» باهمية العمل على البدء فى المفاوضات فى مجال النفاذ لـلأسواق فى قطـاعى الخدمـات والسلع وتقديم الالتـزامـات المبدئيـة فى القطاعين.. مشيرا إلى أهميـة تخفيض الجمارك فى اخر جيـوب الحماية فى الدول المتقدمة وبخاصة فى قطاعات المنسوجات والزراعة..

الجدير بـالـذكر أن مدير «الجات» أكد على أن حالـة الكساد التي يعانى منها الاقتصاد الدولى في المرحلة الحاليـة يتطلب الخروج منها إنهاء جولة الأوروجـواى والتى تحتـاج إلى إرادة سيـاسيـة مـن جميع الاطـراف المشاركة فى المفاوضات..



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

واشنطن تطالب المجموعة الاوروبية بتعديل المسودة النهائية لـ"الغات"

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ مكنت زيارة رئيس الوفد الاميركي المفاوض ميكي كانتور الى بروكسيل من توضيح السياسة التجارية التي بدأت تنفذها ادارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون والتي نسب اليها ديبلوماسيون ومراقبون اوروبيون اطلاق اشارات ليبرالية وحمائية وارتجال حسم الخلافات التجارية خارج النطاق المتعدد الاطراف «الغات». واكد ميكي كانتور في محاضرة القاها ظهر اول من امس في بروكسيل في نهاية اجتماعاته السياسية والتجارية مع الرئيس جاك ديلور والمفوضين الاوروبيين تصميم الولايات المتحدة على انهاء مفاوضات التجارة الدولية لكنها «تطالب بتعديل مسودة الوثيقة النهائية» التي اعدها الامين العام للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، ما اثار شكوكاً في اجل نهاية المفاوضات المتعددة الاطراف الذي توقعته المجموعة في نهاية العام الجاري. وذكر بأنه اكد في المباحثات مع المفوض ليون بريتان الحاجة «الى اتفاق ممتاز وليس الى اتفاق سريع».

واثار ميكي كانتور المفاجأة حين حمل على اليابان قائلاً بان الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية لا تقدران على انجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية «اذا واصلت اليابان تصرفها كان الفائدة التي ستجنيها ضئيلة»، ما اثار انزعاج السفير الياباني في بروكسيل توموهيكو كوباياشي الذي كان موجوداً ضمن الحضور الديبلوماسي وعقب في تصريح صحافي بان ميكي كانتور «اساء تقدير السياسة التجارية اليابانية وهو حديث التجربة في التجارة الدولية». وترفض اليابان انفتاح اسواقها امام صادرات الرز لحماية مزارعيها ويصفها الاوروبيون بالاختفاء وراء الخلافات الاميركية - الاوروبية. وذكر السفير الياباني بان ٤٠ في المئة من صادرات اليابان نحو السوق الاميركية تخضع لاجراء «التحفظ الذاتي» التي تلتزمها المؤسسات اليابانية.

وقال ميكي كانتور ان مسودة الوثيقة النهائية لمفاوضات «الغات» تحتاج الى تعديلات مهمة في قطاعات الملكية الفكرية وانفتاح الاسواق امام تجارة المنتجات والخدمات. ولم يترك الانطباع بتقديم تنازلات لفائدة المجموعة الاوروبية في القضايا العالقة بل الح على «ضرورة ان تساوي التشريعات والقوانين الاوروبية بين المؤسسات المحلية والاميركية». ويتوقع المراقبون ان تكون جولة المفاوضات المرتقبة يومي ١٩ و٢٠ نيسان (ابريل) المقبل في واشنطن بين كانتور وبريتان آخر فرصة لحل الخلافات الناشئة في شان التعاقدات العامة. وقال مصدر اميركي لـ «الحياة» بان الولايات المتحدة ستفرض العقوبات ضد المؤسسات الاوروبية اذا لم تعلق المجموعة قانون التعاقدات العامة وتزيل «التمييز» وتفضيلها على المؤسسات الاجنبية. الا انه من المبكر الآن التكهن برد الفعل الاوروبي على سياسة «الجزرة والعصا» التي تنتهجها الولايات المتحدة مع المجموعة الاوروبية. ويتوقع ان يبحث وزراء خارجية المجموعة المقترحات المعروضة بشكل اولي في اجتماعهم يومي الاثنين والثلثاء في لوكسمبورغ، الذي سيشارك فيه لأول مرة وزير الخارجية الفرنسي الجديد آلان جوبي الذي ينتمي الى حزب «التجمع من اجل الجمهورية» الفائز في انتخابات الاحد الماضي والذي كان شدد في حملته الانتخابية على رفض حصيلة المفاوضات والاتفاق الاولي الذي ابرمته المفوضية مع ادارة الرئيس السابق جورج بوش.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - ابريل ١٩٩٣

الحــــرب التجـــاريـــة. قـــادمـــة.

■ جـون ترين ■



تبدو صورة العالم عند النظر إليه من أوروبا مختلفة تماما عما يبدو عليه من نيويورك.

فالعالم - أولا - يظهر من باريس وكأنه قد تشرذم إلى تكتلات تجارية تكن العداء لبعضها البعض، وذلك بدرجة أكبر عما هو الحال عند النظر إلى نفس العالم من الولايات المتحدة..

وأحد العوامل وراء هذا التباين ربما يكون عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية والبلقان.

إذ من الممكن أن يدخل الألبان الحرب اليوغوسلافية في أية لحظة دفاعا عن منطقة كوسوفو التي يعيشون فيها فيما يتزود الاتراك بالسلاح بمعدلات سريعة، ومن المحتمل أن يتجهوا نحو مزيد من التدخل وبدرجة أكبر. إذا ما تفاقمت الأوضاع.

حينئذ سوف يدعم اليونانيون خصومهم بينما الروس يؤيدون بالفعل وبصورة فعالة الصرب بينما يدعم الألمان الكروات.

بكلمات أخرى نحن على مقربة من حدوث انهيار عام في النظام القائم في البلقان.

وأوروبا الشرقية في وضع خطر هي الاخرى. وكانت المجر قد أصدرت تحذيرات مبطنة لجيرانها في صربيا ورومانيا وسلوفاكيا لإعادة ضم الأراضي المجاورة لحدودها والتي يقطنها ٥ ملايين مجري.

وتبحث المجر حاليا إمكانية منح جميع المجريين في الخارج حق التصويت في الانتخابات المجرية.

أيضا هناك قلاقل في مولدافيا ومن الممكن إثارة المواطنين الاتراك في بلغاريا بسهولة.

ومن ثم فقد سارعت ألمانيا على رأس مجموعة من الدول المجاورة إلى الاتجاه نحو بذل جهود معظمها اقتصادي ودبلوماسي من أجل الاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بهذه النقطة ستقوم ألمانيا بإعادة توجيه اهتماماتها التجارية للبلدان التي تعاني من اضطرابات فمن المنتظر أن تسعى ألمانيا إلى الاستثمار في دول أوروبا الشرقية وتعزيز التجارة معها.

وربما تتضمن السياسات الألمانية بهذا الشأن وضع عوائق أمام التجارة اليابانية والصينية.

وتنظر كل من أوروبا وآسيا بقلق عميق إلى اتفاقية «النافتا» وهم لا يدركون أن ثمة مصالح أمريكية ضخمة تكمن في ضمان رخاء المكسيك.

وترى أوروبا وآسيا أن هذه الاتفاقية ليس لها أي مبرر وأنها بمثابة تصرف عدائي من جانب الولايات المتحدة.

وفي واقع الأمر فإن الولايات المتحدة تدير الان حربا تجارية ضد اليابان وتحظى شركات السيارات الأمريكية بحماية متزايدة ضد السيارات اليابانية والبضائع الاخرى القادمة من اليابان.

ومن ثم ربما يجد المنتجون الأسيويون انفسهم وقد ابعدوا عن تلك الدول التي لها علاقة بألمانيا في أوروبا وسوق أمريكا الشمالية.

ماذا سيترتب إذن على الحرب التجارية من عواقب؟

إذا صح هذا السيناريو الكئيب، فإن الشركات الصناعية الأمريكية مثل منتجي السيارات سوف يشهدون أوقاتا طيبة، فشركات جنرال موتورز وفورد وكرايزلر سيكون لديها العديد من الأعمال.

وعلى الجانب الاخر سوف تشهد اسيا ظروفا صعبة.

فعدد كبير من الشركات الصناعية اليابانية والصينية سوف تتطلع إلى مأوى في الأسواق المجاورة التي لاتزال مفتوحة.

لذلك من المحتمل أن تصبح النتيجة المنطقية هي أن يكون هناك نجاح مبهر للمشترين وكارثة للمصنعين، ويستثنى من ذلك بالطبع الصناعات عالية النمو.

إذا ما حدث ذلك كله. فإن الاثر المتوقع في الولايات المتحدة سيأخذ طابعا تضخميا، إذ ينتظر أن تحدث زيادة في الاسعار بسرعة نتيجة زيادة القوة الشرائية في أيدي المصنعين وموظفيهم بالاضافة إلى ارتفاع تكاليف البضائع المستوردة، ويعني ذلك زيادة كبيرة في اسعار الفائدة عن المستويات المنخفضة لها حاليا.

وربما يلاحظ البعض أن أكثر من نصف ارباح الشركات - وكانت محدودة للغاية خلال فترة رئاسة بوش - جاءت من الصادرات إلى أوروبا.

ويفترض أن تختفي هذه الأرباح أيضا في خضم الحرب التجارية.

لذلك فالشركات الأمريكية التي تسعى إلى زيادة مبيعاتها المحلية بدلا من الاعتماد على التصدير في المقام الأول سوف يتمتع بوضع افضل في هذا الرهان الكبير.

* رئيس «ترين سميث» للاستثمارات المالية وكاتب في «وول ستريت جورنال»



الحرب التجارية تشتعل

مازالت الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة الامريكية والجماعة الاوروبية تزداد اشتعالا يوما بعد آخر، وذلك على الرغم من تصريحات المسئولين فى الطرفين بقرب التوصل لحلول تمنع نشوب الحرب المتوقعة. ويرجع ذلك لعدة اسباب منها فشل الطرفين فى التوصل لاتفاق حول كيفية دعم المفاوضات التجارية الجارية الآن فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» والتى مازالت تحتل مكان الصدارة فى المناقشات الدائرة بين الطرفين ، ولم يتضح بعد اية بارقة امل فى قرب التوصل الى حلول مناسبة فيما يتعلق بالقضايا محل الخلاف. وثانيها النزاع الحالى بين الطرفين حول العقوبات المزمع فرضها من جانب الولايات المتحدة على الجماعة الاوروبية مع مطلع ابريل القادم والمتعلقة بالخلاف حول مشاركة الشركات الاجنبية فى التعاقدات الحكومية الاوروبية، اذ هددت واشنطن باغلاق سوق عقود الحكومة الفيدرالية فى بعض مجالات الاتصالات السلكية والاسلكية اذا لم يتم الغاء الدعم الذى تقدمه الجماعة الاوروبية لشركاتها فى هذه القطاعات، وهو امر سوف يؤدى الى حدوث خسائر كبيرة لهذه الشركات حال تنفيذه.

وقد ادت هذه السياسة الى غضب العديد من الحكومات الاوروبية التى ترفض الاسلوب الامريكى فى التعامل وكلها امور تنذر بقرب اندلاع حرب تجارية بين الطرفين قد تؤدى الى انهيار النظام التجارى الدولى الراهن. الامر الذى يتطلب التضحية من الطرفين . ببعض المكاسب الآنية فى سبيل اصلاح النظام التجارى الراهن والحيلولة دون اندلاع اية حروب تجارية قد تقوض اسس النظام الاقتصادى الحالى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

هدنة فى الحرب التجارية

فى تطورين متزامنين وافقت واشنطن على تعليق تهديداتها بفرض عقوبات تجارية على الدول الاوروبية، وذلك فى مقابل موافقة المجموعة الاوروبية على التخلى عن بند منح الشركات الأوروبية مزايا فى السوق الأوروبية الموحدة تتفوق على تلك الممنوحة للشركات الأمريكية.

وقد صاحب هذا الاتفاق تاكيد الجانبين على الحاجة الى الاسراع بالتوصل الى اتفاق فى جولة أوروجوى للتجارة الحرة. وفى الوقت نفسه وافقت اليابان على تخفيض حجم صادراتها من السيارات الى الأسواق الاوروبية بنسبة ٩.٤ فى المائة خلال عام ١٩٩٣ بعد عدة أشهر من المفاوضات الصعبة.

وعلى الرغم من الارتياح الشديد الذى قوبل به هذان التطوران على انهما يمثلان هدنة لا باس بها فى المناوشات التجارية التى توشك ان تتحول الى حرب بين أقطاب العالم الصناعى، الا ان كافة المراقبين يجمعون على انها هدنة مؤقتة جدا، حيث ان الأمريكيين يؤكدون ان موقفهم الجديد معلق على التوصل الى اتفاق خلال الأسابيع الثلاثة القادمة مع أوروبا يكون بمثابة اتفاق تجارى شامل، والا نفذت واشنطن تهديداتها وحرمت الشركات الاوروبية من العقود المبرمة مع الحكومة الأمريكية والتى تقدر بـ ٥٠ مليون دولار. أما بالنسبة للموقف اليابانى فقد جاء قاصرا عن تحقيق أمل القطاعات الصناعية الأوروبية التى تؤكد ان صناعة السيارات فى أوروبا تدهورت تدهورا خطيرا بسبب الغزو اليابانى للأسواق الأوروبية. ولذلك فان الجميع يتفقون على ان هذه الهدنة لن تدوم طويلا اذا لم تتوافر النوايا السياسية الجادة لتجنب تدهور الأمور والعودة الى ساحة القتال التجارى.



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢ ١ ابريل ١٩٩٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بوادر اشتعال الحرب التجارية العالمية

أمريكا تلوح بالحماية الجمركية واليابان تهدد بالثأر

المراقبون : هل تستطيع أمريكا إحداث توازن فى الاقتصاد العالمى؟

□ سان فرانسيسكو - العالم اليوم:

القى رون براون وزير التجارة الامريكية خطابا أمام مجلس كاليفورنيا للتجارة الدولية طالب اليابان باتخاذ اجراءات مماثلة للاجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة لاصلاح الاوضاع الاقتصادية.

وأضاف الوزير انه طالب بوشيروه مورى وزير التجارة والصناعة اليابانى اثناء زيارته واشنطن بضرورة اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وذكر أن اليابان قد نجحت لسنوات فى تحويل الانتباه الامريكى عن استمرار نمو العجز التجارى بإشارتها الى فوضى الاقتصاد الأمريكى، ولكن منذ تولى بيل كلينتون الادارة الأمريكية فى يناير الماضى، وهناك مقترحات بخفض الانفاق لخفض عجز الموازنة علاوة على مخاوف الإدارة من استمرار نمو اتجاه الولايات المتحدة نحو شراء المزيد وبيع القليل لليابان وذلك بسبب جميع أنواع العراقيل التى تضعها طوكيو أمام المنتجات والشركات الأمريكية.

وبالمثل طلب ميكى كانتور الممثل التجارى الأمريكى الوزير اليابانى، الحكومة اليابانية. باستيراد المزيد من السلع الاجنبية كقدوة للقطاع الخاص ووضع خطة مدروسة شاملة لاعادة المنافسة الى الاقتصاد اليابانى وتشجيع الاقبال على الاستيراد.

وقد أوضح كانتور أنه لن يدع لطوكيو فرصة التنصل من التزاماتها بشأن استيراد المزيد من قطع غيار السيارات الأمريكية وكذلك استخدام مزيد من التركيبات الامريكية الصنع فى المصانع اليابانية بالولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى أكد كل من براون وكانتور على أهمية التوصل الى اتفاق نهائى فى مفاوضات التجارة لجولة أوروجواى إلا أنهما حذرا من أن الولايات المتحدة لن تضحى بمصالحها.

يعتقد معظم الخبراء التجاريين ان معركة عالمية حامية حول التجارة الحرة سوف يبدؤها قريبا الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، ويلعب ادوارها الممثل التجارى الأمريكى الجديد ميكى كانتور. ويقولون إن تصريحات الرئيس الجديد وفريقه الاقتصادى والتجارى قبل وبعد دخول البيت الابيض الامريكى خير دليل على صحة هذا الاعتقاد.

فأثناء الحملة الانتخابية.. قال المرشح الامريكى بيل كلينتون إن الأمل الوحيد، لكى تصبح امريكا القوة العظمى الأولى فى عالم الغد، هو ان تنجح فى اعادة بناء اقتصادها من جديد.

ولانه نجح فى الخروج من الفجوة الاقتصادية التى وقعت فيها ادارة الرئيس الأمريكى السابق



جورج بـوش، لذا تؤكـد الادارة الأمريكيـة الحالية للرئيس بيل كلينتـون على ان المسائل الاقتصـادية والتجاريـة ستكون على قمـة أولويـات واهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية. وقد أكد هذه المعانى مـرارا وتكرارا وزيـر الخارجية الأمـريكى وارين كريستوفر.

والـواقع انه منـذ وصول بيل كلينتـون للمكتب البيضـاوى بالبيت الأبيض الأمـريكى وهـو يطلق تصريحات نارية يخشى كثير من المراقبين ان تفسد علاقة امريكـا بحلفائها الاقوياء وبخاصـة اليابان واوروبا.

فعلى صعيـد الاقتصـاد الأمريكى الـذى عـانى الكساد طـوال فترة رئاسة الـرئيس بوش، تحاول ادارة كلينتون ان تعطي دفعة للصنـاعة الأمريكية وبخـاصة الصنـاعات التصـديريـة والصناعـات الثقيلة.

ويعتقد الخبراء ان المنتج التصديـرى الذى حقق نمـوا ملحـوظـا، رغم الكسـاد الـذى مس معظم قطـاعـات الانتـاج فى أمـريكـا جديـر بأن يحظى بـالاهتمام الاكبر من قبل الفـريق الاقتصـادى والتجارى داخل الادارة الأمريكية الحالية.

فبـالارقام.. زاد عـدد العمال الامريكيين الـذين يعملون فى انتاج السلع التصديرية خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ من ٥ مـلايين عـامل الى ٧,٢ مليون عـامل أمريكـى. كما شهدت الوظـائف التى تـرتبط بالسلع التصـديـرية نمـوا ملحـوظا إبـان سنوات الهبوط الاقتصادى، وزاد متوسط الراتب السنـوى فيها عن متـوسط الـراتب العادى بنحـو ٣٥٠٠دولار.

ويقول السيناتور الأمريكى مـاكس بوكوس انه لو نجح الممثل التجارى الأمـريكى كانتور فى خفض الحواجـز التجـاريـة التى تعـوق انطـلاق المنتج الامريكى التصديرى فإنه سيحدث انتعاش ملحوظ وانطلاقة جـديدة فى هذا القطاع التجـارى الحيوى، فضلا عن ايجاد فرص عمل جديدة.

أما الجانب التجارى الـذى طالما تخصص فى فتح أسـواق جـديـدة للمنتج الأمـريكى فإن الإدارة الأمريكية تـوليه اهتماما بالغـا أملا فى الخروج من مستنقع الكساد.

ففى زيارة أخيرة لـه لمواقع المنشآت الصنـاعية العملاقة، وجه الرئيس الأمريكى بيل كلينتون اللوم لمسئولى شركة بوينج الأمـريكية لصناعة الطائرات التى تخطط مؤخرا للاستغناء عن ٢٨ ألف وظيفة بعد ان انحسرت مبيعاتها مؤخـرا - ونسبياً - أمام نشاط شركة ايرباص الأوروبية التى لاتنتج بكفاءة شركة بوينج وكانت شركة «ايرباص» قد تسببت فى احراج شركة بوينج داخل الاسـواق العالمية بعد ان تلقت اعانات حكـومية من اربع دول اوروبية بلغت قيمتها ٢٦ مليـار دولار. وفى المقابل وعد الرئيس الأمريكى بتمـويل ابحاث التطويـر بشركتى بوينج وماكدونيل دوجلاس لدعم موقفها العالمى.

وعلى صعيـد الحرب التجاريـة المتوقع نشـوبها بين عشيـة وضحـاهـا، يقـول أحـد المستشـارين الاقتصـاديين بـادارة الرئيس الأمـريكى السـابق جورج بـوش ان الأوروبيين واليابـانيين كانـوا قد أيقنوا انهم لو استمروا فى سيـاسة اغلاق الحواجز امام المنتجات الأمريكية فإننا لن نرد بأى شكل من الاشكال، وذلك خوفا من عـودة الحواجز التجارية



التى شهدها العالم إبان عقد الثلاثينات. إلا أن مثل هذه المخاوف لاتعرف طريقها الى قلبى كلينتون وكانتور!

وقد أعلن الممثل التجارى الأمريكى ميكى كانتور الذى يصفه الخبراء بالمحارب التجارى الأمريكى كانتور– أعلن منذ أيام أمام اتحاد صناعات اشباه الموصلات الأمريكية أنه سيطالب اليابان بالوفاء بعهودها امام ادارة الرئيس بوش والخاصة بفتح أسواقها أمام رقائق الكمبيوتر الأمريكية.

ويهدف كانتور بالطبع لزيادة فرص مبيعات الرقائق الأمريكية من خلال السوق اليابانية التى من المتوقع ان ترفع مبيعات تلك الرقائق بنحو ٢٠٪، علماً بأن شبه الموصلات الأمريكية تخطف نحو ٥٣٪ من مبيعات الأسواق العالمية.

وعلى الجانب اليابانى يقف المفاوضون التجاريون فى اليابان موقف المترقب لاتجاه الادارة الأمريكية الجديدة. وهم يقولون إن الادارة الأمريكية تتحدث كثيرا عن النية فى إنجاح مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية المعروفة باسم الجات، فى الوقت الذى تسعى فيه للحماية الجمركية ووضع الحواجز امام المنتجات اليابانية.

ومن ناحية أخرى ذكر جوينشى تامورا المحلل المالى بالبنك الصناعى اليابانى ان الحكومة الأمريكية تحاول ابتزاز صناع القرار فى طوكيو عن طريق خفض قيمة الدولار!

وقد تقدم منذ شهرين عدد من رجال الاعمال اليابانيين بالاتفاق مع وزارة الخارجية اليابانية بتقرير يفيد بأن طوكيو يجب ان تثار لنفسها اذا واجهت نوعا من الحماية الجمركية. لكن مسئولا كبيرا بوزارة الصناعة والتجارة الدولية باليابان صرح بأنه يتعين على الحكومة اليابانية أن تنتظر ولاتتسرع القرار.

وفى الزيارة الاخيرة التى قام بها وزير الخارجية اليابانى ميكيو واتاناب للبيت الابيض الأمريكى، قيل للضيف اليابانى ان الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة والذى بلغ حتى العام الماضى نحو ٥٠ مليار دولار سوف لاتسمح الادارة الأمريكية الحالية باستمراره!!

يذكر ان الفائض التجارى اليابانى مع دول العالم يبلغ سنويا حتى العام الماضى نحو ١٧٥ مليار دولار.

ويقول المراقبون ان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون صرح لوزير الخارجية اليابانى بأن الولايات المتحدة عقدت النية على البدء فى اتفاقية التجارة الحرة بأمريكا الشمالية المعروفة باسم النافتا، فضلا عن استكمال اجراءات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات). كما اعلن فى وضوح ان امريكا غير مهتمة بغلق الاسواق امام البضائع الامريكية.

وتعقيبا على كلمة الرئيس الامريكى، صرح ميكى كانتور الممثل التجارى الأمريكى أن بلاده سوف تركز فى المفاوضات التجارية القادمة على فتح الاسواق اليابانية امام السيارات الامريكية وقطع غيارها وشبه الموصلات والخدمات.

وكان وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى قد أحدث زوبعة بمشروع قراره الاخير الذى يقضى بفرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات الصلب المستورد من ١٩ دولة بما فيها اليابان.

وقد أعلن الفريق التجارى الأمريكى دفاعا عن مشروع القرار الجديد أن الإدارة الأمريكية ترى نفسها مضطرة لفرض مثل هذه الرسوم بسبب التركة المثقلة التى تسلمتها من الادارة السابقة فى حالة ما اذا ثبت ان صناعة الصلب الأمريكية قد تأثرت بانخفاض سعر الصلب المستورد.

والسؤال الذى يتردد فى الوقت الراهن.. هل ينجح كلينتون وفريقه التجارى والاقتصادى فى شد عود الاقتصاد الأمريكى واخراجه من حالة الكساد. وهل يوفق فى اصلاح الخلل الحادث فى الميزان الاقتصادى العالمى ورأب الصدع الذى اصاب التجارة العالمية؟!

فى الواقع.. لا أحد يعلم على وجه التحديد ما إذا كانت الحرب التجارية المتوقعة ستنتهى قبل ان تبدأ أم أن مسلسل تلك الحرب قد بدأ بالفعل فصله الأول بين الولايات المتحدة وحلفائها فى أوروبا واليابان.

اقتصاد السوق: الهوية الجديدة للاقتصاد العالمي



بقلم د. سليم الحص

بديل الشيوعية والاشتراكية ليس الرأسمالية العارية، وانما اعتناق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نهجاً في تطور المجتمع

هل بلغ العالم نهاية التاريخ بسقوط الشيوعية وصمود الرأسمالية؟

يسأل الكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما مثل هذا السؤال في حديثه عن انتصار الديموقراطية الحرة في العالم. فلقد كتب في عام ١٩٨٩ يقول إن العالم، بسقوط الفكرة الشيوعية، قد لا يكون في حال يشهد فيها نهاية الحرب الباردة فحسب وإنما ايضا نقطة نهاية للتطور الأيديولوجي للبشر، وذلك إذ تعمّ الديموقراطية الحرة كشكل نهائي ما بعده شكل للحكم في العالم.

يقول الكاتب الأمريكي: فيما يدلف البشر من عام الألفين، يبقى في حلبة الصراع بديل أيديولوجي وحيد يستأثر بالمشروعية العالمية، وهو الديموقراطية الحرة، المرادفة لمبدأ الحرية الفردية والسيادة الشعبية. إن إضمحلال، أو بالأحرى غياب، ما ينافس الديموقراطية على اكتساب الشرعية السياسية هو الذي يزكي احتمال أن تكون الديموقراطية الحرة بمثابة التتويج لتاريخ البشر أو، نهاية له. إلا أن الكاتب يعود فيستدرك بالقول إن الديموقراطية قد لا تكون مدعاة لإرضاء جميع طبقات الناس أو فئاتهم بمقادير متساوية، ومن يبقى منهم على شيء من اللا رضى قد يكون سبباً لطلب التغيير وبالتالي لإعادة مسيرة التاريخ فيما بعد.

قياساً على هذه المقولة هل يمكن الجزم بأن سقوط الشيوعية وانتصار الرأسمالية يعنيان بلوغ العالم نهاية التاريخ الاقتصادي؟

سقطت الشيوعية ومعها الاشتراكية نظاماً للملكية العامة والتخطيط الاقتصادي المركزي. ويقال لنا أن البديل الأوحد هو الرأسمالية المبنية على الحرية الاقتصادية، وهي تتجلى في ثلاث: إلتزام مبدأ الملكية الخاصة واحترام المبادرة الفردية والامتثال لحكم السوق القائم على التنافس الحر. وكثيراً ما يعبّر عن النظام الاقتصادي الرائج حديثاً في العالم باقتصاد السوق الحرة.

أخفق النظام الشيوعي في أدائه أينما طبق، وقد أدى فشله في نهاية المطاف إلى انهياره وانحسار ظل الفكرة الشيوعية، ومعها الفكرة الاشتراكية، فى السياسة



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٣

الدولية. وقد ظهر من نظام التخطيط المركزي في الشيوعية أنه قابل للوقوع في أخطاء جسيمة، وأحياناً في خطايا مميتة، في تقدير حاجات المجتمع الحقيقية، كما في إرساء

قواعد التناسق والتكامل على الوجه الأمثل في عملية النمو بين شتى عناصر الإنتاج كما بين شتى قطاعاته. وكان من شأنه، فوق كل ذلك، قتل روح المبادرة والإبداع عند الفرد.

صحيح أن النظام الرأسمالي أظهر أنه متفوق على النظام الشيوعي وأنه أصلح منه، بدليل أن النظام الشيوعي انهزم فيما النظام الرأسمالي صمد. وعلى قاعدة البقاء للأصلح، حسب نظرية داروين، يمكن القول إن النظام الذي صمد هو أصلح من النظام الذي تبدد. ولكن كما أن الديموقراطية، حسب قول الكاتب الأمريكي فوكوياما، قد لا تكون عملياً مرضية للجميع على حد سواء فتعود مسيرة التطور، فإن الرأسمالية، كما هي مطبقة، قد لا يكون أداؤها هو الأمثل عملياً فتبقى الأبواب مشرعة على التغيير بحثا عن الافضل، ولا نقول الأمثل.

وها هي جميع بلدان العالم الأكثر تقدماً اقتصادياً، وكلها تطبق النظام الرأسمالي، تشكو من سوء الأداء الاقتصادي في الوقت الحاضر في ظل حال من الركود المستحكم في الاقتصاد الدولي، كما لم يشهد العالم من قبل منذ زمن طويل. فهي جميعا تشكو مما يرافق الكساد العام من بطالة في اليد العاملة لم تألف نظيرها ربما منذ الضائقة الاقتصادية الكبرى في عام ١٩٢٩، وهي جميعاً تعاني من هبوط في الحركة الاقتصادية، وبالتالي في الطلب على السلع والخدمات، على نحو جعل كثيرا من كبريات الشركات في البلدان الصناعية الكبرى في حال من العسر الشديد، مما دفع بعضها الى حافة الهاوية.

ها هي الولايات المتحدة الامريكية، صاحبة أكبر اقتصاد حجما في الدنيا، تواجه ظاهرة بطالة مستشرية ومتفاقمة، فأضحى عدد المستفيدين من بطاقات التغذية التي تصدرها الحكومة نحو ٢٦ مليون من المواطنين. وهذا مؤشر على حال الفقر التي بدأت تدب في طبقة من الناس. وسجلت حركة البناء تراجعاً محسوساً، مما أحدث كساداً خطيراً في القطاع العقاري انعكس سلباً على أوضاع أكبر المصارف حجماً في البلاد.

كان يقال إن ما هو مفيد لشركة جنرال موتورز هو مفيد للولايات المتحدة الأمريكية. فما بال هذه الشركة العملاقة، وهي أكبر شركة في العالم لإنتاج السيارات، تتخبط في حال من الوهن الشديد لم تصدف مثيله في تاريخها من قبل. وما بال شركة آي بي أم، وهي أكبر شركة في العالم لإنتاج

الآلات الألكترونية، تسجل أكبر قدر من الخسائر في تاريخها وتتقهقر مكانتها في السوق فتعمد إلى صرف آلاف من عمالها من الخدمة وتقفل بعض وحداتها الإنتاجية للمرة الأولى في تاريخها. وماذا حل بشركة بان أميركان، إحدى أكبر شركات الطيران في العالم، فلم نعد نسمع بها بعدما تعثرت وابتلعت خطوطها شركات منافسة لها. وما هذه الحالات سوى نماذج عن حالة عامة تجتاح الاقتصاد الأمريكي هذه الأيام.

ولم تسلم اليابان ولا ألمانيا من انعكاسات الركود الاقتصادي العالمي، وهما البلدان اللذان صنفتهما دراسة وضعت في عام ١٩٩٢ بأنهما الأكثر أهلية للنشاط الصناعي، وقد سجلا خلال السنوات الأخيرة فعلاً أعلى قدر من النمو في العالم كما أظهرا أكبر قدر من المنعة الاقتصادية بين الدول الكبرى.

تقول صحيفة الفاينانشال تايمز (١٩٩٣/٢/٢٤) إن اليابان تواجه أزمة اقتصادية هي من أكثر الأزمات شمولاً وتعقيداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فلقد سقطت القيم العقارية سقوطاً حاداً، وكذلك الأسعار في سوق الأوراق المالية، ورافق ذلك هبوط كبير في مستوى الطلب العام على السلع والخدمات. فكان من جراء ذلك أن وجدت الصناعات المهمة بين يديها مخزوناً متعاظماً من المنتجات التي لا تجد سوقاً لتصريفها، وكذلك أضحت في حوزتها طاقة إنتاجية فائضة عن الحاجة، وذلك بعدما وظفت هذه الصناعات رساميل ضخمة في تطوير إمكاناتها الإنتاجية خلال السنوات الأخيرة من الثمانينات وسط ظروف حفلت بالبحبوحة والازدهار. وقد تسببت هذه الحالة المستجدة باعسار الكثير من تسليفات المصارف فأثرت سلباً على أوضاع القطاع التمويلي بوجه عام.

وتقول صحيفة «الفاينانشال تايمز» (١٩٩٣/٣/١) عن الاقتصاد الألماني أنه مقبل، على ما يبدو، على هبوط حاد. ويؤذن



المصدر : المجلة

التاريخ : ٣ ١ ابريل ١٩٩٢

بذلك التراجع الذي يتعرض له الإنتاج الصناعي وتفاقم ظاهرة البطالة في صفوف اليد العاملة. ومن المقدر أن يهبط إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢ في المائة خلال العام الجاري، وأن يزداد عدد العاطلين عن العمل بنحو ٥٠٠ ألف عامل في الجانب الغربي من ألمانيا وحدها، كما يرتقب إلى ذلك أن يزداد عدد العاطلين عن العمل في الشطر الشرقي من البلاد بنحو ١٠٠ ألف عامل، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي الى تجاوز الحجم الإجمالي للبطالة حدود الـ ٤٠٠ ألف عامل بنهاية العام. إضافة الى ذلك من المقدر أن يبلغ عدد العاملين ساعات مخفّضة نحو ١.٥ مليون عامل، أي بزيادة ٤٠٠ ألف خلال العام. ويقول نوربرت والتر، كبير اقتصاديي الدويش بنك الألماني: إن الألمان مقبلون على الانحدار الى وهدة اقتصادية أعمق مما كان مرتقباً. هذا فيما لم يبدر عن السياسة الاقتصادية العامة سوى تدابير محدودة لا تفي بالحاجة لتصحيح الاختلالات القائمة.

والحال في بريطانيا اقتصادياً تبدو أسوأ منها في أي من الدول الكبرى الآنفة الذكر، كما أن فرنسا وإيطاليا ليستا أحسن حالاً.

الدرس الذي نستخلص من هذه الحقائق أن أداء الرأسمالية، كما هي مطبقة في البلدان الصناعية الكبرى، لا يخلو من الشوائب. هذا في أقل ما يمكن أن يقال فيه. وتحاول الدولة في كل من تلك البلدان معالجة الوضع بتدخل مباشر منها، سواء على صعيد السياسة النقدية والائتمانية، أو على صعيد الإنفاق الحكومي في مجالات معينة، طلباً لتنشيط حركة التثمير في البلد سبيلاً لبعث الحركة الاقتصادية العامة وبالتالي تقليص حجم البطالة وإعادة الاقتصاد الوطني عموماً إلى مسار النمو المنتظم مجدداً. فاذا كان أداء الشيوعية البائس قد آلَ إلى نبذ مبدأ التخطيط المركزي واستئثار الدولة بالسيطرة على النشاط الاقتصادي، فإن أداء الرأسمالية المتعثر من شأنه حمل الحكومات على التدخّل بدور أكبر مما توحي به الرأسمالية بمعناها المطلق. والمعروف أن إدارة كلينتون تسعى إلى إعادة تحريك الاقتصاد الوطني بشتى الوسائل، ومنها اعتماد رزمة من الإنفاق الحكومي، في حدود الثلاثين بليون دولار، تعتزم الحكومة ضخّها في الاقتصاد الأمريكي بغية تنشيطه.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن انتصار قوى اقتصاد السوق على قوى الشيوعية من العالم لا يعني تخلّي الدولة عن دورها في الاقتصاد الوطني، ولا حتى في الدول التي تعتنق الرأسمالية منهجاً. فالرأسمالية في معناها المطلق غير مطبقة عملياً في أي بلد من بلدان العالم. أما الأنظمة المطبقة فتقوم على تطعيم الرأسمالية بدور اقتصادي ما تتولاه الدولة. وتتفاوت الأنظمة المطبقة في شتى الدول الصناعية الكبرى تبعاً لدرجة التدخل الذي ينطوي عليه دور الدولة في الاقتصاد الوطني. فهي تتدخل من خلال النظام الضريبي الذي تعتمد، ومن خلال الدعم المباشر الذي تقدمه لقطاعات إنتاجية معينة، ومن خلال السياسة الجمركية التي تسلكها، ومن خلال السياسة النقدية والائتمانية التي تنتهجها. ولطالما دب الخلاف بين دول السوق الاوروبية المشتركة حول توحيد أو تنسيق السياسات الزراعية، وذلك باعتبار أن مختلف دول السوق تطبق سياسات لدعم الزراعة متفاوتة وأحياناً متنافرة. ولطالما تصادمت السياسات الجمركية التي تطبقها شتى الدول الكبرى. والمعروف أن دول العالم منخرطة حاليا في محادثات ترمي الى تنسيق السياسات الجمركية بين دول منظمة «الغات» (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) في ما يعرف بدورة الأوروغواي. وهذه المحادثات ما زالت تتعثّر على خلافات أعضاء المنظمة الدولية ونزاعاتهم.

والدولة، إلى كل ذلك، كثيراً ما تقوم بنشاطات مباشرة في المجتمع قد يكون لها مردود على النشاط الاقتصادي العام نمطاً ووتيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، تقوم الدولة بأشغال البُنى التحتية كما تقوم بدور مباشر في مجال الضمان الاجتماعي والصحة العامة وتدعم بعض المنتجات الزراعية. وفي كندا والدول الاسكندنافية أنظمة متكاملة للضمان الاجتماعي والصحي تديرها الدولة. وفي كل دولة من الدول الصناعية نظير هذه النشاطات ولو بأشكال متباينة.

أما الدول النامية فقد انساقت دول كثيرة منها في أوج المدّ الشيوعي في العالم الى سلوك طريق الشيوعية أو الاشتراكية. وأكثرها عادت فتخلّت عن هذا التوجّه بانهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشيوعية. ولكن هذه الدول إكتشفت، أو

هي في طريق إكتشاف، أن بديل الشيوعية والاشتراكية ليس الرأسمالية العارية، وإنما هو التنموية، أي اعتناق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نهجاً في تطوير المجتمع والاقتصاد الوطني في إطار اقتصاد السوق. وما التنمية في جوهرها إلا نهج مساكنة بين القطاع العام والقطاع الخاص في كثير من مجالات الحياة الاقتصادية. فالتنمية تقوم أساساً على التخطيط الشامل والمتكامل وتتولى الدولة في إطارها مباشرة تنفيذ الكثير من المشاريع وتمويلها، لا سيما على صعيد البنى التحتية. ويترتب على الدولة في البلدان النامية، إلى ذلك، تبني الكثير من البرامج الاجتماعية والبيئية.

ويبقى دور الدولة مفتوحاً على التغيير والتطوير بلا حدود تصحيحاً لأداء الاقتصاد الوطني وإنما في إطار الديموقراطية وحكم السوق. ولا نهاية للتاريخ في ظل الديموقراطية. فالديموقراطية متلازمة مع تواصل التطور والتغيير ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦-١ ابريل ١٩٩٣

فى نشرة «الجات» حول الاقتصاد العالمى

ارتفاع كبير فى التبادل التجارى الدولى

□ جينيف ـ عايدة إبراهيم:

نشرت سكرتارية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» تقديراتها الأولية حول نمو التجارة العالمية فى ١٩٩٢.. وقالت النشرة ـ فى تقريرها ـ إن التبادل التجارى العالمي حقق ارتفاعا اعلى من الإنتاج العالمي ذاته، الأمر الذى تفسره المنظمة بانه يؤكد قوة التجارة فى دفع النمو الاقتصادى العالمي.

وتشير الصحيفة الاقتصادية السويسرية «نوى زيوريخ تسايتونج» إلى أن التقرير اقتصر على البيانات الاحصائية التقديرية، بينما أغفل التحليلات النظرية التجريبية للطبيعة السياسية التجارية للخطة الراهنة، والتى كانت تعطى قيمة خاصة للتقرير فى السنوات الماضية.

ومن الممكن استنتاج مجموعة من الملاحظات، من بينها أن سكرتارية «الجات» ـ وهى المكتب المسئول لدورة أوراجواى منذ ٧ سنوات ـ لم يعد لديها المصادر الكافية لتقديم رؤية عميقة للتفاعلات الجارية، وإن كان يعوض هذا النقص تلك الدراسات العامة لرجال السياسة والدبلوماسيين، والتى يتضمنها التقرير.

وفيما يتعلق بالنمو الذى حدث عام ١٩٩٢ يظهر هنا على الأقل الدور الدينامیکی الذى لعبته إلى حد ما منطقة اسيا وأمريكا اللاتينية، والشيء المتميز هنا هو النتائج التى حققها الانفتاح فى السياسة التجارية لبعض دول أمريكا اللاتينية والتى لم تصل دون شك إلى نفس الدرجة من التحرر الاقتصادى التى وصلت لها بعض دول جنوب شرق اسيا مثل هونج كونج والصين الوطنية والأبعد من ذلك ما أظهرته دول الشرق الأوسط من طلب مؤجل ومتراكم بعد انتهاء أزمة الخليج.

لقد استفادت أمريكا اللاتينية بشكل واضح من هذه العناصر التى أسهمت فى تنشيط التجارة العالمية اكثر مما حققته دول غرب أوروبا التى تعانى من ظاهرة الانكماش الاقتصادى وكذلك اليابان التى تجاهد لحل مشاكلها الهيكلية.

وتميزت تجارة دول الكتلة الشرقية سابقا بملامح خاصة.. فهناك اتجاهان متعاكسان يحددان التناقص المستمر والواضح فى حجم التبادل التجارى لهذه المجموعة، أولهما هو الانهيار الكامل من الناحية العملية لتداول السلع بين هذه الدول وبخاصة بين بلدان ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتى سابقا وذلك بعد أن تخلت منطقة الروبل عن دورها السابق.

وثانيهما وبالمقابل فقد سجلت كل من بلدان وسط وشرق أوربا مجتمعة للمرة الأولى عام ١٩٩٢ نموا فعليا فى التجارة مع الغرب ككل وذلك منذ البدء فى الاصلاحات الموجهة لاقتصاديات السوق سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد.

وإذا ما نظرنا إلى واردات غرب أوروبا من هذه المنطقة نرى أن الاستيراد قد تزايد بمقدار ٢٣٪ «العام السابق ١٢٪ فقط» وبخاصة استيراد المواد الغذائية والصلب والنسيج.

وبالنسبة للصادرات الأوروبية إلى الكتلة الشرقية قدرت الزيادة فيها بـ ٣٢٪ «العام الماضى [illegible]٪» وتركزت على المعدات الصناعية والسلع التى [illegible] الاحتياجات الاستهلاكية.. وقد لوحظ خلال [illegible] التى شملها تقرير «الجات» أن التجارة العالمية شهدت مرة أخرى تزايدا فى معدلات النمو [illegible] للمرة الأولى بعد ٤ سنوات متتالية من الانخفاض المستمر فى تلك المعدلات.

وبهذا بلغ معدل النمو الحقيقى فى التبادل [illegible] للسلع ما يقرب من ٤,٥٪ «العام السابق [illegible]» واقترب بذلك من المتوسط العام الذى حققه الإنتاج العالمى عام ١٩٩٢ والذى كانت نسبته ١٪ «العام السابق صفر٪» منخفضا بشكل واضح عن المستوى العام لنمو الإنتاج خلال السنوات العشر الماضية.

وبالنسبة للتنبؤات الخاصة بأوضاع التجارة العالمية عام ١٩٩٣، لم تقطع سكرتارية الجات بأى شيء.

وبافتراض أن معدلات نمو الاقتصاد العالمى سوف ترتفع عام ١٩٩٣ فاغلب الظن أن تستمر معدلات نمو التجارة العالمية فى حدود ما كانت عليه طوال العام الماضى، إلا أن هذا التصور يظل دون شك تصورا نسبيا بالإشارة إلى المخاطر الزائدة لاحتمال تباطؤ نمو التجارة العالمية، خاصة أن الاحصاءات المتاحة تشير إلى أن التداول العالمى للسلع اتجه إلى التباطؤ خلال عام ١٩٩٢، فقد تناقص معدل النمو فى نهاية عام ١٩٩٢ عنه فى النصف الأول من [illegible] العام.

وفيما يخص الأشهر الثلاثة الأولى لعام [illegible] فهناك احتياج واضح لتنشيط التجارة العالمية [illegible] أجل الحفاظ على نسبة النمو التى حققها العام [illegible] والتى لا تبدو أكيدة على الإطلاق بسبب الضعف [illegible] يصيب النمو الاقتصادى فى أوروبا وبخاصة [illegible] وفرنسا ـ وإيطاليا».

واشنطن تشدد على انفتاح الاسواق اليابانية أمام المنتجات الاميركية

كلينتون وميازاوا يقترحان اتفاقا جديدا يحكم المفاوضات التجارية بين البلدين

□ واشنطن - «الحياة»:

■ اقترح الرئيس الاميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الياباني كييتشي ميازاوا في نهاية اول لقاء بينهما في واشنطن وضع اتفاق جديد يحكم المفاوضات التجارية بين الطرفين، ويهدف بشكل رئيسي الى تقليص الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة وفتح اسواق اليابان للمنتجات الاميركية.

واتفق الطرفان على بداية المفاوضات بين المسؤولين التجاريين من البلدين لوضع مسودة للاتفاق المزمع في غضون ثلاثة اشهر، على ان يبدأ المفاوضون من الطرفين عقد الاتفاقات التجارية بموجب الاتفاق الجديد التي ستفتح الاسواق اليابانية أمام المنتجات الاميركية.

وعبر كلينتون بصراحة عن رأيه في الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة، الذي سجل في العام الماضي اكثر من ٤٩ بليون دولار، عندما قال في مؤتمر صحافي عقب اجتماعه مع ميازاوا يوم الجمعة انه قلق بشكل خاص من ارتفاع فوائض اليابان التجارية مع الدول الاخرى وانه قلق جدا من صعوبة دخول الشركات والمنتجات الاميركية الاسواق اليابانية.

واكد كلينتون على ان الولايات المتحدة ستحدد اهدافاً معينة في صادراتها الى اسواق مختارة في اليابان، مشيرا الى ان الولايات المتحدة ستهتم ليس فقط بحجم صادراتها الى اليابان بل بماذا ستصدر ايضا.

وتظهر تصريحات الرئيس الاميركي عقب الاجتماع في البيت الابيض ان الولايات المتحدة ستتبع سياسة تجارية اكثر تشددا مع اليابان من تلك التي تبعتها في عهدي الرئيسين رونالد ريغان وجورج بوش، خصوصا حول انفتاح الاسواق اليابانية أمام المنتجات الاميركية.

ورحب كلينتون ببرنامج الانفاق الياباني الجديد، الذي اعلنته طوكيو في منتصف الاسبوع الماضي ويشمل انفاق نحو ١٣,٢ تريليون ين (١١٧ بليون دولار)، ووصف بانه «خطوة مهمة».

وتسعى واشنطن الآن الى تبني استراتيجية جديدة للمفاوضات التجارية مع اليابان تقوم على اساس النتائج الملموسة التي يمكن التحقق منها، خصوصا في مجال انفتاح الاسواق اليابانية أمام منتجات اميركية معينة مثل اشباه الموصلات والكومبيوترات العملاقة والالكترونيات والمنتجات الزراعية.

وقال ميازاوا من جهته ان مفهوم التجارة الحرة، الذي يعتبر من الاسس الاقتصادية الرئيسية في الدول الصناعية الكبرى، يتناقض مع «التجارة المقيدة» التي تقوم على تحديد حصص معينة من السوق او التهديد بتطبيق اجراءات تجارية فردية لارغام دولة معينة على فتح اسواقها لدولة اخرى.

ولتحقيق اهداف التعاون التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، ضمن الاتفاق الجديد المقترح، اتفق الرئيسان على الاجتماع مرتين سنويا على ان يكون الاجتماع الاول في تموز (يوليو) المقبل خلال قمة مجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة والمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا) المقبلة في طوكيو.

لكن زعيمي اثنين من اهم الدول الصناعية في العالم لم يتطرقا الى بعض اهم المواضيع الاقتصادية الراهنة في التصريحات الرسمية بعد الاجتماع، او في التصريحات غير الرسمية التي تصدر عادة عن «مصادر مطلعة على المحادثات»، خصوصا موضوع ارتفاع سعر صرف الين ازاء الدولار خلال الاسابيع القليلة الماضية الذي طال الحديث عنه.

وقال ميازاوا امس السبت في مؤتمر صحافي ان اقتصاد اليابان، الذي دخل مرحلة ركود حاد في النصف الثاني من العام الماضي، تراجع الى ادنى مستوى ممكن في الوقت الحاضر وتوقع ان يبدأ الانتعاش الاقتصادي الياباني بدرجات نمو معتدلة.

واضاف ان اليابان تعتزم في منتصف الشهر المقبل طرح موازنة ثانوية للسنة المالية التي تنتهي في آذار (مارس) من العام ١٩٩٤ لضمان تحقيق الانتعاش الاقتصادي المتوقع نتيجة تطبيق برنامجي الانفاق، الاول بقيمة ٨٦ بليون دولار والثاني بمقدار ١١٧ بليون دولار.

وليتوافق مع زيارة ميازاوا الى واشنطن، اعلنت شركتا السيارات «جنرال موتورز» الاميركية و«تويوتا» اليابانية على اتفاق اولي لانتاج ٢٠ الف سيارة تويوتا في الولايات المتحدة في السنة وبيعها في اليابان.

ويعتبر قطاع السيارات من بين القطاعات الحساسة في الخلاف التجاري بين واشنطن وطوكيو، ويزيد عدد السيارات اليابانية التي تستوردها الولايات المتحدة على ١,٥ بليون سيارة سنويا ولا تسمح الحكومة الاميركية بارتفاع الواردات الى اكثر من ١,٦٥ مليون سيارة سنويا.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

جولة جديدة من المفاوضات التجارية بين أميركا وأوروبا

القلق يجتاح اليابان من تصلب المواقف الأميركية وطوكيو تستغرب "محاضرات" كلينتون على ميازاوا

□ واشنطن - من جوريك مارتن:

FT كان اليابانيون، الذين يستوعبون تماماً اهمية الرموز في التعامل بين الأفراد وبين الشعوب وبين الحكومات، يشعرون بالفخر عندما كان ياسوهيرو ناكاسوني، رئيس وزرائهم من ١٩٨٢ الى ١٩٨٧، يمثلهم في المؤتمرات الدولية اذ نجح في إقامة علاقات شخصية ودية مع الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان وكان يتحدث في كل الشؤون المهمة.

لكن ما حدث يوم الجمعة الماضي كان مغايراً تماماً لكل هذا اذ التقطت عدسات آلات التصوير التلفزيوني صورة الرئيس الأميركي الجديد الشاب الممتلئ حيوية وهو يقف كالعملاق امام رئيس الوزراء الياباني كييتشي ميازاوا القصير القامة البالغ الثالثة والسبعين من عمره ويميل الى التفكير والتامل اكثر بكثير مما يميل الى التحدث. أضف الى هذا أنه آخر من يصبح رئيساً للوزراء من جيله من السياسيين اليابانيين لهذا فهو اضعف رئيس للوزراء من كل اسلافه.

والأسوأ من التباين الجسدي بين الرجلين ان الرئيس الأميركي كان يتحدث الى الرئيس الياباني ويلقي عليه «المحاضرات» على نحو لم يسبق ان تحدث به اي رئيس أميركي علناً الى رئيس وزراء ياباني.

وكان المشهد يمثل رئيساً أميركياً ولد بعد الحرب العالمية الثانية يقول لرجل كان من الممكن أن يشارك (بالنظر الى سنه) في مؤتمر السلام الذي عقد في مدينة سان فرانسيسكو الاميركية عام ١٩٥١، أن العالم تغير وتبدل وان الولايات المتحدة تتغير وتتبدل وان على اليابان أن تتغير وتتبدل كذلك اسوة بالآخرين وتبعاً لتغيرهم.

وهذا كله خطير جداً بالنسبة الى اليابان إذ كانت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ أساس العالم الذي كانت تدور اليابان في فلكه ومحوره، وكان اليابانيون يبنون علاقاتهم مع الولايات المتحدة على أساس افتراض راسخ، يشبه الايمان المطلق، لم يزعزعه حتى توصل اليابان الى أن تكون عملاقاً اقتصادياً، وهو ان الرئيس الأميركي، كائناً من كان، حامي اليابانيين في الاخير مهما هدد الكونغرس بالتدابير الانتقامية، وبصرف النظر عن عدد أجهزة الراديو والاجهزة الالكترونية الاخرى التي كان المحتجون الاميركيون يحطمونها في حدائق البيت الابيض، وبصرف النظر عن المشاعر الاميركية إزاء تملك اليابانيين للمؤسسات الاقتصادية الاميركية.

وأبدى الرئيس الاميركي حرصه على عدم التخلي عن ثمار التعاون كلها التي نمت على مدى الجيلين السابقين إذ شدد على التزام الولايات المتحدة أمن المنطقة الآسيوية، ولم يهدد أبداً بسحب الجنود الاميركيين من اليابان أو من جنوب كوريا، كما امتدح الدور الذي لعبته اليابان، بصفتها رئيسة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، في تدبير صفقة المساعدات التي قدمتها هذه الدول الى روسيا.

إلا أن الرئيس الأميركي اوضح أيضاً لضيفه الياباني ان انتهاء الحرب الباردة غيّر نظرة الولايات المتحدة الى مسالة أمنها القومي اذ قال الرئيس كلينتون «ان العلاقة التي كانت تربط ما بين بلدينا في فترة الحرب الباردة صارت ذات طراز قديم وعفا عليها الزمن فنحن بحاجة الى شراكة جديدة مبنية على رؤية بعيدة المدى، ومبنية في المقام الأول على الاحترام والمسؤولية المتبادلين».

وبالنسبة الى الرئيس الاميركي بيل كلينتون، الذي لا يعتبر نفسه في عداد المؤمنين بسياسات الحماية في التعريف الكلاسيكي القديم، يجب ان تبنى العلاقات الأميركية - اليابانية الجديدة على علاقة تجارية واقتصادية جديدة ما يعني خفض الفائض في الميزان التجاري الياباني عن طريق الاتفاقات التي

تتناول قطاعات اقتصادية معينة اذا استدعت الضرورة ذلك، على ان توضع في هذه الاتفاقات اهداف محددة بارقام دقيقة.

كما ان هذا التوجه الأميركي الجديد يعني ضمناً استمرار اليابان في الاهتمام بالنمو الاقتصادي الكوكبي على نحو يذهب الى ابعد من صفقات الخفز التي كانت غالباً ما تلجأ اليها اليابان وقت الضرورة القصوى وفي الطوارئ ارضاء للضغوط الأميركية وخضوعاً لها.

وكان ميازاوا اعترف قبل ذلك بان «الغايتسو» (اي الضغط الخارجي الذي يؤدي الى تنازلات يابانية) «ربما كان جزءاً من ثقافتنا العامة».

إلا أن الجهود اليابانية التي كانت أحياناً بطيئة ومتمهلة باتت الآن مرفوضة من حكومة أميركية لم تعد تميل نحو الصبر او نحو الانغماس في «مباريات» طقوسية أو شعائرية ففي الاسبوع الماضي، عندما كان وارن كريستوفر، وزير الخارجية الاميركي، في طوكيو لم يتقيد بكونه وزيراً للخارجية ولا علاقة له بالشأن الاقتصادي مباشرة وفاتح وزير الخارجية الياباني في شؤون اقتصادية محددة مثل سوق أجهزة الكومبيوتر في اليابان.

وربما وصل نفاد الصبر الأميركي بالنسبة الى العلاقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة وبين اليابان، وبالنسبة الى سلبية اليابان إزاء جولة الارغواي من محادثات «غات» الى تزايد التأفف الأميركي من الميل نحو الاستبطان في النظام السياسي الياباني فواشنطن تفهم المشاكل المحلية التي يواجهها الحزب الليبيرالي الديموقراطي الحاكم في اليابان تمام الفهم، إلا أنها لا تتعاطف مع هذه المشاكل ولا مع الحزب الحاكم.

وبالنظر الى أن «التغير» هو الفكرة الأميركية الجديدة المهيمنة المتكررة في عالم السياسة الأميركي يزداد قبول الأميركيين بعدم مقدرة اليابانيين على التكيف خصوصاً عندما تدرك الولايات المتحدة ان في اليابان جيلاً جديداً صاعداً من السياسيين الشباب الذين يبدو أنهم يتحرقون للوصول الى السلطة إلا أنهم قابعون في «غرف الانتظار».

ومما لا شك فيه أبداً ان ميازاوا غادر واشنطن كما لم يغادرها أي رئيس وزراء ياباني آخر منذ الحرب العالمية الثانية، أي غادرها وفي اذنيه صدى التأنيب الأميركي له. وهذا بالنسبة الى اليابان، التي تعودت العيش في عالم الحقائق الراسخة، مصدر قلق خطير كبير.

الى هذا تقول نانسي دان، مراسلة «فايننشال تايمز» في واشنطن انه من المحتمل ان يزاح الستار اليوم عن آخر فصل من فصول المسرحية التي تمثل الخلافات بين الولايات المتحدة من جهة وبين دول المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، عندما يجتمع للمرة الثالثة ميكي كانتور، المسؤول الأميركي الأعلى عن الشأن التجاري، الى سير ليون بريتن الذي يمثل دول المجموعة الأوروبية. فاما ان يوافق بريتن، مفوض التجارة في المجموعة الأوروبية، على الغاء المادة ٢٩ من توجيه المفوضية الأوروبية الخاص بالمصالح العامة، التي تقول عنها الولايات المتحدة انها تحول دون حصول الشركات الأميركية على عقود لتقديم معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات الالكترونية الثقيلة في أوروبا او تجعل هذا الحصول صعباً جداً، او يعمد كانتور الى منع الشركات التابعة لدول المجموعة الأوروبية من المشاركة في العروض الخاصة بالمشتريات الحكومية الأميركية ما يحتمل ان يكلف الشركات الأوروبية بين ٤٥ و٥٠ مليون دولار في العام. أضف الى هذا ان كانتور سيتطرق الى التحدث عن «غات» وسيشكو من ان المادة ٢٩ هذه تنقل الأنظمة والقوانين الحكومية الى القطاع الخاص، ما يتعارض وقواعد التعامل التي أقرتها «غات».

إلا أن الخلافات الحقيقية بين الرجلين كانت وستبقى حول موضوع المفاوضات التي تجري بين الجانبين فالولايات المتحدة تصر على أن موضوع المفاوضات هو مشتريات المصالح العامة، أي مصالح الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعدات الطاقة. أما دول المجموعة الأوروبية فترمي الى أن تتطرق المفاوضات الى وجوب تقيد المصالح الاميركية العامة، مثل تلك الناشطة في مجالات الدفاع والنقل والمطارات وقنوات المياه والخدمات والمصالح العامة الأخرى، بمبدأ تفضيل المنتجات الأميركية على المنتجات غير الأميركية.

وتشكو الولايات المتحدة من ان دول المجموعة الأوروبية تطرح سلوك حكومات الولايات المتحدة الأميركية المختلفة غير المنصف في المحادثات فيما تتجاهل التمييز الذي ترتكبه الهيئات غير الفيديرالية المسؤولة عن الشراء في دول المجموعة الأوروبية، ضد المنتجات غير الأوروبية.

وفي هذه المواجهة بين الرجلين يجد كانتور نفسه في موضع يحسد عليه إذ لا يمكن أن يخسر مهما كانت نتائج المحادثات فهو يسعى للتوصل الى اتفاق موقت يتناول فتح سوق مشتريات المصالح العامة في دول المجموعة الأوروبية التي تبلغ قيمتها السنوية بين ١٥ و٢٥ بليون دولار.

وبالامكان تحقيق هذا الفتح عن طريق الغاء المادة ٢٩ أو صرف النظر عن تطبيقها لدى تأكيد الولايات المتحدة انها ستمنح شركات دول المجموعة الأوروبية فرصاً مماثلة لدخول السوق الأميركية.

أما اذا فشل كانتور في إقناع بريتن في التخلي عن المادة ٢٩ أو صرف النظر عن تطبيقها وفرض العقوبات التي كان هدد بفرضها سيكون

كانتور اثبت للكونغرس الاميركي انه من «خامة» صلبة يجب ان تؤخذ على محمل الجد ما يحرر الادارة الأميركية الجديدة من القيود والتضييقات التي كانت تتمثل في المبادرات التي كان يتخذها الكونغرس في الماضي ويفرضها قيوداً على الرؤساء الاميركيين السابقين الذين كانوا اكثر ميلاً نحو التمنع عن اتخاذ اي تدابير فعالة ضد الاوروبيين.

ولا تقول الولايات المتحدة انها بريئة تماماً من «جرم» التمييز ضد الشركات غير الاميركية في منح عقود المشتريات الحكومية. وتوجد جذور هذا «الجرم» في «قانون شراء المنتجات الاميركية» الصادر عام ١٩٣٣، الذي يميز ضد الشركات الاجنبية في عقود الشراء الخاصة بالحكومات الفيديرالية وتلك الخاصة بحكومات الولايات المختلفة والحكومات المحلية.

والحقيقة ان هيئة تابعة لـ «غات» تتولى حل الخلافات التجارية وجدت منذ اشهر عدة ان الحكومة الاميركية خالفت التزاماتها الدولية المتعددة الاطراف عن طريق تطبيق «قانون شراء المنتجات الاميركية» في شراء نظام تخطيط وسبر بالصدى كانت مسؤولة عن «المؤسسة العلمية القومية» الاميركية.

وينتظر العالم ان تتبنى الولايات المتحدة الخلاصة التي توصلت اليها هيئة «غات»، وهي الدولة التي تشكو دائماً من ان الدول الاخرى تعتم على التقارير التي تنشرها الهيئات التي تتولى حسم الخلافات التجارية بين الدول باسم «غات». ومع هذا كله، تشكو اسواق المشتريات الرسمية في كل من دول المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة من تفضيل الهيئات المشترية للمنتجات المحلية. وتصعب المقارنة بين اوروبا والولايات المتحدة لان المصالح العامة، لا الخاصة، تهيمن في دول المجموعة الاوروبية بينما يهيمن القطاع الخاص على المصالح والخدمات العامة في الولايات المتحدة.

ويقول المسؤولون الاميركيون ان لديهم أدلة لا يمكن دحضها على ان الشركات الاجنبية نالت احياناً حصة كبيرة من سوق مشتريات المصالح العامة التابعة للحكومة الاميركية. إلا ان ما نالته الشركات الاجنبية لم يكن كثيراً لان ٩٢ في المئة من سوق المصالح العامة يخص القطاع الخاص. واذا كانت الشركات الآسيوية أكثر مقدرة على التغلب على التفضيل الذي تبلغ نسبته ستة في المئة الذي يمنح للشركات الاميركية بموجب «قانون شراء المنتجات الاميركية»، إلا ان الولايات المتحدة لا تزال توفر لدول المجموعة الاوروبية ضعفي «فرص العرض» في عقود المشتريات الحكومية الاجمالية. وتشير الارقام الاميركية الى ان الشركات الناشطة في دول المجموعة الاوروبية تعرض بيع ما قيمته ١٦,٨ بليون دولار في الاسواق الاميركية، في حين تعرض الشركات الاميركية بيع ما قيمته ٧,٨ بليون دولار في اسواق دول المجموعة الاوروبية.

واطلع المسؤولون في دول المجموعة الاوروبية على هذه الارقام كلها تمهيداً للمواجهة التي ستحصل اليوم فإذا وافق بريتن على التخلي عن المادة ٢٩، ستوافق الولايات المتحدة على اجراء الدراسة المشتركة التي اقترحها بريتن لاسواق المشتريات الحكومية في كل من الولايات المتحدة ودولة المجموعة الاوروبية.

ولا يهم ان يكون الهدف من هذا الاقتراح في الاصل تأخير التوصل الى تسوية بدلاً من الاسراع في التوصل الى تسوية إذا اعتبر كانتور هذه الدراسة طريقاً صالحة نحو المفاوضات المتعددة الجوانب.

ويقول المسؤولون الاميركيون ان التوصل الى اتفاق موقت سيؤدي الى ارتياح الجانب الاميركي فيما يستمر الطرفان الاوروبي والاميركي في العمل على توسيع الانفتاح بغية انهاء جولة الارغواي من محادثات «غات» بنجاح.

بعد عشر سنوات على رأس المنظمة

دنكل مدير «الجات» يترك منصبه في يونيو

□ جينيف - عايدة إبراهيم:

اشارت مصادر منظمة التجارة والتعريفة الجمركية إلى ان «أرثر دنكل» المدير الحالي للمنظمة وأحد الرموز الدولية لجولة الأورجواي الشهيرة أكد توقعه بأن الاورجواي لن تتوصل إلى حلول لمشاكلها المعلقة قبل الصيف القادم، في الوقت الذي يستعد «دنكل» للرحيل ومغادرة منصبه في اخر يونيو القادم بعد اخفاقه في أنهاء المفاوضات التجارية التي تعد الأكثر طموحا علي مدى التاريخ الاقتصادي العالمي. وتقول مصادر الجات إن «دنكل» سيرفض الاستمرار في المنظمة حتى لو طلب إليه ذلك خاصة أن لديه الكثير من الفرص والعروض المغرية في مجالس إدارات الشركات الدولية التي تطمح للاستفادة من اتصالاته ومعرفته بالكثير من خبايا الأمور الاقتصادية.. وهو الأمر الذي بدا واضحا من سلبية «دنكل» في الشهور الاخيرة على الرغم من انه كان بإمكانه ممارسة بعض الضغوط على الاطراف للتوصل إلى حلول لمشاكل دورة اورجواي وإنهائها. من ناحية اخرى اشار مراقبو الجات إلى اسماء عدد من المرشحين لتولى خلافة المنظمة الدولية بعد رحيل «دنكل» وفي مقدمتهم «بيترساترلاند» المفوض الايرلندي في بروكسل وهو مرشح المجموعة الأوروبية وليس لخبراء الولايات المتحدة اعتراض عليه ويأتي بعده في قائمة المرشحين «مالدوينج مالرونيه» رئيس وزراء كندا السابق.. ثم الرئيس الحالي للمكسيك «سافيناس» وإن كان من غير المتوقع ان يبحث رئيس دولة عن مثل هذا المنصب. الجدير بالذكر أن «دنكل» كان يفترض أن تنتهي مدته في «الجات» في نهاية ١٩٩٢ وتم مدها حتى يونيو ١٩٩٣، لتصل المدة التى قضاها على رأس المنظمة الدولية المهمة إلى ما يقارب ١٠ سنوات كاملة.



ارثر دنكل



قانون جديد لدعم عودة الصين إلى الجات

□ بكين-رويتر:

نشرت الوكالة الصينية للانباء «شينوا» أن السلطات الصينية قد انتهت من إعداد مشروع أول قانون في البلاد للتجارة الخارجية، وذلك في إطار محاولاتها لتحسين فرص عودتها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والجات.

ونقلت الوكالة عن «وو يي» وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي المعين حديثا أن القانون هو محاولة لتطوير التجارة القائمة على الأسس الدولية.

ومن المقرر أن يطرح مشروع القانون على البرلمان الصيني لمناقشته بعد موافقة مجلس الدولة عليه.

كما ذكر الوزير أنه يجرى حاليا بحث قوانين أخرى متعلقة بالتجارة الخارجية مثل قانون مكافحة إغراق السوق وقانون الدعم. يذكر أن الصين تتطلع إلى إعادة انضمامها إلى اتفاقية الجات لحماية تجارتها المزدهرة التي تقدر الان بنسبة ٤٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، ولكن المحللين يرون أن على الصين أن تقنع الولايات المتحدة أولا بأنها قد أقامت اقتصاد سوق لا يضر التجارة عن طريق اجراءات دعم غير عادلة أو قواعد سرية.

وكان مفاوضو التجارة الأمريكيون قد احبطوا في مارس الماضي امال الصين في عودة مبكرة إلى الاتفاقية عندما أعلنوا أن الصين ترفض تقديم تنازلات.

يذكر أن الصين من بين الأعضاء الذين أسسوا الاتفاقية عام ١٩٤٨، إلا أنها انسحبت في العام التالي اثر انتصار الثورة الشيوعية.. وهي تحرص الآن على العودة قبل تايوان، التي لديها مبررات قوية تدعم طلبها للانضمام إلى الاتفاقية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

The Daily Telegraph

«الديلى تلجراف» البريطانية

حتى لا ينهار النظام التجارى العالمى

يتعرض النظام التجارى العالمي – الذى انتعش بشكل غير مسبوق طوال الأربعة والخمسين عاما الماضية – لخطر التحلل ويتزايد التهديد فى وقت يستعد فيه المجتمع الدولى لتوسيع أطر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» بحيث تشمل الزراعة والمنسوجات والملكية الفكرية والاستثمار، وكان من المفروض أن تستكمل دورة أورجواى حول «الجات» فى ديسمبر ١٩٩٠، ولكن بعد أن تأجلت عدة مرات أصبح الموعد الجديد لاستكمالها ديسمبر ١٩٩٣، ومع ذلك فإن المناخ الذى تجرى فيه المفاوضات لسد الثغرات الباقية ليس مشجعا لتحقيق النجاح.

فتباطؤ معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة اصاب الحكومات بالحساسية إزاء جماعات الضغط التى تسعى إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الاجنبية، ويتضح هذا الاتجاه جيدا فى الولايات المتحدة التى تسعى لجعل مسالة فتح الأسواق الخارجية هى القضية المحورية لسياستها الخارجية، وقد سبق أن وجهت واشنطن تحذيرا للمجموعة الاوروبية بانها ستضطر إلى فرض عقوبات اقتصادية بهدف الحصول على العقود الحكومية الاوروبية، ومن ناحية أخرى أعلنت اللجنة التنفيذية للمجموعة الاوروبية تصميمها على الحصول على منافذ أخرى داخل الأسواق اليابانية، وهذه المنافسة على الأسواق تدفع الدول التجارية الكبرى إلى فرض إجراءات حمائية لمنتجاتها كنوع من الحرب التجارية، ولكنها تنسى فى غمرة هذه الاجراءات أنها تعاقب بذلك المستهلكين من مواطنيها الذين سيدفعون مزيدا من الأموال نظير الحصول على المنتجات الأجنبية التى اعتادوا استهلاكها، كما أن هذه الاجراءات تدفع الدول الأخرى إلى اتخاذ اجراءات حمائية مضادة وهكذا تتصاعد الحرب التجارية وتستعر وبذلك يتعرض النظام التجارى العالمى للخطر. وسيستعيد الاقتصاد العالمى قوته فقط عندما يتم توسيع نظام التجارة الحرة، ومن المعتقد أن اليابان لن تكون الرائدة فى هذا الاتجاه، كما أن المجموعة الأوروبية تتعرض لانقسامات داخلية فى هذا الصدد، ومن هنا فإن الحكومة الامريكية تلعب دورا حاسما فى مساندة حرية التجارة، وعليها أن تسارع بالتصديق على اتفاقية «التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» المعروفة باسم «نافتا» والمساعدة على استكمال دورة أورجواى بنجاح.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

بالادور يخفف من حدة التشدد الفرنسي

كلينتون يفتح الطريق المسدود امام محادثات «غات»!

اتخذ الرئيس الاميركي بيل كلينتون خطوة ايجابية مشجعة تجعل المحادثات الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ممكنة، بحيث اذا استؤنفت تكون بعيدة عن التوتر والتناقض خصوصا وانها محادثات تجري بين حلفاء، وجاءت خطوة كلينتون في وقت اتخذت فيه فرنسا خطوة باتجاه محادثات «غات» في ظل حكومتها الجديدة برئاسة ادوار بالادور.

كلينتون طلب من الكونغرس الاميركي مهلة عشرة ايام لكي تتمكن ادارته خلالها من القضاء على الخلافات مع الطرف الاوروبي والتوصل لاتفاق. وقالت المتحدثة باسم البيت الابيض ديدي مايرز ان الرئيس الاميركي يريد من اعضاء الكونغرس تمديد السلطات الخاصة الممنوحة للرئيس للتفاوض في هذه المحادثات حتى ١٥ كانون الاول (ديسمبر) المقبل، مما يمكنه بشكل اكثر فعالية من محاولة انهاء جولة اورغواي الخاصة بمحادثات (غات). وبمقتضى هذا التفويض يمكن للكونغرس النظر في الاتفاق في صورته النهائية، لكن دون اقتراح تعديلات عليه. وذكرت المتحدثة ان من الطبيعي ان تكون هناك صعوبة في انهاء هذه الجولة من المحادثات التي تهدف الى توسيع وتحرير التجارة الدولية في الوقت الذي يمر فيه الاقتصاد في حالة ركود.

ويريد كلينتون انتهاء محادثات غات تلك عند موعدها الجديد المقترح (١٥ كانون الاول ديسمبر المقبل) وذلك كي يتسنى له البدء باصلاحات اقتصادية في ربيع العام ١٩٩٤.

ولقد رحب بعض اعضاء دورة اوروغواي باعلان كلينتون على انه خطوة طموحة الى الامام في جولة المحادثات تلك والتي قد تعثرت مرارا منذ بدايتها عام ١٩٨٦. ورأى المفوض التجاري للمجموعة الاوروبية سير ليون بريتان ان هذه «انباء ممتازة» لجولة اورغواي.

وكانت فرصة عقد هذه الصفقة الطموحة قد ضاعت على الرئيس الاميركي السابق جورج بوش بسبب خلافات مريرة مع اوروبا واليابان حول دعم المنتجات الزراعية الذي اصرت عليه فرنسا.

اما فرنسا، في ظل اول حكومة يمينية جديدة منذ ١٢ عاما، فانها خرجت بشيء جديد بشأن محادثات غات تلك، على لسان رئيس الحكومة بالادور، وهذا الشيء الجديد في هذا الموقف هو في غموضه، لان بالادور انسجم مع الموقف الفرنسي الذي اتخذته حكومة فرنسا الاشتراكية السابقة حين اعتبرت ان الاتفاق المبدئي بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة غير مقبول، الا ان بالادور لم يعلن رفضه المطلق للاتفاق.

وجاء خطاب بالادور امام البرلمان الفرنسي متناقضا مع التصريحات التي كان قد اطلقها اثناء الحملة الانتخابية، حين رفض الاتفاق بشكل قاطع ونهائي. اما في خطابه امام مجلس الامة فقد قال: «اننا نطلب نقاشا لا يشمل الملف الزراعي فقط، وانما ايضا بقية الملفات المعلقة». وركز بالادور انتقاداته على صيغة المفاوضات وليس على مضمونها عندما قال: «اننا لا نقبل نظاما للمفاوضات يتم مرحلة بعد مرحلة، بحيث يجعل الدول الاوروبية تسير بجبهة مبعثرة». لكن التغير في موقفه، حسب المراقبين المطلعين، ظهر في خطابه حين قال: «على كل شخص ان يفهم جيدا انه لا يمكننا قبول ما هو غير مقبول، علينا التأكيد على افضلية المنتجات والسلع الاوروبية، كما يجب ان نطلب لمزارعينا تعويضات مشروعة وضرورية». وهو ما رأى فيه المراقبون قبولا فرنسيا اذا وافقت الدول الاوروبية تقديم تعويضات للمزارعين الفرنسيين. وهذا القبول الفرنسي جاء تمهيدا لاعلان موقف فرنسي نهائي لقاء بالادور مع المستشار الالماني هلموت كول.

وهنا يبدو ان رئيس الحكومة الفرنسية الجديد ربط الموقف الفرنسي بالموقف الاوروبي والذي بدا منسجما مع قرار الاستمرار في اطار نظام الثقة الاوروبي. وهذا تطلب معالجة لوضع الفرنك الفرنسي. وفي هذا الاطار اكد بالادور تمسكه بسياسة «الفرنك القوي» التي اكدت عليها ايضا حكومات ميتران، كما دعا للحفاظ على العلاقة مع المارك الالماني واشار الى ان ذلك هو العامل الاساسي الذي سيسمح بخفض معدلات الفائدة بهدف التقليل من وزن خدمة الديون الحكومية على الموازنة العامة.

(وهو ما تم بالفعل الاسبوع الماضي).

هذا التوجه المزدوج من كلينتون وبالادور اطلق بارقة امل في ان يتراجع التوتر الذي ساد المحادثات في السابق، خصوصا وان هذه المحادثات عمرها سنوات، وتنتقل من دورة الى دورة دون حل ولا جدوى. وكانت بقية مجموعة الدول الاوروبية قد اعطت الحكومة الفرنسية الجديدة مهلة اضافية لاتخاذ موقف نهائي حول تلك المحادثات. وكانت المانيا وبريطانيا تضغطان بشدة على فرنسا لقبول الاتفاق مع واشنطن خوفا من ان ينفذ الرئيس كلينتون تهديده فعلا بشن حرب تجارية ضد اوروبا. ولم يتضح ما



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أبريل ١٩٩٣

اذا كان بالادور اتخذ بادرته بحيث يشجع كلينتون، او العكس لكن الواضح ان مشكلة محادثات (غات) مؤجلة الى نهاية العام املاً في حلها.

والواقع ان موقف بالادور من محادثات غات هو بند مهم من عدة بنود وردت في خطابه امام مجلس الامة عندما قدم حكومته الجديدة. ومن تلك البنود:

- زيادة مهمة في الضرائب المختلفة على المشتقات النفطية للمساهمة في خفض العجز الحكومي المتنوع الذي بلغ اربعمائة مليار فرنك فرنسي، منها حوالي ٣٢٠ مليار فرنك عجز في الموازنة الحكومية.

واوضح بالادور انه سيزيد الضرائب غير المباشرة لسد قسم من عجز الحكومة. ولم يستبعد ايضا زيادة الضرائب على الدخل مشيرا الى ذلك بقوله، انه على المواطنين القيام بتضحيات لاخراج الاقتصاد الفرنسي من ازمته. كما قال وزير الاقتصاد الفرنسي الجديد، ادمون الفانديري ان فرنسا لن تخرج من الركود قبل عام ١٩٩٤ واوصى برفع الضرائب لتقليل العجز في حسابات الضمان الاجتماعي والمعاشات والذي يقدر باكثر من مائة مليار فرنك هذا العام، وفضل زيادة الضرائب على البنزين والتبغ.

بند ثان في مشروع بالادور للنهوض الاقتصادي الفرنسي هو خفض رمزي في سعر الفائدة. وقال وزير الاقتصاد الفانديري انه يستطيع التاكيد ان اسعار الفائدة ستهبط بضع نقاط مئوية قبل نهاية العام الحالي.

- ويستند مشروع بالادور للخروج من حالة الركود الاقتصادي الى تنفيذ خطة «الخصخصة» اي بيع الشركات العامة ومؤسسات القطاع العام الحكومي الى القطاع الخاص. لكنه لم يحدد فترة زمنية لذلك واوضح ان الخصخصة لن تشمل شبكات الماء والغاز والكهرباء والهاتف والنقل والبريد. وستكون محصورة بالقطاع التنافسي ومشروعه للخصخصة هدفه استخدام العائدات المتوفرة من البيع لخفض الديون الحكومية مما سيسمح بالحصول على هامش مناورة يتيح نموا اقتصاديا اكثر قوة على حد تعبير بالادور نفسه.

- كذلك يلح مشروع بالادور على عدم تسريح العمال والموظفين، ويحدد ان معركته الاساسية هي ضد البطالة بعد ان تجاوز عدد العاطلين عن العمل حاجز الثلاثة ملايين شخص للمرة الاولى في تاريخ فرنسا، ولم يطلق بالادور وعدا، بل توقع زيادة البطالة خلال العام الحالي، مع امل بوقف تدهور سوق العمالة حتى العام ١٩٩٤، وذلك عن طريق خفض تكاليف العمل، وانعاش سوق العقارات وتشجيع الشركات المتوسطة، والصغيرة.



لكن بالادور لا يستطيع في مشروعه الاقتصادي هذا حسم الوضع لان عوامل كثيرة مؤثرة في المشروع هي عوامل خارجية: فهناك عامل الفوائد الالمانية، والانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة الاميركية، واتفاقات التجارة الدولية الحرة. ثم ان المشروع يحتاج الى حلول على مدى خمس سنوات. ومن الصعب ان تكون كلها سنوات مريحة لان هناك معركة انتخابات رئاسية بعد سنتين قد يكون لها تاثير كبير على الوضع الفرنسي بمجمله، خصوصا ان التنافس سيظل قائما بين اليمين المتنوع والاشتراكيين، ولا شيء يحول دون مجيء رئيس اشتراكي، الامر الذي يسبب اضطرابا في ثقة اليمين بنفسه وبسياسته.

باريس ـ «الحوادث»



المصدر : الســياســة الدولية

التاريخ : ـــ ابريل ١٩٩٣



مفاوضات الجات وتحديات التكتــلات الاقليميـــة

محمد عثمان

لم تدم طويلا موجة التفاؤل التى سادت الأوساط الاقتصادية الدولية فى أعقاب توصل الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية إلى صفقة بشأن خفض الدعم الذى تقدمه المجموعة للحاصلات الزراعية . فسرعان ما تجددت الخلافات بين الطرفين على مواضيع أخرى توارت خلفها الامال فى إبرام « دورة أورجواى » من مفاوضات تحرير التجارة الدولية فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبدأت تلوح فى الافق من جديد نذر حرب تجارية بين الطرفين القويين .

خلفية تاريخية :

أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) فى عام ١٩٤٧ ، وبلغ عدد الموقعين عليها حتى الان ١٠٨ دولة ، وهى تستهدف أساسا العمل على تنمية الاقتصاد العالمى بالعمل على تجنب الافراط فى الاجراءات الحمائية الجمركية التى كانت قد انتشرت نتيجة الركود الاقتصادى الكبير الذى أصاب اقتصاديات العالم فى الثلاثينات .

وهى محفل تبحث فيه الدول الاعضاء المشكلات التجارية المعلقة بينها ، والتفاوض بشأن تخفيض الرسوم وازالة الحواجز الجمركية بصورة ثنائية .

وتقوم فكرتها على مبادىء أساسية منها عدم التفرقة بين الشركاء التجاريين وحماية الصناعات الوطنية من خلال النظم الجمركية وتطوير نظم التعريفه الجمركية من خلال « برامج التعريفة » وتشجيع المفاوضات بين الشركاء ـ التجاريين لتعزيز التوازن التجارى والتوصل الى الاجراءات التى يتعين اتباعها فى مجالات التشاور والمصالحة وحل النزاعات ، وأخيرا خطر اللجوء إلى نظام القيود الكمية الممثلة فى نظام الحصص فى التبادل التجارى .

وقد أجريت حتى الان سبع جولات كبرى من مفاوضات تحرير التجارة فى إطار اتفاقية الجات ، أولاها جولة جنيف ١٩٤٧ ، وجولة اينس بفرنسا سنة ١٩٤٩ ، وجولة توركواى ببريطانيا سنة ١٩٥١

وجولة جنيف ١٩٥٦ وجولة ديلون بجنيف فى عامى ١٩٦٠ ، و ١٩٦١ والتى كان من أبرز نتائجها إقرار مبدأ التعويضات للدول التى أضيرت تجاريا من انشاء المجموعة الاوروبية بالاضافة الى الاتفاق على خفض التعريفة الجمركية بنسبة ٢٠ ٪ على مجموعة واسعة من المنتجات الصناعية .

عقدت جولة كيندى (بجنيف) فى الفترة من ٦٤ ـ ١٩٦٧ وقد أسفرت عن تخفيض عالمى للتعريفة الجمركية بنسبة تقترب من ٣٠ ٪ على المنتجات الصناعية ، وتحدد



جدول زمنى لهذا التخفيض يبدأ من ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢ كما صيغت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الاغراق ، وتم التوصل ايضا إلى مجموعة اتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية .

وقد كانت هذه الجولات الست فعالة إلى حد كبير فى مجال تخفيض التعريفات الجمركية ، ولكنها كانت ذات أثر محدود فى المجالات الأخرى . وخلال جولة طوكيو ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ تركزت المناقشات على إزالة الحواجز غير الجمركية التى تعوق التجارة وهى حواجز صناعية هدفها الحماية التجارية بأساليب غير التعريفه الجمركية مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة او اشتراط مستوى معين من الامان الطبى والصحى ووضع قيود فى مجال منح تصاريح الاستيراد والتصدير وتقديم الدعم السعرى للمنتجات الوطنية ، خاصة الزراعية .

ونجحت جولة طوكيو فى تخفيض التعريفات الجمركية المباشرة للمنتجات الصناعية التى تحمل شهادات منشأ من ٩ دول صناعية كبرى وقد شاركت ٩٩ دولة فى جولة طوكيو وفى نوفمبر ١٩٧٩ تم التوصل الى اتفاقات تتناول وضع اطار قانونى لسلوك التجارة الدولية ويتضمن الاعتراف بالمعاملات الجمركية وغير الجمركية لمصلحة الدول النامية وفيما بينها . وتتمثل المعاملات غير الجمركية فى الدعم والرسوم الجمركية المضادة ، والحواجز التكنولوجية أمام التجارة ، واجراءات منح الرخص كما تم الاتفاق على تحرير التجارة فى الطيران المدنى واحتوت الاتفاقات على شروط تفضيلية للدول النامية .

ووافق المجتمعون على خفض التعريفات الجمركية على الاف السلع الصناعية والمنتجات الزراعية ، وبلغت جملة الخفض ٣٠٠ مليار دولار أمريكى فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ .

جولة اوروجواى :

فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ اجريت الاستعدادات لعقد دورة جديدة من جولات (الجات) وهى التى عقدت فى أوروجواى فى سبتمبر ١٩٨٦ بمنتجع بونتادى لاسيتا . وكان من المقرر ان تنتهى حسب الجدول الزمنى فى ديسمبر ١٩٧٠ ، ولكن نظرا للخلافات المستعصية بين المتفاوضين ، والخاصة بدعم الحاصلات الزراعية ، لم يتم الانتهاء من هذه الجولةحتى الان .

وقبل بداية الجولة عارضت الدول النامية اقتراح الولايات المتحدة الامريكية ، الذى يقضى بتحرير التجارة فى الخدمات مثل السياحة والبنوك والتأمين والمواصلات السلكية واللاسلكية والشحن والنقل البحرى .

وقد تم التوصل الى حل وسط يتم بمقتضاه تناول هذا الأمر من خلال لجنة منفصلة تشرف عليها الجات ، ولكنها لا تنضوى تحت اطارها القانونى

وتم تبنى اقتراح الولايات المتحدة ودول أخرى والذى يقضى بأن سياسة دعم الصادرات الزراعية ودعم المزارعين تؤدى إلى تشويع هيكل التجارة فى الحاصلات الزراعية رغم معارضة الدول الاوروبية لهذا الاقتراح .

واتفقت الاطراف أثناء مجرى المفاوضات على ضرورة الخروج من الموقف المتجمد بسبب اجراءات تقييد وتشويه التجارة الدولية ، وعلى اعادة الاسعار الى مجراها الطبيعى من خلال التخلص التدريجى من الاجراءات المقيده التى لا تتماشى مع روح الجات .

وقد قامت ١٤ مجموعة تفاوضية ببحث موضوعات منها التجارة فى السلع والتعريفات الجمركية ، والاجراءات غير الجمركية ، والحاصلات الاستوائية والمنتجات المشتقه من موارد طبيعية وتسوية النزاعات التجارية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتى تتضمن تقليد البضائع واجراءات الاستثمار .

وناقشت اللجنة المنفصلة المختصة بتجارة الخدمات أسس وقواعد هذه التجارة .

وبحلول منتصف عام ١٩٨٩ تم التوصل إلى إتفاق حول تحرير التجارة فى الحاصلات الاستوائية وهى قطاع هام فى الدول النامية يبلغ حجمه ٢٠ مليار دولار سنويا والعمل على انسيابية اجراءات الجات بشأن تسوية النزاعات التجاية والتوصل الى ميكانزم مراجعة للسياسات التجارية يخضع بمقتضاه الاعضاء لاجراءات الفحص الدورية وتمت الموافقة على خطوط عامة بشأن خطة طويلة المدى لاصلاح السياسات الزراعية واجراء تجميد على المدى القصير للدعم الحكومى للحاصلات الزراعية وصادراتها

وتمت الموافقة على أن خفض التعريفات الجمركية يجب ان يكون جوهريا (٣٠ ٪)

وتغطى مفاوضات الجات ١٥ قضية تجارية ، بالاضافة الى ال ٢٨ اتفاقية منفصلة ، وتعهدات من حكومات عدة بفتح أسواقها أمام سلع وخدمات معينة ، ويقدر الخبراء الاقتصاديون أنه من شأن اقرار مثل هذه الاتفاقية تحقيق انتعاش اقتصادى . فى العالم ومحاربة التضخم والركود الاقتصادى حيث ينتظر أن يتم ضخ ٢٠٠ مليار دولار سنويا فى شرايين الاقتصاد العالمى .

وقد تسبب الخلاف بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوروبية حول دعم الحاصلات الزراعية إلى تأخر الوصول إلى نهاية ناجحة لجولة أورجواى .

وفى أوائل نوفمبر الماضى هددت الولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية على بعض الصادرات الأوروبية تصل إلى ٢٠٠ ٪ مالم تخفض دول المجموعة الدعم الذى تقدمه لمزارعيها لانتاج زيت عباد الشمس ، والصويا والشلجم لأن من شأن ذلك الدعم ان يجعل تكلفة الزيوت الامريكية أعلى ، وتقل بالتالى فرص إختراقها للسوق الاوروبية بينما تتمتع الزيوت الاوروبية بميزة الانخفاض ---



النسبى فى الاسعار بالاسواق الامريكية وهذا الانخفاض يراه الامريكيون مصطنعا لأنه نتاج سياسات دعم الحكومات الاوروبية للمزارعين .

وتستند الولايات المتحدة فى هذا التهديد إلى المادة ٣٠١ من القانون التجارى الذى يخولها اتخاذ اجراءات انتقامية من جانب واحد ازاء دول أخرى دون الحصول على موافقة الجات .

وبعد هذا التهديد الامريكى توصل الطرفان الامريكى والاوروبى فى ٢٠ نوفمبر من نفس الشهر الى صفقة اعترضت عليها فرنسا ، ويتم بمقتضاها تخفيض حجم الصادرات الزراعية الاوروبية المدعومة بنسبة ٢١ ٪ على مدى ست سنوات وهكذا فإذا كان من المقرر أن يزيد حجم سوق الحبوب الغذائية بنسبة ٤٠ ٪ حتى عام ٢٠٠٠ ، فإن نصيب المجموعة الاوروبية فى هذه السوق سيقل بمقدار النصف ، ويستهدف هذا المشروع كذلك كل المنتجات الزراعية الاخرى بخلاف الزيوت مثل السكر والنبيذ والخضروات والفواكه واللحوم .

ووافقت أوروبا على حصر انتاجها من نباتات الزينة ، فى أقل من ٥ ملايين هكتار .

وترى فرنسا فى هذا الاتفاق اجحافا بمصالحها لأنه سيؤدى إلى تجميد ١٥ ٪ من الاراضى الزراعية فى دول المجموعة الاوروبية ويتمتع الفلاحون فى فرنسا بنفوذ سياسى قوى . وقد تمثل السخط الفرنسى فى خروج مظاهرات الفلاحين الغاضبة التى اعلنت عدم الرضاء عن هذه الصفقة .

إحتكار الغذاء :

ومن المعروف أن الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية تحتكران ٣٦ ٪ .. من إجمالى تجارة المواد الغذائية العالمية . ويؤدى الاتفاق الأخير إلى رفع فاتورة استيراد الأغذية ، تلك التجارة التى يبلغ حجمها ٥٥٠ بليون دولار ، وتشكل ١٥,٧٪ من إجمالى تجارة العالم .

ويقول الفرنسيون أن امريكا تحاول أن تنقل الكساد الذى يعانى منه إقتصادها إلى العالم الخارجى ، ومنه اوروبا ، من خلال زيادة صادراتها من السلع الغذائية على حساب الدول المستوردة .

وتعانى المجموعة الأوروبية من عجز تجارى فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وصل إلى ٢٧,٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ بينما سجلت الولايات المتحدة فائضا بلغ ١٨ مليار دولار ، وتستورد دولها خمس صادراتها العالم من المواد الزراعية والغذائية . وقد أعلنت سكرتارية الجات فى تقريرها السنوى الذى نشر فى مارس ٩٢ ، أن ممارسات السياسة التجارية الأمريكية شكلت تهديدا لحرية التجارة العالمية حيث بلغ الدعم الحكومى للزراع خلال السنوات العشر الماضية ١٣٤ مليار دولار .

وهناك طرف ثالث فى الخلاف حول الحاصلات الزراعية وهو اليابان وكوريا . فاليابان تفرض حظرا منذ ٤٧ عاما على استيراد الارز وترفض استبدال هذا الحظر بتعريفات جمركية متدرجة فى الانخفاض . وهناك رفض شعبى متزايد لفتح سوق الارز فى البلدين .

وإذا كان مفتاح نجاح جولة أورجواى يكمن فى التوصل الى حل لمشكلة الحاصلات الزراعية فإن عدم الاجماع على الاتفاق الأوربى الأمريكى الذى تم التوصل اليه فى أواخر نوفمبر الماضى ، يضاف له أسباب أخرى تعوق التوصل الى نهاية ناجحة لجولة أورجواى رغم إعلان جميع الأطراف عن رغبتها فى التوصل إلى مثل هذا الاتفاق فهناك أيضا خلاف بين الطرفين الأوربى والأمريكى حول التعريفات الجمركية على السلع الصناعية فالولايات المتحدة تسعى إلى تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة الثلث على مجموعة منتقاة من السلع وأن تتفق الدول التجارية الرئيسية على إزالة التعريفات الجمركية تماما المفروضة على بعض السلع ، مثل المواد الصيدلية والمعدات الطبية والانشائية .

وهناك اتفاق أولى بين الطرفين للتخلص التدريجى من التعريفات الجمركية على الصلب وتصر الولايات المتحدة على أن تلغى الدول الأوروبية كل اشكال الدعم الذى توفره لمنتجى الصلب لديها .

ولكن المجموعة الأوروبية ترفض التوصل إلى إتفاق يتناول الغاء التعريفات الجمركية على نحو متبادل على الورق ومنتجات الخشب والمعادن غير الحديدية والسلع الالكترونية والأسماك والمشروبات . وترفض المجموعة الأوربية تقسيم السلع إلى قطاعات لأن ذلك يتناقض مع جوهر المساومة فى التعامل التجارى .

رسوم امريكية مرتفعة :

ويأخذ الأوروبيون وبعض الأطراف الأخرى على الادارة الأمريكية رفضها خفض الرسوم المرتفعة والتى تفوق ١٥ ٪ على منتجات النسيج ذات الحساسية الخاصة بالنسبة لكثير من البلدان النامية والأوروبية ، وتذكر مصادر أوروبية أن الولايات المتحدة تفرض أحيانا رسوما تصل إلى ٥٨,٦ ٪ بينما تصل أقصى رسوم تفرضها الدول الأوروبية الى ٢٢ ٪ .

وترفض الولايات المصير الجات :

وهذه الخلافات المتصاعدة حول « الجات » تثير التساؤل حول مصيرها فهناك اراء ترى أن التكتلات الاقتصادية والتجارية مثل المجموعة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA تعتبر هدما لروح تحرير التجارة الدولية التى تحملها « الجات » .

ومن القائلين بهذا الرأى ليستر ثورو عميد كلية الادارة واستاذ علم الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، حيث يقول فى كتابه « رأسا لرأس : المعركة الاقتصادية القادمة بين الولايات المتحدة واوروبا واليابان » ان العالم قدنما وفاقت قدراته امكانات وقواعد



نظام الجات ، ويجب استحداث نظام تجارى جديد يتماشى مع الأمر الواقع . فالتكامل الأوروبى يجعل من أوروبا اكبر سوق تجارى فى العالم خاصة مع تبنى دول أوروبا الشرقية لسياسات التحرير الاقتصادى ويتضح أن نظام التكتلات ستكون له الغلبة على نظام الجات المأمول .

ولكن جيرد لانجوت رئيس بعثة المجموعة الأوروبية فى بون وخبير التجارة الدولية يرى أن خفض إجراءات الحماية القائمة حاليا من شأنه أن يسفر عن تحقيق أرباح وفيرة لجميع الأطراف ولايستطيع أحد أن يتحمل نتائج الحرب التجارية ومن شأن فشل مفاوضات الجات أن يتسبب فى آثار مدمرة على صعيد العلاقات الدولية لأن البديل سيكون تكتلات تجارية متنازعة واشتداد النزاع بين الشمال والجنوب حيث ستتناقص قدرات البلدان النامية فى الاقتراب من عتبات التصنيع ، كما أن الدول الشيوعية السابقة تضع كل آمالها فى حرية الدخول إلى الأسواق العالمية بعد إقامة نظام اقتصاديات السوق ، وهناك أيضا مشكلات حقوق الملكية والعلامات المسجلة .

والخلاصة أنه سواء توصلت أطراف الجات إلى نهاية ناجحة أم فشلت ، وكان البديل حربا تجارية : فإن الأكثر احتمالا هو أن تكون خسائر الدول النامية فى الجنوب والديموقراطيات الحديثة فى شرق أوروبا هى الطرف الخاسر وذلك لأنه فى حالة نجاح جات فإن قواعد التجارة ستلعب مع الطرف الأقوى وستزداد قيمة فاتورة استيراد الغذاء للدول المستوردة له ، كما أن سيادة روح التكتلات من شأنها التقليل إلى الحد الأدنى لغرض الوصول إلى أسواق هذه التكتلات من جانب الاخرين ، سواء كانت دولا نامية ، أو شرق أوروبية .

ومن ضمن الضغوط التى ستتعرض لها هذه الدول : الضغط من أجل فتح أسواق الخدمات لديها تلك المتمثلة فى البنوك والطيران والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتأمين .. الخ اشكال الخدمات التى تساهم بجزء كبير فى الدخل القومى لهذه الدول وفى حالة فتح الأسواق فإن الشركات الوطنية لن تقوى على المنافسة مع الشركات عابرة القومية والتكتلات الكبرى . وهناك أيضا الضغط على الدول النامية لفتح أسواق النسيج والملابس تلك الصناعة التى تعتمد عليها معظم الدول النامية فى توظيف العمالة الكثيفة فى صناعة تستلزم قدرا أقل تعقيدا وتكلفة من التكنولوجيا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

حقوق الملكية الفكرية وجولة اوروجواى

زيادة «الثراء» للدول المتقدمة.. و«الفقر» للدول النامية

تلقى مسألة حماية حقوق الملكية العقلية فى مباحثات جولة اوروجواى المتعددة الأطراف التى تجرى حاليا بصدد العلاقات التجارية اهتماما من الدول الصناعية والدول الاخذة فى التصنيع أكبر من اهتمام البلاد الأقل نموا بالرغم من حاجتها الملحة إلى التكنولوجيا الحديثة.

وتتضمن الملكية الفكرية ابتكارات متعددة تشمل الاختراعات والأدوية والمعالجات الطبية وحقوق طبع الكتب وبرامج الكمبيوتر وغير ذلك.

ولما كانت الطاقة المحلية لهذه الدول النامية محدودة فى مجالات الابتكار التكنولوجي وتطوير المنتجات فهى تعتمد على استيراد هذه المنتجات اللازمة لنموها، ولهذا فإن هذه الدول تخشى تطبيق حقوق براءات متشددة على الشركات الأجنبية وفرض قوانين ضد عمليات التقليد المحلية مما سيؤدى إلى رفع أسعار السلع الاستهلاكية والمنتجات الرئيسية، وفى نفس الوقت ستتحول الأرباح ببساطة إلى خارج هذه البلاد، بينما تتطلع هذه الدول أن تحصل على نصيب من الارباح لتعويض التكاليف الناجمة فى المدى القصير.

وقد ادت الاختلافات فى سياسات حقوق الملكية العقلية إلى نشوب منازعات تجارية خطيرة فى مجالات متميزة عديدة بسبب التزوير أو القرصنة حيث تباع نسخ الأشرطة أو الافلام بدون دفع حقوق المؤلفين وأيضا تقليد المنتجات مرتفعة التكاليف مثل الادوية وبرامج الأدوية بدون الحصول على اجراءات الموافقة اللازمة.

وترى الدول المتقدمة مميزات كبيرة فى تطبيق قوانين متشددة لحماية البراءات وحقوق الطبع فى حين أن الفوائد الفورية التى ستعود على الدول الفقيرة أقل بكثير.

وقد فرضت الاختلافات فى حماية حقوق الملكية تكاليف ضخمة اجتماعية وخاصة على النظام التجارى العالمى، وتشمل التكاليف الاجتماعية القرارات التى تصدرها الشركات لخفض مستوى التجارة والاستثمار إلى المستوى الموجود لحماية البراءات وليس إلى مستوى الطلب المتوقع على المنتجات الامر الذى يجعل بعض الشركات تتجنب العمل فى أسواق معينة بسبب قصور قوانين حماية الحقوق مما يؤدى إلى عدم كفاءة مصادر التسويق فى العالم.

هذا علاوة على أن قضايا حماية البراءات التى لم يفصل فيها ستصبح موضوع المنازعات التجارية كما انها إذا لم يتم حلها فستؤدى إلى تعويض الرسوم والحواجز التجارية الأخرى مما ينتج عنه ارتفاع تكاليف السلع والخدمات فى أنحاء العالم.

أما التكاليف الخاصة الناجمة عن التباين فى سياسات حماية البراءات فسوف تضر بالقطاع الخاص وقد تزايد اهتمام الشركات الأمريكية والاوروبية بهذه التباينات التى قلصت من مبيعاتها وأرباحها بسبب ارتفاع تكاليف رفض حقوق البراءات والعلامات التجارية فى دول متعددة تطبق سياسات متباينة.

من هنا تزايدت الحاجة لحماية البراءات حيث تتطلب التكنولوجيات التى يعتمد عليها العالم دائما ابتكارات فريدة تنفق عليها الشركات أموالا طائلة مثل برامج الكمبيوتر وأشباه الموصلات ومنتجات التقنية الحيوية. وقد أيدت الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية الاتفاق الدولى بصدد حماية حقوق الملكية الفكرية ووضع معايير لحماية ابتكارات الشركات والدول ومع ذلك من العسير تحقيق اتفاق بالإجماع على سياسة واحدة.

وسوف يؤدى التنظيم القياسى عند مستويات حمائية قوية إلى أن تتحمل الأطراف المشاركة فى العلاقات التجارية الأرباح والتكاليف بالتساوى فيما بينها.

ومن المعروف أن حقوق الملكية الفكرية تختلف عن الحواجز التجارية التقليدية التى يتفق الاقتصاديون على أنها تعطل فاعلية الأسواق وتضر بالبلاد التى تفرضها وتضر أيضا بشركائها فى التجارة.

وعلى عكس ذلك تحاول حقوق الملكية الفكرية أن تهتم بعلاج الفشل الكامن فى الأسواق لعدم قدرتها على مكافأة الابتكار.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

ولعلاج هذا الفشل فرضت حقوق الملكية الفكرية أسلوب الاحتكار التقليدى على تدفق المعلومات وتعتمد مصالح كل دولة فى هذه السياسة على مجموعة من الخصائص القومية تشمل قدرتها الابتكارية ومقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية واختيارها لنوعية الاستهلاك.

وستكون الشركات المبتكرة هى أكثر الاطراف استفادة من حقوق الملكية العقلية المتشددة بينما ستحمل مستهلكى المنتجات تكاليف أعلى وبعبارة أخرى ستربح الدول المبتكرة كثيرا فى حين ستواجه الدول الفقيرة خسائر ضخمة.

وقد توصلت مباحثات حقوق الملكية العقلية فى جولة اوروجواى إلى اتفاقيات مبشرة تناولت مشاكل مثل تسوية منازعات حقوق الطبع والتعدى على البراءات، وتبعا للاتفاقية المقترحة ستوافق جميع الدول تقريبا على القضاء على سرقة الاعمال أو انتحالها خلال فترة معينة وتجريم الاستخدام غير القانونى للعلامات التجارية أو لحقوق الطبع،

كما اتفقت جميع الدول على ضرورة فرض حد أدنى من المعايير القوية لحماية البراءات بحيث تمنح بعض المرونة للدول المتقدمة بمستويات متباينة. وفى ظل هذه الاتفاقية سوف يتسنى للدول الفقيرة أن تصل تدريجيا إلى المعايير الدولية فى حماية حقوق الملكية العقلية عندما تسمح ظروفها بذلك، حيث ستقدم الدول المتقدمة المساعدات الفنية والمالية لمساندة هذه الدول الفقيرة فى تطبيق وتدريج معاييرها بمرور الوقت، كما سيتم تطوير سياسات المنافسة المحلية لتنظيم أى احتكار غير مرغوب تمارسه الشركات على حقوق الملكية العقلية فيها.. وفى المقابل ستوافق الدول على تقليل الحد الأدنى لاستخدام الرخص الإجبارية كما ستوافق على دفع تعويض على أساس السوق عند تطبيق هذا الاستخدام.



استراتيجية دولية لتشجيع الاستثمار فى الدول النامية

الدعوة لازالة الحواجز التجارية والقانونية وانهاء دورة أوروجواى

واشنطن - وكالات الانباء - وضع كبار المسئولين الماليين فى العالم استراتيجية جديدة تشجع الاستثمار وتدفق رؤوس الاموال الى الدول النامية لمساعدتها على دفع اقتصادياتها والتخلص من الفقر.

وتدعو استراتيجية الاستثمار التى اقترحتها لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد والبنك الدوليين فى ختام اجتماعها نصف السنوى الدول الغنية والفقيرة على السواء الى ازالة الحواجز من امام تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية.

ودعت اللجنة فى بيان لها الدول الفقيرة الى تحرير نظم اسعار الصرف وتحديث النظم المصرفية والعمل على استقرار اقتصادياتها وخفض ديونها والاسراع بعمليات التحول الى القطاع الخاص.

وطالبت اللجنة فى نفس الوقت الدول الغنية بالغاء الحواجز القانونية واصلاح قوانين الضرائب التى تعوق الاستثمارات الدولية وخاصة من شركات التامين وصناديق الاستثمار

وكانت استثمارات القطاع الخاص التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات قد تزايدت بشدة خلال السنوات الاخيرة الا ان لجنة التنمية اكدت انه لاتزال هناك حواجز ومعوقات قانونية تحول دون تدفق المزيد من الاستثمارات.

وطالبت اللجنة فى بيانها الدول المتقدمة الى انهاء دورة اوروجواى فى اطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية بنهاية العام الحالى فى الوقت الذى دعا فيه لويس بريستون هذه الدول الى فتح اسواقها امام البضائع الاجنبية ودفع اقتصاديات دول العالم الثالث.

وقال برستون ان الدول النامية فتحت اسواقها امام بضائع الدول الاخرى وحث الدول الصناعية على ان تفعل مثلها.

وحذر «ريتشارد هاوسان» رئيس لجنة التنمية بالبنك الدولى من العودة الى سياسات العزلة والحماية التى كانت تنتهجها الدول فى الماضى.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣

وزير اميركي: مفاوضات الغات تقترب من النهاية

● بروكسيل - رويتر - قال وزير الزراعة الأميركي مايك ايسبي ان المفاوضات بشأن تحرير التجارة العالمية دخلت مراحلها النهائية. وقال للصحافيين أمس «نحن نتجه نحو النهاية»، وذلك بعد أن ناقش مع ريني شتايشن المفوض الزراعي للمجموعة الأوروبية والسير ليون بريتان مفوضها التجاري جولة اوروغواي من محادثات تحرير التجارة العالمية التجارية تحت اشراف الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات».

وعندما سئل ان كان من المكن التوصل الى اتفاق رد بقوله: هذا صعب ولكنه ممكن عملياً. وأضاف انه أبلغ شتايشن بأن الخلافات مع المجموعة حول نفاذ المنتجات الزراعية الى الأسواق تمثل خطورة على الاتفاق بوجه عام ولا بد من حلها بسرعة.



كانتور: المجموعة الاوروبية توافق على اصلاحات "الغات"

● واشنطن – رويتر – قال الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور ان الولايات المتحدة اتفقت مع المجموعة الأوروبية على محاولة الانتهاء من محادثات التجارة العالمية بحلول ١٥ كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

وقال كانتور امس: تشير التطورات الاخيرة الى امكانية العمل سوياً مع المجموعة الأوروبية لانهاء المفاوضات... ونجاحنا في ذلك متوقف على المساهمة الكاملة للآخرين مثل اليابان والدول النامية».

وكان كانتور يشير الى تباطؤ المفاوضات حول النظام التجاري العالمي الجديد في اطار الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات».

وأضاف «ان بعض الدول كانت تنتظر مبادرة الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية الى فتح الاسواق قبل تقديم مساهماتهم في المفاوضات. وها نحن والمجموعة الاوروبية قبلنا المسؤولية واتفقنا على استهداف خطوط عريضة لفتح الاسواق».



الدول الغربية تناقش محادثات "الغات" المتعثرة

● طوكيو - رويتر - قال يوجي تاناهاشي نائب وزير التجارة الدولية والصناعة الياباني أمس ان وزراء تجارة اليابان وكندا والولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية سيناقشون يوم ١٤ ايار (مايو) الجاري موضوع المحادثات التجارية المتعثرة المنعقدة في اطار الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (الغات).

وقال في مؤتمر صحافي ان الوزراء الأربعة سيجتمعون في تورونتو لبحث قضايا تجارية من بينها دورة اوروغواي المنبثقة عن مفاوضات (الغات).

وربما يبحث وزراء تجارة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الموضوع قبل أو بعد اجتماعهم في باريس يومي الثاني والثالث من حزيران (يونيو).

وتشارك حوالي ١١٤ دولة في دورة اوروغواي التي بدأت قبل ستة أعوام في اطار مفاوضات الغات لكسر الحواجز التي تعوق التجارة العالمية في مجالات الزراعة والسلع الصناعية والخدمات.

وتجاوزت المحادثات الوقت المحدد لها بأكثر من عام بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان.

واشنطن وسلاح التجارة الحرة !!

اتجهت الادارة الامريكية مؤخرا الى تصعيد التوتر فى العلاقات التجارية الدولية مما ينذر بانفلات الامور في اية لحظة واشتعال الحرب التجارية بين ثلاثى القوة الاقتصادية ، العالمية : امريكا وأوروبا واليابان . وقد اتضح ذلك من خلال تهديد الرئيس الامريكى برفع التعريفات الجمركية على بعض الصادرات اليابانية عشرة أضعاف ماهى عليه الآن وتهديده بتعليق اتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك الى ان تنتهى بعض الخلافات بين البلدين حول قضايا بيئية ، ثم انذار امريكا للمجموعة الأوروبية بفرض قيود على تعاقدات الشركات الاوروبية مع الحكومة الامريكية اذا لم تتراجع اوروبا عما تعتبره واشنطن تمييزا فى تعاملات السوق الموحدة لغير صالح الشركات الأمريكية .

ومعنى كل هذه الأحداث مجتمعة التى انطوت على لهجة عقابية واضحة ان واشنطن تغفل حقيقة هامة وهى انها فى سعيها لاجبار الآخرين على الالتزام باللوائح والقوانين المتعارف عليها قد تنتهك هى نفسها هذ اللوائح والقوانين اذا اغلقت اسواقها امام منتجات تهدد انتاجها المحلى وهو مايعنى فى النهاية توصيل الامور الى مرحلة تجد فيها كل دولة نفسها مضطرة الى فرض اجراءات الحماية التجارية

بل ان واشنطن تغفل ايضا ان سياسات الحماية التجارية هى سلاح يمكن ان يرتد اليها اولا حيث ان الولايات المتحدة تعد اكبر دول العالم فى مجال التصدير .

غير ان اخطر ماتنطوى عليه هذه المناوشات التجارية التى تشتعل وتخفت من وقت لآخر هو مدى تاثيرها على دول العالم النامى خصوصا بعد ان حذرت واشنطن مؤخرا من انهلمنوف تضطر الى وضع نهاية لدورة أورجواى دون التوصل الى اتفاق يضمن مزيدا من الانفتاح لاسواق العالم وهو مايعنى اخراج هذه الدول من الأسواق العالمية تماما !!

المصدر : العالم اليوم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ٩ مايو ١٩٩٣

فى احدث تقرير لـ «الجات»:

٥,٥٪ زيادة فى حجم التجارة العالمية

☐ جينيف ـ عايدة إبراهيم:

ذكر تقرير منظمة التجارة والتعريفة الجمركية «جات» عن احوال التجارة فى العالم، أن التجارة العالمية شهدت فى عام ١٩٩٢ تقدما ملحوظا اكثر منها فى عام ١٩٩١ على عدة مستويات حيث وصلت نسبة نمو حجم التجارة الى ٤,٥٪ فى الوقت الذى كانت نفس نسبة النمو فى عام ١٩٩١ لاتتجاوز ٣٪ فقط.

من ناحية اخرى أعلن تقرير «الجات» ان التجارة العالمية زادت بنسبة ٥,٥٪ على اساس مقياس القمة لتصل الى حوالى ٣,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ الماضى. وذلك فى نفس الوقت الذى تشير التقديرات الأولية الى ان حجم التجارة الدولية فى ميدان الخدمات الذى يشمل النقل والسياحة والمواصلات والتامين والخدمات المصرفية أزدادت بنسبة ٨٪ لتصل الى حوالى ٩٦٠ مليار دولار مما يجعل من عام ١٩٩٢ العام الرابع على التوالى الذى تشهد فيه الخدمات نموا اسرع من نمو تجارة البضائع.

وقد أكد تقرير «الجات» على ان نتائج العام الماضى اشارت الى ظاهرتين اولاهما ان عام ١٩٩٢ كان العام الثانى الذى يتميز بنمو التجارة العالمى بشكل قوى مقارنة بنمو العالم بشكل عام. والظاهرة الثانية ان الدول التى ساهمت فى هذا النمو التجارى تشمل بلادا من خارج مجموعة الدول الصناعية كما ان هذه البلدان لاتقع فى شرق آسيا فقط بل أيضا فى امريكا اللاتينية كالارجنتين وشيلى والمكسيك وفنزويلا إضافة الى معظم بلدان الشرق الأوسط

وفيما يخص العام الجارى ١٩٩٣ اكد تقرير «الجات» على ان وضع التجارة الدولية يتوقف الى حد بعيد على اتجاهات الاقتصاد العالمى. وان كان لايمكن توقع إزدياد نمو التجارة خلال هذا العام على اساس الزيادة التى لوحظت فى العام الماضى ١٩٩٢. حيث يعود السبب الى ان بعض العوامل الخاصة التى لعبت دورا فى إزدياد التجارة الدولية فى العام الماضى قد لاتتوافر فى هذا العام ١٩٩٣ ومن هذه العوامل توحيد الالمانيتين، والإزدياد الكبير فى التجارة بين هونج كونج والصين، إضافة الى النمو الهائل فى واردات أمريكا الشمالية والوسطى والشرق الاوسط.

واشار التقرير الى ان عدد الدول الموقعة على اتفاقية الجات بلغ فى ابريل الماضى ١١٠ دول بينما كان عددها ١٠٣ دول فقط عام ١٩٩١، وذلك فى الوقت الذى تبين الطلبات لشغل مقاعد المراقبين زيادة مشاركة الحكومات فى منظمة الجات.

من ناحية اخرى تناول التقرير الصادر عن الجات فى جينيف مايخص نواحى التعريفة الجمركية والتجارة فى مصر حيث اشار التقرير الى ان مصر شهدت فى اغسطس ١٩٨٦ خفضا فى معدلات التعريفة بما تعادل نسبته ٥٠٪ وتلا ذلك التخفيض آخر بنسبة ٣٠٪ فى يوليو ١٩٨٩.. فى الوقت الذى الغيت فيه جميع الضرائب الاضافية على الواردات.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لحماية مزارعيها

فرنسا تعيد النظر فى اتفاقية «الجات»

□ باريس ـ مصطفى مرجان:

فى الأيام القليلة القادمة سيحمل الوزراء الفرنسيون إلى بلدان الجماعة الاوروبية مذكرة أعلنها إدوارد بالادور وتختص باتفاقيات «الجات» التى أبرمتها الجماعة الأوروبية مع الولايات المتحدة فى نوفمبر الماضى. جوهر هذه المذكرة يكمن فى أن فرنسا إذا طبقت الاتفاق الذى يقضى بالحد من دعم صادراتها من الغلال فإنها ستفرض على مزارعيها أن يستغنوا عن استخدام أكثر من ١٥٪ من أراضيها بهدف زراعة الغلال وهو الحد الأقصى الذى تقول به «السياسة الزراعية المشتركة» الأوروبية.

وتقول المذكرة أيضا أنه من الصعب حرمان الجماعة الأوروبية من المشاركة فى التوسع المحتمل لأسواق المواد الغذائية فى العالم من الاعوام المقبلة، مما يعنى أنه إذا كانت فرنسا تقبل جزئيا الحد من دعم الصادرات الغذائية فذلك لا يعنى أن تحد من كميات المواد المصدرة وهذا تحديدا هو ما تريده الولايات المتحدة من خلال مطلبها بالحد من دعم أوروبا لصادراتها الغذائية وخاصة الغلال.

المذكرة تعتمد على فلسفة الاصلاح العام التى يقول بها «إدوارد بالادور» حيث إنها لا ترفض الدعم كلية ولكنها تقبله فى أضيق الحدود بما يسمح بالتشجيع على المنافسة الدولية لصالح المنتج والمستهلك معا.

المقصود بذلك أن على المزارعين الفرنسيين أن يخفضوا بأنفسهم من أسعار منتجاتهم من الغلال إذا أرادوا الإستمرار فى العمل، وعلى الولايات المتحدة أن تقبل منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية وخاصة الغلال.

من ناحية أخرى تشير المذكرة إلى أن بعض منتجات الاغذية الحيوانية كانت تدخل ـ حتى الان ـ إلى أوروبا تحت أسماء أخرى وبما يجعلها تتهرب من الضرائب.

الواضح حتى الان أن فرنسا تريد أولا أن تضم بقية البلدان الأوروبية للدفاع عن المصالح الزراعية الأوروبية، الأمر الذى لم تحققه الحكومة السابقة، كما أنها لا تريد زيادة التوترات مع الولايات المتحدة ولكنها لن تتنازل عن حقوق المزارعين الفرنسيين.



"الغات" تختار مديراً عاماً جديداً الشهر المقبل

● جنيف – رويتر – اعلنت هيئة الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات» عقد اجتماع خاص في التاسع من حزيران (يونيو) لاختيار مدير عام جديد من المتوقع ان يكون بيتر سوذرلاند رئيس اتحاد البنوك الايرلندية.

وقال مندوبون تجاريون ان سوذرلاند هو المرشح الاكبر لخلافة ارثر دنكل الذي سيتقاعد في نهاية حزيران. وسوذرلاند ايرلندي الجنسية شغل منصب مفوض عمليات المنافسة التجارية داخل المجموعة الأوروبية في الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٨٩.

ويتولى دنكل وهو ديبلوماسي سويسري سابق يبلغ من العمر ٦٠ عاماً منصب مدير عام «الغات» منذ ١٣ عاماً.

وهناك ثلاثة مرشحين للمنصب. والمرشحان الآخران هما لويس فرناندو خاراميلو مندوب كولومبيا لدى الامم المتحدة في نيويورك، وخوليو لاكارت مورو وهو من اوروغواي ويعمل كمندوب تجاري مع «الغات» منذ فترة طويلة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

دولى

الابعاد والاثار الاقتصادية لمفاوضات الجات



حول هذا الموضوع دارت المناقشات وتركزت الابحاث، التى تم تداولها فى المؤتمر الذى عقد خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٢ مايو ١٩٩٣ تحت إشراف الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية، بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية بالاهرام ونظيره فى كلية الاقتصاد اضافة الى وزارة الاقتصاد وجامعة حلوان وقد اخذ هذا التداول، عدة فروع اساسية . انقسمت الى اقسام تتناول :



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

اولا : الخلفية التاريخية وانظام الاساسى للمعاهدات وقد تم فى هذا المجال إستعراض موضوعات ، « خلفية عن الجات ودورة اوروجواى ، الموقف الحالى لمفاوضات جولة اوروجواى :، الاتفاقية العامة للتعرفيات والتجاره »

ثانيا : اما المحور الثانى فخاص بجولة اوروجواى كمشروع للاتفاقيات الدولية . وقد شمل موضوعات الموقف التفاوض فى اطار جولة اوروجواى ، التكتلات الاقتصادية العالمية والجات وموقف الدول العربية ، ثم « المهارات التفاوضية فى جولات الجات »

ثالثا : النظام الدولى الجديد ، كان موضع المحور الثالث ، والذى تناول « النظام التجارى الدولى بعد دورة اوروجواى ، النظام التجارى الدولى فى اطار اتفاقية الجات ، والاعتبارات البيئية وحرية التجارة : واخيرا اتفاقية الجات .. الى اين ؟

رابعا : قضية الملكية الفكرية : كانت الموضوع الذى تناولته الابحاث والمنقشات من خلال إنعكاساتها على قطاع العلم والتكنولوجيا .

فتم طرح موضوع .. الملكية الفكرية مركز التحكم فى النظام العالمى الجديد ... حماية الملكية الادبية والفنية .. ، والمفاوض المصرى وحقوق الملكية الفكرية ... الجوانب التشريعية للملكية الصناعية ، الملكية الصناعية والتنمية المصرية

خامسا : الانعكاسات على قطاع الصناعة . وقد ادرج فى اطارها ، مشكلة الاغراق ، مستقبل اتفاقيات المنسوجات الدولية ، صناعة البرمجيات فى مصر فى اطار الاحتكارات الدولية ، ثم .. الانعكاسات المحتمله على قطاع الدواء فى مصر . واخيرا ، على التنمية الصناعية فى مصر .

سادسا : الخدمات المالية ، وقد تم فى اطار هذا المحور ، إستعراض الانعكاسات على الجهاز المصرفى ، واثر المفاوضات على اسواق المال والمعاملات المصرفية ، .. واخيرا .. اتفاقية الجات . وقطاع التأمين فى مصر ..

سابعا : وكانت تجارة الخدمات ، هى المحور السابع ، فتم إستعراض ملامح « التجارة الدولية فى الخدمات » ، ثم اثر تحرير هذه التجارة على ميزان المدفوعات .. واخيرا ، الاوجه القانونية لتحرير التجارة .

ثامنا : وقد كانت الزراعة ، واحتمالات المستقبل امام تجارتها الخارجية ، ومستقبل الاستثمار فيها ، إضافة على انعكاس المفاوضات ، على الزراعة بصفة عامة والاقتصاد المصرى بصفة خاصة ، هى النقاط الرئيسية التى تم تناولها ، فى اطار محور الانعكاسات على قطاع الزراعة .

تاسعا : وكان لقيضتى الاستثمار والعمالة مجالهما فى الابحاث والمناقشات ، حيث تم تناول تدابير الاستثمار فى اطار اتفاقيات الجات تاثير اتفاقيات الجات على العمالة المصرية .

عاشرا : وكانت الآثار المترتبة على مفاوضات الجات . بالنسبة لقطاع التشييد والنقل . موضوع التناول من قبل الدراسات الخاصة .. اتفاقيات الجات وقطاع النقل ... الاهمية الاقتصادية لقطاع النقل البحرى ، وانعكاسات تطبيق اتفاقية الجات ... بالاضافة الى إنعكاسات تحرير الخدمات

القضايا الخاصة لدول الجنوب :

وقد كان من ابرز الابحاث التى قدمت ، تلك الخاصة بالدكتور « اسماعيل صبرى عبدالله » ، حيث اشار فيها الى نشأة الجات .. ودورات التفاوض ثم انتقل منها ، الى جدول اعمال دورة ارجواى .

وقد كانت قضايا الجنوب ، محور إهتمام خاص من جانب الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله ، فاشار الى :

١ ـ تصدير المنسوجات والملابس :

تطالب الدول المصدرة بالغاء الاتفاقية الخاصة المشار اليها من قبل وتعميم قواعد الجات المطبقة على بقية المصنوعات . وتعلق المجموعة الأوروبية موافقتها على هذا على شرط موافقة دول الجنوب على بقية القضايا المطروحة وبصفة خاصة قواعد الملكية الذهنية TEIPS) فى رطانة الجات) . وتحاول بعض الدول اختيار بعض المصنوعات الخاضعة لاتفاقيات **Multifiber** لاخضاعها للجات دون الالغاء الكامل لتلك الاتفاقية . كذلك تختلف الاطراف المتعاقدة حول اجل فترة الانتقال من النظام الخاص بهذه المنتجات الى النظام العام الذى تحدده الجات . وتتراوح اقتراحات التحديد مابين خمس سنوات وعشرين سنة . وحيث تحتل صادرات مصر من هذه المجموعة ٢٥,٦٪ من اجمالى صادراتنا الصناعية بعد استبعاد البترول وبالنظر الى الاتجاه الواضح لقطاع الاعمال الخاص فى انتاج وتصدير الملابس يكون الموقف المطلوب من مصر فى المفاوضات هو العمل على تصفية اتفاقية **Multifiber** باسرع ما يمكن .

٢ ـ وفيما يتعلق بالصادرات الصناعية بصفة عامة يتعين على مصر التمسك الشديد بحماية الصناعات الوليدة والسهر على تحقيق اكبر نفع ممكن من الاجراءات الخاصة بمواجهة الاغراق . وهو امر يقتضى متابعة الأسواق الخارجية متابعة مستمرة حتى يتسنى التعرف اولا بأول على حالات الدعم فى البلاد التى نستورد منها والمبادرة الى زيادة الرسوم الجمركية بما يعادل مقدار الدعم المقدم لاى واردات صناعية . ولما كان من غير الوارد ـ حاليا على الاقل ـ الانسحاب من الجات فلا سبيل الا الحرص على ما تقدمه لنا من ضمانات .

٣ ـ وفيما يتعلق بالملكية الذهنية لابد من التمسك لاخر لحظة بأن للامم المتحدة منظمة بأكملها متفرغة لهذا الموضوع **WIPO** ورفض اقحام هذه القضية فى اتفاقيات الجات التى لايجوز لها التصدى الا فيما يتعلق بالغش التجارى المتمثل فى استخدام اسم او علامة تجارية بدون موافقة الشركة المعنية للحصول على ترخيص بذلك . ويجب ان يؤكد الوفد المصرى ان « تقليد » منتج اجنبى دون استخدام الاسم او العلامة التجارية امر يشجع التصنيع وينشط التجارة الدولية ويخفف على المستهلك فى كل مكان نتائج اى اوضاع احتكارية تكرسها طلبات الدول الصناعية التى لا تقتصر على حماية الحقوق المشروعة للمؤلف او المخترع على اساس قواعد تسجيل براءات تنظمها التشريعات الوطنية المختلفة وتعطى لاى براءة منها حقوقا دولية تلزم



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

الاخرين ، وانما تمتد ايضا لتوسع نطاق الحماية التى وضعتها WIPO دون اى مسوغ .

٤ ـ اما فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية فاننى ارى ان ما منحته الدولة من مزايا للاستثمار الاجنبى اوسع من كل ماجاء فى مفاوضات دورة اوروجواى . ومن المفيد ان نذكر هنا ان البنك الدولى وجد ان دول العالم الثالث تتنافس على تقديم التنازلات للمستثمرين الاجانب على نحو غير سليم اقتصاديا او ماليا ويفسد عمل اليات السوق . ولهذا شكل البنك والصندوق فريق عمل راسه الدكتور ابراهيم شحاته ووضع بالفعل اطارا قانونيا نموذجيا فى نظر هاتين المؤسستين لتستفيد منه بلدان العالم الثالث . وقد يكون من المفيد ان يجرى المفاوض المصرى مقارنة بين هذا الاطار وبين ماهو معروض فى مفاوضات الجات .

٥ ـ قطاع الخدمات : تقول النظرية الاقتصادية ان فوائد التجارة الدولية تتحقق بالكامل عن طريق ضمان حرية انتقال عناصر الانتاج والمنتجات عبر الحدود . وقد حققت الجات بالفعل انجازا كبيرا فى طريق حرية انتقال السلع الصناعية وهى تريد الأن مد هذه الحرية الى المنتجات الزراعية . اما راس المال فانه يتحرك بالفعل كيف شاء ولا يحد منه فى الدول الصناعية الا امكان اعتراض الدولة المصدرة او المستقبلة كاستثناء يؤكد القاعدة العامة . وترفض الدول الصناعية بشدة حرية انتقال عنصر العمل . وهناك حملات معادية للهجرة ليس فقط من حيث الحد منها ولكن ايضا بالتخلص التدريجى من الوافدين المقيمين حاليا فى تلك الدول . ولكنها فى الوقت ذاته تريد ان توفر للعمالة القادمة منها الى دول الجنوب حرية الاستقرار والمعاملة المتساوية بين الوافدين والمواطنين عن طريق تجارة الخدمات . فثمة خدمات كثيرة تعتمد على المعرفة لا تنتقل الا بانتقال من يؤديها (الطبيب ، المهندس ، المحاسب ، المحامى .. الخ) . فهذا الموقف تكريس الوضع الراهن وتعميق لمدلولاته : يمكن للاجانب ان يستقروا فى بلادنا ويتمتعوا بكل الفرص على قدم المساواة مع المواطنين ، ولا يجوز للعمالة المصرية ان تدخل مثلا لتعمل فى اوروبا او امريكا الشمالية كما ان بعض الخدمات (البنوك ، شركات التأمين ..) تستخدم خبرتها فى جذب المدخرات المحلية واعادة توظيفها حيث تريد . وقد عرفنا فى مصر هذا الواقع . ففى ١٩٥٧ كان فى مصر ٢٨ بنك او فرع بنك وكان بنك مصر يقف وحده فى منافستها ثم انشىء بنك القاهرة فى اوائل الخمسينات وكان لدينا ١٦٥ شركة او فرع شركة للتأمين لم يكن بينها ما يملك المصريون فيه الاغلبية الا شركة مصر للتأمين . ثم كيف نفتح صدرنا للقادم من الخارج دون تأكد من مؤهلاته ومستوى الخدمة التى يؤديه ؟ .

وماذا عن الجهاز المصرفى ؟

يعد هذا التساؤل من ابرز واهم القضايا الخاصة بالجولة الراهنة لمفاوضات الجات . حيث انه شق من المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات . الا انه الشق الاكثر اهمية وخطورة فيما عداه من خدمات .

فالجهاز المصرفى : هو البوتقه التى تصب فيها اموال الافراد والمؤسسات . والجهاز المصرفى هو الاداة الاساسية ، لتحويل الكثير والعديد من المشروعات ، ودفع عجلة النشاط الاقتصادى من خلال سياسة الائتمان .

والجهاز المصرفى هو القناة التى يمكن من خلالها انسياب الاموال الى المداخل ، او تدفقها الى الخارج .

والجهاز المصرفى الوطنى الذى سيتحمل نتيجة اطلاق الحرية لتجارة الخدمات المصرفية ، وما يمكن ان يترتب عليها من مزايا وعيوب .

وقد تناولت تلك القضية ، الاستاذه عبله الجبالى المدير العامة بإدارة البحوث الاقتصادية بالبنك المركزى، فاشارت الى :

ان تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية بما يعنيه من اتاحة الفرصة للبنوك الاجنبية لتقديم خدماتها فى السوق المحلية سواء عبر الحدود او عن طريق انشاء فروع لها ، ينتج عنه مزايا وتكاليف . فعلى سبيل المثال يشار الى القيود على انشاء البنوك الاجنبية على انها تؤدى ـ نتيجة للمستويات المنخفضة من المنافسة ـ الى اقلال التحديث وكفاءة المؤسسات فى القطاع المالى للدولة ، وبالمثل فان القيود السارية يمكن ان تؤدى من خلال زيادة النفقات المفروضة على البنوك الى زيادة اسعار الفائدة وغيرها من الاسعار على المقترضين مما يؤدى الى اقلال اقبالهم على الاقتراض . اما اخطار التحرير من ناحية اخرى فقد تؤدى الى خسائر تنشا من تاثير سياسات البنك الاجنبى على السياسات الكلية للدولة وبالتالى على سياسة التنمية عند وجود اشكال من المنافسة الضارة وهناك مجالات رئيسية فى السياسة الاقتصادية يمكن ان تتاثر بالتحرير ، ومثال ذلك



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

الرقابة على النقد ، والسياسة النقدية وتخصيص الائتمان بالاضافة الى ان التحرير يمكن ان يقلل بدرجة حادة او يلغى دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المالية الوطنية وبالتالى يضر بتنمية النظم المصرفية المحلية .

وقد تبنى عدد كبير من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اتجاه التحرير في المفاوضات واكدوا مزاياه في حين لفتت الدول النامية الانتباه بشدة للصعوبات والمخاطر التى تنجم عن التحرير وقد عكست آراء الدول النامية الاختلاف الواسع في مستويات التنمية لهذه الدول فبينما لم تنكر الدول النامية المزايا المحتملة من اجراء التحرير ، فانها اكدت الحاجة للقيام بالرقابة على عملية التحرير حتى تقلل من تكلفتها وبما لايهدد سياساتها وقد ظهر ذلك في تقرير مجموعة العمل حول الخدمات المالية التى قدمتها مجموعة دول جنوب شرق آسيا **Seacen** حيث استرعت الانتباه الى درجة التحرير العالية المطبقة بالفعل في عدد من الدول اعضاء المجموعة وهى تفوق في بعض الاحيان تلك المطبقة في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والى التزام معظم هذا الدول بالتحرير ولكن كعملية تدريجية بما يتفق مع الاهداف والتطلعات القومية . كما ان عملية التحرير ينبغى الا تكون من النوع ذى الآثار الضارة على المؤسسات الوطنية ، او على الاقتصاد بوجه عام . ويجب ان تتيح المرونة في تصميم وتنفيذ سياسات البنوك والائتمان وتأخذ في الاعتبار مستوى التنمية للقطاعات المالية في الدول النامية مقارنة بالدول الاكثر تقدما

اما المزايا التى تتحقق من نظام تجارة دولية اكثر تحررا في الخدمات المصرفية فتنشأ اساسا من مصدرين : (١) زيادة المنافسة (٢) نقل المهارات . وتنطوى المنافسة في الخدمات المصرفية على مجموعة من الاساليب لادارة اصول وخصوم المؤسسات المالية وقد تؤثر في الاسعار والنفقات او نوعية هذه الخدمات في الاسواق المختلفة .

ولكن قد لا يكون لهذه الاساليب فائدة حقيقية للمجتمع حيث كثيرا ما يتساوى فيها الربح والخسارة فالمزايا الملائمة في هذه السياسات تكون في شكل اسعار فائدة اقل للمقترضين واسعار فائدة اعلى للمودعين او المقرضين كنتيجة لزيادة الضغط على هوامش الربح او تخفيض النفقات او كليهما معا . كما ان هناك مزايا اخرى من ادخال خدمات جديدة او تحسين الخدمات الموجودة مما يؤدى في النهاية الى ارضاء مطالب عملاء البنك .

وهناك تغيير طرأ على ادارة الخدمة المصرفية وعلى انماط ادارة البنوك لمختلف اصولها وخصومها ، عندما ادت زيادة المخاطر الناجمة عن زيادة تقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف الى تشجيع ادخال اساليب تقنية حديثة وادوات لمواجهة او تقليل المخاطر مثل **Finarcial futures** وبالنسبة للمودعين والمقترضين كانت هناك مزايا نتجة عن الاساليب الحديثة في ادارة الاصول والخصوم في شكل اسعار اعلى للفائدة نتيجة المنافسة على اموالهم والتنوع الواسع من الادوات المالية كأوعية للمدخرات والسيولة ومع ذلك فقد كانت المحصلة اقل وضوحا بالنسبة للمقترضين الذين استفادوا من زيادة الاموال المتاحة والتحديث الذى طرأ على ادوات الاقراض والذى صاحب زيادة المنافسة والتحرر المالى ولكن العديد من المقترضين كان عليهم ان يدفعوا اسعار فائدة اعلى . بالاضافة الى ان الاساليب التقنية الجديدة وادوات ادارة المخاطر كانت في بعض الاحيان سلاح ذا حدين كما كانت هى نفسها مصدرا للتقلبات في الاسواق المالية .

فبينما تعمل الادوات المالية الجديدة مثل **Financial futures** على توفير الحماية ضد التقلبات في المتغيرات المالية فان هذه الوسائل يمكن ان تكون مكلفة ولاتغطى المخاطرة بالكامل ، ويعتقد ايضا على نطاق واسع ان الصلة بين الوقاية التى توفرها هذه الادوات المالية ، وقابليتها للتداول ادت الى حالة تساهم فيها هذه الادوات نفسها في التقلبات في اسعار الفائدة واسعار الاصول المالية وبالفعل فانه نتيجة لعدم قدرة الوسطاء الماليين على التنبؤ بالمتغيرات المالية في باقى الاقتصاد وعدم القدرة على تحديدها على درجة عالية من الدقة ، اصبحت احتمالات التقلبات اصبحت كبيرة



جدا .

وتختلف مستويات المنافسة بدرجة كبيرة بين الاسواق الفرعية لمختلف الخدمات المصرفية وتتأثر بدرجة التنمية فى الدولة . وفى بعض الحالات تساهم البنوك الاجنبية فى اتساع شبكة المصارف فى الدول النامية وتخلق مزيدا من المنافسة فى الاسواق الفرعية لخدمات مصرفية بعينها . ولذلك فلا تزال هناك تحفظات على نطاق واسع بين الدول النامية حول مدى رغبتها فى فتح اقتصادياتها للبنوك الاجنبية . وتذهب هذه التحفظات الى ابعد من توقع الخسائر من زيادة المنافسة وتمتد لتشمل مسائل اخرى ، مثل الاضرار باستخدام النظام المصرفى لتشجيع اهداف التنمية فى هذه الدول والخشية من ان تؤدى عمليات البنوك الاجنبية الى تعقيد السياسة النقدية وبوجه عام عدم القدرة على منافستها او التحكم فيها . واهم المسائل على وجه الخصوص فى هذا الصدد هو تطبيق المبدأ الخاص بحماية الصناعات الوليدة فى سياسات الدول النامية حيث ينطبق هذا المبدأ على حماية القطاع المصرفى المحلى الذى يعد نموه عنصرا مكملا للتنمية الناجحة .

ويعد ايجاد التوازن بين النقاط سالفة الذكر امرا ضروريا للجهد المبذول للتوصل الى اتفاق حول اطار التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية ولايمكن ايضا اغفال الحجم الكبير للبنوك متعددة الجنسيات وقوة تنافسها وعلى سبيل المثال هناك ابراز اهمية القدرة على التحكم فى تلك البنوك واثر ذلك على مسار السياسة النقدية . وتشمل القدرة على التحكم فى قدرة البنوك متعددة الجنسيات العمل على تجنب استخدام شبكاتها الدولية للتهرب الضريبى ، وتسهيل هروب رأس المال ، او حجب عملياتها عن السلطات الرقابية فى الدول النامية .

هناك ايضا مخاوف اخرى من البنوك الاجنبية تتعلق بقوتها الهائلة التى تجعل من الممكن ان تسحق المنافسين المحليين عن طريق الاستفادة من الاختلاف بين الاسعار وبين اسواق الدول المختلفة هذا الاختلاف قد يكون بالنسبة للتجارة الدولية فى الخدمات المصرفية مثيلا للاغراق فى حالة التجارة فى السلع .

ونخلص مما سبق الى انه رغم الاعتراف بما يحققه التحرير من مزايا للقطاع المصرفى فى الاجل الطويل ، فان ذلك مرهون بدراسة مستفيضة للتطبيق المتدرج لهذا التحرير بما لايضر تنمية المجتمع بوجه عام او بمعنى اخر لحصر ما تقتضيه عملية التحرير من تكلفة فى اضيق نطاق .

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

الترغيب والتهديد فى الجات

نزيرة الافندى

منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن والجدل لايتوقف والتهديدات تتصاعد من هنا وهناك ، محذرة من مخاطر الحرب التجارية التى تهدد العالم وتكمن خلف الابواب .

تلك هى الجولة الثالثة فى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، التى تتم فى اطار الجات ، والتى اصطلح على تسميتها بجولة « اورجواى » والتى استغرقت ـ حتى الآن ـ ضعف الفترة الزمنية التى استغرقتها الجولة الاولى المعروفة باسم جولة كيندى والتى أدت الى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة الثلث تقريبا .

والمثير فى الامر ـ انه على الرغم من مشاركة مائة واثنى عشر دولة فى هذه المفاوضات وتنوع القضايا المطروحة للمناقشات فى اطارها ، حيث تشمل خمسة عشر موضوعا ـ رئيسيا .

إلا ان الاصوات العالية والتهديدات المستمرة تنر[illegible] فيما بين السبعة الكبار ، وبصورة عامة بين الو[illegible] والمجموعة الاوروبية ، واليابان . بينما الاغلبية المتبقية من الدول النامية تدخل فى اطار الاغلبية الصامته ، او التى تعلن عن مطالبها فى اصوات منخفضة واهنة .

وسوف نجد فى هذا المجال .. كيف تميل وترجح كفة الميزان ... لصالح جماعات الضغط المختلفة فى الدول المتقدمة الغنية . بينما القضايا التى تثيرها هذه المفاوضات يمكن ان تعصف بالكثير من القطاعات فى اقتصاديات الاغلبية الصامته او ذات الصوت الواهن .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

□ لقد توارت ذكريات الستينات ومؤتمرات الامم المتحدة للتجارة والتنمية وماتخللها من مجابهات بين مجموعة الـ ٧٧ والدول الغنية.. امام المشاهد المتتابعة لصراع القوى الاقتصادية بين الدول الكبرى، بحيث اصبح « الانكتاد » من قبيل التاريخ اكثر منه تفاعلا مع الاحداث .

والتطورات الاخيرة الخاصة « بمفاوضات الجات » ابلغ دليل على هذا المنعطف . الذى قد يؤدى الى جعل الدول الفقيرة . أكثر فقرا ، طالما ان المجابهات السياسية والاقتصادية قد تلاشت بين الاغنياء . وهذه القناعة ، لاتقتصر على الدول النامية ، ولكنها تمتد الى الدول المتقدمة ذاتها . ويحذر من مغبة عواقبها بعض ساستها ومفكريها .

□ لقد كانت مفاوضات الجات ـ رهينة الاوضاع السياسية فى الولايات المتحدة ، خلال فترة رئاسة جورج بوش ، حيث كانت « الورقة الاساسية » التى يراهن بها من أجل مقايضة موافقة الكونجرس على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية بل كان صراعه السياسى من اجل الاستمرار فى البيت الابيض ، احد الاسباب الاساسية التى أدت الى سخونة المواجهات الاقتصادية مع المجموعة الاوروبية فى نهاية عام ١٩٩٢ .

□ وبعد ان فاز الرئيس « بيل كلنتون » بمقعد البيت الابيض ، اتخذت دفة الخلافات الاقتصادية ، اتجاها مغايرا ... فقد توجهت هذه المرة الى اليابان . واصبحت الاخيرة فى ظل تعاظم كفاءة قطاع تجارتها الخارجية ـ هى المحور الاساسى للانتقادات الامريكية والاوروبية على حد سواء .

وقد اتضح ذلك الاتجاه منذ الايام الاخيرة فى فترة حكم الرئيس الاسبق « بوش » عندما تم التوصل الى إتفاق معلن فى هذا المجال . وقد اكدته المواقف الراهنة للرئيس الحالى « بيل كلنتون » ممثلة فى تأجيل العقوبات التى كان من المفترض توقيعها على المجموعة الاوروبية ، فيما يتعلق بالعقود الحكومية مقابل قيام بروكسل بالغاء شرط التميز ضد الشركات الامريكية . وقد تضمنت تصريحات « ميكاى كانتور » ممثل الولايات المتحدة فى مفاوضات الجات ، تحذيرات موجهة الى كل من اليابان ، البرازيل والهند ، وقد كان للدولة الاولى القسط الاكبر .

□ وهناك قضية تتعلق بادارة الولايات المتحدة ، لقضية التجارة الخارجية ، حيث تتشابك وتتصادم فى بعض الاحيان المواقف التى تتخذها الهيئات التنفيذية المختلفة وكذلك الكونجرس . فبينما يطالب البعض بتطبيق سياسة العقوبات ، نرى البعض الآخر ، يرى حتمية تقديم إعتبارات تحرير التجارة الدولية ، على الاجراءات الانتقامية .

□ وحيث ان الرؤوس غير متساوية بأداء الاقتصادين اليابانى والامريكى ، ومن ثم فلا غرابة ان تقابل الانتقادات الامريكية للسياسة التجارية اليابانية ، بعبارات مقتضبه وحاسمة تتمثل فى انه لاينبغى ان يستعمل الاقتصاد اليابانى ، اخطاء الاقتصاد الامريكى . وقد استند فى ذلك الى ان طوكيو ، قد قدمت بالفعل العديد من التنازلات لتشجيع الواردات وإنعاش الاقتصاد ، وبما يتجاوز الاجراءات الامريكية فى هذا المجال .

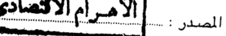
وقد تضافر المسئولون اليابانيون فى تأكيد هذا الموقف ، إبتداء من رئيس الوزراء « كيشر ميازاوا » ، وحتى الوزير المفوض التجارى ، فى سفارة اليابان بواشنطون ؤ.

اين العالم الثالث ؟

اليس من المثير للتساؤل . ان تنحصر الضجة الاعلامية ، والخلافات التفاوضية ، على العلاقات فيما بين الدول الصناعية المتقدمة . والتى تتركز فى ثلاث مجموعات رئيسية ، هى اليابان . الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية .. ويضاف اليها فى بعض الاحيان كندا بينما الطابور الطويل من دول العالم الثالث ، ينتظر ماستتمخض عنه تصفية هذه الخلافات ؟

هناك ملحوظة عرضية . قد تفصح عن حقيقة الاوضاع فى مفاوضات الجات ، وتتمثل فى انه من المفترض ان المدير العام للجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية) يساعده إثنين من النواب ، احدهما من الدول الصناعية ويشغله حاليا مسؤول يحمل الجنسية الامريكية ، والثانى من المفترض ان ينتمى الى دول العالم الثالث .



المصدر :  الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

إلا ان منصب النائب الثاني ، شاغرا منذ عام ١٩٩١ حتى الآن ، اى انه منذ عامين لاتجد الدول النامية من تراه كفيلا بتمثيلها فى هذا المنصب الحساس ، والذى يعمل بمثابة حلقة إتصال بين دول العالم الثالث والجات .

وعندما أعلن مؤخرا عن عدم رغبة « ارثر دانكيل » فى تجديد فترة توليه منصبه والتى امتدت منذ عام ١٩٨٠ ، وايضا بالنسبة لنائبه ، كان التدافع من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، فكان ترشيح مستر بيتر ميزلاند ، احد المسئولين فى المجموعة الاوروبية ، لهذا المنصب .

● بالعودة الى نقطة البدء ، ممثلة فى مفاوضات « جولة اورجواى » والقضايا المطروحة أمامها ، سوف نجدها ، وكما هو معروف ، مقسمة الى خمسة عشر موضوعا يشمل :

١ ـ التعريفات والرسوم الجمركية .

٢ ـ الحواجز غير الجمركية ، مثال نظام الخصص ، او الاجراءات المتشددة فى مجال التصريحات والقيود الادارية . حيث شكلت هذه الحواجز ، سدا منيعا امام امكانية انسياب وتدفق التجارة الدولية فى صورة طبيعية ، وبما يكفل للاقتصاد الدولى ان يخرج من ركوده الذى طال امده .

□ ويتعين ان نشير فى هذا الصدد ، الى ان استخدام الرسوم والقيود الجمركية إضافة الى غير الجمركية فى حالة تصاعد مستمر . كما ان الدول الصناعية المتقدمة تمعن فى إستخدامها بغيه المحافظة على مصالحها الذاتية . وهناك العديد من الامثله فى هذا المجال ..فهناك منازعات الصلب والسيارات ... والمنتجات الصناعية واشباه المواصلات وبينما تعد هذه الاحداث من ابرز السياسات الحمائية التى تطبقها الدول الغنية فى مواجهة الدول النامية ، بصفة اساسية نجد ان الاخيره مطالبه ـ فى ظل برامج التحول الى اقتصاديات السوق ، والاستجابة لمطالب الصندوق ، إضافة الى مقتضيات الاذعان لشروط الجات ـ بان تطلق العنان امام الفيض المتدفق من الواردات من الخارج مما يعنى الاضرار باقتصادياتها المحلية . بالنظر الى إنخفاض المقدرة لتنافسية لمنتجاتها المحلية ، سواء فى الاسواق الداخلية او الخارجية .

٣ ـ وتمثل الموارد الطبيعية والمنتجات المعتمدة عليها القضية الثالثة .

٤ ـ وتأتى بعض ذلك قضية المواد الاولية باعتبارها القضية الرابعة .

□ ومن الملاحظ فى هذا المجال ، ان كلا من الموارد الطبيعية والمواد الاولية ، يتعلقان بالدول النامية بصفه اساسية . واتخاذ قرار محدد فيما يتعلق بها ، يؤثر على مستقبل العشرات من الاقتصاديات النامية .

وسوف نبرز فى هذا المجال ، طبيعة المنطق المتناقض الذى تستند اليه الدول الصناعية فى مجال مطالبها التى تريد ان تصيغها وتفرضها فى اطار جولة اورجواى .

حيث ان الدول النامية مطالبة بخفض الرسوم التى تفرضها على صادراتها من هذه المواد او المنتجات المتعلقة بها . وفى ذات الوقت سوف نجد ان الدول الصناعية المتقدمة تفرض العديد من الرسوم الجمركية فى اطار تنظيم الواردات ، او حتى لحماية البيئة والمستهلك . وبما يعنى ان الايرادات العامة التى تتولد لصالح الخزائن الحكومية فى الدول النامية ، سوف تنتقل الى تلك التابعة للدول المتقدمة ، او لصالح المستهلك فيها فى شكل انخفاض الاسعار . بينما المنتج فى الدول الاولى يعانى من تقلص دخله وإنخفاض مستوى معيشته الحقيقى ، وابرز



مثال فى هذا المجال « ضريبة الكربون » التى ستطبقها الدول الصناعية .

٥ ـ التجارة الدولية فى المنتجات الزراعية ، وتشكل هذه القضية ، اكثر المناطق الشائكة فى مفاوضات جولة اورجواى سواء بالنسبة للدول الصناعية او النامية على حد سواء .

□ إلا انه من الملاحظ ، كالمعتاد ، ان قضية المنتجات الزراعية والدعم الذى يلقاه هذا القطاع على صعيد الدول المتقدمة ، تمثل الموضوعات الاساسية التى طرحت للجدل السياسى والتهديدات الاقتصادية بنشوب حرب تجارية .

فمن المعروف ان هذه القضية كانت المفجر للخلاف الاوروبى الامريكى الذى اندلع فى نهاية عام ١٩٩٢ ، ثم الاتفاق الذى تم التوصل إليه ، بين « المجموعة الاوربية » وواشنطون ورفضت فرنسا الانصياع له . وهو ما اصطلح على تسميته بخلاف البذور النبتية .

كما ان ذات القضية من ابرز النقاط الخلافية بين الجبهة الاوروبية الامريكية من ناحية واليابان من ناحية أخرى وذلك بالنظر الى السياسة الحمائية التى تتبعها الاخيره فيما يتعلق بوارداتها من الارز .

يتضح فى هذا المجال ، الدور القوى الذى تلعبه جماعات الضغط الزراعية فى هذه الجبهات الثلاث (اوروبا ـ امريكا ـ اليابان) وما تمارسه من تاثير سياسى ، على صانع ومتخذ القرار فى اعلى سلطة فى البلاد .

ـ لقد كان رضاء الزارعين الامريكيين ، نصب اعين « بوش » عندما اعلن عن إجراءات إنتقامية فى مواجهة المجموعة الاوروبية وكانت ومازالت مصلحة المزارع الفرنسى ، هى التى دفعت فرنسا الى معارضة الانصياع لما توصلت اليه « بروكسل » « وواشنطون » من إتفاقيات ، وحتى لاتهدر فرص التصويت لصالح ماستريخت فى ذلك الوقت .

ـ بل ان المقاومة الشديدة التى ابدتها المجموعة الاوروبية فى مجال التنازل عن سياسة دعم المنتجات والصادرات الزراعية ، تستند الى وجود تجمع ضخم يضم احد عشر مليونا من المزارعين .

ويكفى ان نشير الى ان قيمة الدعم الاوروبى لطن القمح ، قدر بحوالى ٢١٦ دولارا ، اما الدعم الامريكى فقد بلغ ٧٦ دولارا للطن ، وتقدم كندا دعما يقدر بـ ١٤٥ دولارا للطن :

٦ ـ سياسة الدعم ، والتى ترتبط فى جزء كبير منها ، بقضية الخلاف حول الصادرات الزراعية ، وكذلك الصناعية (لصناعة الصلب والسيارات)

□ وهنا تبرز حساسية موقف الدول النامية فيما يتعلق بسياسة الدعم ، وماهو الخط الفاصل ، بين المسموح والمرفوض ، وفى حالة امتناع الدول النامية عن سياسة دعم صادراتها ـ او منتجها المحلى ، تطبيقا لسياسة الاصلاح الاقتصادى .

ماذا سيكون عليه الوضع بالنسبة لمزارعيها ؟ هل يستطيعون فى ظل إطلاق اسعار مدخلات العملية الانتاجية من بذور واسمدة ومبيدات ، ان يجابهوا الفيض المتدفق من المنتجات الزراعية والمصدرة من الخارج . ناهيك عن تلاشى الآمال بالنسبة للصادرات الزراعية !

وإذا كانت الدول الصناعية ، تأخذ فى الاعتبار ، لصالح الملايين من مزارعيها وهى بصدد قراراتها السياسية . ماذا سيكون عليه الوضع بالنسبة لملايين الزارعين فى الدول النامية ، وماذا عن الملايين من



المستهلكين ، الذين يعتمدون على الواردات الزراعية من الخارج فى سد جزء كبير من إحتياجاتهم الغذائية اليومية

وما هو الحد الفاصل لما هو ضرورى وغير ضرورى بالنسبة لسياسة الدعم وحماية الصناعات الوطنية :.. التى وإن طال امد حمايتها ، الا انها جزء من القاعدة الاقتصادية للدول النامية ، المعنية .

٧ ـ تشكل صادرات الملابس والمنسوجات ، القضية الجدلية السابعة ـ فى اطار مفاوضات جولة اورجواى » وتعد هذه القضية من ابرز واهم الموضوعات التى تمس العلاقات بين الدول الصناعية والنامية ، بالنظر الى الكثافة العمالية التى تستخدمها وطبيعة القيمة المضافة التى تقوم بتوليدها ، مع ضخامة الاموال التى انفقتها العديد من الدول النامية فى مجال تطوير وتحديث صناعة المنسوجات والملابس بها ، بحثا عن التسويق تتيح فرصة افضل بالنسبة لبعض الدول البارزة فى هذا المجال ، بعيدا عن الاتفاقية الدولية متعددة الاطراف الخاصة بالمنسوجات .

فأنه ليتعين ان نأخذ فى الاعتبار ، ان العامل الحاسم فى غزو هذا السوق او ذاك ، مرتبط بتزايد المقدرة التنافسية والقدرة على اقتحام الاسواق وليس مجرد التعلل بنظام الحصص واعتقد ان الوضع المصرى ، يقتضى مزيدا من الدراسات والتحقق فى هذا المجال ، بعد ان تقلصت سوق أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى سابقا ، نظرا لظروفها الاقتصادية ، وطبيعة المنافسة الكاسحة من قبل النمور الاسيوية

٨ ـ اعادة النظر فى بنود اتفاقية الجات

٩ ـ القواعد المنظمة لتراخيص الاستيراد .

١٠ ـ مدى الالتزام ببنود الاتفاقية فيما يتعلق بسياسة الاغراق وشروط التطبيق وحالات انتفاء الدافع الى الالتزام .

١١ ـ اسلوب تنظيم العمل فى اطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات

١٢ ـ كيفية التحكيم فى القضايا الخلافية ، المتعلقة بتنفيذ بنود الجات ، فى المجالات السابقة .

□ تشكل القضايا الخمس السابقة ، المشاكل التطبيقية الخلافية الخاصة باتفاقية الجات ، التى تركز عليها مفاوضات اورجواى . ولابد ان يكون واضحا ان هذه المشاكل ، ليست وليدة اليوم ، او الجولة الراهنة من المفاوضات . فالواقع يشير الى انها قضايا خلافية منذ امد طويل يعود فى بعض القضايا الى سنوات السبعينات ، وتحديدا الى « جولة طوكيو » التى ركزت على الحواجز الجمركية ، وتجاوزت ماعداها .

ـ كما ان ذات القضايا ذات صلة وثيقة ، بالقضايا النوعية التى ظهرت فى الاعوام الاخيرة ، والتى اشير اليها فيما سبق . بالنسبة لاصتدام الخلافات حول الاجراءات الحمائية الجمركية وغير الجمركية ، إضافة الى سياسة الدعم ، وماتعنيه من انعكاسات على سياسة « إغراق الاسعار »

١٣ ـ ويأتى قطاع الخدمات ليكون القضية الثالثة عشرة ، فى جدول اعمال « جولة اورجواى » وهو مجال اخر للتساؤل عما يمكن ان يواجهه هذا القطاع على صعيد دول العالم الثالث ؟ فمن المسلم به ان إطلاق الحرية فى تجارة الخدمات على الصعيد الدولى ، يعنى فتح باب المنافسة على مصراعيه ... وبعبارة ادق فتح باب الغزو .. امام المنشآت والمؤسسات المصرفية ، وتلك العاملة فى مجال التأمين ، لتقتحم اسواق الدول النامية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٢

فهل تستطيع المؤسسات المصرفية والتأمينية او بيوت الخبرة الاستشارية ، او تلك الخاصة بالخدمات الملاحية وإساطيل النقل

البحرى وخدمة المطارات الصمود امام التقدم الغربى فى هذا المجال ، او التصدى للمنافسة السعرية ؟

هناك عشرات وعشرات المحاذير التى تواجه قطاعات رئيسية فى اقتصاديات الدول النامية التى تتخذ موقف الاغلبية الصامتة ، امام الاصوات العالية .

١٤ ـ وتعد قضايا الاستثمار الاجنبى ، موضوعا آخر لمفاوضات الجات فى اطار « جولة اورجواى » .

١٥ ـ ويضاف اليها قضية الملكية الفكرية .

□ وكلا الموضوعات تتضح فيهما بصمة ومطالب الدول الصناعية المتقدمة ، وبخاصة تلك الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية .

ولاشك ان القضية الرابعة عشر الخاصة بالاستثمار لم تعد بنفس الحده التى كانت تمثلها منذ سنوات مضت فمعظم الدول قد أطلقت وحررت سياساتها المالية ، فيما يتعلق بحرية إنتقال رؤوس الاموال .

وقد استجابت تلقائيا لمطالب الدول المتقدمة ، من خلال تدافعها . ان الدول النامية ذاتها ، فى مجال تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية الى اراضيها .

ومن ثم فلم تعد تثير من الجدل ، بقدر ماتثيره قضية الملكية الفكرية او تلك المتعلقة بالتجارة الدولية فى المنتجات الزراعية ، ناهيك عن تجارة الخدمات .

لعبة الكراسى الموسيقية :

من واقع إستعراض القضايا المدرجة فى قائمة مفاوضات الجات وإنعكاساتها على دول العالم الثالث ، سوف نجد ان هناك لعبة كراسى موسيقية فيما بين الاطراف الرئيسية الغنية اما الدول النامية ـ سواء أرادت ام لم ترد فى موقع المشاهدة لعملية التبادل الخاصة بمقاعد اللعبة ومن يخرج منها ، ومن يبقى فى داخل حلبتها .

وإذا كانت « اليابان » هى الجبهة الاساسية فى الوقت الراهن ـ للانتقادات الاوروبية الامريكية . وهذا ما اوضحته الاجتماعات الاخيرة ، التى عقدت فى كندا حيث اذ عنت « طوكيو » لاجراء تخفيضات على حوالى ٧٧٠ منتج صناعيا .

إلا انه لابد من الأخذ فى الاعتبار . ان « حرص طوكيو » على نجاح القمة الاقتصادية للدول السبع ، المقرر عقده فى اليابان ، خلال شهر يوليو القادم (١٩٩٣) احد الدوافع الاساسية وراء هذا الموقف اليابانى . كما ان التنفيذ يختلف عن التطبيق الفعلى ، خاصة فى ظل تداخل العلاقات بين الاحزاب السياسية والقوى الاقتصادية اليابانية .

وإذا كانت سياسة الترغيب ممثلة فى طموحات فتح الاسواق امام صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية ، تشكل الجزيرة ، فانها فى ذات الوقت تمثل العصى والتهديد ، فى حالة عدم الانصياع لمطالب الدول الصناعية المتقدمة . فى العديد من المجالات الأخرى الاكثر تأثيرا فى مسار اقتصاديات الدول النامية ولاشك ان « الجدل الامريكى الصينى » حول السياسة التجارية ، ترجمة أخرى للعبة الكراسى الموسيقية ، وسياسة الترغيب والتهديد . فعندما تتحد صفوف الدول



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

المتقدمة ، لن يكون هناك موضع للدهشة ، من ان حملة الاتهامات القادمة ستكون موجهه الى العملاق الاصغر ، حتى ولو كانت مغلفه باعتبارات إنسانية سياسية . ونفس الوضع ينطبق على اية دولة من دول العالم الثالث ، بعد ان انهارت سياسة الاعلان وانتهت الحرب الباردة ، ليحل محلها صراع القوى الاقتصادية .

□ بل يدخل فى نطاق الترغيب والتهديد ، الموقف الامريكى من مفاوضات الجات ومستقبل التصديق على اتفاقية نافتا فكلاهما مضاد للآخر ، وكلاهما موضع رغبة من الادارة الامريكية من اجل التنفيذ كيف تستقيم حرية التجارة فيما بين ثلاث دول ، وإطلاق حرية التجارة الدولية ؟

وإذا كانت آخر التصريحات التى ادلى بها ارثر دنكل ، تلقى عبء تثر مفاوضات الجات على الولايات المتحدة ، فان ذلك امرا طبيعيا فى ظل إختلاط الرؤية حول قضايا التجارة الدولية وكيفية الخروج بالاقتصاد الامريكى من مأزقه مقابل التلويح بالعصى والجزرة .

«ساترلاند» الايرلندى أقوى المرشحين

اجتماع غير عادى «للجات» لاختيار مديرها الجديد

□ جينيف ـ عايدة إبراهيم:

بدأت الدول الموقعة بالجات العد التنازلى لاجتماعها غير العادى فى جينيف والذى سيتم فيه اختيار المدير العام الجديد للمنظمة من قبل الأطراف المتعاقدة البالغ عددها ١١٠ دول والذى ينتظر أن يتم اختياره بتوافق الآراء قبل ٣٠ يونيو القادم حيث تنتهى مدة عمل المدير الحالى «آرثر دنكل» الذى أقر عدم تراجعه عن قرار الرحيل.

وقد أشارت الأوساط الدبلوماسية فى جينيف إلى أن المفوض الأوروبى السابق والايرلندى الجنسية «بيتر ساترلانده ـ ٤٧ سنة ـ يأتى على رأس قائمة المرشحين لهذا المنصب بعد أن رشحته حكومته فى خطاب رسمى إلى الدول الإحدى عشرة الأخير الأعضاء فى المجموعة الأوروبية.. والتى ستقوم بدورها بترشيحه هذا الأسبوع كمرشح رسمى لها.

ويذكر أن «ساترلانده والذى يعمل حاليا مديرا لأحد البنوك الايرلندية كان مسئولا عن المناقشات الخاصة بالمنافسة فى بروكسل، وتؤكد الدول الموقعة فى الجات أنه على الرغم من وجود مرشحين آخرين، إلا أنه يمتلك كافة المقومات السياسية والفنية التى تؤهله للحصول على هذا المنصب، خاصة فى ظل المساندة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.. والتقدير الخاص من معظم الدول النامية بما فيها دول أمريكا اللاتينية والتى قدمت المرشحين المنافسين لنفس المنصب، وهما سفير أورجواى السابق بدورة الاورجواى فى الجات «لاكارت».. و«فرناندو جاراميلو» وزير خارجية كولومبيا السابق.

فى جانب آخر أشارت مصادر الجات أنه لا يتوقع أن تفكر الدول اللاتينية فى عمل تكتل ومواجهة أمام المرشح الأوروبى.

وفى الوقت الذى تشير فيه مصادر الجات إلى أن تغييرات ستمس منصب نائب المدير العام والذى يشغله حاليا الأمريكى «شارل كارليل» بعد اعرابه عن رغبته فى الانسحاب الصيف القادم، وكذلك المنصب الشاغر لنائب مدير عام الجات منذ عامين، إلا أن المصادر تؤكد أن منصب المدير العام لايزال الأكثر صعوبة خاصة فى ظل إدارة المدير العام للمنظمة السكرتارية والتى تتكون من ٤٠٠ شخص.. إضافة إلى خبراء القضايا التجارية الدولية.. ومراقبته لنظام اتفاقية الجات. يذكر أن منظمة التعريفة الجمركية والتجارة «جات» لم تعرف منذ بدايتها عام ١٩٤٧ غير ٣ مديرين فقط جميعهم من أوروبا وهم «آرثور دنكل» المدير الحالى وهو سويسرى الجنسية.. وأوليفيه لونج السويسرى أيضا.. والذى خلف الانجليزى سير إريك وايندهام وايت..



في كلمة القاها امام المجلس الاقتصادي لحوض المحيط الهادي في سيول

رئيس منظمة "الغات" ينتقد السياسة التجارية لحكومة كلينتون

■ جنيف - رويتر - قال ارثر دنكل المدير العام لمنظمة «الغات» امس في اشارة واضحة الى الادارة الاميركية ان استراتيجية «الذراع القوية» التي تعتمدها بعض الدول الكبرى لفرض سياساتها على دول اخرى من شأنها ان تلحق الضرر بالنظام التجاري العالمي.

وحذر دنكل في كلمة القاها امام المجلس الاقتصادي لحوض المحيط الهادي في سيول انه ما لم يتم انجاز جولة محادثات اوروغواي حول تحرير التجارة العالمية بنهاية هذه السنة فان هذه الجولة لن تنجز على الاطلاق.

وقال دنكل انه منزعج من «ميل جديد الى سياسة الحماية في بعض الدول الاقتصادية الكبيرة، ومن التشكيك في قيم النظام التجاري المفتوح».

واضاف ان ذلك يثير قلقه بشكل كبير لان الآمال المعقودة على انتعاش متواضع في الاقتصاد العالمي «تستند الى مستقبل النمو التجاري».

ومن المقرر ان تنتهي فترة تولي دنكل لمنصبه كمدير عام لمنظمة الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات» التي تتخذ من جنيف مقراً لها في ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل.

وكان دنكل قد ادار خلال فترة توليه منصبه التي امتدت عشر سنوات المحادثات التي تشارك فيها ١١٢ دولة منذ عام ١٩٨٦ ضمن جهود لتخفيف القيود التجارية على البضائع والسعي الى تطبيق انظمة «الغات» على الخدمات والمنسوجات والحقوق الفكرية.

وكانت جولة محادثات اوروغواي التي كان من المفترض ان تختتم في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ قد تاخرت نتيجة الخلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية حول دعم المنتجات الزراعية. وادى غموض السياسة التجارية الاميركية الى تعطيل التقدم في المحادثات هذه السنة ايضاً.

وكان دنكل قد تجنب توجيه انتقادات الى دولة معينة طيلة فترة توليه منصبه. لكنه قال في كلمته التي القاها في سيول امس ان على الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاوروبية وكوريا الجنوبية ان تكون على استعداد لقبول حلول وسط.

وركز دنكل في كلمته على فريق العمل الجديد في ادارة الرئيس كلينتون وعلى بعض اعضاء الكونغرس الذي تسيطر عليه اغلبية ديموقراطية تدعو الى اعتماد استراتيجية متشددة حيال الشركاء التجاريين لتحقيق اهداف الولايات المتحدة.

وقال ان طلب الرئيس كلينتون من الكونغرس تمديد صلاحيات التفاوض الخاصة حول «الغات» لغاية ١٥ كانون الاول يعتبر امراً مشجعاً. وطلب من زعماء الدول الصناعية السبع الكبرى العمل خلال قمتهم المقرر عقدها في طوكيو في تموز المقبل العمل باتجاه هذا الهدف.

ولكن من الواضح ان دنكل ليس مقتنعاً بامكانية تحقيق ذلك. فقد حذر من ان «رغبات الحماية القديمة لا تزال قائمة... بانتظار ان تسنح لها الفرصة للعودة مسرورة باستعارة اثواب محترمة».

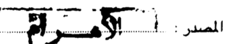
وقال دنكل «بالاضافة الى ذلك فان بعض السياسيين والمسؤولين ممن يجب عليهم الدفاع عن النظام التجاري الذي جعل مجتمعاتهم اكثر ازدهاراً وامناً لا يفعلون ذلك مستجيبين لاغراء تعبيرات مثل «التجارة العادلة» و«تكافؤ الفرص» و«التجارة الموجهة».

ويشيع استخدام هذه التعبيرات الثلاثة على السنة كثير من المسؤولين التجاريين في حكومة كلينتون.

وقال دنكل «نرى على سبيل المثال محاولات لفرض معايير بيئية محلية وعمالية على دول اخرى عبر اجراءات تجارية ومحاولات لفتح الاسواق باجراءات ثنائية بدلاً من مفاوضات متعددة الاطراف».

واضاف «هذه الثنائية تهدد الترتيبات الاقليمية المفتوحة بقدر ما تهدد النظام المفتوح متعدد الاطراف».



المصدر :  الأهرام

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤيــة ● ثقافية

يكتبها: مصطفى الضمرانى

الناشرون العرب وأهمية الوجود المصرى

١٠ ملايين دولار خسرتها مصر بسبب ظاهرة تزوير الكتب ! (٢)

احدثت قضية اتحاد الناشرين العرب واهمية عودة الوجود المصرى فيه التى طرحناها فى رؤيتنا السابقة ردود فعل واسعة فى الاوساط الثقافية ولدى المشتغلين بالنشر وتوزيع الكتاب العربى خاصة فيما يتعلق بالمشكلات الحيوية التى تعرضت لها حركة النشر والحركة الثقافية العربية بوجه عام نتيجة غياب مصر كدولة رائدة عن عضوية اتحاد الناشرين العرب منذ القطيعة العربية ورغم عودة العلاقات بين مصر وشقيقاتها العربيات وعودة مقر الجامعة العربية الى وطنها الام فى القاهرة بمقتضى ميثاق الجامعة وايضا عودة مصر الى ممارسة نشاطها فى كافة الاتحادات والانظمة واللجان العربية الاخرى. وتناولت بهذه المناسبة المشكلات الهامة التى تعرضت لها مسيرة الكتاب العربى وفى مقدمتها تفشى ظاهرة تزوير الكتب بشكل خطير للغاية نتيجة عمليات القرصنة التى تقوم بها بعض دور النشر بتزويرها لاعمال كبار الكتاب المصريين.

وقد تلقيت رسالة من رئيس اتحاد الناشرين المصريين الاستاذ محمود عبد المنعم مراد حول ما ارناه مؤكداً فى البداية شكره العميق لاهتمام الاهرام بهذه القضية الهامة التى يعانى منها المشتغلون بالثقافة فى مصر والوطن العربى وقد احدثت ردود فعلها فى امرين هامين الاول اهتمام الدولة وتحركها السريع ممثلة فى شخص وزير الداخلية اللواء حسن الالفى فيما يتعلق بظاهرة تزوير الكتب وضرورة التصدى لها لما تحققه من خسائر فادحة مادية وادبية لكبار المفكرين والادباء والمثقفين الذين اصيبوا بحالة يأس من هذه المشكلة التى لم يصل فيها احد لحل مناسب، والامر الثانى يتعلق باهمية عودة الوجود المصرى لاتحاد الناشرين العرب والخطوات التى ستتبع ذلك من أجل قيام مصر بدور فعال فى حل كل المشكلات التى يتعرض لها الكتاب العربى طباعة ونشرا وتوزيعاً فى وقت واحد.



حسن الالفى

وقد ابلغنى رئيس اتحاد الناشرين المصريين ان اللواء حسن الالفى وزير الداخلية ابدى اهتماما خاصاً بظاهرة التزوير التى تتعرض لها صفوة عقول الامة واستقبل وفد الاتحاد المصرى. محمود عبد المنعم مراد ومحمد حسن محمد مدير دار النهضة والامين العام للاتحاد والمهندس ابراهيم المعلم مدير دار الشروق وعضو مجلس الادارة. وبحث معهم الوسائل الكفيلة بضبط كافة الكتب التى تتعرض لظاهرة التزوير وتقديم اصحاب دور النشر الذين يمارسون هذه العملية للمحاكمة حتى يمكن وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة التى تهدد الفكر المصرى والعربى وتعرض اقتصادنا لاضرار بالغة ويخسر بسببها المفكرون والادباء [illegible] ادبا كبيرا، وطلب الوزير من وفد الناشرين [illegible] وافية يشرحون فيها الاساليب الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة الموسعة من وجهة نظرهم، أما عن الكتب التى تتعرض لظاهرة التزوير فى الخارج فقد اصدر الوزير تعليماته لاجهزة الشرطة المختصة بضرورة مراقبة الكتب التى تصل من الخارج عن طريق بعض المطارات والموانى والتى يثبت تعرضها لظاهرة التزوير.

ونحن من جانبنا نؤكد ان ظاهرة تزوير الكتب بدات تتزايد حدتها منذ غياب الوجود المصرى داخل اتحاد الناشرين العرب، وان هذه الظاهرة تتزايد عاماً بعد عام نتيجة عدم وجود الضوابط الكفيلة التى يجب ان يشارك فى وضعها وزراء الثقافة العرب الذين يستطيعون. لو اتحدت كلمتهم. وضع حد لهذه الظاهرة التى خسرت مصر وحدها بسببها اكثر من عشرة ملايين من الدولارات كانت ستدخل جيوب المفكرين والادباء والمثقفين المصريين الذين تعرضت اعمالهم للتزوير وهو ما اكده لى د. سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب وفقا لاخر احصائية تلقاها من اللجنة المشكلة من الهيئة وشرطة المصنفات، وان هناك مبالغ طائلة يخسرها المفكرون والمثقفون العرب تباعا مع استمرار هذه الظاهرة فى الازدياد، واعلم ان هناك مذكرة وافية حول ظاهرة التزوير منذ بدايتها وحتى الان اعدتها هذه اللجنة بتكليف من رئيس الهيئة والمسئول عن معرض القاهرة الدولى للكتاب تتناول المقترحات والاساليب اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة والتى طلبها وزير الداخلية من وفد الناشرين المصريين فى الاجتماع. وهى موجودة الآن فى مكتب وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى الذى يتابع كل عام ابعاد الظاهرة وماينتج عنها فى معرض الكتاب السنوى واتخذ بالفعل عدداً من الاجراءات لوقفها وحققت بعض النتائج فى معرض العام الماضى، ويمكن الاستفادة بها فى وضع الضوابط الجديدة بالتنسيق مع وزارة الداخلية..

واذا كانت مصر قد وضعت بعض هذه الضوابط الا ان الظاهرة اصبحت تمس الفكر العربى ككل الامر الذى يحتاج الى تكاتف الناشرين العرب جميعاً فى مقاومتها والاستفادة بتجارب مصر الناجحة كدولة رائدة فى هذا الشان من اجل القضاء على هذه الظاهرة فى كافة الاقطار العربية احتراما للفكر العربى والمثقفين العرب الذين يجب إلا يكونوا . ملطشة . قراصنة التزوير فى بعض البلاد العربية. ومن هنا يكون اقتراحنا الذى كثيرا ما نادينا به وهو ضرورة ان يكون هناك قرار جماعى عربى بمحاكمة الناشر الذى تثبت مزاولته لظاهرة التزوير وحرمانه من الاشتراك فى كافة المعارض العربية بعد اصدار حكم من المحكمة التى وقعت على ارضها عملية التزوير وارسال صور من هذا الحكم الى جميع وزراء الثقافة العرب الذين يتخذون قرارهم المناسب بمنع اشتراك الناشر المزور فى معارضهم ونشر هذا الحكم فى مختلف وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية فى الوطن العربى.. وهذا هو العقاب الرادع من وجهة نظرنا.. فهل يمكن تنفيذه؟ هذا هو السؤال.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ٥ / ٩٢

«جولة الاورجواى» تنتظر تفويض الكونجرس الامريكي

□ جينيف - عايدة إبراهيم:

فى تصريح خاص للعالم اليوم أكد د. منير زهران رئيس بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة فى جينيف ورئيس لجنة التجارة والتنمية بمنظمة الجات أن جولة الاورجواى المتوقفة حالياً مازالت الدول المشاركة فى مفاوضاتها تنتظر أن تقوم إدارة الرئيس الأمريكى كلينتون للكونجرس تفويضها للتفاوض فى اطار الجات بعد أن إنتهى التفويض السابق فى مارس الماضي.. أضاف د. زهران أن الدول المشاركة فى جولة «الاورجواى» تتابع احتمالية دخول عناصر جديدة فى التفويض الأمريكى خاصة فى ظل طرح «ملف البيئة» والذى تعتبره الدول النامية قيداً امامها.. فى الوقت الذى قد يطالب الجانب الأمريكى بمراعاة هذه الشروط المتعلقة بالبيئة مستقبلاً بإعتبارها أحد العناصر المؤثرة فى التجارة والإنتاج.. إضافة إلى القضايا الأخرى محل النقاش المتضمنة للمسائل الزراعية والخدمات وتجارة السلع والملكية الفكرية والاستثمار..



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

جولة جديدة في محادثات "الغات"* وتفاهم اوروبية - اميركي على تجاوز قضية العقوبات

■ بروكسيل - رويتر - يعقد وزراء تجارة ما يسمى بالمجموعة الرباعية التي تضم المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان جولة جديدة من المحادثات غير الرسمية في اطار اتفاقية الغات يوم الثلثاء المقبل في باريس وسط انباء عن وجود اتجاه داخل السوق الاوروبية لاتخاذ اجراءات انتقامية «محددة» ضد عقوبات تجارية باشرت الولايات المتحدة تطبيقها منذ يوم الجمعة الماضي.

وطبقت العقوبات الاميركية لدى سريانها على بضائع بقيمة ٢٠ مليون دولار كان مصدرون في المجموعة الاوروبية يعتزمون تصديرها الى الولايات المتحدة. وتستهدف هذه العقوبات الحد من التجارة الاوروبية مع الهيئات الاتحادية الاميركية (ما عدا وزارة الدفاع) في ما يخص عدداً من السلع والخدمات، وذلك في اطار المساعي الاميركية لفتح اسواق الاتصالات الاوروبية امام المنتجات الاميركية.

واعتبر احد الديبلوماسيين ان «اجراءات المجموعة ستكون اصغر حجماً ولن تعوق مفاوضات الغات». وقال المتحدث باسم السير ليون بريتان الممثل التجاري الاوروبي معلقاً على المسألة «قائمة البضائع المستهدفة طويلة غير ان الاثر محدود».

وكان بريتان قال في بيان يوم الخميس «لن نسمح لهذه القضية بتأجيل او احباط التقدم الذي نحرزه في جولة اوروغواي. ولن نتيح لها تعكير الاجواء السائدة».

وعكس مسؤول اميركي في واشنطن هذا الرأي قائلاً ان «الاجواء تبقى بناءه وهناك رغبة في المضي قدماً وتجاوز هذه المسألة».

تشهد المجتمع الدولي هذه الأيام بدايات مرحلة الحرب التجارية العالمية، وأظن أنها سوف تكون أكثر ضراوة وأوسع إطارا من الحرب الباردة التي انتهت مع نهاية الثمانينيات، وهي باليقين سوف تختلف عن الحرب التجارية التي شهدها القرن الماضي في بداية موجة الاستعمار.

فالحرب الباردة التي استمرت لحوالي نصف القرن العشرين كانت مغامرة سياسية قائمة على صناعة التوتر المحكوم، أي الذي يخضع لعدد من الضوابط التي تحول دون انتقاله إلى حالة الحرب الحقيقية.

الحرب التجارية العالمية البديل الجديد للحرب الباردة

بقلم: الدكتور سامي منصور

ليس ذلك نتيجة أخلاقيات أو قيم، بقدر ما هو نتيجة أن الحرب العالمية الثالثة كانت تعني انتحار العالم كله أمام القدرة على تبادل الدمار الذري. وقد أتقنت كل الأطراف دورها، حتى انتهت مرحلة الحرب الباردة بانهيار مفاجيء وغير محسوب لأحد قطبيها وهو الاتحاد السوفييتي ومجموعة الدول الشيوعية الأوربية. وغياب الانقسام العالمي على أساس أيديولوجي بين العملاقين سارع بالكشف عن بدايات الحرب التجارية التي كانت ملامحها قد بدأت في الظهور خلال السنوات الأخيرة للحرب الباردة، خاصة أن فراغ كرسي أحد العمالقة قد فتح الأبواب لإمكان تغيير النظام العالمي الثنائي إلى نظام متعدد، نتيجة ظهور أكثر من عملاق يملك كل منهم كل مؤهلات شغل المكان الخالي، مثل اليابان وألمانيا بعد التوحيد، وذلك على أساس احتمال استمرار الوضع على الأقل لبقية التسعينيات القائم على بطولة الدول وليس التجمعات الإقليمية والوحدوية.

مأزق نهاية الحرب الباردة

والحقيقة أن غياب العدو من وجهة نظر الدول الرأسمالية الكبرى، وهو الاتحاد السوفييتي، لم يكن فاتحة خير كما تصور البعض بأحلام وأوهام صاغتها أجهزة



المصدر : المغرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : مايو ١٩٩٣

الإعلام العالمية، وهي أحلام لم تستطع الصمود طويلا أمام الواقع بكل حقائقه، فانتهاء الحرب الباردة بدلا من أن يكون بداية توجيه الإمكانات الاقتصادية نحو النمو ورفاهة الإنسان، إذا به يرفع الأغطية عن الأزمة بالغة العمق والاتساع في النظام الرأسمالي الذي حال دون احتفاله بأكذوبة الانتصار.

فقد ظهر أن الأزمة الاقتصادية بالغة الخطورة، وقطعت أشواطا طويلة في الظلام - الإعلامي - اكتسبت خلالها أبعادا جديدة ودولا عديدة. وإن كانت ذروة الأزمة في الاقتصاد الأمريكي حتى أنها غيرت لأول مرة منذ سنوات طويلة نظام الحكم الأمريكي من الجمهوريين إلى الديمقراطيين. وهي ليست من تلك الأزمات التي عرف بها النظام الرأسمالي وهي أزمة الدورة الاقتصادية، ولكنها هذه المرة أعمق من ذلك وأوسع حيث شملت قواعد النظام نفسه.

وكانت تلك الأزمة أحد الأسباب وراء اندلاع الحرب التجارية العالمية، إذ كانت السبب في أن يحاول كل طرف من الدول الرأسمالية إنقاذ نفسه من السقوط في الهاوية التي سبق أن ابتلعت النظام الماركسي الأوربي، حتى لو كان ذلك على حساب الحلفاء والأصدقاء.

وإذا كان العالم قد عرف الحرب التجارية في أكثر من مرة في الماضي البعيد، فإنه من الواجب معرفة ما انتهت إليه هذه التجارب، ليس من منطلق أن التاريخ يعيد نفسه، ولكن لأن هناك ثوابت مشتركة لهذه التجارب عبر العصور، رغم اختلاف أطراف تلك الحروب وظروفها وعصورها. فالخط الثابت المشترك هو أنها كانت بداية انهيار إمبراطوريات ومولد عمالقة جدد، فهي - الحرب الباردة - كانت أداة لتحقيق الهدف، ولم تكن الهدف ذاته، وهو القوة والسيطرة، وبذلك كان معروفا أن التجارة والسوق في العالم كانت دائما أحد مجالات الصراع، بالتالي فالحرب التجارية أداة رئيسية في الصراع.

في انتظار العملاق القادم

يضاف إلى ذلك عنصر آخر لأسباب تلك الحرب القادمة بسرعة، وهو أن سلاح التجارة هو أقوى أسلحة



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٩٣

العالمية [illegible] أن كان يطلق عليهم منذ سنوات في العالم [illegible] الأقزام في القوة العسكرية. فقد اختار الحلفاء [illegible] سنوات الحرب العالمية الثانية سلاح [illegible] دور السياسة والسلاح للمنتصرين في تلك الحرب [illegible] الأمثلة لذلك الوضع في اليابان وألمانيا، فقد [illegible] كل منهما هيمنة عسكرية، وكثيرا ما كانت هذه [illegible] سياسة خارجية تمثلت في قوات مسلحة وقواعد عسكرية، بل ووصاية على القرار السياسي [illegible]، وانشغلت عن ذلك ببناء الكيان الاقتصادي، حتى جاء اليوم الذي أخذت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية تستجدي كلا منهما ـ اليابان وألمانيا ـ أن تتحمل جزءا من أعباء القوات الأجنبية على أرضها، ثم اتسع الطلب إلى المشاركة في مسئولية الدفاع عن الحلفاء ورفع القيود عن بناء الترسانة المسلحة. ورغم أنه أصبح لكل منهما ترسانة مسلحة ضخمة، إلا أنها لا تقارن بما لدى الحلفاء الآخرين خاصة في غياب السلاح الذري من ترسانة كل منهما. وكان طبيعيا لفلسفة عدم الاعتماد على السلاح والاعتماد على الاقتصاد أن أصبحت التجارة العالمية وأسواقها هي سلاح العملاقين الجديدين، ليصبح لكل منهما مكانة في القرار الدولي، خاصة بعد أن أصبح أحد الكرسيين على القمة خاليا ينتظر العملاق القادم.

التحالفات التجارية الجديدة

وهكذا نجحت كل العناصر لاندلاع الحرب التجارية العالمية في رحلة التسعينيات، لتكون البديل للحرب الباردة، مع اختلاف الأطراف والأوقات، فأطراف تلك الحرب الجديدة ثلاثة، هي الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة واليابان. ورغم أن كلا منها قادر على خوض الحرب، فإنه مثلما حدث في الحرب الباردة، اتجهت أطراف الحرب إلى التحالفات وتشكيل الجبهات، فالولايات المتحدة قامت بتشكيل جبهة من كندا والمكسيك، بينما وقفت ألمانيا وراء سرعة خطوات الوحدة الأوربية، لتكون خلفها جبهة أوربية. واتجهت اليابان إلى محاولة لم تكتمل بعد لتشكيل جبهة آسيوية تعتمد على نمور آسيا.

وهكذا بدأت مناوشات الحرب التجارية العالمية بين هذه الجبهات الثلاث، فكانت بين أمريكا وأوربا حول مسألة الحاصلات الزراعية، ورغم كل عناصر العمل المشترك بين أوربا والولايات المتحدة فإن ذلك لم يمنع الخلاف الذي تحول إلى حرب، فأوربا ترى أن الولايات المتحدة تحاول إنقاذ اقتصادها على حساب الحليف الأوربي، إلى درجة فرض رسوم جمركية على بعض السلع الأوربية. والغريب أنه في الوقت الذي تطالب فيه واشنطن أوربا بوقف دعم الحاصلات الزراعية، تقدم هي دعما ضخما لحاصلاتها الزراعية، فهي تدعم المزارعين الأمريكيين بحوالي ٨,٤ مليار دولار سنويا، مع أن عددهم لا يزيد على مليوني مزارع، بينما تدعم أوربا مزارعيها بمبلغ ٣٤ مليار دولار، في وقت يبلغ فيه عددهم ١١ مليون مزارع، أي أن معدل دعم المزارع الأمريكي ٤,٢ ألف دولار مقابل ٣,٣٣ ألف دولار للمزارع الأوربي.

وإذا كانت الحاصلات الزراعية هي ساحة الحرب بين أوربا وأمريكا فإن السيارات هي ساحة الحرب بين أمريكا واليابان، إذ إن السيارات تشغل حوالي ٧٠٪ من حجم العجز التجاري الأمريكي مع اليابان، وأصبح لقاء القمة بين اليابان والولايات المتحدة معلقا على مشكلة فتح الأسواق اليابانية للسلع الأمريكية.

والواقع أن الميزان التجاري بين أمريكا وأوربا يتسم بتبادل المواقع من عام لآخر، بمعنى أنه قد يكون في صالح طرف لعام والآخر لعام آخر، وإن كان منذ التسعينيات قد أصبح في صالح الولايات المتحدة، بينما الميزان التجاري بين أمريكا واليابان هو في صالح اليابان على طول الخط السنوات المتتابعة حتى الآن. وقد وصل إلى ٤٤ مليار دولار في العام الماضي ١٩٩٢. والمشكلة هي أن معدل نمو الصادرات مقارنا بالواردات في غير صالح الولايات المتحدة بشكل خطير، حيث تتجه إلى



الاستيراد [illegible] الأعلى حجم التصدير ولو أرقام الأمم المتحدة [illegible] بالنسبة للمقارنة الأولى من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٠ [illegible] الثانية من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ فسوف نجد أن معدل نمو الصادرات الأمريكية قد هبط إلى النصف تقريبا بعد أن كان ٤,٦٪ أصبح ٣,٨٪ بينما ارتفعت وارداتها بمعدل ٦,٧٪ بعد أن كانت ٥,٥٪ وبالتالي فإن معدل نمو الواردات ضعف معدل نمو الصادرات، وتغيير ذلك يحتاج إلى ثورة في أسلوب معيشة المواطن الأمريكي ونمط استهلاكه، وهو أمر يبدو في ظل معطيات الوضع الحالي شبه مستحيل، فالواردات الأمريكية تبلغ قدر صادراتها مرة ونصفا، بينما نجد الوضع بالنسبة لليابان مثلا أن معدل نمو صادراتها قد انهار من ١١,٤٪ إلى ٤,٢٪ بينما معدل نمو وارداتها قد زاد من ٤,٩٪ إلى ٥,٦٪ فقط، وهو ما يعني أن الفارق في المعدل بين الواردات والصادرات حوالي ١,٤٪ وهو ما لا يبتلع الفارق الضخم في زيادة حجم الصادرات عن الواردات إلا إذا استمر هذا الوضع لسنوات طويلة.

ووضع ألمانيا كان مختلفا، ففي الوقت الذي انخفض فيه معدل نمو صادراتها في المرحلة الأولى من ٧,٢٪ إلى ٤,٢٪ في المرحلة الثانية، انخفض معدل نمو وارداتها من ٣,٥٪ إلى ٢,٩٪ أي أن معدل نمو وارداتها أقل من معدل نمو صادراتها وهو ما يساعدها على تحويل ميزانها التجاري إلى صالحها.

التجسس.. اقتصاديا!!

وهكذا يبدو أن الموقف الأمريكي في هذه المعركة هو على الأقل ليس في صالحها، ما بقيت معطيات الإطار الاقتصادي الأمريكي على ما هي عليه، فإن نجح برنامج كلينتون في التنفيذ، فربما يغير بعض العناصر، ولكن احتمال أن يحد من الاقتصاد الأمريكي [illegible] الطموح السياسي في دور العملاق الا[illegible] مشكوك فيه، فهو مثلا ورث معركة [illegible] الزراعية بين أمريكا وأوربا، وفي الأيام الأخيرة [illegible] بدلا من أن يستطيع إخماد الحرب بين الحلفاء [illegible] جبهة جديدة وهي الطيران التجاري، [illegible] على التهدئة.

وأظن أن ما نشرته الصحف الأمريكية في [illegible] الماضي أي بعد تعيين كلينتون لمجلس وزرائه وبقي فقط منصب مدير المخابرات المركزية، أمر يستحق الوقوف عنده، فقد قالت الصحف إن شخصية المدير الجديد لا بد أن يكون لها بعد اقتصادي، إذ من المطلوب توسيع مهام المخابرات المركزية ليدخل فيها مهمة التجسس الاقتصادي، وذلك بجمع المعلومات من الشركات لمساعدة الشركات الأمريكية على المنافسة في الأسواق العالمية على حد تعبير تلك الصحف، بل إن المتحدث باسم البيت الأبيض قد أعلن أن الرئيس يرغب في أن تركز المخابرات المركزية دورها على حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية، والتجسس الاقتصادي على الدول الأخرى التي تنافس الولايات المتحدة، وهو ما يعني إدراك الإدارة الأمريكية الجديدة أن الحرب التجارية قد بدأت، وليس هناك ما يضع حدا سريعا لها، إلا بحسم المعارك لصالح طرف أو آخر من أطراف تلك الحرب.

وأظن أن صورة العالم سوف تتغير نتيجة هذه المعارك، وهذه أولى ضحايا أكذوبة السوق الحرة أو السوق العالمية المفتوحة بمعنى أدق، فقرارات الحماية وفرض الجمارك سوف تصعد من هذه الحرب، وأظن أن الدول الصغيرة أو التي كان يطلق عليها خلال الحرب الباردة العالم الثالث سوف تدفع ثمنا غاليا في هذه الحرب.□



المصدر : الحياة
التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بوادر تمرد على المرشح الاوروبي لقيادة سفينة «الغات»

■ جنيف - رويتر - قال ديبلوماسيون ان الدول النامية الرئيسية في الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات» تنظر في تحدي مرشح المجموعة الاوروبية لترؤس المنظمة.

وقال الديبلوماسيون ان التمرد المحتمل نجم عن شعور بالاستياء لان المجموعة تريد فيما يبدو ان تفرض بالقوة تعيين الايرلندي بيتر سانرلاند مفوضها السابق لشؤون المنافسة الذي يحظى ايضاً بموافقة اميركية.

وقال احد السفراء في معسكر الدول النامية «الشعور السائد هو ان الطرفين الكبيرين حددا ببساطة الشخص الذي يريدونه ويفترضان الآن ان تعيينه مسألة منتهية. نحن نريد ان يفهما ان الامر لا يمكن ان يتم بهذا الاسلوب بعد الآن».

وكانت «الغات» دعت الى عقد جلسة خاصة في التاسع من حزيران (يونيو) الجاري لتعيين مدير عام جديد خلفا لارثر دنكل السويسري الجنسية الذي يتنحى عن منصبه في نهاية الشهر بعد ان أمضى ١٢ عاما في هذا المنصب.

ويتم التعيين باجماع اعضاء المنظمة البالغ عددهم ١١١ عضوا الآن.

وذكرت مصادر في مجموعة الدول النامية انه لم يتخذ قرار نهائي بعد على رغم ان عدة دول تريد الاصرار على ترشيح الديبلوماسي التجاري خوليو لاكارت مورو من اوروغواي للمنصب.

المصدر : الحياة
التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فرنسا ترى امكان ابرام اتفاق "غات" قبل نهاية العام

■ باريس - رويتر - قال جيرار لونجيه وزير الصناعة والتجارة الخارجية الفرنسي امس ان من الممكن ابرام اتفاق تحرير التجارة العالمية في اطار اتفاقية «الغات» بحلول نهاية العام الجاري.

وقال نائب رئيس المفوضية الاوروبية ليون بريتان ان الدول الصناعية الكبرى اتفقت في ما بينها على اهمية تحضير مسودة اتفاق لعرضه على قمة مجموعة الدول السبع الكبرى في بداية الشهر المقبل.

وابلغ مؤتمراً صحافياً امس: ان من الواقعية الاتجاه نحو صفقة طموحة تسمح بدخول الاسواق لتتزامن مع قمة المجموعة في مطلع تموز (يوليو).

واضاف: «هذه خطوة مهمة بإتجاه اتفاق «الغات»»

وكان رفض فرنسا لاتفاق بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية حول تجارة المنتجات الزراعية تم التوصل اليه العام الماضي من الاسباب الرئيسية لتعطل محادثات تحرير التجارة العالمية.

وفي تصريح لمحطة اذاعية فرنسية خلال محادثات القمة الالمانية - الفرنسية الدورية قال الوزير الفرنسي «يجب ان يكون في متناولنا بنهاية العام اذا اظهر الجميع شيئاً من حسن النية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

مفاوضات «الجات».. وتجارة مصر الخارجية

ازالة القيود وزيادة حصة الدول النامية من التجارة الدولية للخدمات

عبدالوهاب جلال

* ١٢ شركة مصرية للنقل البحرى كلها تحقق أرباحا

* مزيد من العمل لفتح أسواق جديدة أمام النقل البحرى المصرى

تحقيق:
ياسر صبحى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٢

للاسطول الوطنى أهمية كبيرة لأى دولة كوسيلة لنقل تجارتها الخارجية. وتشترط الدول المتقدمة الا تشحن منتجاتها إلا على سفنها. وقد ارتفعت مساهمة الاسطول المصرى فى نقل التجارة الخارجية لمصر من ٥٪ الى ٧٪ من حجم تجارة الدولة فى السبعينيات ثم وصلت فى الأعوام الماضية إلى ٤٠٪ من حجم التجارة الخارجية.

وتتضمن جولة أوروجواى من اتفاقية «الجات» (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية) لأول مرة جزءا خاصا يتعلق بتحرير الخدمات. أى الخدمات المالية والتأمين والنقل بما فيها النقل البحرى. وتختلف نظرة الدول الى التحرير فى هذه المجالات باعتبارها من القطاعات الحساسة بالنسبة لسيادة الدولة وبما تمثله من خطورة على معظم الدول.

■ هل تمثل المفاوضات خطورة على نشاط النقل البحرى فى مصر؟ وكيف نستطيع توجيهها بما يحقق مصالحنا القومية؟

يقول عبد الوهاب جلال مدير عام المتابعة للشركة القابضة للنقل البحرى : ان قطاع النقل البحرى يخضع غالباً لسيادة الدول فهو أرخص وسيلة نقل. وقد اهتمت جميع دول العالم بهذا القطاع سواء الدول المطلة منها على البحار أو التى لا تطل على بحار، وتسعى جميع دول العالم إلى امتلاك اساطيل وطنية تعزز بها نقل تجارتها الخارجية بالإضافة الى حماية أساطيلها عن طريق الدعم التشريعى أو المادى وعن طريق الاشتراط فى القروض الخارجية على نقل اكبر قدر ممكن من البضائع التى يمولها القرض على اساطيلها. ويرجع ذلك لأهمية ضمان ملكية أسطول وطنى قوى يكون قادراً على نقل تجارتها الخارجية دون التعرض لمخاطر تغير الظروف السياسية والحربية بالاضافة الى عدم التأثر بما قد يحكم النقل البحرى الدولى من ظروف الاحتكار الدولى. كما أن الأسطول يحقق عائدا مباشرا وغير مباشر مؤثرا فى ميزان المدفوعات بالإضافة الى اتاحة فرص عمل كبيرة للمواطنين فى تلك الدول.

وقد خصصت وزارة النقل والمواصلات استثمارات كبيرة لهذا القطاع نظراً لأهميته. وتركز الاهتمام على تنمية الموانى راسياً وافقياً وذلك عن طريق توفير المعدات الحديثة لرفع معدلات الشحن والتفريغ وأداء الخدمات الأخرى المتعلقة بالبضائع والسفن فى الموانى المصرية بالإضافة الى إنشاء موانىء جديدة. ميناء الدخيلة ودمياط مما يحقق فائد فى الأرصفة. كما تم إنشاء ثلاث محضب للحاويات فى كل من الأسكندرية ودمياط وبورسعيد مما حقق تنمية تجارة الترانزيت بهذه الموانىء.

كما تحققت طفرة فى حجم الأسطول الوطنى إذ بلغ عدد السفن فى عام ١٩٨٠ ٨٨ سفينة بحمولة قدرها ٥٠٠ ألف طن فى حين زاد حجم الأسطول الوطنى فى عام ٩٠ الى ١٤١سفينة بحمولة قدرها مليون و٤٠٠ ألف طن تقريبا. ويضيف عبد الوهاب جلال أن الشركة القابضة للنقل البحرى تتبعها ١٢شركة حققت كلها أرباحا خلال العام المالى٩١ ـ ١٩٩٢. وقد بلغ إجمالى ايراداتها ٢,١ مليار جنيه مقابل ١,٧ مليار جنيه عام ٩٠ ـ ٩١ كما بلغ صافى الربح (بعد خصم الضريبة المستحقة للدولة) ٤٨٣مليون جنيه مقابل ٤٠٦,٦ مليون جنيه فى العام الذى يسبقه. كما وصل حجم العمالة الى ٣٥ الف عامل فى هذه اشركات. ويتضح من هذه البيانات أهمية هذا القطاع بالنسبة لمصر وهو مادعا عدلى عبد المعطى رئيس الشركة القابضة للنقل البحرى الى طلب عمل دراسات حول امكانية الاستفادة من اتفاقية «الجات» لصالح قطاع النقل البحرى فى مصر فاتفاقية «الجات» ليست توقيعا على إجراءات ملزمة ولكنها لاتزال فى طور التفاوض حيث تعرض كل دولة مطالبها فيما سختص بالتحرير الداخلى فى بعض القطاعات أو المطالبة بتحرير بعض القطاعات فى الدول الأخرى بما يحقق مصالحها.

فهدف المفاوضات ـ التى تجرى حالياً بالنسبة لتحرير تجارة الخدمات ـ هو وضع اتفاق متعدد الأطراف يحقق لكافة الدول المنضمة للجات إزالة القيود الحالية بالإضافة إلى زيادة مساهمة الدول النامية فى نصيبها من التجارة الدولية للخدمات.

ويعتبر مشروع الاتفاق المبدئى الذى تم التوصل إليه هو اول اتفاق دولى متعدد الأطراف يغطى كافة الخدمات القابلة للتجارة الدولية بما فيها قطاع النقل البحرى ، وتضمن مشروع الاتفاق مقدمة من ستة أجزاء تتناول التزامات وحقوق الدول المشاركة فى الاتفاق. ومن ضمنها التزامات عامة مثل معاملة الدولة الأولى بالرعاية والدخول الى الاسواق، كذلك تضمن الاتفاق قدرا من المرونة فيما يتعلق بالدول النامية نظراً لضعف قدرتها التنافسية. كما أن الاتفاق يسمح باستمرار الاتفاقات الثنائية (تشترك مصر فى ١٤اتفاقية ثنائية فى مجال النقل البحرى) . وتشير الدراسة ـ التى يشرف عليها عدلى عبد المعطى رئيس الشركة القابضة للنقل البحرى إلى أن قطاع النقل البحرى مهدد بقوة إذا ماتم التحرير الكامل له، اذ من الممكن أن ينتقل الجزء الأكبر من العائد الى الأجانب خاصة وأنه بالرغم من التطور الداخلى فى مجال النقل البحرى فإن التطور الخارجى مذهل وسريع ومن ثم سيكون التنافس صعباً جداً.

«الجات» فى صالح مصر

يقول عبد الوهاب جلال انه إذا تم تطبيق مشروع الاتفاق طبقا لنصوصه فى المرحلة الحالية فسوف يكون له تأثير سلبى حاد على الدولة خاصة فى تلك المرحلة الإنتقالية التى نمر بها.

وتطبيق هذا الاتفاق يتطلب توافر القدرة على منافسة الدول المتقدية فى مجال أنشطة القطاع وهو مالا يتوافر فى المرحلة الحالية. كما أن الدولة قد قامت باستثمارات كبيرة لتسهيل نشاط النقل البحرى ولايعقل الا تستفيد الشركات المصرية وأن يئول ذلك الى الشركات الأجنبية. وبالرغم من ذلك فإنه يمكن توظيف الاتفاق لصالح الدولة علماً بأن الاتفاق لايلزمنا بتحرير القطاعات وإنما يخضع ذلك لإرادة الدول، انه إذا ماتم

تحرير خدمة فإن مزاولتها لاتتم الا فى ظل الشروط والضوابط التى تضعها كل دوله.

وفى مجال قطاع النقل البحرى هناك انشطة يمكن بل يجب تحريرها إذ أن هذه الانشطة لايقبل عليها قطاع الأعمال العام او الخاص المصرى إما بسبب تكلفتها الراسمالية الكبيرة أو عدم توافر الناحية الفنية التى يتطلبها تنفيذ مثل هذه المشروعات.

وتتمثل هذه المشروعات فى تأسيس شركات خاضعة لقانون الاستثمار يكون من حقها امتلاك السفن لنقل الركاب والبضائع وترفع العلم المصرى ، وهو مجال مفتوح أصلاً للأجانب، وتأسيس شركات لتكسية السفن بالموانى المصرية ونشاط تأسيس شركات لإصلاح الحاويات بالموانى المصرية، وذلك ضمن شروط تتعلق بنسبة وأجور العمالة الأجنبية والمصرية المسموح بها داخل المشروعات المختلفة، بالإضافة الى ضمان الالتزام بتدريب الكوادر الفنية ونقل التكنولوجيا المتطورة فى تلك المجالات. وفى الوقت نفسه فإن هناك أنشطة لايمكن تحريرها ويجب الا يسمح بها المفاوض المصرى وعلى رأسها الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية والتى لاتتطلب رأس مال كبيرا بينما تدر عائداً كبيراً كذلك أنشطة الشحن والتفريغ وتداول البضائع بالموانى المصرية وبمحطات الحاويات وتموين السفن والأشغال العامة واصلاح السفن وبنائها وخدمات القطر والإرشاد فى الموانى. وبهذا يكون القطاع قد حرر المجالات التى يمكن تحريرها للسماح بدخول الأجانب لمارستها طبقاً للشروط والضوابط السائدة فى السوق المصرية وحدود المعاملة الوطنية وفى الوقت نفسه المحافظة على أنشطة النقل البحرى والتى تدر عائدا كبيرا للدولة ودون المساس بالسيادة الوطنية. هذا فى الوقت الذى يجب فيه استمرار سياسة التحرير فى الداخل وبأسلوب متدرج بما يحقق المنافسة بين المصريين ورفع كفاءة القطاع.

هناك أمر هام آخر يشير اليه عبد الوهاب جلال فى النهاية وهو عدم الاكتفاء برسم سياسة داخلية بل يجب دراسة الأسواق الخارجية فى مجال النقل البحرى ومحاولة دخول هذه الأسواق وأن نطالب الدول الأخرى فى المفاوضات بتحرير القطاعات التى يمكن أن تساهم فيها. وبالتالى يكون لمفاوضات «الجات» تأثير إيجابى على مصر.



المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

وزراء الخارجية في المجموعة الاوروبية يصادقون على اتفاق البذور الزيتية

□ لوكسمبورغ -
من نورالدين الفريضي:

■ صادق وزراء خارجية المجموعة الاوروبية ليل اول من امس على اتفاق البذور الزيتية، الاميركي - الاوروبي، بعد ان سحبت فرنسا الاعتراضات التي عطلت الاتفاق في الاشهر الماضية، واعتبرت مصادر رسمية المصادقة خطوة اخرى تساهم في تقدم مفاوضات تحرير التجارة الدولية التي كانت ضمن القضايا التي بحثها وزراء خارجية المجموعة مع نظيرهم الاميركي وارن كريستوفر امس في لوكسمبورغ. وتزيل المصادقة على اتفاق البذور الزيتية احد اسباب تسمم العلاقات عبر ضفتي شمال الاطلسي. ويوصي اتفاق البذور الزيتية بخفض مساحات زراعات البذور في بلدان المجموعة بنسبة ١٠ في المئة لكنه يسمح باستغلال اراضي البور لاغراض الزراعات الصناعية مثل اللفت السكري والنباتات الاخرى التي تستخدم في انتاج الوقود البيولوجي. ويشهد هذا القطاع تطوراً هاماً خصوصاً في فرنسا من دون ان يؤثر على استهلاك مصادر الطاقة التقليدية.

وكان وزراء خارجية المجموعة الاوروبية توصلوا الى اتفاق المصادقة بعد جدل لغوي تناول عبارات وصف الوثيقة التي قدمتها فرنسا حول اتفاق البذور الزيتية والاتفاق الاولي الاميركي - الاوروبي حول تجارة المنتجات الزراعية المعروض في جنيف، حيث تمنى وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه ان يتضمن البيان الرسمي عبارة «الترحيب» بالوثيقة التي قالت مصادر المجلس انها تضمنت بعض التحفظات على جوانب الاتفاق الزراعي وفضل وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد وزميله الالماني كلاوس كينكيل وصفها «بوجود عناصر ايجابية».

وجددت المجموعة ككل تصميمها التوصل الى اتفاق «شامل ومتوازن» بين القطاعات الـ ١٥ المتنوعة، من المنتجات الزراعية الى تجارة الخدمات السياحية مروراً بالعتاد الصناعي والنسيج وفتح الاسواق. واكدت المجموعة على هدف التوصل الى تحرير التجارة الدولية وحل الخلافات التي تطرأ في النطاق المتعدد الاطراف، وذلك في اشارة الى معارضتها بنود التشريعات الاميركية التي تمكن الادارة الاميركية من اصدار عقوبات تجارية ضد صادرات البلدان الاخرى، احياناً من دون الاحتكام الى الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة، مثل ما حدث في ازمتي الفولاذ واسواق التعاقدات العامة. وتواصل المجموعة الاوروبية جهودها لتعبئة الشركاء الآخرين لحمل الولايات المتحدة على قبول «اولوية الاتفاقات الدولية بالنسبة للتشريعات الوطنية الخاصة». وترى مصادر اوروبية ان مسألة الاحتكام الدولي تمثل احدى المهام التي فشل في حلها الامين العام لـ «غات» آرثر دينكل (سويسرا) منذ توليه منصب امانة الاتفاقية العامة في ١٩٨٠، علاوة عن اصطدامه بالخلافات الزراعية الكبرى بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية. وسيخلفه في نهاية الشهر الجاري المفوض الاوروبي السابق بيتر سوذرلاند (ايرلندا) الذي يتفوق على مرشحي بلدان اميركا اللاتينية لويس فرناندو خاراميلو (كولومبيا) وخوليو لاكارتي - مورو (الارغواي)، بفضل الدعم الذي يلقاه من جانب الولايات المتحدة وبعض البلدان الآسيوية مثل الهند التي ضمنت منصب الامين العام المساعد ما قد يساعدها في مساومات اتفاقات التجارة الدولية.

وتبدي مصادر المجلس الوزاري الاوروبي تفاؤلها بامكانات تقدم مفاوضات «غات»، بعد ان حصلت مصادقة فرنسا على اتفاق البذور والتقدم الذي حققته الاجتماعات الرباعية بين كندا والولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاوروبية منتصف الاسبوع الماضي في باريس حول فتح الاسواق.

اختيار بيتر سوذرلاند مديراً عاماً لـ "غات"

■ جنيف - أ ف ب - ذكرت مصادر ديبلوماسية مطلعة ان الايرلندي بيتر سوذرلاند اختير امس لخلافة السويسري ارثر دينكل في منصب المدير العام لـ «غات» (الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية) بعد التوصل الى اجماع بين الدول الـ ١١١ الاعضاء في المنظمة.

وصرح خوان ارشيبالدو لانوس مندوب الارجنتين في «غات» بأن المرشح الآخر خوليو لاكارتي - مورو (الاوروغواي) لخلافة دينكل سحب ترشيحه صباح امس.

واوضح مصدر أوروبي مطلع ان فترة ولاية سوذرلاند عامين مع امكانية التجديد لأربع سنوات. ولا توجد لـ «غات» قواعد محددة بشأن فترة ولاية مديرها العام.



المصدر : 

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

امريكا واليابان تبحثان استراتيجية تجارية لعالم ما بعد الحرب الباردة
المجموعة الاوروبية تنجح فى تفادى حرب تجارية مع الولايات المتحدة

واشنطن - ر - يعقد المسئولون التجاريون بالولايات المتحدة واليابان اجتماعا فى واشنطن غدا لبحث اطار جديد للعلاقات الاقتصادية الثنائية فى عصر ما بعد الحرب الباردة . وتشير مواقف الدولتين المعلنة خلال اليومين الماضيين الى احتمال حدوث مواجهة حقيقية بينهما خلال الاجتماعات. فقد تقدمت الادارة الامريكية بمشروع اطار جديد لهذه العلاقة يوم الاثنين الماضى وتطالب فيه بخفض الفائض التجارى لليابان بنسبة الثلث او مايعادل ٢٪ من ناتجها المحلى الاجمالى على الاكثر مقابل ٣،٥٪ حاليا مع زيادة الواردات اليابانية ، من السلع الامريكية تامة الصنع الى نفس مستويات الشركاء التجاريين الاخرين للولايات المتحدة. وفى مقابل تعهدت الولايات المتحدة باستخدام فتح اسواقها امام المنتجات اليابانية مع خفض عجز الموازنة بقيمة ٥٠٠ مليار دولار خلال الاعوام الخمسة القادمة اى خفض العجز الى النصف كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى . وبادر وزير التجارة الدولية والصناعة اليابانى برفض المشروع واعتبره تراجعا عن حرية التجارة منتقدا سياسة الولايات المتحدة الرامية لتحديد ارقام تجارية مسبقة فى علاقاتها مع اليابان. ومن ناحية اخرى وافق وزراء خارجية المجموعة الاوروبية على خطة لتسوية الخلافات مع الولايات المتحدة حول دعم الحاصلات الزراعية باعلانهم الالتزام باتفاق ابرمه الجانبان العام الماضى فى هذا الشأن مما سيساعد فى تفادى حرب تجارية بين اوروبا والولايات المتحدة مع الاسراع بالتوصل لاتفاق يضع حدا لجولة اورجواى لتحرير التجارة الدولية المستمرة منذ عام ١٩٨٦.



فرنسا تريد «غات» لكن ليس بأي ثمن

● بروكسيل – رويتر – قال رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور امس أن حكومة يمين الوسط التي يرأسها تريد اتفاقاً سريعاً لتحرير التجارة العالمية تحت اشراف منظمة «غات» ولكن ليس بأي ثمن.

وقال بالادور في مؤتمر صحافي بعد ان اطلع مفوضية المجموعة الاوروبية على موقف حكومته من موضوع التجارة وقضايا أخرى «نحن نؤيد ختاماً سريعاً لدورة اوروغواي / من محادثات «غات» لكن ليس بأي سعر وليس بأي شروط».



رغم اتفاق الزيوت النباتية

استمرار خلافات «الجات» بين فرنسا وأمريكا

□ بروكسل ـ محمد فهمى:

كشف اجتماع رئيس الوزراء الفرنسي بالادور مع المفوض العام للمجموعة الاوروبية جاك ديلور فى بروكسل منذ أيام ان موافقة فرنسا على التساهل فيما يتعلق بالزيوت النباتية لا يعني استسلامها لاتفاقية السياسة الزراعية بشكل عام حيث قال بالادور ـ بعد الاجتماع ـ «إن موافقتنا على الجزء لا تعنى موافقتنا علي الكل.. وأن الاتفاقية الشاملة بشأن المحاصيل الزراعية لاتزال كل خلاف».

وقال بالادور إنه على استعداد للسفر إلى الولايات المتحدة والاجتماع مع الرئيس الامريكي كلينتون لبحث نقاط الاختلاف حول اتفاقية الجات بصراحة وأضاف قائلا: «إذا تلقيت دعوة من الرئيس الأمريكي!»

وهذا يعنى أن فرنسا سوف تستمر فى عرقلة محادثات الجات إلى أن يتم التوصل إلى حل يرضيها بشأن الاتفاقية الزراعية.

والمعروف أنها كانت قد رفضت فى نوفمبر الماضى الاتفاق المقترح بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة على أساس الخفض التدريجي لدعم المحاصيل الزراعية بنسبة ٢١٪ خلال ست سنوات وقالت إن هذا الحل لا ينطوى على أية دلالة بالنسبة للفلاحين ورفضته بالكامل.

وأكد بالادور ان بلاده تقف إلى جانب حرية التجارة ولكن ليس بأى ثمن ولا بأى شرط.

بما يعنى أن الخلافات بين باريس وواشنطن لاتزال قائمة رغم اتفاق الزيوت النباتية وقال مفوض الشؤون التجارية فى المجموعة الأوروبية ليون بريتان ان الخلافات الزراعية بين العاصمتين لن تحل قبل سنوات طويلة قادمة.

ويبدو أن المدير العام الجديد لمحادثات الجات بيتر سوذرلاند سوف يبدأ عمله وسط خلافات مستحيلة الحل لاسيما إذا صدقت الشائعات التى ترددت فى بروكسل حول عدم ارتياح اليابان للطريقة التى سلكتها المفوضية العامة للمجموعة عند ترشيح

سوذر لاند إذ استشارت الولايات المتحدة قبل الترشيح بينما لم تستشر اليابان الأمر الذي قد يدعو طوكيو لسحب ممثلها مقر الجات فى جنيف.

ففى الوقت الذى اختفت فيه ازمة الزيوت النباتية توقع البعض ان يبدأ سوذرلاند عمله وسط أجواء تسمح بتحريك المواقف، إلا ان الموقف الفرنسي الجديد عكس الطابع المميز لمفاوضات الجات وهو خطوة للأمام وخطوتان للخلف.. وسوف تظهر على السطح بعد أيام مشكلة اغراق الولايات المتحدة لأوروبا بكربونات الصودا الرخيصة لكي تضاف إلى قائمة المشاكل الصغيرة التى تثقل كاهل محادثات الجات.

وكربونات الصودا الرخيصة التى تغرق الاسواق الأوروبية باتت مشكلة فى ظل كساد لم يعرفه العالم منذ الثلاثينات.. ولذلك فقد بات من المضحك أن تثير صفقات لا يزيد حجمها على ٥٠ مليون دولار الخلاف بين أوروبا وأمريكا وأن تهدد كل منها الاخرى بالمقاطعة والعقوبات على الرغم من أن أمريكا هى اكبر شريك اقتصادى لأوروبا وأن أوروبا هى اعظم شريك اقتصادى للولايات المتحدة.

فالشركات الأوروبية تستثمر ما يزيد على ٢٣٠ بليون دولار فى أمريكا اي نحو ٦٠٪ من الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة، والشركات الأمريكية تستثمر نحو ١٨٨ بليون دولار فى أوروبا أى ٤٢٪ من مجمل الاستثمارات الأجنبية فى أوروبا.. وعلى الرغم من هذه المصالح المتشابكة فإن هذه الخلافات لاتزال متسعة بين ما يطلق عليهم «الشركاء المشاغبون» وكان بالادور صادقا عندما أعلن بعد اجتماعه مع ديلور أن قضية الزيوت النباتية لا تعنى الاتفاق حول القضايا الاخرى، فقائمة المشاكل لاتزال طويلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

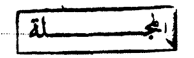
المصدر : المجلة

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

امين اتحاد
الناشرين المصريين
يتهم:

٨٠٪ من عمليات تزوير الكتاب المصري تتم في الأردن



مصدر 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

في كل الظاهرات الثقافية التي يكون الكتاب موضوعا لها، يتجدد الحديث عن ظاهرة تزوير الكتب، بدءا من الاقدام على سرقة الفكرة والنص ومرورا بالطبع والصف وانتهاء بالنشر والعرض.

واصبح من المألوف ان يصطدم الناشرون فيما بينهم في معارض الكتب، حين يكتشف احدهم ان الكتاب الذي يعرضه والذي دفع لمؤلفه وطابعه، معروض في جناح آخر بسعر اقل من السعر الذي يباع به او تحت اسم دار نشر اخرى غير اسم الدار التي يملكها.

وهذه الظاهرة التي كانت سمة في بعض الدول العربية خلال الستينات والسبعينات يبدو انها تتسع بحيث دخلت في المعمعة دول اخرى اما كمشاركين او كضحايا.

وفي معرضين دوليين للكتاب احدهما في الشارقة والآخر في ابو ظبي، تم تسليط الضوء محددا على الظاهرة بعد ان تم ضبط عدد من حالات التزوير وبعد ان تدخلت السلطات القضائية المختصة لاثبات الوقائع وضبط الكتب المزورة.

المجلة، تابعت القضية مع اصحاب ومدراء دور النشر الذين شاركوا في المعرض، وكانت البداية مع محمد حسن محمد، امين اتحاد الناشرين المصريين الذي قال بأن مشكلة تزوير الكتب مشكلة قديمة، وهي الى تفاقم واتساع بالنظر لتزايد عدد دور النشر في البلاد العربية من جهة والى تطور اساليب التزوير والتحايل على الناشرين الاصليين من جهة ثانية.

وتابع ان الناشرين المصريين في الغالب هم ضحايا للظاهرة وقلما كانوا سببا لها، اذ يوجد في مصر قانون لحماية حقوق المؤلفين يحول دون اقدام اي ناشر مصري على سرقة حقوق ناشر آخر.

واضاف: والذي يحدث هو ان الكتاب المصري يتسرب للخارج ليعاد تصويره ووضعه باسم ناشر آخر او حتى باسم الناشر المصري ولكن دون علم الاخير ودون الحصول على اذنه، وبالطبع دون دفع اي مقابل للمؤلف كما هو الحال بالنسبة للناشر الاصلي.

ويقول امين اتحاد الناشرين المصريين ان اكثر الدول العربية التي يتم فيها حاليا تزوير الكتاب المصري هي الأردن، وان ٨٠٪ من عمليات التزوير تتم هناك.

وحول الطريقة التي يتحقق بها الناشر من وجود عمليات تزوير يقول محمد حسن محمد: انه لا توجد في الواقع طريقة سوى المعارض حيث يكفي الناشر القيام بجولة داخل المعرض وبين الأجنحة ليكتشف وجود نسخ من الكتب المزورة عن كتابه الاصلي. ويستطرد قائلاً: ان التزوير في السابق كان يكتشف من خلال التفاوت في سعر الكتاب الاصلي وسعر الكتاب المزور، لكن مع الزمن اخذت عملية التزوير بعدا آخر حيث لم تعد السرقة قاصرة على مادة الكتاب بل شملت اسم الناشر ايضا بحيث لا يستطيع احد ان يعرف ما اذا كان الكتاب المعروض هو للناشر الاصلي ام المزور. اما الفائدة التي تعود على المزور في هذه الحالة فهي عدم دفعه لأي تكاليف للمؤلفين والتي تشكل بالنسبة للناشر المصري حوالي ٤٠٪ من التكلفة الاجمالية وقد تصل الى ٧٠٪ بالنسبة للكتب العلمية ومقررات الجامعة والكليات.

ويتفق محمد علي شمس الدين مدير مكتبة الريح للنشر بالمملكة العربية السعودية على ان حجم الظاهرة كبير، ويقول ان عمليات التزوير تطال [illegible] الكتب المرتجمة والتي تشكل [illegible] الدخل الاساسي لدور [illegible] يعني ان التزوير يطال الكتب [illegible] والكتب الدينية والكتب [illegible] الصادرة [illegible] توسيع [illegible]

الناشر المزور لا يدفع مقابلا للمؤلفين، كما لا يدفع اي مصروفات للدعاية وبالتالي تكون لديه الفرصة للبيع بسعر اقل او على الاقل تحقيق مكاسب اكبر. مما يعني في المحصلة تشجيعه على الاستمرار في عملية التزوير.

ويعلق على هذه النقطة امين عام اتحاد الناشرين المصريين بالقول «ان الاقبال على تزوير الكتاب الرائج، سبب مفارقة مضحكة مبكية، فالناشر الاصلي اصبح يتحسب لعملية تزوير كتابه الرائج فاخذ بطبع كميات اقل حتى لا يفاجأ بان النسخ التي طبعها لم توزع في حين يكون الكتاب في ايدي القراء عبر ناشرين مزورين».

ويقول الدكتور محمد باسر شرف مدير دار المتنبي للنشر في ابو ظبي: «ان هذه الظاهرة مارسها اشخاص مشكوك بتوجيههم الثقافي، اضافة الى انعدام الضابط الاخلاقي لديهم. وقد اتكأ كثير منهم على مقولات واهية في انهم ينشرون المعرفة التي لا يجوز احتكارها. ولكنهم بينما كانوا يزورون الكتب الرائجة التافهة، احجموا عن تزوير الكتب الجيدة المفيدة القليلة الرواج، فكان ذلك اختبارا فاضحا لكل الدعاوى التي وقفت لتدافع عن التزوير او اعادة الطباعة بعد التحسين الشكلي، كما يزعمون».

ويضيف: «ان خلو الساحة من التشريعات الضابطة لعمليات نشر الكتب وبيعها، سوف يؤدي الى ظهور فئة جشعة تستغل ثغرات التنظيم لتحقق ارباحا غير مشروعة. ولكن شروع بعض الدول العربية باصدار قوانين تنظيمية لحقوق الملكية الفنية والفكرية سوف يؤدي لتفشي هذه الظاهرة، في دول ... هي الاقوى والانشط في مجالات ... الكتاب. لذلك فان السلوك المؤثر ... يجب ان ينبع من خلال محاربة ... المزور من ... اي بمنع ... اي كتاب من ... التي تزور ... كان المزور عندما ... وحتى اذا ... المؤسسات والجهات الرسمية المسؤولة في هذه الحالة، بوضع قيود فاعلة، بحيث تترك حرية التنقل للكتاب بمقتضى حركة تداول سليمة».

ويشدد الدكتور محمد باسر شرف على ان طلب كميات الكتب من العنوان الواحد يجب ان يترافق بالتوجه الى الناشر الاصيل دون غيره، فان هذا يساعد على ضبط الامور. واذا كان لا بد من اللجوء الى اشخاص وسطاء كالمكتبات او الوكلاء.. فان من الممكن طلب شهادة منشأ للكمية المشتراة من الكتب، كما هي الحال بالنسبة لكثير من البضائع الاستهلاكية الاخرى.

ويقول صلاح الملا صاحب دار مصر العربية للنشر في مصر بان تزوير الكتب بدأ كصناعة لبنانية استفادت من فترة الحرب الاهلية. لكن هذه الصناعة ما لبثت ان امتدت لتطال كل الدول العربية خاصة تلك التي لا تتوافر فيها قوانين لحماية الملكية. ويؤكد ان محاربة الظاهرة هي في يد الجهات الحكومية التي تتعامل مع الكتاب، حيث يتعين على هذه الجهات الامتناع عن شراء الكتاب الا من الناشر الاصلي اسوة بما يتبع للمشتريات الحكومية من السلع المصنعة الاخرى.

ويطالب محمد سعيد البيض صاحب احدى دور النشر القطرية بايجاد قوائم سوداء لمن يثبت اقدامهم على تزوير الكتب بحيث يخرج هؤلاء تماما من سوق الكتاب وسوق الثقافة الذي يجب ان تكون له اخلاقياته وقيمه.



ويرفض المبيض فكرة ان عملية تزوير الكتاب انما هي ردة فعل على مغالاة الناشرين بالاسعار حيث يقول ان الناشر الاصلي الذي يحترم حقوق المؤلفين ويحرص على اخراج كتابه بشكل فني ملائم لا يمكن له بعد ذلك ان يتجاوز في سعره حدود المعقول، خاصة وأن الناشرين يتعاملون في سوق مفتوحة، تخضع لمعايير اقتصادية من الصعب تجاوزها.

ويطالب امين الناشرين المصريين بميثاق شرف للناشرين يصاغ من خلال قيام اتحاد للناشرين العرب للتعاون فيما بينهم للتصدي لظاهرة تزوير الكتاب ومحاربتها بكل الوسائل المتاحة ■

ابو ظبي. تاج الدين عبد الحق



«أرثر دنكل» قبل رحيله:

نجاح «أوروجواى» يعيد الثقة للاقتصاد العالمى

□ جينيف ـ «العالم اليوم»:

اكد أرثر دنكل مدير عام الجات ان نجاح جولة أوروجواى من مفاوضات الجات يعتبر اهم عامل لاعادة الثقة وابعاد احتمالات تعرض الاقتصاد العالمى لحالة الكساد.

وقال «أرثر دنكل» ان هدف الجات يتركز على تحرير التجارة الدولية وخفض الرسوم الجمركية كخطوة فى اتجاه إلغائها، واستبعاد الحواجز الكمية المتمثلة فى نظام الحصص.

اضاف المدير السويسرى ان الولايات المتحدة ركزت على انشاء السوق الحر مع كندا والمكسيك منذ عام ١٩٩٢.. وهو الاتفاق الذى يمثل اهمية خاصة من الناحية التجارية باعتباره يطرح حلا مستقبليا لمشاكل الهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة وذلك فى الوقت الذى انصب الاهتمام الاوروبى خلال نفس الفترة على معاهدة ماستريخت.. وقد كان تاثير التوجهين ملموسا فى اضعاف جولة الاوروجواى وصرف الاولوية عنها. ولكن لابد من التوجه إلى وضع خاتمة مثمرة للمفاوضات التجارية العالمية. وفيما يتعلق بالنزاع الامريكى — الاوروبى فى اطار الجات يقول «دنكل»: إن النقاط الرئيسية لهذا النزاع تشمل قضية الحديد والصلب والفولاذ حيث فرضت الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٢ مجموعة ضرائب تزيد على ما تستورده من الحديد والصلب والفولاذ من أوروبا. يضيف «دنكل»: إن النقطة الثانية فى الخلاف هى المتعلقة بالمنتجات الزراعية.. والجانب الامريكى هنا يعتزم تحرير المبادلات بصورة كاملة لاسترداد اسواقه المفقودة منذ عام ١٩٨٠.. ولذلك فهو يعارض بشدة سياسة الجماعة الاوروبية لمزارعيها.



المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

«دنكل» يكشف لـ «العالم اليوم»

نجاح جولة أوروجواى غير مؤكد بسبب قضية الدعم الزراعى

□ جينيف ـ العالم اليوم:

كشف أرثر دنكل المدير العام للجات فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» عن طبيعة المعوقات التى اعترضت جولة أوروجواى التى تعتبر أهم مفاوضات تجارية دولية منذ الحرب العالمية.. حيث أكد دنكل انه على الرغم من المهلة الجديدة التى حددها الرئيس الأمريكى حتى ١٥ ديسمبر القادم لانهاء الدورة فان مسألة نجاحها لا تزال موضع شك لأن ٩٥٪ من الاتفاق قد انتهى فى حين تبقت المشكلة الزراعية وهو ما سيؤدى الى خروج ٣٠ دولة على الأقل من التفاوض اذا لم يتم التوصل لاتفاق بشأن الملف الزراعى.

وحول مشاكل «جات» البيئية يرى «دنكل» ان معظم الدول التى تدعم زراعاتها يستخدم مزارعوها المزيد من الكيماويات.. ولهذا فان الجات تساند فكرة مساعدة المزارعين اذا كان ذلك بغرض حماية البيئة.

اما بالنسبة للتطورات الحالية يقول «دنكل»: انه فى عام ١٩٤٧ كان مؤسسو «جات» يحلمون بأن يتم تنفيذ نظام تجارى متعدد الأطراف فى كل دول العالم.. وهو الأمر الذى بدأ يتجه فى الاتجاه الايجابى منذ نهاية الحرب الباردة. حيث بدأت الصين ومنغوليا وفيتنام وكل جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق، تدق أبواب المنظمة وتريد الانضمام اليها. وبدأت أيضا فى أفريقيا، كما ان الانقسام السابق للعالم بين شمال وجنوب وشرق وغرب يعاد النظر فيه.. وهو ما يضعنا الآن أمام تحديات جديدة.

ويضيف دنكل فى تصريحاته لـ «العالم اليوم» انه بعد انضمام عدد كبير من دول العالم النامى الى أن «جات» وصل عدد الدول الى ١١٠ دول مبدئيا ولذلك فان قضية الانضمام لا يكفى فيها إرسال خطاب لمدير «جات».. بل يجب قيام الدولة المعنية بتغييرات فى الداخل وبعمق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٨ يوليو ١٩٩٣

عقب فشل محادثات «الجات» الأخيرة فى طوكيو

«الين» يبدد مكاسب «الدولار» امام «المارك»

□ لندن - نيقولاس ها ستنجس:

اشارت مصادر المتعاملين فى الاسواق الى ان الموجة الاخيرة من عمليات بيع وشراء الدولار تزيد من احتمالات انخفاض الدولار الامريكي الى مستوى ١٠٠ ين وقد تبدد الانتعاش الذى حققه الدولار امام المارك الالمانى وقد ظهرت المخاوف التى تحيط بالعملة الامريكية فى اعقاب انتهاء الجولة الاخيرة من محادثات التجارة العالمية فى طوكيو دون احراز تقدم كبير ومع انضمام المجموعة الاوروبية الى الولايات المتحدة فى المطالبة بخفض الفائض اليابانى واصرار طوكيو على عدم الخضوع لأهدافهم الخاصة فقد دفع المسئولون الامريكيون الى توقع ارتفاع الين. ويؤكد «بيتر وود» خبير بنك بوسطن - لندن الى انه طالما ان الادارة الامريكية تظهر اعتمادا على اليابان فلن يقوم المستثمرون ببيع الين ويوضح «كريس سادلر» خبير بنك دايوا - اوروبا ان التطورات التجارية الأخيرة قد غطت على المخاوف حول المشكلات السياسية فى اليابان وطالما ان الاقتصاد هو المعنى فان السياسة ليس لها تاثير كبير على المدى الطويل.

وقد ادت التوترات السياسية فى اليابان خلال الاسبوع الماضى الى الهبوط بالين الى مستوياته المنخفضة القديمة عند مستوى ١٠٤,٨٠ مقابل الدولار فى اعقاب فشل الحكومة اليابانية فى الفوز بثقة البرلمان واضطرار الحكومة للدعوة للانتخابات العامة.

ورغم اعتراف سادلر بتعرض الدولار لعمليات بيع مكثفة فى طوكيو إلا انه يؤكد أن انخفاض الدولار سيستغرق بعض الوقت وان الاسواق فى حاجة الى فترة هدوء قبل ان تتعرض العملة الامريكية لهجوم جديد.

ولايستبعد سادلر ان يهبط الدولار الى مستوى ١٠٠ ين وان كان ذلك لم يتم سريعا وذلك فى اعقاب الجولة الاولى التى هبط فيها الدولار من مستوى ١٠٨,٧٠ الى ١٠٦,٠٥ مقابل الين وذلك يوم الخميس الماضى فى نيويورك.

ويحمل عدد كبير من خبراء الاسواق المالية ارتفاع الين مسئولية الانخفاض الذى اصاب الدولار فى علاقته بالمارك الالمانى ويوضح سادلر ان ارتفاع الين مقابل الدولار فى الوقت الذى انخفض فيه الاخير مقابل المارك دفع الاسواق الى تركيز انتباه الاسواق على التطورات السلبية مثل تاكيد المانيا يوم الخميس الماضى بانها لن تضغط من اجل تنسيق التخفيضات من اسعار الفائدة مع فرنسا والحديث حول تدخل البنك المركزى الالمانى «البوندسبنك» لوقف تقدم الدولار حينما يصل الى ١,٧١٠٠ مقابل المارك. ويوضح الخبراء ان ثقة المستثمرين من الدولار ظلت ضعيفة نتيجة المؤشرات الاقتصادية الاخيرة التى اشارت الى ان الانتعاش فى الاقتصاد الامريكى هش وهو الامر الذى يمثل قيدا على المستثمرين ويؤكد الخبراء ان الدولار سيمر بأوقات عصيبة ربما يصل خلالها الى مستوى ١,٧١ مقابل المارك. وقد جاءت هذه التطورات مخيبة للتوقعات بعد ان كان الدولار مرشحا للانتعاش لبعض الوقت بفعل ضعف الاقتصاد الالمانى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٣

بلجيكا تطالب المجموعة بتقديم تنازلات فى محادثات الجات

□ باريس - رويتر:

قال رئيس الوزراء البلجيكى جان لوك ولبهاين أنه يتعين على المجموعة الأوروبية تقديم تنازلات فى محادثات الجات خاصة فى مجالات الزراعة، على أن يتم تعويضها بمكاسب فى قطاعات أخرى. وذكر ديهاين فى حديث مع صحيفة ليبراسيون الفرنسية، أن المجموعة أخطأت تكتيكيا عندما دخلت فى محادثات ثنائية مع واشنطن حول الاصلاحات الزراعية.



قبل تقاعده بيوم واحد :

دنكل يدعو الى اتفاق هذا العام

□ جنيف - رويتر:

دعا «آرثر دنكل» المدير العام السابق «للجات» الدول المشتركة فى دورة أوروجواى لمحادثات الجات الى التوصل لاتفاق سيحلول نهاية العام الجارى لإزالة العوائق امام التجارة العالمية.

وانتقد دنكل بعض الدول لإخفاقها فى سرعة تنفيذ التغييرات المقترحة لسياساتها التجارية وقال ان دورة اورجواى لمحادثات الجات «الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة» ليس الهدف منها التدخل فى التجارة العالمية وانما توفير ظروف مناسبة لتنمو التجارة وتزدهر فى ظلها.

وقد جاءت تعليقات دنكل فى مقدمة التقرير عن نشاطات الجات لعام ١٩٩٢ الذى صدر امس الأول قبل تقاعده بيوم واحد بعد ان امضى ١٣ عاما مديرا عاما للجات.

وقد خلفه فى هذا المنصب بيتر ساثر لاند الرئيس السابق للبنوك الايرلندية المتحدة ومفوض المجموعة الاوروبية لشئون المنافسة اعتبارا من اول يوليو الحالى.

ارثر دنكل



المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ قبيل قمة السبع الكبار:

كلينتون يدعو الى صياغة جديدة للاقتصاد الصناعى

«الجات» تحذر من انهيار المحادثات التجارية

عواصم العالم ـ وكالات الانباء: تبدا قمة الدول الصناعية السبع الكبرى فى طوكيو غدا والتى تعد الأولى للرئيس الأمريكى بيل كلينتون. وقال كلينتون ـ قبل مغادرته واشنطن متوجها الى طوكيو ـ ان على زعماء القمة تشكيل رؤية جديدة لصياغة الاقتصاد العالمى.

ودعا كلينتون ـ امام مؤتمر لرابطة التعليم الأمريكية ـ الاقتصاديين والمؤسسات ومستشارى الهيئات العمالية فى الدول السبع الكبرى الى الاجتماع خلال الاشهر القليلة القادمة لبحث سبل خلق وظائف جديدة والتغلب على مشكلة البطالة التى تؤرق الدول.

ووصف الرئيس الأمريكى رحلته القادمة الى طوكيو بانها مثل «العمل المدرسى» إذ تعنى تشكيل مستقبل أمريكا، وان اهدافها هو تحقيق الرخاء والأمن الامريكيين فى العصر الجديد.

ومن جانبه حذر بيتر سزرلاند المدير العام الجديد لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) زعماء الدول الصناعية السبع، من الاخفاق فى تحقيق تقدم ملموس فى اجتماعهم المرتقب فى طوكيو غدا، كما حذر من حدوث انتكاسة فى محادثات (الجات) المتوقفة منذ يناير الماضى.

وقال سزرلاند اثناء لقائه بالملحقين التجاريين للدول الأعضاء بالجات فى جنيف انه يتعين على زعماء القمة اتخاذ الأجراءات المناسبة لانقاذ النظام التجارى العالمى، وكذلك الاقتصاد العالمى. واكد اهمية خفض الرسوم الجمركية كبداية لمفاوضات ما يسمى بجولة اورجواى.

يذكر ان جولة اورجواى كان من المقرر ان تنتهى فى ديسمبر ١٩٩٠، وتهتم الجولة المنبثقة عن الجات بالتوصل الى اتفاق بازالة الحواجز التجارية والاجراءات الحمائية، بالاضافة الى سن القواعد الجديدة للأنظمة المصرفية والتامينية وبعض الخدمات الأخرى.

من ناحية أخرى طالب ليونيد كرافتشوك رئيس اوكرانيا زعماء الدول السبع بانشاء صندوق لدعم نزع السلاح النووى فى اوكرانيا، مشيرا الى ان البرلمان الاوكرانى بصدد الانتهاء من التصديق على معاهدة «ستارت ـ ١»، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقال كرافتشوك فى رسالة بعث بها الى كيتشى ميازاوا رئيس الوزراء اليابانى ان بلاده تولى اهتماما خاصا بتوسيع التعاون مع السبع الكبار، وخاصة فى مجال الاستثمار وجلب رءوس الاموال الأجنبية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣



تحليل اخبارى

التقدم فى المفاوضات التجارية قد يدعم الدولار أمام الين

□ لندن - نيكولاس هاستنجز:

من المتوقع أن يخفف التقدم الذى تم احرازه بشأن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة من الضغط على الين لرفعه مقابل الدولار خلال الأسابيع القادمة. ولكن ليس من المرجح أن يكون لهذا التقدم تأثير كبير على العملات الأوروبية التى لايزال الاهتمام بشأنها مركزا على سرعة انخفاض أسعار الفائدة الألمانية.

ولكن هذا التقدم لن يصبح يقينا قبل انتهاء مفاوضات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى فى وقت لاحق هذا الأسبوع، كما تبقى معرفة ما إذا كان سيقدم دافعا لاتفاقية أمريكية - يابانية منفصلة لخفض الفائض التجارى اليابانى.

وكان الين قد ارتفع باطراد منذ بداية العام الحالى بناء على افتراض أن الولايات المتحدة ستؤيد رفع الين فى حال رفض اليابان الحد من صادراتها. ورغم التوقع السائد لتراجع الضغط لرفع الين فى حال تقدم المفاوضات، يرى البعض أن الولايات المتحدة لن تتخلى ببساطة عن مطالبتها برفع الين. ويقول أحد المحللين إن العملة اليابانية لم تبد اهتماما بالمحادثات قدر اهتمامها بتصريح مسئول يابانى يوم الاربعاء بأن الين لم يتخط بعد المستوى الذى يستطيع المصدرون تحمله، مما زاد من الاقبال على شراء الين. وتبقى معرفة بأى سرعة سينخفض الين بعد التقدم الذى أحرز فى المفاوضات ومن المرجح الآن الا يوسع مكاسبه إلى مستوى ١٠٠ ين للدولار الذى توقعه كثيرون منذ بضعة إسابيع.

وليس من المتوقع أن تتأثر العملات الأوروبية كثيرا بما يجرى فى طوكيو، حيث مازالت تتارجح وفقا للتكهنات بشأن سياسة بوندسبنك.

وكان قد تردد يوم الاثنين الماضى أن مجلس محافظى بوندسبنك قد يخفض أسعار الفائدة ثانية قبل العطلة الصيفية. ولكن المستشار الالمانى هيلموت كول صرح يوم الأربعاء بأن استقرار المارك يمثل «الأولوية العليا». وقال أحد المحللين إن التصريح يكتسب أهميته ليس فقط من صدوره عن شخصية بارزة بدلا من مسئولى بوندسبنك، بل لانه يصدر بينما تواجه المانيا ركودا حادا.

ونتيجة لذلك يبقى الدولار ثابتا فى نطاقه الأخير ١,٦٩٥٠-١,٧١٠٠ مارك.



ويقول محلل آخر إن الدولار محاصر أيضا بتهديد تدخل بوندسبنك فى السوق إذا ما تجاوز كثيرا مستوى ١,٧١٠٠ مارك بما يؤدى لارتفاع أسعار الواردات الألمانية من الخارج مقومة بالمارك الألمانى بما يغذى ارتفاع معدل التضخم فى ألمانيا.

وكان الفرنك الفرنسى هو المستفيد الرئيسى من توقعات خفض أسعار الفائدة الألمانية، حيث كان قد انخفض فى مطلع الأسبوع بسبب المخاوف من اضطراره خفض أسعار فائدته ثانية قبل الخفض الألمانى. ولكن أحد المحللين قال إنه مازال عرضة لنتائج بيانات الناتج المحلى الإجمالى عن ربع السنة الأول لأنها إذا أظهرت انكماشا بأكثر من مستوى ٠,٤٪ السابق، ستعود للظهور الضغوط على الحكومة لخفض أسعار الفائدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

حلفاء الأمس أعداء اليوم:

حرب التعريفة الجمركية بين أوروبا وأمريكا واليابان



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٣

□ كتب ـ كريم صبحي:

هل أصبحت الحرب الاقتصادية بين العمالقة الثلاثة في العالم وشيكة؟ وهل ستؤدي تنافر المصالح الاقتصادية الى تحويل حلفاء الأمس الى أعداء اليوم؟ هذان السؤالان يطرحان نفسيهما الآن بعد تلويح اليابان باتخاذ اجراءات انتقامية تجارية ضد امريكا بسبب تشددها بشأن الخلافات التجارية معها، والاصرار على مبدأ المعاملة بالمثل. وبعد الاجراءات الانتقامية التي اتخذتها أمريكا بالفعل برفع التعريفة الجمركية على عدد من السلع الأوروبية الواردة اليها في الوقت الذي تصر فيه على فتح الدول الأوروبية أسواقها امام السلع الأمريكية وتطالب بالحد من استخدام الحواجز الجمركية أمام منتجاتها.

اجراءات انتقامية

يقدر حجم التبادل التجاري بين كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية عام ١٩٩٢ بما قيمته تريليون دولار، وتعتبر المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة، ويحقق الميزان التجاري بين الطرفين فائضا مستمرا لصالح الولايات المتحدة، وان كان هذا الفائض يتجه للتناقص، ومع ذلك يلاحظ ان السياسة التجارية لكل من الطرفين تسير في خطين متوازيين بسبب تعارض المصالح التجارية، ومؤخرا اتخذت الادارة الأمريكية عددا من الاجراءات الانتقامية الأولية ضد الجماعة الأوروبية بدأتها في شهر أكتوبر ١٩٩٢ بالتهديد برفع التعريفة الجمركية على عدد من السلع الأوروبية الزراعية، وذلك تعويضا عن الخسائر التي نجمت عن السياسة الزراعية الأوروبية التي ترمي الى دعم المنتجات الزراعية من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك سارعت دول الجماعة الأوروبية الى التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع بنهاية شهر نوفمبر من العام الماضي، وان كان هذا الاتفاق يواجه معارضة شديدة من فرنسا.

أعقب ذلك في ٢٧ يناير الماضي قيام الولايات المتحدة بفرض تعريفة جمركية مرتفعة كاجراء أولي على بعض أنواع من الصلب الوارد اليها من سبع دول أوروبية ضمن ١٩ دولة تقوم بتصدير الصلب الى الولايات المتحدة بزعم انها تتسبب في حدوث خسائر ضخمة لمنتجي الصلب في الولايات المتحدة مما دعا الدول الأوروبية الى اللجوء الى لجنة الاغراق والدعم بالجات للتشاور حول ما اذا كانت الاجراءات الأمريكية تتفق مع روح اتفاقية الجات أم لا وسيتم النظر في هذا الأمر خلال يومي ١٩ و٢٠ ابريل وينتهي النظر فيه في أوائل يونيو. وتهدف الولايات المتحدة الى الوصول الى اتفاقية دولية للصلب مقبولة من جميع الأطراف وذلك للحد من الدعم الذي تمنحه الدول لمنتجي الصلب، ومن الممكن ان تصبح هذه الاجراءات الامريكية نهائية بحلول منتصف يونيو ما لم يتنازل منتجو الصلب في الولايات المتحدة عن شكواهم أو يسعى مستوردو الصلب في الولايات المتحدة الى الوصول الى حل وسط خوفا من ارتفاع أسعار الصلب نتيجة هذه الاجراءات.

هناك أيضا خلاف تجاري بين كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول موقف كل منهما من المفاوضات حول التعريفة الجمركية التي تدور في اطار جولة أوروجواي حيث تتبنى واشنطن موقفا يدعو الى تخفيض التعريفة الجمركية بمقدار الثلث في البنود السلعية الرئيسية والتي تحتل نسبة كبيرة من التجارة الدولية مثل الأدوية ومعدات البناء والمعدات الطبية. ولقد وافقت الجماعة الأوروبية على هذا الاتجاه على أن يواكب هذا خفض للتعريفة الجمركية على الكيماويات أيضا.

ولقد نجحت واشنطن في تحفيز الجماعة الأوروبية الى التوصل الى فتح صفحة جديدة لاتفاقية التعريفة الجمركية الخاصة بكل من الورق والمنتجات الخشبية والمعادن غير الحديدية والالكترونيات والأسماك والمشروبات الكحولية. وتعترض الجماعة الأوروبية على النهج الذي يدعو الى خفض التعريفة على كافة البنود السلعية ككل بمقولة: ان ذلك يتناقض مع روح المساواة التجارية، وتطلب الجماعة الأوروبية أن تتبنى المفاوضات نهجا يدعو الى ضرورة تخفيض التعريفة المرتفعة أصلا بنسبة أكبر من التعريفة المنخفضة، مما يبسط طريق المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة ترفض هذا النهج حيث انها لا ترغب في برمجة التخفيضات لتشمل التعريفة على المنسوجات وغيرها من السلع الحساسة الأخرى.

ولكن الجماعة الأوروبية تصر على تخفيض التعريفة الجمركية على المنسوجات وتعتبر ذلك من الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها من خلال التفاوض أي تخفيض التعريفة الجمركية على المنسوجات والتي تبدأ من ٣٦٪ فاكثر الى أن تصبح ١٢٪ على الأكثر.

وتدعي الولايات المتحدة انها على استعداد لاجراء تخفيضات على التعريفات المرتفعة مثل التعريفة على المنسوجات والسيراميك والأحذية والزجاج والأصباغ طالما ان هذا يأتي ضمن اطار صفحة جديدة لاتفاق شامل.

zero ≠ for ≠ zero package

ولكن الجماعة الأوروبية ترفض منح المزيد من تلك المساومات ما دامت الولايات المتحدة لم توافق على طرح كل الاقتطاعات الكافية على التعريفة الجمركية المرتفعة. اما في بند أشباه



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



فلاحو أوروبا يتظاهرون ضد خفض الدعم الحكومي

الموصلات فان الجماعة الاوروبية يمكن ان تواجه موقفا صعبا حيث انها تفرض تعريفة عالية عليها تقدر بـ١٤٪ وذلك حماية لمنتجاتها من المنافسة الأمريكية والاسيوية الضارية.

رد الفعل

في أول يناير من العام الحالي بدأ العمل ببعض التشريعات الموحدة في الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية الموحدة لتحرير سوق الاتصالات فيما بينها وتسمى buy local laws وترتكز هذه التشريعات على اعطاء العروض الأوروبية تفضيلا سعريا في حدود ٣٪ عن العروض المثيلة الأجنبية والتي تتضمن سلعا مستوردة ذات منشأ خارج المجموعة الاوروبية يكون ذا مكون أجنبي أكثر من ٥٠٪ كما تعطي هذه التشريعات الحق للشركات الأوروبية في رفض تلك العروض غير الأوروبية، فيما عدا العروض المقدمة من دول ترتبط مع الجماعة الأوروبية باتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تسمح بالنفاذ للسوق مما اعتبرته الولايات المتحدة اجراء تميزيا ضد شركاتها العاملة في هذا المجال، وهذا ما دعا الممثل التجاري الأمريكي الى ان يعلن في أول فبراير عددا من الاجراءات الانتقامية الأولية ضد الجماعة الأوروبية كرد فعل للاجراءات الأوروبية تتمثل في اقرار حظر على الوكالات الفيدرالية الأمريكية من استيراد منتجات ذات منشأ أوروبي باستثناء الوكالات الفيدرالية التي تدخل في نطاق اتفاق التوريدات الحكومية gatt procvrement code على أن تقوم الحكومة الأمريكية بدراسة احتمالات وجدوى الانسحاب من هذا الاتفاق والذي عقد في اطار الجات.

وأكد ذلك عزم الادارة الأمريكية على التصدي بقوة لتحقيق مبدأ التجارة الحرة والعادل وتبادل فتح الاسواق دون أية تفرقة في المعاملة، ولقد منحت الولايات المتحدة فرصة للجماعة الاوروبية للتراجع عن هذه التشريعات حتى تاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٣، والا سيتم اقرار الاجراءات الانتقامية بصفة نهائية.

ولقد قامت الجماعة الأوروبية بتقديم شكوى الى لجنة تسوية المنازعات بالجات توضح فيها أن الأرقام التي نشرتها الجات تظهر انه في اطار اتفاق التورنيات الحكومية وجد أن قيمة العقود التي طرحتها الجماعة الأوروبية قد زادت بنسبة ١٠٤٪ من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠ بينما قيمة العقود التي طرحتها الولايات المتحدة قد



تناقصت بنسبة ٣٠٪ وان التشريعات التى تم تنفيذها مع بداية هذا العام يمكن ان تكرس هذا الاتجاه وتهاجم الجماعة القانون الامريكى المشابه للتشريعات الاوروبية وهو buy amezical lows والذى يعطى نسبة ٢٥٪ كتفضيل سعرى للشركات الأمريكية ويتطلب ضرورة وجود مكون محلى ما بين ٥٠، ٦٠٪ كما تدعى الجماعة الأوروبية الى ان هناك العديد من العقود الأمريكية التى تشترط ان تمنح ٢٠٪ من الأعمال المطلوبة لشركات الأمريكية.

ومن جهة أخرى أعلنت الولايات المتحدة ان قيمة العقود التى تم ارساؤها على شركات مقاولات أمريكية بموجب اتفاق التوريدات الحكومية - بلغت ١٦,٨ بليون دولار فى مقابل عقود لشركات أمريكية قيمتها ٧,٨ بليون دولار عام ١٩٩٠ وهو ما يعكس التناقض الكبير فى البيانات التى ينشرها الطرفان. وعلى الرغم من كل ذلك يتجه الطرفان الى تسوية هذه الخلافات فى اطار المفاوضات المكثفة على كافة المستويات، وهذا ما دعا كلا من الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور أن يضعا هذه الخلافات على مائدة المفاوضات التى استمرت بينهما لمدة ست ساعات خلال الزيارة الأخيرة التى قام بها رئيس الوزراء البريطانى للولايات المتحدة فى يوم ٢٤/٢/١٩٩٣.

خلافات حادة

أعلن الرئيس كلينتون خلال الزيارة التى قام بها لمدينة سياتل - معقل شركة بوينج لتصنيع الطائرات - يوم ٢٢ فبراير ١٩٩٣ فى سياق حديثه الخاص لشرح برنامجه التكنولوجى «انه لو لم تكن صناعة الطائرات الأوروبية تتلقى دعما حكوميا لما استغنت شركة بوينج للطائرات عن ٢٨ ألفا من عمالها».

ولقد بدأت هذه المشكلة عندما أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر اطلاق حرية تحديد أسعار النقل بالطائرات مما أدى الى تفجير حرب أسعار انتحارية بين مختلف شركات الطيران الأمريكية وأدى الى حققت هذه الشركات خسائر تقدر بحوالى ٨ مليارات دولار عام ١٩٩٢.

وعلى الرغم من ان الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة قد توصلتا الى اتفاق حول الدعم الممنوح لصناعة الطائرات المدنية فى شهر يوليو ١٩٩٢. الا ان ميكى كانتور الممثل التجارى الأمريكى قد أعلن مؤخرا انه يجب إعادة النظر فى هذا الاتفاق بالرغم من ان نصوصه تمنع إعادة النظر فيه أو انسحاب الأطراف منه قبل حلول يوليو ١٩٩٤ ويعالج الاتفاق الانتاج المستقبل وحجم الدعم وألا يتعدى دعم التنمية ٣٣٪ caps devel-opment subventions.

تمنح الولايات المتحدة دعما غير مباشر لصناعة الطائرات المدنية من خلال ميزانية الدفاع، كما تمنح دعما لصناعة الطائرات المحلية عن طريق وكالة ناسا للفضاء اما المملكة المتحدة فقد منحت شركة ايرباص دعما بـ ٧٠٠ مليون دولار وتتوقع ان تقوم شركة ايرباص بتغطية هذا الدعم. وتدعو الولايات المتحدة الى معالجة هذه الخلافات عن طريق المفاوضات التجارية من خلال الجات وإقرار اتفاق حول صناعة الطائرا Gott Aircrott Code

فائض مزمن

يعانى الميزان التجارى بين الولايات المتحدة واليابان من فائض مزمن لصالح اليابان وصل الى ٤٣,٦٧ مليار دولار عام ١٩٩٢ ووصل الى ٣٨,٢٢ مليار دولار عام ١٩٩١ و٤٤,٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٠ تقريبا، وهكذا أصبحت علاقات اليابان مع الولايات المتحدة علاقة شريك ومنافس فى نفس الوقت، وليس علاقة تبعية كما كانت فى الماضى بعد ان كانت اليابان تفضل التنسيق الأمنى على أى خلاف اقتصادى أصبحت تشير الى احتمالات اتخاذ اجراءات انتقامية تجارية من جانبها ايضا ولكن طوكيو مازالت حتى الآن تتوخى جانب الحذر والترقب حتى تتضح أمامها الصورة الكاملة لسياسة الادارة الأمريكية الجديدة.

وحذر وزير الزراعة اليابانى من خطورة ربط الكونجرس لصلاحية التفاوض fast track باعلان اليابان استعدادها لفتح أسواقها أمام الواردات من الأرز مركزا على ان موضوع الأرز يجب مناقشته من خلال مفاوضات متعددة الأطراف، وليس فى اطار تناول الولايات المتحدة لسياستها المحلية.

وفى الحقيقة ان الاحزاب الحكومية سواء الحزب الحاكم أو المعارض قد أعلنت ان موضوع حرية استيراد الأرز أمر لا مفر منه.

سبق ذلك اعلان اليابان رفضها لالغاء القيود الكمية على وارداتها من ١٨ من المنتجات الزراعية من بينها الأرز والفول السودانى ومنتجات الألبان والنشا من البطاطس والبقول الحمراء واستبدالها برسوم جمركية ولكن يبدو ان الموقف اليابانى قد أخذ فى التغير بالتدريج واتجه الخلاف الى تحديد نسبة الرسوم الجمركية على واردات اليابان من الأرز لأن أسعار الأرز اليابانى تبلغ ثمانية أضعاف الأسعار العالمية للأرز لذلك يطلب الحزب الحاكم بأن تزيد الرسوم الجمركية على ٧٠٪ وهى النسبة التى اقترحتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة ومن المنتظر أن يصبح هذا الموضوع أكثر الموضوعات المثيرة للجدل أثناء الانتخابات العامة اليابانية فى هذه الأونة.



الرئيس الجديد لمنظمة «غات»:

العالم يواجه لحظة قرار مصيرية وقد يواجه مخاطر الحماية الشاملة

■ واشنطن - رويتر - حذر بيتر سذرلاند الرئيس الجديد لمنظمة «غات» من ان العالم يواجه «لحظة قرار مصيرية، فاما ان يتوصل الى اتفاق تجاري عالمي او يواجه مخاطر اجراءات حماية شاملة».

وجاء تحذير سذرلاند مساء الثلثاء في ختام زيارته الاولى للولايات المتحدة بعد تسلمه منصبه كرئيس لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).

وقال سذرلاند «يشير البعض الى ان هذه اصعب مهمة في العالم وهذا ليس بعيداً عن الواقع، لكني اعتقد انها تستحق القيام بها».

واضاف سذرلاند المصرفي والمحامي الايرلندي السابق الذي يسعى لانهاء جولة اوروغواي من محادثات «غات» بحلول نهاية السنة الجارية انه واثق الآن من ان الرئيس بيل كلينتون يشاركه هذه المهمة.

وقال سذرلاند الذي تسلم منصبه في الاول من تموز (يوليو) الجاري «اقنعتني الزيارة بان الادارة الاميركية مصممة على انجاز الترتيبات متعددة الاطراف».

لكن على رغم المحادثات التي دارت اخيراً حول تقليص التعريفات الجمركية بين الشركاء التجاريين الرئيسيين في العالم يعتقد سذرلاند ان امام العالم شوطاً كبيراً من العمل الشاق قبل التوصل الى اتفاق جديد للتجارة العالمية.

وقال سذرلاند قبل عودته الى اوروبا «ان جميع القضايا السهلة اصبحت من الماضي ولا يمكن لاحد ان يتوقع ان يكون من الممكن انجاز الجولة من دون قرارات مؤلمة».

وتتضمن القرارات المؤلمة تخفيضات حادة في الدعم على المنتجات الزراعية وتخفيض الرسوم على صناعات حساسة وادخال انظمة جديدة الى سوق الخدمات.

وقال سذرلاند: «الحلول الوسط عنصر اساسي للاجماع ولا يوجد من هو على صواب في جميع القضايا».

وكان سذرلاند وصل الى واشنطن يوم الاحد الماضي والتقى بمسؤولين اميركيين ورجال قانون وصناعيين من قطاعات مختلفة.

وتتزايد المخاوف خارج الولايات المتحدة من ان يؤدي الحرص على المصالح المحلية والقلق من وضع الاقتصاد الى ظهور توجهات تتوقع في اوساط الكونغرس الاميركي. لكن سذرلاند قال: «ان مخاطر العزلة تبدو كبيرة جداً».

وقال سذرلاند ان «الكونغرس يعكس مجموعة من وجهات النظر والآراء المتضاربة لكن هناك تفهماً عاماً لان قرار رفض العملية متعددة الاطراف سيؤدي الى كارثة سياسية واقتصادية».

وفي اشارة الى الاتفاقات الاقليمية قال ان «التكتلات التجارية الاقليمية في حال بنائها بشكل جيد لا تبدو متسقة فحسب مع العملية متعددة الاطراف لكنها عامل ايجابي فيها».

وكان من المفترض ان تنتهي جولة اوروغواي من محادثات «غات» عام ١٩٩٠ باعادة صياغة قوانين التجارة في مجالات الخدمات والنسيج والمنتجات الزراعية وتقليل الحواجز في تجارة السلع المصنعة، لكن المحادثات تعثرت مرات عدة وتواجه الآن موعداً نهائياً لانجازها او انهيارها هو ١٥ كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

وقال سذرلاند ان الفائدة من اعادة صياغة قوانين التجارة العالمية التي من شانها ان توجد مشاريع جديدة وفرص عمل واموالاً في الاقتصاد العالمي الخامل تفوق صعوبة جميع القرارات.

واضاف «قيل ان السياسيين يتصرفون بحكمة بعد استنفاد جميع الخيارات، لقد استنفد العالم جميع الخيارات والتعددية هي الخيار الوحيد المتبقي».



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

دولى

هذا الأسبوع

« الصين » تسترضى « الجات »

بعد سنوات القطيعة التى طالت بين الصين والجات ، بدأت فى الافق بوادر التقارب بين الجانبين . وقد تمثل ذلك فى المحادثات التى شهدتها بكين مؤخرا ، بين الجانبين ، الصين كانت احد الاعضاء المؤسسين للجات فى عام ١٩٤٨ .

وقد اعلنت الصين عن مجموعة من الاجراءات تمهيدا لعودتها مرة أخرى الى الجات وتتمثل هذه الاجراءات فى وجود سعر صرف واحد لعملتها الوطنية « يوان » فى غضون خمسة اعوام . ومن المعروف ان يوجد حاليا ثلاثة اسعار صرف فيما بين اليوان والدولار الامريكى .

احدها سعر الصرف الرسمى ، والذى يقدر بـ ٥,٧ يوان مقابل الدولار . إضافة الى السعر التشجيعى الذى يقدر بحوالى احدى عشر « يوان » يقابل الدولار ، واخيرا لسعر بحوالى احدى عشر « يوان » يقابل الدولار ، واخيرا السعر السائد فى السوق السوداء .

وقد اوضح مسئول فى وزارة التجارة الصينية ، ان التنفيذ الفعلى لهذه الاجراءات يرتبط بكيفية تطبيق الفجوة بين المديونية الخارجية التى تقدر بسبعين مليار دولار والاحتياطى الرسمى من العملات الاجنبية والذى يقدر مجالا يتجاوز تسعة عشر مليارا من الدولارات . ولذا لم ترتبط « بكين » بميعاد محدد نهائى ، حيث ان الامر يتوقف على التطورات الاقتصادية للبلاد .

مؤتمر الابعاد والآثار الاقتصادية لمفاوضات الجات

القاهرة (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)

نيرمين السعدنى

من المعروف ان اتفاقية الجات، الموقعة عام ١٩٤٧، قد عقدت من اجل العمل على تحرير التجارة الدولية وانشاء قواعد متكاملة للتجارة الحرة. الا انه ، فبالرغم من مرور هذه الفترة الزمنية، لم تحقق الاتفاقية اهدافها حتى الآن. واعتبرت الاتفاقية مجرد صياغة مبدئية لمنظمة مزمع انشاؤها. وعلى هذا ، اعتمدت المناقشات على جولات للمفاوضات بين الدول الاعضاء. حققت بعضا من أهدافها، والبعض الاخر نال من الشهرة ما يكفى بسبب كثرة المشاكل والصعوبات التى واجهتها . ولعل من أهم هذه الدورات، على الاطلاق «دورة أوروجواى» وهى الدورة الثامنة للجات. وترجع أهمية هذه الدورة الى تطرقها لمجالات كانت تعتبر محرمة قبل ذلك مثل قطاعى الزراعة والمنسوجات. وزاد من صعوبة الموقف تزامنها مع ظهور التكتلات التجارية مثل الجماعة الاوروبية، واتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وتحالف الاسيان بين دول جنوب شرق اسيا فضلا عن حالة الكساد والركود التى تسود معظم البلدان الصناعية المتقدمة وتفاقم مشكلات البطالة والتضخم.

فى هذا السياق، نظمت الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية فى مصر مؤتمرا بعنوان: «الابعاد والآثار الاقتصادية لمفاوضات الجات »، فى الفترة من ٢٠ الى ٢٢ مايو ١٩٩٣. وقد شارك فى اعمال المؤتمر عدد من الهيئات العلمية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة فى جامعتى القاهرة وحلوان ، بالاضافة الى مشاركة قطاع التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ومراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ويهدف المؤتمر ، بشكل عام ، الى التعرف على أهم القضايا المطروحة فى دورة أوروجواى والتى تمثل تحديات، لا يمكن التهاون بشانها، تواجه اتفاقية الجات وتهدد استمراريتها، ثم الانتقال الى تحليل الآثار الايجابية والسلبية التى يمكن حدوثها وتداعياتها على النظام الاقتصادى العالمى الجديد والنظام الاقتصادى المصرى، بصفة خاصة وتضمن البرنامج العلمى للمؤتمر اثنتى عشرة جلسة تناولت بالعرض والتحليل عدة محاور هى : اولا الخلفية التاريخية لاتفاقية الجات ومشكلات دورة أوروجواى، ثانيا: القطاع الخدمى والزراعى كاحدى القضايا الاساسية فى الدورة، ثالثا: تاثيراتها على الاقتصاد المصرى . وسوف نتناول فى هذا العرض أهم ما طرح فى الجلسات حول هذه النقاط.

المحور الأول: الخلفية التاريخية ومشكلات دورة اوروجواى:

شغل هذا المحور قدرا لا بأس به من أعمال الندوة حيث طرح على ساحة المناقشة خلال الجلسات الثلاث الاولى وقدم فيه العديد من الابحاث نذكر منها بحث دكتور اسماعيل صبرى عبد الله والمعنون « الجات ودورة أوروجواى » تعرض فيه الى ظروف نشأة الجات وابان الحرب العالمية الثانية. حيث أجمعت الدول الكبرى على ضرورة وجود منظمة تعنى بمصير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعودة الى سياسة حرية التجارة التى كانت مساندة قبل الحرب العالمية الاولى ولكن نظرا لعدم اتفاق معظم الدول، تمم التوقيع على، ما سمى، «بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات » فى عام ١٩٤٧. أقروا فيها مبادىء عامة لعل من اهمها: تعميم شرط الدولة الاولى بالرعاية لتفادى تقسيم العالم الى كتل مغلقة، والمعاملة بالمثل وشفافية التجارة الدولية. وقد نظمت، منذ تاريخ انشاء الاتفاقية، سبع دورات للتفاوض لمتابعة تطبيق مبادىء حرية التجارة وادخال التعديلات اللازمة عليها. ومن هنا تطرق د . اسماعيل الى دورة أوروجواى مستعرضا اهم القضايا المطروحة، ومشيرا الى انها لم تتوصل الى اتفاق او تفاهم حتى الآن بسبب اختلاف المصالح بين الاطراف



الرئيسية.

اما المهندس شريف دلاور تقدم ورقة بعنوان: « إتفاقية الجات... الى اين ؟ » ناقش فيها اسباب انهيار دورة أوروجواى وما يترتب على ذلك من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمى، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم ويرى ان الولايات المتحدة تطالب بتحرير القطاع الزراعى والغاء كل انواع الدعم خلال فترة لا تزيد عن عشر سنوات، ذلك لانها تعتقد انه بذلك ستكتسب المنتجات الامريكية مركزا تنافسيا اقوى بين الصادرات العالمية وقد رفضت هذه المطالب بشدة من قبل دول العالم الثالث وبخاصة الهند والبرازيل والصين ثم تناول المتحدث بعد ذلك تحليلا لاشكاليات الجات حيث يصعب على المتحمسين للاتفاقية الاعتراف بثلاث حقائق هى: ضعف السيطرة الامريكية الاقتصادية على الاقتصاد الدولى والخلاف بين الاعضاء حول مبدأ السيادة الوطنية والمصالح القومية لكل دولة وفى ختام البحث، قدم المهندس دلاور تصورا حول موقف النظام التجارى الدولى فى حالة تاكيد انهيار دورة اوروجواى والغاء اتفاقية الجات، وان كان يتطلع فى النهاية الى ظهور اتجاهات جديدة فى المفاوضات تعيد صياغة الجات وتأقلمها مع الواقع العالمى الجديد

وفى هذا السياق، قدم الدكتور سامى عفيفى حاتم بحثا بعنوان: « النظام التجارى الدولى فى اطار اتفاقية الجات » اجرى فيه مقارنة بين منظمة الانكتاد واتفاقية الجات بغرض سرد المراحل التى مر بها النظام العالمى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن مستعرضا المفاوضات التجارية من اجل انشاء مؤسسة للتجارة الدولية متعددة الاطراف واتجاه الجهود الى انشاء اتفاقية عامة للتجارة والتعريفات، عام ١٩٤٧ ، تعتمد على تعدد الاطراف المتعاقدة « لاقامة نظام تجارى عالمى وبالتالى قامت « الجات » بمهامها من خلال جولات للمفاوضات، اسفرت الخمس الاولى منها على تقدم ملحوظ فى تحرير العلاقات التجارية الدولية، اما الجولات الثلاث الاخيرة، كيندى وطوكيو واوروجواى، فقد تعثرت الى حد ما ونالت قدرا كبيرا من الاهمية بسبب طول فترتها الزمنية والصعوبات التى واجهتها. ثم انتقل البحث بعد ذلك الى مناقشة انشاء منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الانكتاد ، فى ديسمبر ١٩٦١، مشيرا الى انها كانت تهدف الى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد بشكل يحقق العدالة بين الشمال والجنوب ويضمن تدفق الصرف الاجنبى وفتح اسواق الدول الصناعية المتقدمة امام صادرات الدول الآخذة فى النمو.

المحور الثانى : القطاع الخدمى والزراعة كاحدى القضايا الاساسية فى دورة اوروجواى :

كما سبق وان ذكرنا، يرجع السبب الاساسى لتعثر دورة اوروجواى الى خوضها مجالات كانت تعرف قبل ذلك اى المناطق المتعمدة او المحرمة مثل قطاع الزراعة والخدمات ذلك لان هذه القطاعات تمس السيادة الوطنية للدول بشكل مباشر وتعتبر احدى دعائم امنها القومى ولهذا عنت الندوة بهذه المسالة وقدمت فيها عددا من الاوراق بدءها بالورقة المقدمة من الدكتور سامى عفيفى بعنوان: « التجارة الدولية فى الخدمات » تناول فيهامناقشة التعريفات المختلفة لمصطلح « الخدمات وتقسيماته حيث زادت اهميتها بشكل ملحوظ فى دورة اوروجواى واصبحت قضية « تحرير قطاع الخدمات » فى التجارة الدولية محل اهتمام الدول المتقدمة المصدرة للخدمات والدول النامية التى ترغب فى ايجاد مكان لها على ساحة التجارة الدولية كل على حد سواء. ثم انتقل البحث الى تحليل قانون النفقات النسبية لمعرفة مدى قدرته على تفسير نمط التجارة الدولية فى الخدمات. ثم بيان مركز التجارة الخدمية للدول المختلفة بالنسبة لاجمالى التجارة الدولية . ومن اجل هذا قام الباحث بتقسيم العالم الى ثلاثة مجموعات : الدول الصناعية المتقدمة ، الدول حديثة العهد بالتصنيع، الدول الآخذة فى النمو .

وينتقل البحث بعد ذلك لمناقشة دور اتفاقية الجات فى اقامة نظام متعدد الاطراف لتجارة الخدمات الدولية . وان كان موضوع تحرير تجارة الخدمات لم يحظ باهتمام الامن خلال دورة اوروجواى والتى لا تزال المناقشات بها مستمرة حتى الآن .

اما على صعيد القطاع الزراعى والمنسوجات ، قدم الدكتور السيد دهموش بحثا حول مستقبل اتفاقية المنسوجات الدولية فى اطار جولة اوروجواى . وقد قسم البحث الى خمسة اقسام ، ناقش فى الاول منها البعد التاريخى لانتقال الصناعة النسيجية من الدول المتقدمة الى الدول النامية . وفى القسم الثانى تابع تطور القيود على التجارة الدولية لهذه المنتجات وتحليل اتفاقية المنسوجات الدولية الرابعة . تلا ذلك مناقشة جولة اوروجواى ، وخاصة البند الخاص بالمنتجات النسيجية ومتابعة موقف مصر من السياسة المقترحة والقيود الحالية على الصادرات . اما القسم الاخير فتناول فيه المتحدث اعطاء نظرة مستقبلية حول تاثير الغاء القيود الحالية على المنسوجات من اجل تحرير تجارتها الدولية .

المحور الثالث : تاثير دورة اوروجواى على الاقتصاد المصرى :

قدم الاستاذ عبد الفتاح الجبالى ورقة بعنوان : « اثر تحرير تجارة الخدمات على ميزان المدفوعات المصرى » وبعد ان ناقش فى المقدمة العامة للورقة الخلفية التاريخية لنشاة الجات وتعثر دورة اوروجواى ، انتقل الى اهم القضايا الخلافية المطروحة . وبينها بالمسالة الزراعية فيرجع اصل المشكلة الى ثلاثة محاور رئيسية : الدعم الداخلى ، اعانات التصدير ، وحرية الوصول الى الاسواق . حيث نادت الولايات المتحدة بتخفيض كافة اشكال الدعم التى تقدمها الدول الاوروبية لمزارعيها لتخفض بنسبة ٧٥٪ من الدعم الداخلى و ٩٠٪ لدعم الصادرات على مدى عشر سنوات . بينما ترى الدول الاوروبية ، بزعامة فرنسا ، انه يمكن تخفيض الدعم بنسبة ٣٠٪ على مراحل حتى نهاية القرن الحالى . ثم ينتقل بعد ذلك الى قضية « المنسوجات » حيث تتضمن جدول اعمال الدورة تحرير ٤٥٪ من المنتجات النسيجية وانهاء الاتفاق الخاص « بالالياف المتعددة » على ثلاث مراحل خلال العشر سنوات القادمة ايضا .

اما الجزء الاخير فيشمل قطاع الخدمات ويتعرض فيه لمفهوم الخدمة واسهاماتها فى عملية التنمية الاقتصادية والمحاور الثلاثة الرئيسية التى دارت حولها المفاوضات وهى : وضع قواعد مناسبة للتجارة فى الخدمات ، تحديد المجالات التى يغطيها الاتفاق ، ومواجهة الاستفادة بالمنافع دون تحمل تكاليف بعد ذلك ، ينتقل الى قطاع الخدمات المصرى مع التركيز على قطاع النقل البحرى ، وذلك لبيان اهمية ميزان الخدمات فى تحسين ميزان المدفوعات لانه يحقق فائضا مستمرا منذ منتصف السبعينات وحتى الآن . وعلى هذا فقد قام المتحدث بتحليل البنود المختلفة للميزان الخدمى كالسياحة وقناة السويس والتحويلات ثم قطاع النقل البحرى . وفيه عرض اهمية هذا القطاع الاستراتيجى على السيادة والامن الوطنى ، وهيئات النقل والموانىء المصرية والتشريعات المنظمة له . ويخلص فى النهاية الى ان سياسة التحرير لهذا القطاع ستؤثر عليه فى ضوء تضاؤل فرص المنافسة بين الهيئات الوطنية والشركات الاجنبية التى يمكن ان تسيطر على هذه الخدمة من اجل تحقيق مصالحها الخاصة . فضلا عن ان ازالة القيود على التجارة بصفة عامة ، لن يؤدى ، كما هو مفترض ، الى تخصيص امثل للموارد واستفادة المشاركين على

مستوى العالم وانما سيرفع من رفاهية الدول المتقدمة على حساب الدول النامية .

واستكمالا لنفس المحور ، قدم الدكتور مصطفى أحمد مصطفى بحثا بعنوان : المفاوض المصرى وحقوق الملكية الفكرية فى اطار جولة أوروجواى ، تعرض فيه لمواقف الدول المختلفة من مسالة حقوق الملكية الفكرية فى محاولة لتوضيح بعض من أساليب الضغط التى تمارسها الدول المتقدمة على الأخرى الأخذه فى النمو بهدف تحقيق مصالحها الخاصة . فالدول المتقدمة ، بشكل عام ، تقبل المشروع ، كما هو ، على أساس انه حل يوفق الأوضاع بين الدول الأعضاء . ولكن فى حالة اعتراض أى دولة على بنود المشروع ، فان امريكا سوف تعيد صياغته مرة أخرى بما يهدد مصالحها الشخصية والغاء أى تنازلات كانت قد قدمتها من قبل فى هذا المجال . وبهذا لم يكن هناك بديل أخر أمام البلدان النامية سوى الموافقة عليه تأثرا بالضغوط التى مارسها عليها العالم المتقدم بزعامة الولايات المتحدة ، من ناحية ، وفى محاولة منها للضغط على الدول الأوروبية لقبول تحرير القطاع الزراعى بكل بنوده دون تعديل ، من ناحية أخرى .

وفيما يخص التأثيرات على الجهاز المصرفى المصرى ، كان هناك ورقتان الأولى قدمتها ادارة البحوث بالبنك الأهلى المصرى بعنوان : « اثر تحرير التجارة على الجهاز المصرفى المصرى . ويستهل البحث بمقدمة عن تحرير قطاع الخدمات المالية ، بصفة خاصة ، وذلك لعدة أسباب منها : أولا زيادة أهمية التمويل الرسمى مع ارتفاع متوسط دخل الفرد . ثانيا : كبرحجم الأسواق المالية فى الدول النامية . ثالثا نمو تجارة الخدمات المالية بين الدول المتقدمة ، وأخيرا : أهمية تلك الخدمات فى الاقتصاد العالمى بشكل عام . أما بالنسبة للأثار المتوقعة على الجهاز المصرفى المصرى ، فقد تناول البحث شرح طبيعة الجهاز والذى يتصف بسيطرة البنوك القطاع العام على المركز المالى الاجمالى للجهاز كله حيث تصل نسبتها الى ٦٣,٨٪ . أما النسبة الباقية فتخص بنوك القطاع الخاص وفروع البنوك الاجنبية .

أما الورقة الثانية فقدمتها الدكتورة عبلة الجبالى بعنوان : « قطاع الخدمات المصرفية ومفاوضات الجات » ناقشت فيه دور الشركات متعددة الجنسيات فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد لما لها من أهمية قصوى على تشكيل نمط التنمية فى العالم من خلال تأثيراتها على تجارة السلع والخدمات عن طريق نقل التكنولوجيا ، ومهارات العمل ، والتدفقات المالية . كما انها ساعدت فى التمويل الى القطاع الخاص مما ساهم فى ازدهار سياسات التحرر والاصلاح المالى . ثم تطرقت بعد ذلك الى اتفاقية الجات بجولاتها الثمانية بدءا من انشائها وحتى دورة أوروجواى . مشيرة الى أهمية هذه الدورة لخوضها جولات متعددة وبخاصة القطاع الخدمى كما انتقل البحث الى مشروع تحرير قطاع الخدمات والذى قدم فى اجتماع بروكسل فى ديسمبر ١٩٩٠ . تناولت فيه المتحدثة ، بشىء من التفصيل ، ملامح المشروع وبخاصة الجزء الخاص بتحرير القطاع المصرفى . وتتمثل الخسائر فى عدم قدرة البنوك على المنافسة مع البنوك الاجنبية وبالتالى عدم قدرتها على التحديث ورفع مستويات الكفاءة فى الأداء . فضلا عن زيادة التكاليف نتيجة لزيادة أسعار الفائدة على الاقراض مما يؤثر على حجم الاستثمار داخل الدولة وحجم الاقراض فيها . ذلك بجانب تأثير وجود بنوك أجنبية فى الداخل والتى ستوجه معظم جهودها الاستثمارية الى الخارج بدلا من دفع عجلة التنمية الوطنية .

الخلاصة :

مما سبق ، يتضح وجود جو من اليأس حول وضع الدول النامية ، مفاوضات الجات ، حيث يبدو حتى الآن ان اتفاقية الجات ما هى الا « ناد للأغنياء » دون مراعاة لحقوق الفقراء من شعوب الدول النامية . ويكون على هذه الدول أن تتكاتف مع بعضها البعض لمواجهة الاجراءات التى تفرضها عليها الدول العظمى بما يراعى مصالحها والسياسات الاقتصادية التى تطبقها فى الداخل . □



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٣

فى آخر تقارير «جات»:

تنامى التكتلات الاقليمية يضر بالتجارة الدولية

□ القاهرة ـ عزة نصر:

اكد آخر تقارير منظمة التعريفات الجمركية والتجارة «جات» عدم التزام أعضاء المنظمة بتقارير وتوصيات فرق التحكيم الخاصة بالنزاعات بينها، مشيرا الى ان غياب هذا الالتزام يؤثر سلبيا على مصداقية آلية التسوية للمنازعات فى «جات» الى جانب الاتجاه المتزايد الى الاتفاقيات الاقليمية لوجود تكتلات اقتصادية مغلقة، والتى اعتبرتها بعض الدول خروجا على النظام التجارى متعدد الأطراف وما يستتبعه من لجوء هذه الدول الى إجراءات لفرض قيود على التجارة فى مواجهة التكتلات الاخرى، واستخدام القيود الفنية التى تشكل عائقا على الصادرات. وأشار التقرير الى أن زيادة التكتلات الاقليمية تضر بالتجارة الدولية.

وأشار التقرير الذى أعدته المنظمة حول تطورات التجارة الدولية فى ظل عمليات تحرير التجارة الى أن هناك عدة عناصر ايجابية نتجت عن سياسات تحرير التجارة أهمها تحول عدد كبير من الدول النامية فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى اقتصاديات السوق، وزيادة ملحوظة فى عدد الدول التى انضمت أو تطلب الانضمام للمنظمة كأفضل الأنظمة للتجارة الدولية متعددة الأطراف. وأوضح التقرير أن «جات» قد حققت تقدما فى تناولها للعلاقة بين التجارة الدولية والاجراءات البيئية، كما حقق نظام مراجعة السياسات التجارية فى الجات عنصر الشفافية حول السياسات المطبقة فى الدول المختلفة.

وصرح مدحت الجوينى رئيس جهاز التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد المصرية بأن مصر كان لها موقف متميز من خلال منظمة «جات» حيث طالبت بتفهم الظروف الصعبة للدول النامية عند تعاملها فى الأسواق وإزالة العوائق على صادراتها والتريث عند فرض القيود الفنية عليها مشيرا الى أن دول «جات» رحبت بإزالة الكثير من القيود غير الجمركية وبالتزام مصر بالنظام التجارى المتعدد الأطراف.



محطات مهمة في مسيرة الاقتصاد والتجارة

منظمة «غات» ترحب بانضمام السعودية والدول الاعضاء تؤيد عضويتها

تولى فريق خاص مؤلف من ممثلي بعض الدول الاعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات) درس الطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية للانضمام الى الاتفاقية. وقد نال الطلب دعماً كبيراً من معظم دول «غات» وينتظر فقط بعض الاجراءات الروتينية.

ومن تلك الاجراءات تقديم البيانات التجارية عن الاوضاع الاقتصادية في المملكة، ولوائح التعريفات الجمركية المطبقة والنظام الاقتصادي بشكل عام. وسيبت بالعضوية الكاملة للسعودية بعد استكمال المعلومات اللازمة، ومناقشة الطلب مع المملكة نفسها، ثم عرضه على الامانة العامة للاتفاقية، اذ من المتوقع قبول الطلب دون طرحه للتصويت عليه.

وتضم اتفاقية غات ١١٢ دولة عضواً، وافقت معظمها من حيث المبدا على انضمام المملكة العربية السعودية. وكانت السعودية ممثلة في مجلس الاتفاقية بصفة مراقب منذ عام ١٩٨٥، وستكون الدولة العربية الخليجية الثانية العضو في «غات» بعد الكويت التي قبلت عضويتها منذ العام ١٩٨٥.

وقال الناطق باسم الاتفاقية ان السعودية تملك سوقاً تعتبر من اكبر الاسواق انفتاحاً في العالم، وليست هناك إلا قلة من السلع التي يجري منعها من دخول سوقها لاسباب صحية او دينية، وليس هناك قيود على كمية السلع المستوردة. هذا بالطبع يخدم طلب الانضمام ويرجح القبول.

والذي تستفيد منه السعودية بدخولها اتفاقية «غات» هو حق التعامل الممنوح للدول الاكثر رعاية بالنسبة الى تجارة صادراتها مع جميع الاطراف من دون ان تكون خاضعة لاية معاملة تمييزية، وتتجنب بالتالي عقد اتفاقات ثنائية مع الدول الاخرى.

وعلم ان الولايات المتحدة الاميركية ودول المجموعة الاوروبية الاثنتي عشرة وكندا واليابان وباكستان وتونس والمغرب ومصر والسنغال وسنغافورة وغيرها ايدت الطلب السعودي للانضمام الى «غات».

اما ما توفره اتفاقية «غات» فهو مساهمتها في ضمان صادرات الدول الاخرى في حقوق الجمارك الموحدة وضمان حماية سلعها من التعريفات الجمركية في اسواقها الرئيسية اذا التزمت الدول الاعضاء خفض الرسوم الجمركية وازالة الحواجز امام التجارة. كذلك يتم حل النزاعات التجارية بين الاطراف استناداً الى المبادىء العامة الواردة في الاتفاقية، وهي تلزم الاطراف بالتشاور في شان اية مشكلة ذات طابع تجاري، وايجاد حلول مناسبة لها. كما ان الدول الاعضاء في «غات» يمكنها طلب المعونة والمشورة الفنية لحل المشاكل الناجمة عن تطبيق السياسات الاقتصادية وتسهيل مشاركتها في النشاطات التجارية والمفاوضات.

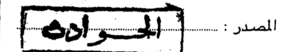
ويقضي قبول عضوية دولة في الاتفاقية بقية الاطراف باحترامها للقيود التجارية المفروضة على الدول الاطراف كلها في الاتفاقية. لذلك فان عدداً كبيراً من الدول النامية يستفيد خصوصاً من الخفض الجمركي والاحكام ذات الطابع المرن الذي يساهم في توسيع مبادلاتها التجارية في اطار تنميتها الاقتصادية.

ورات باكستان ان عضوية السعودية في «غات» ستعود بفوائد جمة على دول المنطقة التي تريد ان تفتح ابوابها للسلع البتروكيماوية الجاهزة وليس للنفط فقط.

والواقع ان محطات كثيرة مشرقة تسطع في نطاق التجارة ككل في السعودية. ففي الرياض تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التوزيع بين الشركة السعودية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٣

للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ووكلاء الشركة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذه الاتفاقات كانت مع مؤسسات مختصة في دول الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عمان وسيتولى الوكلاء المحليون في هذه الدول تسويق وتوزيع منتجات الشركة الدوائية في مختلف انحاء دول مجلس التعاون الخليجي قبل نهاية العام الحالي ١٩٩٣.

كما اعلن ان «الدوائية» السعودية سوف تساهم في توثيق أسس واستراتيجيات منظومة التكامل الاقتصادي الذي تشهده دول المنطقة ككل، خصوصاً وان للشركة مواصفاتها العالمية الحديثة.

وجاء انطلاق الشركة الدوائية السعودية للخارج من اجل التوسع والانتشار، وذلك بعد نجاحها الكبير في تامين احتياجات السعودية من الادوية محلياً، وفي القطاعات الصحية كلها، ان بالنسبة لوزارة الصحة او الجهات العسكرية، او المستشفيات الجامعية والتخصصية والجهات الحكومية، اضافة الى القطاع الخاص وشركاته.

وتنتج الشركة حالياً اكثر من ٣٠ صنفاً من الادوية والمطهرات الطبية، من مضادات حيوية ومسكنات وفيتامينات مقوية وادوية خاصة بالام المفاصل، اضافة الى حبوب وكبسولات وسوائل ومراهم.

واعلنت الشركة مؤخراً عن ارباح بلغت اكثر من ٤٥ مليون ريال خلال النصف الاول من العام الحالي، محققة بذلك قفزة كبيرة في ارباحها. فقد كانت قيمة مبيعات الشركة خلال العام الماضي ٣٣٠ مليون ريال، مقارنة مع العام ١٩٩٠ عندما كانت ٣٣ مليون ريال. ويملك مستثمرون سعوديون ٨٠ بالمائة من اسهم الشركة.

واهمية اتفاقات الشركة مع الدول الخليجية ليست فقط بما تحققه من ارباح متوقعة، بل لان هذا التوسع يؤكد جدارة واهلية الصناعة السعودية وامكانات تسويقها.

وقالت مصادر اقتصادية مختصة في لندن ان ما اذيع عن نمو الانفاق الاعلاني في السعودية خلال النصف الاول من العام الحالي يعبر عن تطور اقتصادي كبير في المملكة. فقد بلغ ما تم انفاقه في وسائل الاعلام الرئيسية، على الاعلانات اكثر من ١٢٢ مليون دولار، بزيادة عن الفترة نفسها من العام الماضي حين بلغت كمية الانفاق اكثر من ١١١ مليون دولار. وهذه ارقام لا تشمل ما انفق على الاعلانات الخارجية واعلانات الطرق، اضافة الى الحملات الفردية للشركات ولوحات الاضاءة وغيرها.

ومن المقدر ان يصل مجموع الانفاق الاعلاني للعام الحالي بكامله الى ٢٤٤ مليون دولار، بينما بلغ العام الماضي ٢٢٦ مليون دولار.

وقال نائب رئيس مجموعة «انتر ماركتس» رمزي رعد انه عند مراجعة النشاط الاعلاني العام في المملكة وعدد الاصناف والسلع الجديدة التي طرحت في الاسواق السعودية خلال الاشهر الستة الماضية، والسلع والاصناف التي هي الآن في مرحلة التحضير لطرحها في الاسواق خلال النصف الثاني من العام الحالي، وخصوصاً السلع الاستهلاكية التي تم تصنيعها في السعودية، ذلك يجعل وكالات الاعلان تشعر بان السوق الاعلانية آخذة في النمو بمعدلات كبيرة، فمن المتوقع ارتفاع الانفاق الاعلاني خلال العام ١٩٩٣ بنسبة كبيرة، قد تفوق المتوقع.

واعتبرت المصادر نفسها خطوة الصندوق السعودي للتنمية باتجاه لبنان مؤشراً اقتصادياً مهماً. فقد قام وفد باسم الصندوق بزيارة لبنان حيث بحث مع المسؤولين المختصين خططاً لتمويل ١١ مشروعاً بكلفة تفوق ١٣٠ مليون دولار. وجاء ذلك تعبيزاً عن ثقة مزدوجة: ثقة الاقتصاد السعودي بنفسه، ثم ثقته بالوضع في لبنان الذي يتجه نحو اعادة الاعمار بخطى سريعة.

وكان لاتفاق ٨ شركات اسمنت سعودية تنتج (١٥) مليون طن سنوياً من الاسمنت، على تطوير مصانعها وتوسيعها وزيادة انتاجها بمعدل ثمانية ملايين طن سنوياً، وقع اقتصادي كبير، اذ ستبلغ نفقات التطوير نحو خمسة مليارات ريال، اي حوالي المليار ونصف المليار دولار. وهناك حالياً خطط لاستيعاب هذه الشركات كوادر سعودية متطورة في مصانعها، اضافة الى بحث اقامة صناعة لقطع الغيار اللازمة لتلك المصانع.

وعلى صعيد التجارة البنية، اظهرت ارقام اذيعت في اسبانيا، احدى دول المجموعة الاوروبية، ان الميزان التجاري بين السعودية واسبانيا حقق نمواً جيداً عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع الاعوام السابقة. وتبين ان قيمة الصادرات الاسبانية للسعودية بلغت العام الماضي حوالي نصف مليار دولار، بزيادة اكثر من ٣٠ بالمائة عن العام ١٩٩١. وهذا تعبير عن الثقة بالسوق السعودية وتاكيد لدورها. وتوقع الملحق الاقتصادي الاسباني في جدة سانتوس فانتوس ان تزداد حركة الاستثمارات الاسبانية مستقبلاً في السعودية عن طريق الشركات المزدوجة. كذلك توقع زيادة الاستثمارات السعودية في اسبانيا باعتبارها احدى دول السوق الاوروبية المشتركة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٣

ومع مطلع آب (اغسطس) الجاري، وفي السابع منه تحديداً، تشارك المملكة في نشاطات معرض «تيغون اكسبو ١٩٩٣»، في كوريا الجنوبية حيث يقام الجناح السعودي على مساحة الف متر مربع ويضم مجسمات ونماذج تمثل نشاط كبريات الشركات السعودية مثل شركة «ارامكو» والشركة السعودية للصناعات الاساسية «سابك» وشركة المعدات الالكترونية الحديثة. كما يضم الجناح نماذج ومجسمات تعكس الجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز لخدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة. اما الجناح ككل فيبرز المنجزات الحضارية التي حققتها المملكة في المجالات الاقتصادية والصناعية والثقافية والرياضية والاجتماعية والزراعية والتعليمية اضافة الى الصناعات البتروكيماوية والنفطية والمعادن والصناعات الالكترونية.

هذه الخطوات المميزة في الاقتصاد السعودي تعتبر محطات مشرقة تؤكد سلامة توظيف الاموال من جهة، وثبات السوق السعودية ككل من جهة ثانية، الامر الذي يزيد الثقة العالمية الاقتصادية بها. واخذت السلطات المختصة في المملكة في حسابها ضرورة فتح السوق امام التجارة الحرة، وفي الوقت نفسه ابقت على خصوصية تلك السوق بحيث تبقى السلع المستبعدة مستبعدة فعلاً بشكل يتمشى مع تقاليد المجتمع السعودي وتراثه.

الرياض ـ لندن ـ «الحوادث»



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٢

التجارة العالمية: مخاطر قصر النظر

د. عصام الدين جلال
رئيس اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة للتكنولوجيا

عندما خرج بوش بادعاءاته عن النظام العالمي الجديد العادل والشامل كحافز مبرر للتعامل العسكري الساحق مع ازمة الخليج حذرنا من ان النمط المقترح يعاني من قصور جذري لانه نمط غير قياسي وغير قابل لشمولية التطبيق لفشله في استيعاب طبيعة التحديات المستقبلية للأمن العالمي وقابلية الدول العظمى الاقتصادية والسياسية على تحمل اعبائها وطرحه لوعود واحلام للعالم الآخر لن يمكن تحقيقها او الالتزام بها.

والحقيقة انه يبدو ان الدول المتقدمة تقدمت في كثير من النواحي ولكنها مازالت متخلفة في مجال استيعاب عمق وابعاد المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تجابهها وسائر العالم وان تتخطى قصر النظر وتفاهة القيادة التي يبدو ان مرحلة الانتقال تتميز بها.

والتعامل مع متغيرات الاقتصاد العالمي خير مثال لهذا القصور حيث تطرح توجهات من بينها مازق اورجواى تقصر بشكل مفزع عن استيعاب عمق المتغيرات المعاصرة واول هذه المتغيرات هو ان نصف سكان العالم ـ استجابة لضغوط مختلفة في المعسكر الشرقي وفي الصين وفي امريكا الجنوبية وفي افريقيا ـ تخلت طائعة او مضطرة عن مساراتها المنعزلة عن الاقتصاد العالمي الصناعي وهي تعمل في اصرار الآن لتدخل كشريك فعال فيما يبدو انه استجابة لضغوط ومطالب الراسمالية. وبصرف النظر عن مدى توفيق او عدم توفيق جهود بعض الدول وبصرف النظر عن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي قد تدفعها بعض هذه الدول فاننا في الحقيقة على مشارف ثورة لا تقل خطورة عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي مكنت الدول الصناعية من سيادة القرون الثلاثة الماضية وكمؤشر على عمق هذا المتغير علينا ان نتذكر نجاح الصين بكل مشاكلها وكوريا الجنوبية في مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي للفرد في مدة لا تزيد على عشر سنوات وان دول جنوب شرق آسيا عديدة تمشي بخطى ثابتة على نفس الطريق وان دول امريكا اللاتينية والشرق الاوسط ثم افريقيا وجنوب اسيا ليس امامها خيار مهما تعددت العقبات وتذبذبت المسارات عن ملاحقة الركب فنحن الآن على مشارف ولادة نظام اقتصادي عالمي حقيقي وليس مجرد اقتصاد ممتد للاقتصاد الحاكم الغربي كما كان الحال في السبعينات والثمانينات ومن ثم فان استراتيجية الاقتصاد الممتد والتي طبقت في النمور الاربعة والتي سمحت بنقل الاستثمارات وبعض الوظائف التي بدت هامشية للدول الصناعية مثل صناعة الصلب وتجميع الالكترونيات وصناعة النسيج والملابس الى قواعد امتداد مكملة وملتحمة مع الاقتصاد الام لن تكون استراتيجية قابلة للتطبيق في هذا النظام العالمي الحق اولا بحكم حجمه ووزنه وثانيا لان الاقتصاد الممتد ثبت انه لابد ان يتحول الى اقتصاد منافس بصرف النظر عن المستهدف قصير النظر وثالثا لان نظرية التقسيم الوظائفي بحيث تتخصص الدول الاقل تقدما في اداء وظائف تعتمد اساسا على رخص اليد العاملة والاعتماد على المنتجات الوسيطة من الدول المتقدمة هي استراتيجية قصيرة المدى بطبيعتها لان مسار التطور بطبيعته مسار متصل لابد ان ينتهي الى توجهات ونتائج متشابهة.

ان محاولة تطويع التجارة الدولية لتستجيب للمتطلبات الامنية لتغير بنية الاقتصاد المتقدم هي بطبيعتها سياسة قصيرة النظر مبنية على واقع هو في ذاته معاكس لديناميكية التغيير البعيد المدى فرغم ان فرص الاختراق والتحكم وتهميش الاقتصاديات القاصرة متاحة الا انه مع وضوح مسار التحول نحو اقتصاد عالمي مشترك

يصبح استغلال هذه الفرص محدود بملاءمته للتوافق مع مسار التحول التاريخي على المدى الطويل او فشله في المواءمة بما يرفع التكلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية لعملية التحول وللاسف فان الاختيار الثاني يبدو انه المتسلط على القيادات التافهة التى لا تستطيع استيعاب حقائق عصرها.

والحقيقة ان الاختيار الاول فى صالح الدول الصناعية كما انه فى صالح الدول النامية على السواء فقد بينا فى مقال سابق ان نمو التجارة العالمية يتحكم فيه معدل نمو الاقتصاد العالمى اساسا وليس التحكم في معدلات الرسوم الجمركية ونمو الاقتصاد العالمى لن يحقق امكانياته غير المحدودة بغير عدالة توزيع الاستثمار والمكون الثانى للعملية الانتاجية وهو التكنولوجيا والمعرفة من ثم فان كل احكام الاتفاقية وتوجهات البوارج البحرية وقوارب الصواريخ التى تعرقل هذه الاهداف هى ضارة بكل الشركاء فى النظام الاقتصادى المشارك.

وتجنب عدم المشاركة والتهميش هو ايضا فى صالح كل الاطراف لان تهميش الاقتصاد الصناعى المتقدم لا يقتصر على تهميش الدول النامية ولكنه بنفس الفاعلية يؤدى الى تهميش قطاعات متزايدة فى المجتماعات المتقدمة نفسها وازمة المجتمعات في المدن الكبرى فى الولايات المتحدة والتى افرزت ثورة لونس انجلز هى انتفاضة المهمشين الذين استغنى الاقتصاد المتطور عن مهاراتهم وخدماتهم.

وارتفاع نسبة البطالة فى الدول الصناعية الى حوالى عشر العاملين هو ايضا مظهر من مظاهر التهميش وهناك شك كبير بين كثير من الاقتصاديين بان وظائف العاطلين يمكن ان يعود اكثرها حتى بعد انتهاء الازمة الاقتصادية لانها وظائف اعتمدت على مهارات وخبرات همشها التطور ولم يعد عليها طلب. وزيادة عدد المسنين التى من السهل ان تتخطى ربع السكان فى اى دولة متقدمة تمثل بعدا أخر من أبعاد التهميش ومن الصعب تصور استمرارية الاقتصاديات المتقدمة على تحويل التامين الاجتماعى والصحة والبطالة بمئات ملايين الدولارات سنويا الى أبد الآبدين فى اطار النظم الاقتصادية الحالية.

ثم أن بعدا جديدا للتهميش يمثل خطورة متزايدة فيقدر الخبراء انه ليست هناك مهارة ومعرفة أو خبرة يمكن ان يمتد عمر فاعليتها الاقتصادية لاكثر من عشر سنوات اى ان كل عامل مهما كان مستواه فى حاجة الى اعادة استيعاب مهارات ومعارف جديدة تماما فى المتوسط أربع مرات خلال عمره الانتاجي ولهذا تكلفته اعبائه والحقيقة ان الخلاف الرئيسى بين الولايات المتحدة وفرنسا الذى أوقف المفاوضات حاليا يدور حول اعانة زراع الحبوب الزيتية فى صلبه خلاف حول.. هل يهمش مليون زارع فرنسى او امريكى ويخرجون من ميدان المنافسة الزراعية وزيادة الطلب الداخلى لا تمثل الاجابة الصحيحة على هذه التحديات قد اكتشفت اليابان هذا فى وقت مبكر وكل العالم الآن يامل فى ان يسلك مسلكها وحتى الدول النامية فقدت الثقة فى سياسات بدائل الاستيراد كمحرك التنمية.

والثمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى والامنى للمجابهة التى لا يبدو ان هناك مهربا منها حسب السياسات قصيرة النظر التى تتبعها الدول الصناعية لابد وان يكون ثمنا رهيبا للجميع والادهى انه ثمن لا مبرر له لان عناصر رفع معدلات النمو الاقتصادى العالمى المشترك متوافرة ولكن الارادة والوعى والسياسات لم تولد بعد.

وفى العالم الثالث فان الرافضين لفهم واستيعاب مدلولات التحول والتعامل الموضوعى مع تكلفته هى من دعائم السياسات قصيرة النظر التى يعتمدها الغرب ولعل الاكثر خطورة من هؤلاء هم الببغاوات التى تؤيد دون تقييم او تمحيص كل توجه او تخريف يصدر عن زعماء الحرب الايديولوجية الجديدة فى الغرب او ابواقهم فى البوارج الحربية وقوارب الصواريخ، اننا ندعى ان الشمال الغنى

لا يستطيع ان يتحمل رفاهية الاستراتيجية قصيرة النظر والقاصرة عن استيعاب متغيرات العصر وهذا بالقطع صحيح على المدى الطويل اما الدول النامية فانها لا تستطيع تحمل رفاهية الخطا والضلال على مستوى اليوم والغد.

وفى ضوء هذه التحديات وانعكاساتها التى تتعدى عمر اجيال فليس لاى فرد او اى مجموعة من الافراد ادعاء القدرة او الحق فى الانفراد بتحديد الاولويات والاختيارات فاننا فى حاجة ماسة لعطاء كل فكر مصرى او اجنبى يلقى ضوءا على محميات واقعنا ومستقبلنا المحفوف بالازمات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٨ / ١٩٩٢

موقف فرنسا التفاوضى فى مباحثات الجات بعد أزمة النقد الأوروبية

ازمة الفرنك الفرنسي تلقى بابعادها على العديد من الدول التى ترتبط مصالحها الاقتصادية بفرنسا، وفى مقدمتها دول المغرب العربي التي تشهد ظروفا اقتصادية صعبة تتطلع فيها إلى تحقيق انجازات واضحة لمواجهة حركات المعارضة الداخلية.

كما ان هذه الازمة تؤثر على موقف فرنسا التفاوضى فى مباحثات «الجات» وتلقى بظلالها امام صانع القرار الفرنسي فى سعيه للتوصل لافضل اتفاق فى حربه التجارية مع الولايات المتحدة.
اما تاثير ذلك على العملاق الاقتصادى اليابانى فهو شبه منعدم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ اغسطس ١٩٩٣

معتز عبد الفتاح

يثير الموقف التفاوضي الفرنسي في مباحثات الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة بعد الانتهاء الفعلى لنظام الصرف الأوروبي وتوسيع هامش تذبذب أسعار العملات الأوروبية خلال المارك الالمانى والجيلدر الهولندى إلى ١٥٪ صعودا وهبوطا عدة تساؤلات: فإلى أين وصلت مفاوضات الجات وما تأثير أزمة النقد الأوروبى عليها؟ وما هي محددات الموقف التفاوضى الفرنسي مع بدء المباحثات القادمة في شهر سبتمبر حول الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية فى مجال الثقافة؟

ونشير ابتداء إلي أن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «جات» كانت تحظي بمناقشات واسعة قبل أزمة نظام الصرف الأوروبى السابقة داخل الدوائر السياسية والاقتصادية حول مدى النجاح الذى حققته منذ انشائها في يناير ١٩٤٨ حتى آلان. فاتفاقية الجات التى انضمت إليها حتى الان ١١١ دولة تهدف بالأساس إلى تحرير التجارة الدولية وارساء دعائمها على أسس ثابتة أهمها مبدأ جماعية التجارة الدولية ومن ثم المساهمة فى نمو الاقتصاد العالمى عن طريق ازالة القيود الجمركية والسماح بتدفق السلع دون عوائق وعدم إلتمييز بين الدول فى مجال التجارة الدولية. ومنذ نشأتها لم تعن «الجات» إلا بالسلع الصناعية دون الزراعية أو الخدمية وبالقيود الجمركية دون غيرها من قيود. ولم تصبح السلع الصناعية والخدمات غير المنظورة بندا مهما من بنود «الجات» إلا فى جولة المفاوضات الثامنة المعروفة باسم «جولة اورجواى» والمتعثرة منذ ست سنوات حتى الان. ومع طرح هذه الموضوعات على بساط المناقشة تصاعد الخلاف بين الجماعة الأوروبية بقيادة فرنسا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى.

وتدخلت الولايات المتحدة مستخدمة نفوذها لاجبار الحكومات الأوروبية على خفض الدعم على الصادرات الزراعية، فهددت الولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٩٢ برفع الرسوم الجمركية إلى ٢٠٠٪ علي مجموعة أولى من الصادرات الأوروبية بلغت قيمتها حوالى ٣٠٠ مليون دولار وتجهيز قائمة أخرى ستطاول فى حالة استمرار الخلافات ما قيمته ١,٧ بليون دولار والمطالبة بتعويض مقداره مليار دولار عن الكميات غير المباعة من النباتات الزيتية الأمريكيه وضرورة خفض حجم الاعانات المقدرة للمزارعين بنسبة ٧٠٪ كخطوة أولى وفورية. كما كثفت الولايات المتحدة فى عهد ادارة كلينتون من الضغوط إلى الجماعة الأوروبية من خلال استبعاد عدد من الشركات الأوروبية من الاشتراك فى المناقصات الأمريكية وفرض رسوم جمركية تصل إلى ١٠٠٪ على صادرات الصلب الأمريكية بما يعني وقف سوق حوالى ٢ مليون طن من صادرات الصلب الأوروبية إلي الولايات المتحدة سنويا. وقد نجحت الولايات المتحدة بهذه الممارسات اللفظية كالتهديد، والفعلية كفرض الرسوم الجمركية فى تحقيق مكسب سياسى تمثل فى شق صفوف الجماعة الأوروبية وفرض عزلة على الموقف الفرنسي، ولاشك أن مقارنة عابرة بين المواد التى تضمنتها اتفاقية الجات والممارسات الفعلية للدول الكبرى تجعلنا نعتقد أن هذه الاتفاقية مجرد معاهدة دولية غير ملزمة تخضع لتوازنات واختلافات القوى بين اطرافها. وبهذا يكون الاقتصاد الأمريكى هو الطرف الأقوى فى معادلة القوة الاقتصادية.

ويمكن من هنا تفسير اضطرار حكومة بالادور إلى الانضمام إلى الدول الأوروبية الأخرى فى التوقيع علي الاتفاق الأمريكى الأوروبى الخاص بالبذور الزيتية بعد أن ظلت فرنسا معارضة لهذا الاتفاق لمدة أكثر من ٣ شهور. وينص هذا الاتفاق على خفض مساحة زراعة البذور الزيتية بحوالى ١٠٪ واستغلال الاراضى البور لأغراض الزراعة الصناعية كاللفت السكرى بمايعنى خفض انتاج البذور الزيتية من ١٢,٥ مليون طن سنويا إلى ٧ ملايين طن. بيدأن فرنسا لاتزال تعارض بشدة الجزء الخاص بتخفيض الدعم على الصادرات الزراعية الفرنسية التي بلغت حوالى ٣٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٢م لتمثل حوالى ١٦,٥٪ من أجمالى صادرات

فرنسا وحوالى ٢٣٪ من اجمالى الصادرات الزراعية الأوروبية. ووفقا لاحصائيات منظمة الفاو فإن صادرات فرنسا من السلع الزراعية تقدر بحوالى ٢٣,٨ مليار دولار منها حوالى ١,٥ مليار دولار هى قيمة الصادرات الفرنسية من البذور الزيتية. وبالتالى تعد فرنسا هى أكبر مصدر لانتاج البذور الزيتية فى أوروبا تحديدا ويأتي بعدها كل من الدانمارك وهولندا بفارق كبير. وبالتالى فالفرنسيون يدركون ان تخفيض دعم الصادرات الأوروبية سيلحق اضرارا بالغة بالاقتصاد الفرنسى.

ويبقى الان التساؤل حول إذا ما كانت الجمعية الوطنية الفرنسية ستصوت بالموافقة على الاتفاقيات التي وقعت عليها الحكومة الفرنسية أم لا. وإذا ما كان هناك تأثير يذكر لأزمة نظام الصرف الأوروبى على الموقف التفاوضى الفرنسى.

والواقع أننا يمكن أن نرصد عدة محددات ستساهم بدرجة أو بأخرى فى رسم الموقف التفاوضي الفرنسى فى مفاوضات الجات وسيتوقف الموقف النهائي لفرنسا على تغليب أروقة صنع القرار الفرنسية لأى من هذه المحددات بعضها على بعض.

فأولا يشير الخبراء إلى أن أحد أهم هذه العوامل التي يمكن أن تدفع فرنسا إلى الرضوخ للضغوط الأوروبية المفروضة عليها لابداء مواقف أكثر مرونة حيال المطالب الأمريكية هو خشيتها من السلسلة الثانية من العقوبات الأمريكية والتي ستصيب صناعات المطاط والأثاث المنزلى والمنتجات الفرنسية الفاخرة لاسيما فى اطار الخطة الطموحة التي تتبناها الحكومة اليمينية الجديدة فى فرنسا. كما أن فرنسا تبدو الان أضعف من ذى قبل بعد اتجاه الشركاء الأوروبيين للاهتمام بقطاع الخدمات الذى أدرج بندا مهما من قبل الولايات المتحدة وعدد من الدول داخل مفاوضات الجات بما سيعنى تراجع الأهمية النسبية بمعدلات القطاع الزراعى التى لا تمثل سوى ١١٪ من المبادلات العالمية مقارنة بقطاع الخدمات الذي يشكل الان حوالى ٢٠٪ من المعاملات الدولية فى مجالات النشاطات المصرفية والأوراق المالية والانشاء والتسويق والسياحة وبرامج وخدمات الكمبيوتر والخدمات الاستشارية والأعمال الهندسية والحسابية والقانونية بما سيؤدى إلى تحرير المبادلات التجارية الأوروبية بحوالى ٢٠٠ بليون دولار سنويا. اضافة إلى أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية واضحة على صعيد قطاع الخدمات.

وبالتالى فإن الدخول فى حرب تجارية مع الولايات المتحدة هو مسألة لا تجد ما يبررها من منظور حسابات المكسب والخسارة عند صانع القرار الفرنسى فالاتفاق مع الولايات المتحدة عند نقطة وسط سيحقق مكاسب أكبر في مجالات أخرى غير المجال الزراعى تحديداً. كما أننا لا يجب أن نبالغ ثانيا بشأن أثر تدهور قيمة العملة الفرنسية إذ إنها ما لبثت أن استعادت مكانتها مرة أخرى رغما عن أن البنك الفرنسى أنفق كل احتياطاته من العملات الأجنبية.

والمحدد الثالث للموقف الفرنسى أن الفرنك الفرنسي حقق استفادة ملحوظة من انخفاض الفائدة الالمانية من ٦,٩٥٪ إلى ٦,٨٠٪ فارتفع سعر صرفه مقابل المارك الالمانى لكن لايزال الاحتمال قائما أن تتراجع أسعار العملات الضعيفة داخل الية الصرف مرة أخرى عندما تقوم البنوك المركزية بخفض أسعار فائدتها فى حين يتجه الدولار نحو الارتفاع. ورغم أن بعض المحللين يرون أن التغيرات في نظام النقد الأوروبى والتي تسمح للعملات داخله خلال المارك الالماني والجيلدر الهولندى بالتأرجح صعودا وهبوطا بنسبة ١٥٪ ستؤدى إلى دفع الصادرات الفرنسية للخارج. بيدأن فريقا اخر يرى أن التقلب فى أسعار صرف العملات المختلفة سيؤدى حتما إلى تشكيك الشركات والافراد بما يؤجل التحسن فى الطلب على العملات. وعلى أى الاحوال فمن الواضح أن الضغوط تتزايد على فرنسا لتطوير مواقف أكثر اتفاقا مع المصالح الأوروبية الجماعية رغما عن الضربة التى نالتها فكرة العملة الأوروبية الموحدة بما يجعلنا نعتقد أن فرنسا وإن كانت ستحاول الخروج بأقصى هامش ممكن من المكاسب إلا أنها لن تقوى فى النهاية علي تبنى موقف مستقل بعيدا عن حليفاتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

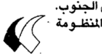
المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

مفاوضات «الجات»

الكبار يحتكرون التجارة.. والعالم الثالث يدفع الفاتورة

(كل شيء في العالم يتجه لتكريس مصالح الكبار في الشمال على حساب الفقراء في الجنوب. مفاوضات «الجات» خطوة تكرس هذا المبدأ وتطيح بالعالم الثالث خارج إطار المنظومة الاقتصادية العملاقة للكبار وتجبره على دفع فاتورة تحرير التجارة الدولية)



د. عصام جلال — انخفاض حصة الدول النامية في التجارة العالمية بسبب جولة أوراجواي

د. إسماعيل صبري — العالم الثالث سيتحمل وحده تكاليف تحرير التجارة الدولية

د. أميرة البسيوني — المجموعة العربية خارج خريطة التجارة الدولية

د. محسن هلال — الدول غير المشتركة في المفاوضات ستجني الآثار السلبية للإغراق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ - ١ أغسطس ١٩٩٢

وتأتي مفاوضات «الجات» كخطوة أساسية لفتح الأسواق وتذليل الحواجز الجمركية بين الدول الصناعية الكبرى لتحقيق التكتلات. المجموعة الأوروبية «العام القادم ١٩٩٤»، منطقة التجارة الحرة «الافتا».. أمريكا الشمالية وكندا والمكسيك عام ١٩٩٦. مجموعة الآسيان.. دول شرق آسيا واليابان عام ٢٠٠٨.

ويرى المراقبون أن هذا الأمر سيؤدي إلى تحول التدفقات الاستثمارية اللازمة للتنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث إلى الدول الصناعية. فضلا عن الخسائر الاقتصادية الأخرى التي ستكبدها نتيجة تراجع معدلات تجارتها مع هذه التكتلات العملاقة في الوقت الذي لا تستطيع فيه إقامة مثل هذه التكتلات.

«العالم اليوم» طرحت هذه القضية أمام خبراء الاقتصاد للوقوف على حقيقة أوضاع العالم العربي من هذه التحولات الاقتصادية وحجم الخسائر المنتظرة منها. في البداية يؤكد د. عصام الدين جلال - المفاوض المصري في اتفاقيات

تحقيق:
مسعد نوار

«الجات» - أنه في حالة اتمام الاتفاق على مطالب الدول الصناعية في مفاوضات دورة أوروجواي الحالية فإن ما ينتظر هو زيادة حجم التجارة العالمية بما يقارب ٢٦٠ مليار دولار وسيكون نصيب الدول النامية منها ١٣ مليار دولار فقط، مما سيؤدي إلى انخفاض حصة الدول النامية في التجارة العالمية عن حصتها الحالية ١٧٪!

ويضيف أن تحرير تجارة الخدمات ستكون لصالح الدول المتقدمة، فحصة الخدمات بالناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة ٧٨٪ وكذلك المعلومات التي تمثل أكثر من ٥٠٪ من المكون الرئيسي للناتج القومي الأمريكي، حيث يبلغ حجم الصادرات الأمريكية منها ٣٠٪، فضلا عن أن خدمات الملكية الصناعية «المعرفة، التكنولوجيا، الخبرة» أصبحت تساهم في معامل الإنتاجية بالدول الصناعية بنسبة متزايدة، ففي ألمانيا الغربية تصل لأكثر من ٨٠٪، بينما تمثل صفرا في المائة بالدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث مازال النمو الاقتصادي بها يعتمد على المدخلات الراسمالية من الدول الصناعية! ويخلص د. عصام الدين جلال إلى أن «الجات» في مجملها هي تحرير التجارة الخارجية في محاولة من جانب الدول الصناعية لفتح أسواق الدول النامية التي تمتلك المواد الأولية اللازمة للصناعة كحلقة أساسية لاستكمال التكتلات الاقتصادية بين هذه الدول المتقدمة حتى تستطيع الصمود في سباق التنافس والحرب التجارية المشتعلة بينها وإن كان ذلك سيأتي على حساب الموازين التجارية لدول العالم الثالث نظرا لأن هذه التكتلات الجديدة المقصود منها هو وضع الصعوبات أمام محاولة اختراقها فضلا عن التجانس والتكامل بينها في الوقت الذي تريد فيه الدول الصناعية المتقدمة السيطرة على أسواق العالم النامي!

صفقة متكاملة

ويشير د. اسماعيل صبري عبد الله - وزير التخطيط «الأسبق» إلى أن هناك ضغوطا على الدول النامية لقبول الاتفاقية كصفقة متكاملة واحدة في دورة أوروجواي ومعاهدة «الجات».

ويؤكد أن العالم الثالث سيتحمل وحده تكاليف هذا التحرير في التجارة الدولية، نظرا لأنه لا يملك ميزة نسبية يستطيع من خلالها الدخول في المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة، بعد أن أصبح هذا الاتجاه «تحرير التجارة الدولية» يمثل موقف القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وليس موقف الحكومات. وتوضح د. أميرة البسيوني الاستاذة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية موقف العالم العربي من هذه التحولات الاقتصادية الجديدة، فتقول: إن الدول العربية لاتزال بعيدة كل البعد عن إقامة تكتل إقليمي اقتصادي يجمع بينها، ولا توجد به إلا تكتلات عربية شبه إقليمية لكنها هشة وضعيفة: مجلس التعاون العربي الذي حل بسبب حرب الخليج، والتعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي القائم على مصالح قطرية وليست قومية، ولا تمثل اقتصاديات متكاملة بل إنها متشابهة ومتكررة، حيث إن أغلب الدول العربية مازالت تعتمد على الدول الصناعية في توفير احتياجاتها بسبب



تخلف صناعتها، مشيرة إلى ضآلة حجم التجارة البينية العربية والتى لا تتعدى نسبة ٨٪ من إجمالى حجم تجارتها الدولية. وتضيف د. أميرة أنه إذا بقيت مجموعة الدول العربية بوضعها الحالى فى التجارة الدولية فإنها ستكون خارج خريطة العالم الجديد ولذلك فإنها تشدد على ضرورة أن تسرع الدول العربية فى تنشيط التجارة البينية وإزالة الحواجز الجمركية والعوائق التى تقف أمام تسري التجارة العربية بالداخل!

الآثار السلبية

ويحذر د. محسن هلال مدير إدارة دول شرق آسيا بوزارة الاقتصاد من الأثر السلبى على الدول غير المشتركة فى المفاوضات وثمن ذلك فى المستقبل فيقول إن مثل هذه الدول لن تأخذ شيئا من التعويض للآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الدولية «كالإغراق» كما أنها ستجنى وحدها الآثار السلبية فقط!

ويحدد الدكتور السيد دهموش رئيس غرفة صناعة المنسوجات الأزمنة التى تم الاتفاق عليها لتحرير تجارة المنسوجات فى إطار جولة أوروجواى فيقول إن مجموعة الخيوط، الأقمشة، الوبريات، الملابس الجاهزة سيتم تحرير ١٧٪ منها خلال الفترة من ٩٦/٢٠٠٠ (٤ سنوات تحرير) و١٨٪ خلال أعوام ٢٠٠٠/٢٠٠٣ على أن يتم التحرير الكامل لجميع المنسوجات خلال عام ٢٠٠٣ ويضيف أنه تم الاتفاق على خصم حصة البلد المنشأ الذى يثبت تلاعبه فى الصادرات المزورة للمنسوجات.

ويشير د. دهموش إلى أن القيود الحالية المفروضة على الصادرات المصرية هى قيود الحصة والتى حددتها الولايات المتحدة الأمريكية فى تعاملتها مع الدول الأخرى مؤكدا على ضرورة الأخذ بالتقدم التكنولوجى فى هذه الصناعة حتى تستطيع مصر والدول العربية الاحتفاظ بنصيبها من صادرات المنسوجات الصناعية والتى تراجعت خلال الفترة الأخيرة نتيجة للتكتلات الاقتصادية الجديدة حيث تراجعت إلى ٤٠ ألف طن فقط للسوق الأوروبي!



المصدر : الشراع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٢

الجبهة الأولى في الحرب التجارية الكبرى

الدكتور مصطفى البارودي

الصحافة الجادة هي التي تنظر إلى المستقبل القريب والبعيد، بعين الرقيب العتيد، الذي يتتبع الاحداث والرجال، في ضوء حاضرها وماضيها، ليستخلص ما يمكن ان تطلع به الأيام، فيأتي من ثم ما يؤكد التوقعات، ويؤكد سبق الجريدة، في استطلاع الامور، من قبل ان تحدث فعلاً! ومن هنا كان «السبق» في الحديث على هذه الصفحة، عن انتهاء الحروب العسكرية الكبرى، وانحصارها في حدود إقليمية، بحيث اصبح المجال العالمي لاختصام كبرى الدول، بعضها مع بعض، يتجلى في الميدان الاقتصادي، فتقوم «الحرب التجارية»، التي تستهدف تأكيد التفوق للقادرين على الثبات، عند الاصطراع في هذا الميدان!

ولئن كانت لكل حرب جذور قديمة، فإن ذلك يكون كالشرار الذي يحجبه متراكم الرماد، حيث تطغى الأحداث العسكرية زمناً طويلاً، فتغطي بركامها اسباب النزاعات الأخرى، حتى إذا قضي على «الحرب الباردة»، بذهاب ريح الدولة السوفييتية وتمزقها بدداً، فاضحى كل من حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، بغير سبب ولا معنى، فقد تفرغ الاقتصاد الأميركي الضخم، لمقارعة دولتين تعاظم مردودهما التجاري العالمي، وبخاصة على حساب الميزان التجاري الاميركي، وهما اليابان والمانيا، فقد توجهت وسائل الصراع الى المانيا - بادئ ذي بدء - حيث سيأتي بعدئذ دور اليابان، فلا ينفع «فتح جبهتين» في وقت معاً.

وعلى الجبهة الالمانية، كانت الحرب التجارية الاميركية، تجهد في ان تقف حائلاً دون بروز العملاق الجرماني، متعاضداً مع بقية الدول الأوروبية الغنية، من بعد ان تحققت وحدة المانيا في ما بين شطريها، دون ان تمس هذه الوحدة الصعبة مساساً خطيراً توازن اقتصادها وسمو عملتها، وبخاصة حين طرحت على شعوب اوربا، «معاهدة ماستريخت»، ليكون التصويت الشعبي الاوربي العام في بعض دولها، والموافقة البرلمانية في بعضها الآخر، ميثاقاً يشد البنيان الاوربي المرصوص، ويشع من خلاله تنسيق اقتصادي، من بين أهم معالمه ترسيخ «النظام النقدي الاوربي S. M. E.»، الذي يمهد لقيام عملة واحدة للدول الأوربية الاثنتي عشرة، التي أنشأت أعظم سوق مشتركة!



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٦ أغسطس ١٩٩٣

وليس يعنينا الآن، استعادة البحث في ما سبق نشره، عن استهداف الحرب التجارية «تجميد الأراضي الزراعية» في أوربا بوجه عام، وفي فرنسا خاصة، منعاً لمزاحمة الانتاج الزراعي الأوربي للفائض المتراكم في اميركا، والذي تحرص الولايات المتحدة على ان تكون لها الكلمة الأولى في تسويقه، عبر الأسواق العالمية فلا ينهض في وجهها، من يعيق مسعاها.

لا، ولا يعنينا الآن، استعادة ما خطته الاقلام، حول الكيد والمكر الكبيرين، في افتعال الازمات التي اعاقت فعلاً، توجه دول الرابطة الأوربية الاثنتي عشرة، من انفراد في الراي لدى بعضها دون بعض، حول كثير من الشؤون الصناعية (إضافة الى المعضلة الزراعية)، الى توحد في الصف، يتكامل فيه الاقتصاد الأوربي، فيرفد بعضه بعضاً، وتغدو الدول الاثنتا عشرة ارضاً تحطمت الحدود في ما بينها، فاصبحت كلاً لا يعرف التجزئة! ومن هنا افلحت الخصومة في «الحرب التجارية» في تاخير التصويت على «معاهدة ماستريخت»، وعرقلة الاتفاق الموحد على كامل بنودها، واسترضاء بعض المعارضين في اعفائهم مما زين لهم انه يؤدي الى ارهاق شعوبهم، من بين نصوص تلك المعاهدة، وبخاصة في صدد توحيد العملات الأوربية جميعاً في العملة الجامعة المانعة، التي ينصهر فيها غني العملات الأوربية مع فقيرها، فإن تجربة توحيد العملة بين شطري المانيا، تقدم المثال على إمكان تحقيق العملة الموحدة في سائر أوربا.

نعم! لقد استطاعت القوة الكبرى المعارضة للتوحد الأوربي، ان تجعل من الصعب المؤكد، ان لم يكن من المستحيل، وصول أوربا الى النقد الموحد، الذي يمكنه ان يصبح اداة تعامل عالمي، بدلاً من سيطرة الدولار على أغلب الأسواق التجارية، بحسبان أنه وحده المرجع المكين، للمتعاقدين أفراداً ودولاً.. نعم! لن توضع «معاهدة ماستريخت» موضع التنفيذ، بكامل بنودها، في أجل قريب، وقد لا يُعرف الموعد الذي يمكن فيه تخطي العقبات التي اخرت هذا التنفيذ.. ولقد كان منتظراً أن تبرز «الكتلة الأوربية» قبيل مطلع القرن الحادي والعشرين، ليس في انصهار اثنتي عشرة دولة فحسب، بل بتعاظم عدد الدول الأوربية الأخرى، التي كانت ساعية للانضمام الى اخواتها، فتوقفت حالياً في سعيها، إزاء ما رأته من «تصدع» الصف الأوربي الاثني عشري!

هذا «التصدع» كان اهم ما تحقق للذين يعارضون الوحدة الأوربية، فلقد بدأوا يزلزلون عملات كانت ثابتة القيمة، أو غير مضطربة بشكل مقلق، فاسقطوا قيمة الجنيه الاسترليني، من بعد ان كانت قوية، وعبثوا بسوق صرف العملات الايطالية والاسبانية والبرتغالية، فاختل «النظام النقدي الأوربي» الموصوف بالاحرف الأولى من عنوانه الفرنسي «S. M. E»، ثم حاولت فرنسا والمانيا الثبات بالتضامن بين عملتيهما في وجه امتداد العبث اليهما، وقد وفقتا في هذا المسعى! فظل الثبات قائماً حتى عهد قريب! ثم جاءت المعركة الحاسمة، التي ذرّت قرنها اواخر شهر تموز (يوليو) لتفصم العروة الوثقى، التي كانت تربط «المارك» الألماني بـ«الفرنك» الفرنسي.



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٣

وجدير بالذكر هنا، ان هذا الهجوم الساحق المفاجئ، قد جاء من بعد ان قدم الشعب الفرنسي - استجابة لنداء حكومته - مائة وعشرة مليارات من الفرنكات الفرنسية «القوية» لدعم الخزينة في وجه المصاعب التي أرهقتها، وبخاصة في صدد التأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة! ثم أن اعلان الحكومة المسبق، عن «تخصيص» سيلغي تأميم مؤسسات ضخمة، ويعيدها الى ميدان التعامل الحرّ، كان يعني ان فرنسا ستجد مزيداً من المال وستقف على قدم ثابتة مع ألمانيا، ويبقى لعملتي البلدين التفوق الذي ترتاح إليه بقية الدول الأوربية، فترضى بانصهار عملاتها، إذا ما ذاب في البوتقة الاوربية، المعدن النقدي الألماني مع صنوه الفرنسي، فجاءت المعادن الفقيرة الأخرى تنصب تباعاً في هذه البوتقة!

من هذا الهجوم المفاجئ، على السند الكبير لتحقيق الوحدة الاوربية تحصل اضطراب كبير، في الاسس التي قام عليها منذ نحو عشرين عاماً، النظام النقدي الاوربي، الذي يمهد للعملة الموحدة، فبينما كان الضمان قائماً، لمنع نزول شديد لقيمة العملة الفرنسية تجاه المارك الالماني، فقد تقرر في ساعة متاخرة من مساء يوم الأحد 1 - 8 - 1993، ما يشبه التمييع، او التعويم، الذي يزعزع التضامن السابق، بين المانيا وفرنسا، فإذا تحطمت الوحدة الاوربية، او تاخرت على أقل تقدير، فقد تزعزع التفوق الالماني المدعوم بالوفاق الفرنسي.. وتلك مرحلة او معركة أولى، على جبهة تجريبية، في الحرب التجارية، فمتى ياتي دور الجبهة الثانية تجاه اليابان؟!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

تحرير التجارة بين الأغنياء والفقراء

يرى بعض الاقتصاديين ان تحرير التجارة الخارجية من اهم عوامل تحقيق الرخاء والتنمية فى اى مجتمع وبالقطع يعتنق المسئولون عن البنك الدولى وصندوق النقد هذا التفكير ولذلك كانت (روشتة) علاج الاقتصاد المريض تحوى اول ما تحوى تحرير التجارة الخارجية ولاشك ان هذا الدواء اذا كان قد ثبت نجاحه فى بعض الدول ليس بالضرورة ان يكون ناجحا فى دول اخرى فلكل دولة ظروفها الخاصة وعلاقاتها الفريدة بالدول الاخرى وقد اثبتت التجربة الحية ان ما ينفع مجتمعا من المجتمعات قد لاينفع مجتمعات اخرى واذا كان المجتمع الواحد يحوى طبقات مختلفة وفئات متباينة مما يجعل توحيد التعامل مع الجميع مشكلة يحاول الاخصائيون علاجها فى المجتمع الواحد فلا شك ان المجتمعات التى تحوى هذه المتناقضات يزيد الخلاف بينها فى أمور جوهرية تجعل التعميم فى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية شيئا يتصل مباشرة بالتركيبة الطبقية ويتصل ايضا برصيد المشاكل فى كل من هذه الميادين وقدرة المجتمع نفسه على مواجهتها بل قدرته على تحمل السير فى طريق العلاج الطويل. ولكن لماذا يضع بعض الاقتصاديين تحرير التجارة الخارجية فى مقدمة وسائل العلاج الناجح فى مسائل الاقتصاد العالمى؟

ان خبرة الأعوام الثلاثين التى تلت تحرير التجارة فى نهاية الحرب العالمية الثانية تقول ان حجم التجارة الخارجية قد تضاعف كما تزايد معدل النمو بدرجة كبيرة جدا فى الولايات المتحدة وفى غرب اوروبا وفى اليابان.

ولكن النظرة الفاحصة لما حدث فى هذه الدول تفيد بانه ليس من المنطق فى شىء إرجاع هذا النمو الكبير والرخاء الواضح خلال ثلاثين عاما الى تحرير التجارة الخارجية فقط بين دول اوروبا. واليابان كانت قبل الحرب العالمية الثانية من الدول الصناعية الكبيرة وفى نهاية الاربعينات وفى الخمسينات أعادت هذه الدول بناء صناعاتها التى دمرتها الحرب بمساعدة المال الامريكى. ولم تكن اعادة بناء هذه الصناعات شيئا صعبا فالعمالة المدربة مازالت موجودة وكانت لديهم الاسواق التى تنتظر السلع المصنعة وكذلك كانت لدى هذه الدول جميعها الرغبة فى الوصول بانتاجها الى الاسواق الامريكية العريقة التى تستوعب انتاجا متنوعا من دول مختلفة. كان من اكثر الدول التى استفادت من هذا النظام المانيا واليابان وهما الدولتان اللتان كانت خسارتهما اكبر اثناء الحرب ولكنهما الدولتان الاكثر ديناميكية وطموحا فضلا عن عامل آخر هام وهو ابعاد هاتين الدولتين بمقتضى اتفاقيات الصلح عن الدخول فى ميدان المنافسة العسكرية بمنعهما من التسلح ووجود جيش كبير قوى يحتاج سلاحا وعتادا ومالا كثيرا. ان هذا الذى فعله الحلفاء بدولتى المحور الكبيرتين ظنا انهم بذلك يعاقبون هتلر واعوانه كان فاتحة خير كثير لهاتين الدولتين.

وهناك ايضا النجاح الذى حققته اليابان بالذات والذى اعتمد اعتمادا كبيرا على التصدير، انه نموذج حذت حذوه النمور الآسيوية الاربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) لاشك ان نجاحها يرجع لا الى تحرير التجارة ولكنه يرجع فى المقام الاول الى نجاح الصادرات لا الواردات بل يرجع نجاح دول اسيا إلى تقييد الواردات وهذا فى بساطة شديدة يتناقض مع تحرير التجارة الذى تقول به الهيئات الدولية.

ربما كان الرخاء الذى عاشت فيه الدول الكبرى خلال ثلاثين عاما يرجع الى اسباب كثيرة منها دون شك التجارة الحرة او تحرير التجارة ولكن ماذا يجرى الان فى العالم واهم ما ناقشه الاغنياء هو الكساد والركود الاقتصادى الذى يلف العالم وفى مقدمته دون شك دول هؤلاء الاغنياء السبع.

وقد اصدروا قرارات تسير فى نفس الطريق وهو تخفيض التعريفة الجمركية لتنطلق التجارة بشكل أوسع وهو اصرار على أن العلاج القديم هو نفس العلاج الجديد مع الاختلاف فى الظروف وفى المشاكل وفي التغييرات الكبيرة التى طرأت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اليوم.

ولكن اذا كان تخفيض التعريفة الجمركية واطلاق حرية التجارة هو الحل فلماذا وضعت الولايات المتحدة الامريكية العراقيل امام استيراد الصلب من تسع عشرة

٨٧



دولة اوروبية. وذلك بان زادت من التعريفة الجمركية على صادراتها من الصلب لتصل هذه التعريفة الى ما بين ٢٧٪ و ٣٦٪.

قالت مجلة تايم فى عددها الصادر فى ٥/٧ ان نظرية التجارة الحرة المقدسة تعانى احدى نكباتها ففى واشنطن قامت وزارة التجارة الامريكية بفرض تعريفات جمركية باهظة لمكافحة سياسة الاغراق تتراوح نسبتها بين ٢٧٪ و ٣٦٪ اى ٣,٢ بليون دولار وتمثل قيمة منتجات الصلب المستورد من تسع عشرة دولة. ودافعت عن ذلك بقولها ان هذه المنتجات كانت تباع باسعار تضر بالمنتجين الامريكيين. ويبدو ان واشنطن تحاول أن تقول ـ بعد قيامها بزيادة التعريفة الجمركية مرتين من قبل ـ أن كل منتجى الصلب فى الخارج كانوا يتامرون لضرب منتجى الصلب الامريكيين. وقد ثارت الحكومات فى ارجاء العالم على ذلك ويقول ليون بريتان مفوض الجماعة الاوربية للسياسة التجارية انه من غير المقبول تماما استغلال واردات الصلب فى دول الجماعة الاوروبية وسائر الدول الاخرى ككبش فداء لمشكلات تضرب فى اعماق الولايات المتحدة.

كما أن الولايات المتحدة الامريكية تحمى صناعة النسيج بفرض جمارك غير عادية على وارداتها من المنسوجات.

تقول تايم (وترتفع هذه الايام اصوات هامة فى اماكن كثيرة من العالم لتصف نموذج التجارة الحرة بانه سبب لمشكلات العالم الاقتصادية وليس حلا لها. ففى اوائل شهر يوليو الماضى هاجم رئيس البرلمان الفرنسى ـ وهو من المحافظين ـ نظرية التجارة الحرة الدولية باعتبارها العصا التى يربط اليها الحمل الاوروبى الوديع الذى وقع ضحية لفهم منافسيه الشرسين). وتساءل قائلا لم نسع لفض الحواجز التجارية من خلال الجات (المنظمة الدولية للتجارة) اذا كانت الولايات المتحدة واليابان تتخذان تدابير الحماية وردد رئيس البرلمان الفرنسى ما قاله فرانسوا ميتران الذى دعا الى فرض مزيد من الحواجز التجارية لمواجهة انخفاض الاجور فى بلدان العالم الثالث خاصة المؤسسات الصناعية الكبرى فى شرق اسيا، وحتى رجل الصناعة الراسمالى المتحمس الفرنسى البريطانى السير جيمس جولد سميث فيقول أن النتيجة الرئيسية لحرية التجارة هى افقار العالم الصناعى وزعزعة استقراره فى نفس الوقت الذى تفترس فيه العالم الثالث بقسوة من خلال السياسة الاستقلالية للاجور وشروط العمل وربما تعد ضرورة تغيير التجارة فى واشنطن اكثر تاثيرا من الاتحاد الاوروبى المتشكك ، فبدلا من الخطب الرنانة عن حرية التجارة فى عصر ريجان وبوش يتحدث المسئولون فى ادارة كلينتون عن تجارة عادلة وتبادل للامتيازات مع التعامل مع المتنافسين وتقدم الولايات المتحدة بمطالب جامحة لأجراء اصلاحات فى كل قطاع على حدة فى قطاعات الصناعة اليابانية لمواجهة الفائض التجارى المستمر لليابان.

يقول جيمس دوبدنس سفير الولايات المتحدة السابق لدى الجماعة الاوروبية (أن المشكلة الاساسية فى التجارة الحرة هى أن جميع الدول تكسب لكن الجميع لايكسبون فالشركات تتعرض للافلاس وبعض الناس يفقدون وظائفهم حتى مع ازدياد ثراء الدولة نفسها)

فى نفس الوقت تلجا دول العالم الثالث والكتلة الشيوعية السابقة الي خيار التجارة الحرة. فيقول مارى مانجستوا احد الاقتصاديين العاملين فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى جاكرتا (اننا لانستطيع أن نقدم الكثير للتاثير على القوى العظمى لكننا نشعر بقلق بالغ لاننا لن نستطيع الوصول الى اسواقهم).

يقول احد كبار المسئولين التجاريين اليابانيين (قد تكون هذه السنة الاولى التى نتشكك خلالها فى نتيجة التجارة الحرة واهميتها فحتى الان كانت قيمتها واهميتها من الامور المسلم بها لقد كانت مثل الانجيل).

هذا اذن راى بعض الاقتصاديين والمسئولين عن تحرير التجارة الخارجية فواضح انها اذا كانت سببا فى سرعة التنمية والرخاء التى شملت امريكا واليابان والدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية الا انها ليست كل الاسباب ،ومحاولة وضع كل هذه النتائج على عاتق تحرير التجارة الخارجية وحدها محاولة للى للحقائق وتحميل بعض الامور اكثر مما تحتمل. النقطة الثانية والهامة جدا فى نفس الوقت هى أن الدول الكبرى تقوم بفرض الحماية على بعض صناعاتها فى مواجهة نفس هذه الصناعات الواردة من دول اخرى اليها. والنقطة الثالثة أنه اذا كانت الدول الكبرى تضع حدا للمنافسة فهل تستطيع الدول الصغرى أن تدخل اسواق الدول الكبرى على قدم المساواة؟ اذن فما هى الفوائد التى يمكن أن تعود على الاقتصاد المصرى من تحرير التجارة الخارجية؟

لقد تحدثنا عن ذلك فى مفكرة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣



سابقة منذ اسبوعين وكانت القرارات المنفذة لم تصدر بعد ولكننا كنا نعرفها ونتوقعها ولم يكن ذلك نوعا من التنبؤ او رجما بالغيب ولكن قواعد اللعبة معروفة واصبحت فى متناول اى انسان مهما حاولت بعض الحكومات ومنها حكومتنا ان تحيط المسالة بغموض مقصود. وظهرت اذن التعريفة الجمركية الجديدة ورفع الحظر عن ٤٤ سلعة وبقيت سلع قليلة فى دائرة الحماية. لقد تحدثت بعض الصحف وتناولت بعض الاقلام ما حدث بشىء من التخوف ولكن بشىء كبير من الترحيب بل لقد زادت بعض الصحف فوصفت فتح الباب امام الاستيراد بانه فى مصلحة المستهلك ونسال ببساطة: اى مستهلك من مصلحته فتح كل هذه النوافذ على مصاريعها وهل الاغلبية هى التى تبحث عن السيارة او عن الثلاجة المستوردة ام التى تنتظر استيراد خمسين صنفا من الجبن او غير الجبن من السلع الغذائية؟ اذا كانت حصيلة الضرائب الكلية قد زادت فهذا تخفيف من أعباء الميزانية دون شك ولكن فى مقابل ماذا. ما هو الثمن الذى سوف ندفعه فى مقابل زيادة حصيلة الضرائب؟ انها صناعات وطنية.

لقد بدأ تطبيق السياسة الجديدة فى التجارة وظهرت نتائج سريعة لهذه السياسة وكلها تشير الى اننا نسير فى طريق محفوف بالمخاطر، سوف تتوقف صناعات مصرية كثيرة؟ وسوف تزيد البطالة وسوف نقف بعد فوات الآوان لنندم على ما فعلناه ولكن كيف سيكون ذلك.؟

فليكن هذا موضوع حديثنا فى الاسبوع القادم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٣

باريس تتشدد والأمل في «قمة الجامبو»

استمرار الخلاف الألماني ـ الفرنسي حول «الجات» في محادثات كول ـ بالادور

□ بون ـ محمد فهمي:

بدات أمس الخميس فى بون المحادثات الرسمية بين المستشار الالمانى هيلموت كول ورئيس الوزراء الفرنسى ادوارد بالادور وسط أنباء عن فشل التوصل إلى حل وسط بشأن الموقف الفرنسى المشتدد فى محادثات الجات.. وأعلن وزير الخارجية الفرنسى اليان جوبيه أن القمة الصغيرة بين بالادور وكول ساهمت فى ازالة الخلافات التى اندلعت بين بون وباريس خلال الاسابيع الاخيرة، وأكدت عن الرغبة في حل المشاكل بشكل لم يظهر بهذه القوة من قبل، إلا أنها لم تسفر عن ازالة ما أسماه «بالصعوبات الموضوعية» فيما يتعلق بمفاوضات الجات.

وقال جوبيه إن فرنسا هى احدى القوى الزراعية العظمى فى العالم وهى لا تنوى التنازل عن هذه القوة وأشار إلى أن المانيا تدافع عن مصالحها الزراعية ونحن كذلك «يقصد فرنسا».

وأعرب الجانب الفرنسى عن مخاوفه من أن يؤدى تطبيق المبادىء التي تنادى بها المانيا وعدد من الشركاء فى المجموعة الاوروبية إلى انخفاض صادرات المجموعة الاوروبية من المنتجات الزراعية خلال السنوات الخمس أو الست القادمة بما يتراوح ما بين ١٣ إلى ١٧ مليون طن من الحبوب الأمر الذى تعتبره باريس «غير مقبول» ويلحق بالفلاح الفرنسى اضرارا فادحة وهو الفلاح الذى يستطيع اسقاط الحكومة. وحول الاتهامات الموجهة إلى بالادور بأن العلاقات الالمانية الفرنسية قد تدهورت منذ توليه السلطة فى بداية العام الحالى قال رئيس الوزراء الفرنسى إن الخلافات حول السياسة النقدية وحرب البوسنة ومحادثات الجات كانت قائمة قبل توليه الوزارة. واكد في نفس الوقت على أهمية العلاقات الفرنسية ـ الالمانية فى تحقيق الوحدة الاوروبية بينما قال وزير خارجيته جوبيه انه ليس هناك أى بديل للتعاون الدقيق بين المانيا وفرنسا في اطار الوحدة الاووبية «وعلى الانسان أن يتصور مدى مخاطر استبعاد المانيا تدريجيا من عملية بناء أوروبا»



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧-٢ أغسطس ١٩٩٣

وفى الوقت الذى تحدثت فيه المصادر الألمانية فإن المستشار الألمانى أكد «تفهمه» لأسباب الحماية التى تنتهجها باريس، إلا أنه لا يتفق مع باريس فى تقرير النتائج السلبية التى ستترتب على التشدد الفرنسى وعدم قدرة المجموعة الأوروبية على التحدث بصوت واحد فى مفاوضات الجات ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية.

وبينما تلمح المصادر الفرنسية بأن ألمانيا تتحدث باسم الولايات المتحدة الأمريكية. وتتفاوض مع واشنطن من وراء ظهر باريس وتسعى لتحويل «دورة أوروجواى» إلى دورة كلينتون.

وذكرت هذه المصادر أن المفاوضات بين دول السبع «المجموعة الأوروبية وأمريكا واليابان وكندا» سوف تصل إلى طريق مسدود إذا سعت اليابان إلى التمسك بسياسة الأرز ومعها كوريا الجنوبية، وإذا سعت مجموعة الغلال التى تضم ١٣ دولة لعرقلة تحرير التجارة وإذا سعت مجموعة دول الموز التى تضم ست دول فى أمريكا اللاتينية لنسف جولات الجات.

وإزاء فشل القمة الصغيرة فى التوصل إلى صيغة مناسبة بالنسبة لمحادثات الجات بسبب الصعوبات الحالية التى تواجهها حكومة بالادور باتت الامال معلقة الان على القمة العملاقة أو ما يسمى «قمة الجامبو» التى تضم وزراء خارجية وزراء المجموعة الأوروبية والتى ستعقد فى ٢٠ سبتمبر القادمة بهدف الوصول إلى حل وسط يمكن عرضه على قمة دول المجموعة الأوروبية الى ستعقد فى بروكسل فى ٢٩ أكتوبر القادم.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٢

رئيس «غات» يجتمع مع كول ثم بالادور

■ جنيف - رويتر - قال ناطق باسم «غات» امس الجمعة ان بيتر سوثرلاند المدير العام للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات الجمركية سيجتمع مع المستشار الالماني هلموت كول في بون الاربعاء المقبل، ثم يجري محادثات مع رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور في باريس بعد اسبوع.

وجاء هذا الاعلان بعدما صرح كول اول من امس الخميس انه يشارك فرنسا بعض مخاوفها في شأن جولة اوروغواي واتفاق رئيسي في شأن تصدير المنتجات الزراعية تم التوصل اليه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي مع الولايات المتحدة.

وسيجري سوثرلاند محادثات مع ثلاثة وزراء المان بالاضافة الى كول.

وسيحاول المدير العام الجديد لـ «غات» ازالة العقبات التي تمنع التوصل الى اتفاق في جولة اوروغواي التي تجري مناقشات في شأنها منذ عام ١٩٨٦.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

الخلاف حول السلع الزراعية يهدد مفاوضات «الجات»

□ جنيف ـ خاص:

أعرب المتفاوضون في اطار جولة اورجواي لتحرير التجارة العالمية عن قلقهم من ان يؤدي تمسك فرنسا بإعادة التفاوض حول تجارة السلع الزراعية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية الى الاطاحة بفرصة التوصل الى اتفاقية جديد «للجات» في نهاية العام الحالي. وكان المتفاوضون من ١٠٦ دول قد بدأوا مفاوضات مكثفة في جنيف لمحاولة اتمام اتفاقية جديدة والتي يجري التفاوض حولها منذ عام ١٩٨٦.

وكانت المفاوضات قد تعثرت في العام الماضي بسبب الخلاف بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول الصادرات الزراعية المدعومة حتى تم التوصل الى اتفاق بلير هاوس بين واشنطن والمجموعة بخصوص تجارة السلع الزراعية لكن فرنسا عارضت الاتفاق وجاء تشددها الاخير بعد الاجتماع الذي عقد وأعلنت عدم التزامها به منذ التوصل اليه في العام الماضي وطالبت دول المجموعة بتأييد موقفها في نفس الوقت تعرض الائتلاف الحاكم في المانيا للانشقاق نتيجة الخلاف حول هذا الموضوع خاصة بعد الاجتماع الذي عقد في الاسبوع الماضي بين ادوارد بالادور رئيس وزراء فرنسا والمستشار الالماني هيلموت كول.

فقد اعقب الاجتماع تصريحات متعارضة من المسئولين الالمان حيث اعلن كول نفسه ان المانيا ايضا لها مشاكل مع اتفاق بليرهاوس مما اثر تكهنات بان المانيا تتراجع عنه ومع ذلك اعلن كلاوس كنكل وزير خارجية المانيا وزعيم الحزب الليبرالي في مؤتمر صحفي ان الحكومة الالمانية لاترغب في تغيير الاتفاق بأي حال من الاحوال.

لكن المتحدث باسم الحكومة الالمانية اعلن في مؤتمر صحفي اخر ان المانيا لاتعتبر بليرهاوس نهائيا لانه لم يوقع بعد وقال ان المانيا لاتريد ان يمتد الاتفاق الى ابعد من احكام اصلاح السياسة الزراعية للمجموعة الأوروبية وقال المتحدث ان المفوضية الاوروبية اكدت لالمانيا ان هذا الاتفاق يتمشى مع اصلاح السياسة الزراعية للمجموعة لكن فرنسا لديها شكوك بشأن ذلك لهذا فان المانيا سوف تطلب من المجموعة ـ اذا كان ذلك ضروريا ـ خلال اجتماع وزراء زراعة المجموعة في ٢٠ سبتمبر الحالي ان تعيد التفاوض مع الولايات المتحدة حول النقاط المختلف عليها.

وسوف يواصل المسئولون الفرنسيون خلال الايام القادمة التفاوض مع المسئولين في المانيا حول التغييرات التي تقترح فرنسا ادخالها على اتفاق بليرهاوس.

وفي نفس الوقت اجتمع بتر سوذرلاند المدير العام الجديد «للجات» بالمستشار الالماني هيلموت كول في اول سبتمبر الحالي. لاستطلاع الموقف المحدد للحكومة الالمانية التي تحاول دون جدوى القول بأن تصريحات كول قد أسيء تفسيرها.

وسوف يجتمع سوذرلاند بعد ذلك بادوارد بالادور رئيس وزراء فرنسا يوم ٨ سبتمبر ورغم معارضة فرنسا لاتفاق بليرهاوس فإن ماتريده بالضبط ليس واضحا حتى الان فقد صرح متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية بان لفرنسا مطالب محددة لكنها لن تناقشها في مجموعة العمل الفرنسية الالمانية التي بدأت اجتماعاتها منذ اول سبتمبر للبحث عن حل وسط للخلاف.

فرنسا قد تستخدم حق النقض للاعتراض على اتفاق "غات"

■ باريس - رويتر - قال مساعدون لرئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور امس ان فرنسا على استعداد لاستخدام حق النقض (الفيتو) للاعتراض على اتفاق حول تجارة المنتجات الزراعية بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة ما لم تحصل على شروط افضل.

ويتوقف على هذا الاتفاق التوصل الى اتفاق لتحرير التجارة العالمية في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).

وقال مسؤول في مكتب بالادور «لن تستسلم فرنسا لانها تعبت من المعركة واذا مر الوقت من دون التوصل الى نتائج فانها ستذهب الى حد استخدام حق النقض للاعتراض على الاتفاق».

وكان المسؤول يتحدث للصحافيين قبل يومين من المحادثات التي سيجريها بالادور في باريس مع المدير العام لـ «غات» بيتر ساذرلاند.

ويعمل خبراء المان وفرنسيون على تضييق شقة الخلافات بين البلدين حول ما يسمى باتفاق بلير هاوس الذي توصلت اليه واشنطن والمجموعة الاوروبية بعد مفاوضات في تشرين الثاني (نوفمبر) لتقييد الصادرات الزراعية المدعمة الا ان باريس ترفض هذا الاتفاق.

وطالبت فرنسا باعادة التفاوض حول الاتفاق وبدات تزيد الضغوط على شركائها الاوروبيين قبيل الاجتماع المشترك المهم الذي سيعقده وزراء الخارجية والزراعة في المجموعة الاوروبية لبحث هذا الموضوع في ٢٠ ايلول (سبتمبر).

وقال المسؤول ان بالادور يأمل بالا تدفع بلاده الى «ابعد حد» تضطر معه الى الاستناد الى المصالح القومية الحيوية لدى استخدام حق النقض اعتراضاً على الاتفاق.

ولكنه قال ان باريس تشعر بخيبة امل مما اسماه مراوغات من جانب المانيا واللجنة الاوروبية وطلب عقد اجتماع ثلاثي مع مسؤولين من المانيا والمجموعة في بروكسيل الاثنين المقبل.

من جهة ثانية قال وزير الصناعة والتجارة الفرنسي جيرار لونجيه ان ثماني دول من اصل ١٢ دولة اعضاء في المجموعة الاوروبية تؤيد اعتراضات فرنسا على مسودة الاتفاق الزراعي بين المجموعة والولايات المتحدة المعروف باتفاق بلير هاوس.

واضاف لونجيه في حديث اذاعي: «المشكلة هي ان الدول التي لا تشاطرنا الرأي هي دول مهمة خصوصاً المانيا». لكنه لم يحدد الدول التي تقف الى جانب المانيا في ترددها على رغم ان بريطانيا والدنمارك عارضتا المساس بالاتفاق في السابق.

ومن المقرر ان يجتمع وزراء الزراعة في المجموعة الاوروبية في ٢٠ ايلول (سبتمبر) الجاري للبحث في طلب فرنسا تعديل الاتفاق.

وقال الان جوبيه وزير الخارجية الفرنسي لشبكة تلفزيون «تي. إي ١» الفرنسية انه من المحتمل التوصل الى اتفاق لتعديل اتفاق بلير هاوس قبل ٢٠ ايلول تجاوباً مع الاعتراضات الفرنسية.

ويشير بلير هاوس الى اتفاق بين المجموعة وواشنطن تم التوصل اليه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي يدعو الى خفض الدعم الزراعي في دول المجموعة.

وتشكل معارضة فرنسا للاتفاق عقبة امام المحادثات الجارية منذ سبعة اعوام في اطار الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) بهدف تحرير التجارة العالمية.

وذكر جوبيه انه «اذا لم نوفق فانني ساقول لشركائي (في المجموعة) في ٢٠ ايلول انني ارفض البحث في هذا الموضوع لانني لا ارغب في التضحية بالزراعة الفرنسية».

واضاف: «اذا نجحنا في تغيير الاتفاق واذا لقيت اقتراحاتنا المعقولة قبولاً فسيكون هناك اتفاق».

وافاد ان نتائج الاجتماعات التي عقدها خبراء فرنسيون والمان في باريس الاسبوع الماضي للبحث في التغيير المحتمل في اتفاق بلير هاوس كانت ايجابية. واضاف: «نحن لا نقول لا لكل شيء. واذا كان الاتفاق جيداً فاننا بالطبع سنقبله».

وكان وزير الصناعة والتجارة الفرنسي قال انه من المهم ان توافق الولايات المتحدة على السماح للمجموعة الاوروبية بالاستفادة من اية زيادة في التجارة الزراعية العالمية خلال السنوات المقبلة.

وقد اعلنت واشنطن انه لا يمكن اعادة التفاوض في شأن اتفاق بلير هاوس من دون تعريض المحادثات التجارية العالمية باكملها للخطر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢ … ١٩٩٤

نكسة جديدة للجهود الدولية لتحرير التجارة العالمية

فرنسا تهدد بالفيتو لوقف اتفاق امريكى اوروبى حول الزراعة

باريس - ر. تلقت جولة اوروجواى لتحرير التجارة العالمية لطمة جديدة امس تهدد بتقويض الجهود الدولية الراهنة لتحرير التجارة العالمية بعد ان هددت فرنسا باستخدام حق الفيتو لايقاف تنفيذ الاتفاق الذى توصلت له الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة ، فى نوفمبر الماضى حول الحد من دعم المنتجات الزراعية المعروف باسم «اتفاق بلير هاوس» .

فقد حذر احد مساعدى رئيس الوزراء الفرنسى ادوار بالادور امس من انه مالم يتم ادخال تعديلات على الاتفاق تتفق والمصالح الفرنسية فان فرنسا ستوقف الاتفاق باكمله.

ويعد اتفاق نوفمبر الماضى خطوة هامة لاخراج مفاوضات جولة اوروجواى من الجمود الذى وصلت اليه والتوصل الى اتفاق نهائى ينهى المحادثات المستمرة منذ عام ١٩٨٧.

وتاتى تصريحات المسئول الفرنسى قبل يومين فقط من المحادثات المقرر عقدها فى باريس بين رئيس الوزراء الفرنسى وبيتر سازرلاند مدير عام منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وفى الوقت الذى يحاول فيه الخبراء الفرنسيون والالمان تضييق هوة الخلاف بين الدولتين حول الاتفاق.

وكانت فرنسا قد طالبت باعادة التفاوض بشان الاتفاق برمته وحث الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية على تنسيق المواقف قبل اجتماع ٢٠ سبتمبر الحالى لوزراء خارجية وزراعة الجماعة ودعت الى اجتماع ثلاثى بين فرنسا والمانيا والمفوضية الاوروبية يوم الاثنين القادم.

من جهة اخرى طالبت استراليا الرئيس الحالى لمجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية غير المدعومة (مجموعة كارينى) المانيا باستخدام نفوذها داخل الجماعة الاوروبية لتحرير النظام التجارى العالمى.

وعلى صعيد اخر اعلنت الخارجية اليابانية امس عن بدء المحادثات مع الولايات المتحدة فى واشنطن الخميس القادم حول اطار عام وشامل لعلاقة مشاركة اقتصادية جديدة بين الدولتين تعالج مختلف المشكلات التجارية المعلقة بين الجانبين بما فى ذلك قضايا البيئة والتكنولوجيا المتقدمة وتنمية الموارد البشرية.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٢

مدير "غات" ينتقد الدول الغنية لتأخرها في حسم اتفاق تحرير التجارة

■ مونتيفيديو، بروكسيل - رويتر، ا ف ب - انتقد بيتر ساذرلاند المدير العام للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) الدول الغنية مساء اول من امس لعدم حسمها اتفاق التجارة العالمية.

وفي اشارة، على ما يبدو، الى تهديدات فرنسا بنقض اتفاق «بلير هاوس» الحيوي بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، الذي يخفض الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية، اكد ساذرلاند ان قوى الحماية التجارية بدأت تعمل في نصف الكرة الشمالي.

وقال المسؤول التجاري امام وزراء ١١ دولة من اميركا اللاتينية في ختام اجتماع استمر يومين في مونتيفيديو «ان بعض المشاركين الرئيسيين لا يزالون حتى هذه اللحظة مترددين عوض العمل في شكل حاسم لاتمام جولة اوروغواي» من محادثات «غات» الرامية الى تحرير التجارة العالمية. ويسعى ساذرلاند للتوصل الى هذا الاتفاق بحلول ١٥ كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

وفي وثيقة قدمت الى ساذرلاند انتقدت دول اميركا اللاتينية ايضاً الاتفاق بين واشنطن والمجموعة الأوروبية الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. ووصفته بانه عقبة امام تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

ومعلوم ان وزراء الخارجية والزراعة لدول المجموعة الأوروبية سيجتمعون غداً الاثنين في بروكسيل للبحث في اعتراضات فرنسا على اتفاق «بلير هاوس» الذي تعتبره باريس مضراً بمصالح مزارعيها.

وكانت فرنسا اكدت اول من امس انها تتوقع ان يؤيد شركاؤها في المجموعة دعوتها الى اعادة النظر في «بلير هاوس». وقالت ان المفوضية الأوروبية اعترفت بأن بعض اعتراضاتها على الاتفاق له ما يبرره.

واكثر ما يضايق فرنسا، وهي اكبر منتج ومصدر للمنتجات الزراعية في المجموعة، هو خفض بنسبة ٢١ في المئة في حجم الصادرات الزراعية المدعمة من المجموعة على مدى ست سنوات.

وقال مسؤول فرنسي: «اننا لا نطلب اعادة التفاوض في شأن كل شيء مع الاميركيين. لكن لا يكفي ان يقول شركاؤنا انهم علموا باعتراضات فرنسا. بل يجب ان يعلنوا ضرورة اعادة النظر في الاتفاق».

من جهتها ابدت ١٣ من دول اميركا اللاتينية اول من امس الجمعة معارضتها لاتفاق «بلير هاوس» «لأنه يؤخر فتح الحدود» امام منتجاتها الزراعية.



بسبب محادثات «الجات»

«ميجور» يحذر فرنسا من تصعيد متوقع

طوكيو «رويتر» وجه امس رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور تحذيرا شديد اللهجة لفرنسا لانهاء موقفها المتصلب فيما يتعلق بالمحادثات التجارية العالمية التي تجري في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات». وقال مسئولون يرافقون ميجور في زيارة لليابان تستغرق اربعة ايام انه ابلغ ايضا شركاء بريطانيا في المجموعة الاوروبية بضرورة التركيز علي التوصل لاتفاق في الجات ونسيان «الافكار السخيفة» مثل فرض قيود علي حركة رؤوس الاموال. وقال مسئول الجات هي اهتمام المجموعة الاوروبية رقم واحد في الاشهر القليلة القادمة والتطورات المتعلقة بهذه المسألة اهم بكثير من تطورات القضايا الهامشية.

وكتب ميجور رسالة لرئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور اعرب فيها عن ضيقه لاعتراض فرنسا علي اتفاق بلير هاوس بشأن تجارة السلع الزراعية بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة. وتهدد هذه المعارضة بعرقلة اتفاق في الجات بشأن التجارة العالمية اتفق علي ابرامه في موعد اقصاه ١٥ ديسمبر كانون الاول القادم.



التجارة بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية

اتفاق «بلير هاوس» بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة لخفض حجم الصادرات الزراعية المدعومة كان الموضوع الرئيسي على جدول اعمال اجتماع وزراء الخارجية والزراعة لدول المجموعة في بروكسيل امس.



اوروبا توافق على محادثات زراعية مع واشنطن وترفض طلب فرنسا التفاوض على "بلير هاوس"

□ باريس – من ارليت خوري:
□ بروكسيل –
من نورالدين الفريضي:

■ توصلت دول المجموعة الأوروبية امس الثلثاء الى حل وسط مع فرنسا. ووافقت على عقد محادثات مع الولايات المتحدة في شأن اتفاق «بلير هاوس» الذي يتناول خفض حجم الصادرات الزراعية المدعومة. واعربت فرنسا عن ارتياحها الى الحل، لكنها حذرت في الوقت نفسه من انها ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد الاتفاق اذا لم تحقق المفاوضات مع واشنطن النتائج التي تتوقعها.

وكان وزراء الخارجية والزراعة في دول المجموعة الأوروبية نجحوا اثر اجتماع استمر يومين في بروكسيل احتواء الأزمة الداخلية في شأن اتفاق «بلير هاوس» المعقود مع الادارة الاميركية في انتظار المحادثات التي سيجريها رئيس الوفد التفاوضي الأوروبي السير ليون بريتان مع نظيره الاميركي ميكي كانتور الاحد المقبل في واشنطن.

واوصى المجلس الموسع بريتان بالبحث مع كانتور في الجوانب المتعلقة ببنود التوافق بين الطرفين والدعم لصادرات الحبوب والمخزونات الغذائية وزيادة طلب الغذاء في السوق العالمية.

وتعتبر هذه التوصية دعماً سياسياً لحكومة رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور في مواجهة ضغط نقابات المزارعين ومطالبتهم باستخدام حق النقض لعرقلة اتفاق «بلير هاوس» عندما يعرض للمصادقة من جانب البلدان الـ ١٢. لكنها لا تستجيب لمطالبة فرنسا بمعاودة التفاوض في شأن «بلير هاوس».

ونقل مصدر رسمي عن بريتان انه سيلتقي كانتور الاحد المقبل في واشنطن.

ولم يترك المفوض الانطباع بانه سيطلب معاودة التفاوض وانما سيدعو الجانب الاميركي الى موقف مرن يسهل «توضيحات جديدة للاتفاق وتعديلات» في مقتضياته، الامر الذي قد يسمح باحتواء مخاطر تفجر الأزمة بين الشركاء داخل المجموعة، من جهة، ومع ادارة الرئيس بيل كلينتون، من جهة أخرى.

وقال وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد ان بلاده تصدت لطلبات فرنسا لأن ابرام اتفاق «بلير هاوس» تم بصعوبة العام الماضي. ويذكر ان الاتفاق وقع في عهد ادارة الرئيس جورج بوش عقب بروز مخاطر قوية بتفجر حرب العقوبات والعقوبات التجارية المضادة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

وحظيت فرنسا في اجتماعات مطلع الاسبوع في بروكسيل بدعم ايرلندا والى حد ما اسبانيا وبشكل نسبي المانيا، وذلك في الوقت الذي كان الرئيس فرنسوا ميتران يستقبل المستشار الالماني هلموت كول في باريس. وصرح وزير الخارجية الالماني كلاوس كينكل ان صيغة الحل الوسط التي توصل اليها الوزراء استندت الى اقتراح مشترك بين المانيا وفرنسا حرصت فيه الاولى على تفادي صيغة معاودة التفاوض لكنها «تعكس المصاعب التي تواجهها بعض البلدان الاوروبية نتيجة اتفاق بلير هاوس».

ويعكس الموقف الالماني رغبة حكومة كول في انجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية في اطار «غات» التي قد يستفيد منها مصدرو المنتجات الصناعية في ظرف ارتفاع نفقات الوحدة الالمانية والركود الاقتصادي، وفي تفهم العواقب التي ستترتب على «بلير هاوس» والمخاوف من تراجع مداخيل المزارعين في المانيا.

واعتبر وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه ان بلاده «حققت رغباتها» في اجتماعات بروكسيل لان البيان الوزاري اشار الى مسائل دعم التصدير والمخزونات الغذائية المتراكمة في السوق الاوروبية. وطلب ان يكون «السلام التجاري» دائماً بين المجموعة والولايات المتحدة على غرار اتفاقات تحرير التجارة الدولية. وتخشى فرنسا عودة الولايات المتحدة بعد فترة السنوات الست الواردة في اتفاق «بلير هاوس» لمطالبة المجموعة مرة اخرى بمراجعة انظمة المعونات التي تقدمها الى المزارعين.

من جهة اخرى، اكد البيان الوزاري ضرورة الا تهدد اتفاقات «غات» المتوقعة آخر السنة مستقبل السياسة الزراعية المشتركة بين البلدان الـ ١٢ والقاضية بخفض المساحات المزروعة بنسبة الخمس تقريباً في مقابل حصول المزارعين على تعويضات. كما اشار الى اهمية الحفاظ على دور المجموعة في التجارة العالمية للمنتجات الغذائية.

وعلى رغم ترحيب فرنسا بالحل الوسط امس فقد هدد جوبيه باستخدام حق النقض اذا لم تسفر المحادثات مع الولايات المتحدة عن النتائج التي تتوقعها بلاده. فيما اكد بالادور ان حكومته ستحدد موقفها في ضوء النتائج التي ستسفر عنها المحادثات.

وقال المراقبون ان القرار شكل حلاً وسطاً بين موقف فرنسا الذي ينص على اعادة نظر شاملة في الاتفاق وموقف المفوضية الاوروبية الرافض لمثل هذه المناقشة.

ومعلوم ان اتفاق «بلير هاوس» الذي وقع عام ١٩٩٢ ولم يجر اقراره بعض من قبل المجموعة الاوروبية ينص على خفض نسبة الصادرات الزراعية الاوروبية المدعومة بنسبة ٢١ في المئة على مدى السنوات الست المقبلة.

وتساءل جوبيه قائلاً: «من الذي يتحمل المسؤولية في المجموعة الاوروبية ومن الذي يتخذ القرارات؟ انهم الوزراء، والوزراء قرروا انهم سيعيدون البحث في عدد من النقاط المهمة مع الاميركيين». واضاف انه «اذا لم يقم المفوض الاوروبي بالمهمة التي كلف بها، واذا جاء في ٤ او ٥ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل وقال لنا لم احصل على شيء، فان فرنسا سترفض اتفاق بلير هاوس في صيغته الحالية». واكد انه «اذ لم يتغير اي شيء في نهاية المطاف ولم تقم المفوضية بالمهمة التي كلفت بها فان فرنسا ستلجا بالطبع الى حقها في نقض الاتفاق».

اما بالادور فقال عقب اجتماع عقده صباحاً مع الوزراء المعنيين بالاتفاق ان الهدف من اعادة النظر في اتفاق «بلير هاوس» مع الاميركيين هو التوصل الى «اقرار بعدم التطابق القائم بين الاتفاق والسياسة الزراعية المشتركة».

وابدى ارتياحه الى كون المجموعة «اقتنعت بالمبادئ التي تعتبرها فرنسا اساسية والتي تتناول ديمومة السياسة الزراعية المشتركة وضمان تطابقها مع اتفاق بلير هاوس». واشاد بالاعداد الجيد لاجتماع بروكسيل من جانب الرئاسة البلجيكية للدورة الحالية للمجموعة وبـ «التعاون الجيد» بين فرنسا والمانيا.



الليبراليون والسياسات الحمائية

مرة أخرى عادت قضية تحرير تجارة السلع الزراعية فى إطار جولة الجات الحالية للظهور كقضية مؤثرة وربما حاسمة فى تحديد نجاح أو فشل هذه الجولة التى بدأت فى «بونتـاديل» باوروجواى عام ١٩٨٦ وكان مقررا لها أن تنتهى فى عام ١٩٩٠ ، لكنها استمرت حتى الآن بسبب فشل الدول المنضمة للجات فى الاتفاق على القضايا المطروحة وعلى رأسها تحرير تجارة السلع الزراعية.

وتبرز فرنسا كاكبر دولة أوروبية معارضة لتحرير تجارة السلع الزراعية نظرا لانها تقدم دعما كبيرا لمزارعيها حتى يتمكنوا من الصمود فى المنافسة مع السلع الزراعية المنـاظرة التى تنتجها الولايات المتحدة وبعض دول العالم الثالث سواء فى السوق الفرنسى أو الصمود فى المنافسة فى الاسواق الدولية.

وبغض النظـر عن تفاصيل الخلافـات الفرنسيـة الامـريكية ، أو الخلافـات الفرنسيـة مع باقى دول الجماعـة الاقتصادية الاوروبيـة فإن الجدير بالاهتمام فعلاً هو أن الدول الغـربية المحكومة باكثر دعـاة الليبرالية تشددا لا تتردد فى التجاوز على حـرية التجـارة إذا رأت أن تلك الحرية سوف تضر بمصـالحها ، وفى نفس الـوقت تستمر فى إعطاء المواعظ للعالم الثالث حول ضرورة تحرير التجارة أو فتح الاسواق أمام الواردات دون عوائق.

وإذا كان للمـوقف الفرنسى من مغزى فهو أنـه على دول العالم الثالث والـدول العربية أن تتعامل مع القضـايا المطـروحة فى العـلاقات الاقتصـاديـة الدوليـة من منطلق مصـالحهـا الخاصـة وفقط لأن المواعظ الايديـولوجيـة والسياسية إذا لم تتوافق مع مصالح أى دولة فانـه على هذه الدولة أن تسقط تلك المواعظ أو تستبدلها للحفاظ على مصـالحها التى يجب أن يظل تحقيقهـا هو الهدف الاعلى لسياسة الدولـة. وترتيبا على ما سبق فإن الـدول العربية التى تعانى العديد من صادراتها وبالذات صادرات البترو كيماويات و الصادرات الصناعية لعوائق كمية وجمركية فى الدول المتقدمة يجب أن تربط أى تحرير للتجارة الدوليـة بضرورة إزالة العوائق التى تواجه الصادرات العربية ، كما أن الصناعـات العربيـة أو الانتاج الزراعى الـذى يحتاج لحمايـة مؤقتة يجب أن ينظـر إلى احتياجـه هذا بعين الاعتبار لاننا لسنا أكثر تقـدما من فرنسا التى تحمى مزارعيها من خلال سياج عـال من الدعم الزراعى ، وان كان من الضرورى أن نؤكد على أن أى حماية يجب أن تكون مؤقتـة حتى تعمل الصناعات العربية على استكمال عناصر قدرتها على المنافسة دوليا وحتى لا تتدهـور هذه القدرة وراء ستار الحماية إذا كانت دائمة .

العالم اليوم

مخاطر الحرب التجارية مازالت قائمة

لم يكن توصل دول الجماعة الاوروبية فيما بينها وبين فرنسا إلى صيغة توفيقية بشأن إقامة محادثات زراعية مع واشنطن دون معاودة التفاوض على اتفاق «بليرهاوس» ليهدىء من المخاوف المتصاعدة بقيام حرب تجارية بين الطرفين على جانبي الأطلسي.

وكان اتفاق «بليرهاوس» قد وقع في نوفمبر الماضي عقب خلافات حادة قامت بين الولايات المتحدة وبين الجماعة الاوروبية وعلى رأسها فرنسا، على أثر تضرر الأولى من سياسات دعم المحاصيل الزراعية التي تنتهجها المجموعة الاوروبية، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى التلويح بفرض عقوبات تجارية مضادة لتلك السياسة مما هدد بقيام حرب تجارية بينهما.

وبالرغم من أن هذا الاتفاق استهدف حل تلك الأزمة، إلا أن فرنسا مازالت أكثر المتضررين منه، حيث احتوى اتفاق «بليرهاوس» على خفض حجم الصادرات الزراعية الاوروبية المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست القادمة. بينما تمثل الصادرات الفرنسية الزراعية ٣٥٪ من اجمالي الصادرات الزراعية للمجموعة مما دعا الادارة الفرنسية إلى المطالبة بإعادة النظر في الاتفاق الكامل لأنه يضر بمصالح المزارعين الاوروبيين. وهددت باستخدام حق النقض (الفيتو) عندما يعرض هذا الاتفاق للمصادقة في ديسمبر القادم من جانب البلدان الـ ١٢ الاعضاء في الجماعة الاوروبية.

واكدت فرنسا التزامها وتمسكها بهذا الموقف في حالة فشل المحادثات المزمع اجراؤها مع الولايات المتحدة بشأن ادخال بعض التعديلات الاكثر مرونة في اتفاقية بليرهاوس.

والمشكلة تبدو أعمق وأعقد مما يعتقد البعض، ففي الجانب الآخر، فإن تأخر حسم هذا الخلاف يؤثر على استكمال مفاوضات جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية في اطار محادثات «الجات»، والتي تعثرت في العام الماضي بسبب الخلاف الأوروبي ـ الأمريكي حول الحاصلات الزراعية.

ويرتبط ذلك ايضا بأن عدم احداث خفض كبير في الدعم الزراعي الذي تقدمه دول المجموعة الأوروبية لمزارعيها سوف يواجه بالرفض من قبل العديد من الدول الاعضاء في «الجات».

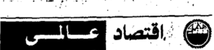
وهكذا وتواجه فرنسا صعوبات في تحقيق مطالبها ولكن استخدام حق النقض سوف يؤدي إلى اضرار لدول كثيرة أخرى خاصة دول العالم الثالث.

ويبقى وضع اتفاقية أوروجواي رهن انهاء هذا الخلاف مما يعكس ان اتفاق الجات في ظاهره اتفاق عالمي وفي مضمونه اتفاق بين الدول الغنية.

وتظل الدول الفقيرة أو دول العالم الثالث عاجزة عن تحقيق مطالبها وأهدافها ولكن الحد الأدنى ان تسعى لتحقيق أفضل المكاسب لصالحها في ظل الوضع الراهن.

العالم اليوم





دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني: بلاده ٦٧

إعادة التفاوض حول التجارة الزراعية تهدد التسوية الدولية حول «الجات»

□ بروكسل - خاص:

أقلقت المجموعة الأوروبية من أنياب أزمة هددت بالتهام آمال المجموعة وتقييد علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتوقيع اتفاق حل وسط حول التجارة الزراعية من شأنه أن يفتح الطريق لمحادثات «الجات» حول اتفق دولي بشأن تحرير السوق.

وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق يعد انتصارا أوروبيا إلا أنه ليس سوى معركة واحدة في حرب طويلة، سوف تتحدد نتائجها على رغبة الولايات المتحدة في زيادة تعاملها التجاري مع أوروبا.

يتجه الجانبان الأوروبي والأمريكي إلى الاجتماع في واشنطن يوم الاثنين المقبل، بينما لم تتخلص المجموعة الأوروبية من شبح خلافاتها حول اتفاق بلير هاوس الذي تم في العام الماضي بين المجموعة والولايات المتحدة حول تجارة السلع الزراعية فقد أبدت ألمانيا فرنسا في مطالبتها بإعادة التفاوض حول الاتفاق بينما حذرت بريطانيا من أنها سوف تنسحب من اجتماعات المجموعة الأوروبية لشلها عن الحركة حتى لا يؤدي تحركها إلى تعريض دورة أوروجواي من محادثات «الجات» للخطر.

وقال سير دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا إن بلاده ستنسحب من الاجتماعات إذا لم تخفف باريس من تشددها بشأن اتفاق «بلير هاوس» وقال هيرد إن إعادة التفاوض حول تجارة السلع الزراعية سيطيح بفرص التوصل إلى اتفاقية جديدة لـ «الجات» في الموعد المحدد وهو ١٥ ديسمبر القادم وسيدمر التعاون عبر الاطلنطي كما أنه يهدد وحدة المجموعة الأوروبية ذاتها.

وكانت فرنسا وألمانيا قد اتفقتا على ضرورة إعادة التفاوض حول «بلير هاوس» وجاء اتفاقهما في نداء مشترك أعلن خلال الاجتماع الخاص الذي عقده وزراء الخارجية والزراعة للمجموعة الأوروبية في بروكسل في الأسبوع الماضي واتفق المفاوضون الفرنسيون والألمان على ضرورة أن تتناول المحادثات المسائل التي تهم فرنسا ومنها مطلبها بأن يكون من حق أوروبا تشجيع الصادرات الزراعية في المستقبل تمشيا مع نمو الأسواق العالمية وأن يتم استثناء منتجات المجموعة الأوروبية من الحبوب واللحوم من أحكام خفض الصادرات التي تضمنتها اتفاقية بلير هاوس.

في نفس الوقت طلب سير «ليون بريتان» المفوض التجاري للمجموعة من مفاوضي أعضاء المجموعة عدم المطالبة بإعادة المفاوضات حول بلير هاوس لأن من شأن ذلك تقييد حركته خلال جولة المفاوضات المهمة التي ستجرى يوم الاثنين القادم في واشنطن بينه وبين ميكي كانتور الممثل التجاري للولايات المتحدة. كما



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣

الموقف الفرنسي من «بلير هاوس»

وصراع الكبار في إطار الجات

في خطوة تمثل تأجيلا لانفجار الموقف داخل المجموعة الأوروبية وبينها وبين الولايات المتحدة توصلت دول المجموعة الثلاثاء الماضي إلى حل وسط بشأن الخلاف حول اتفاق بليرهاوس الذي ترفضه فرنسا وتطالب بضرورة إعادة التفاوض بشأنه مع الولايات المتحدة مرة أخرى، فقد وافق وزراء خارجية وزراعة دول المجموعة على عقد محادثات مع الولايات المتحدة يمكن من خلالها التوصل حسب تصريحات المفوض الأوروبي السير ليون بريتان إلى موقف مرن يسهل توضيحات جديدة للاتفاق وتعديلاته، ورغم ترحيب فرنسا بهذا الحل وإعلان وزير خارجيتها آلان جوبيه أن بلاده حققت رغبتها إلا أن تصلب الموقف الأمريكي، فضلا عن غياب المساندة السكانية للموقف الفرنسي داخل المجموعة يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى نتيجة مرضية لفرنسا وهو ما قد يؤدي إلى استخدام فرنسا لحق الفيتو ضد الاتفاق وبالتالي انهيار محادثات التجارة العالمية والفشل في التوصل إلى اتفاق تحرير التجارة العالمية الذي من المفترض أن يتم قبل ١٥ ديسمبر القادم.

ويمثل اتفاق بلير هاوس الذي تم التوصل إليه في ٢٠ نوفمبر الماضي حجر زاوية للاتفاق التجاري الأوسع الذي يعقد في إطار الجات وجاء بعد أن بدت بوادر حرب تجارية بين أوروبا والولايات المتحدة إثر إعلان الإدارة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس السابق بوش اعتزامها فرض تعريفات عالية على الواردات الأوروبية بسبب الخلاف حول الدعم الذي تقدمه بعض حكومات أوروبا للسلع بهدف خفض أسعارها عالميا مما يضر بالصادرات الأمريكية.. وقد جاءت هذه الخطوة إثر ضغوط المزارعين الأمريكيين نتيجة فشلهم في الحصول على تعويضات عن الخسائر التي سببتها المنافسة غير المتكافئة مع الأوروبيين فكان لجوؤهم إلى المطالبة باتخاذ رد فعل للمنافسة الأوروبية فكان إعلان الولايات المتحدة أنها ستفرض ضريبة بنسبة ١٠٠٪ على سلع أوروبية تصل قيمتها إلى ٣٥٠ مليون دولار، وتعريفات على سلع أخرى تصل إلى نحو ٢٠٠٪ وخصت النبيذ الأبيض بهذه التعريفات والذي يأتي معظمه من فرنسا ويشكل ٩٠٪ من حجم صادرات المجموعة الأوروبية إلى الأسواق الأمريكية، وحرصت الإدارة الأمريكية على أن تعطي مهلة لشركائها الأوروبيين لمدة شهر قبل تنفيذ قراراتها، وقد تصاعدت أجواء التوتر بين الجانبين خلال تلك الفترة، فقد أعلن رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي في نوفمبر ٩٢ أن بلاده لن تضحي بزراعتها من أجل اتفاقية تجارية عالمية ودعت فرنسا إلى إعداد قائمة بالعقوبات الأوروبية للرد على العقوبات الأمريكية في حالة إصرار واشنطن على موقفها. ووصل تأزم الموقف حد اتهام فرنسا للولايات المتحدة بالامبريالية في مفاوضات الجات.

وأمام بوادر التوصل إلى اتفاق بين المجموعة والولايات المتحدة أعلن وزير الزراعة الفرنسي جان بيير سواسون آنذاك أن بلاده ستعارض أي اتفاق حول تجارة المنتجات الزراعية لايتفق مع سياسة الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها في إطار المجموعة الأوروبية، وقد أدى تشدد الموقف الفرنسي إلى توتر علاقاتها مع ألمانيا وبريطانيا. وإزاء تباين المواقف داخل المجموعة الأوروبية نجحت الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق مع المجموعة. يلزم الاتفاق بخفض المساحات المزروعة بالحبوب الزيتية بمعدل ١٨,٥٪ وبخفض دعم الصادرات الزراعية بمعدل ٢١٪ على مدى ست سنوات، ولأن فرنسا أكثر المتضررين فقد رفضت الاتفاق وأعلن بيير بيريجوفوا رئيس الوزراء السابق أن الاتفاق غير مقبول لما يمثله من تهديد فادح للمزارعين الفرنسيين، وذهب في موقفه إلى حد إعلان أن مفوضي المجموعة تجاوزوا سلطاتهم وأنه على هذا الأساس ستستخدم فرنسا حق الفيتو ضد الاتفاق.

ومع اقتراب موعد التوقيع على الاتفاق طالبت فرنسا بإعادة التفاوض حوله نظرا لضغوط المزارعين الذين يعارضون الاتفاق بعنف.. فقد خرج المزارعون

مصطفى الرمل

في مظاهرات ضخمة حاولوا خلالها إغلاق جميع الطرق المؤدية إلى العاصمة الفرنسية احتجاجا على الاتفاق وهددوا بعرقلة الوصول إلى المطارات، وراح آلان جوبيه وزير الخارجية الفرنسي يحذر شركاء فرنسا في المجموعة منذ نحو أسبوع من احتمال لجوء بلاده إلى استخدام حق الفيتو إذا لم تحصل من الجانب المقابل على المزيد من المرونة في تأويل الاتفاق، ويدعم من الرفض الفرنسي الضغوط التي يتعرض لها رئيس الوزراء بالادور من نواب حزبه الذي يسيطر سياسيا على الوسط الفلاحي الفرنسي، وهو ما زاد من حدة اللهجة الفرنسية وهو ما يبدو في تصريحات بالادور «إننا لن نقبل بما يسمى باتفاق بلير هاوس لا الآن ولا في ديسمبر المقبل، ولن أتردد في استخدام حق الفيتو لتجنيب فرنسا اتفاقا مناقضا لمصالحها».

غير أن الموقف الفرنسي ووجه بعدم مساندة من قبل دول المجموعة بل راحت بعض الدول تدعو فرنسا إلى الالتزام وعلى الأخص بريطانيا فقد وجه رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور انتقادا شديد اللهجة لفرنسا على موقفها المتصلب معربا عن ضيقه من اعتراضها على الاتفاق، كذلك دعا دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا إلى احترام بلير هاوس نافيا إمكانية إعادة النظر في الاتفاق باعتبار أن ذلك من شأنه إثارة تحفظات الطرف الآخر على بعض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

جوانبه.. ولايبدى تاييده للموقف الفرنسى من دول المجموعة سوى أسبانيا وأيرلندا.. ورغم ذلك فإن دول المجموعة ككل تفضل عدم الدخول فى صراع مفتوح مع الولايات المتحدة للدفاع عن المصالح الفرنسية خاصة أن هذه المصالح لاتقدر سوى بنحو ٣ مليارات دولار هى حجم الخسائر الفرنسية من الاتفاق، هذا فى حين أن التوصل إلى اتفاق فى إطار الجات سيحقق لها فوائد كبيرة خصوصا فى قطاعات الصناعة والخدمات والمصارف حيث تلتزم واشنطن بفتح أسواقها الداخلية أمام المنافسة الدولية - وقد أدى هذا الموقف من قبل المجموعة إلى اضعاف موقف فرنسا وبدت شبه معزولة داخل الجماعة الاوروبية، ورغم ذلك أبدت المفوضية الأوروبية تعاطفها مع الموقف الفرنسى وإن لم تبد رغبتها فى مشاركتها طلب معاودة المفاوضة، ومثل موقف بلجيكا محاولة لإيجاد صيغة وسط حيث أعلن وزير خارجيتها أنه سيدعو إلى تليين المواقف وليس معاودة التفاوض أو فتح ملف بلير هاوس، وعملا على تجنب صراع تجارى مفتوح مع واشنطن، وتجنب حدوث شرخ فى المجموعة الاوروبية من الصعب إصلاحه فى المستقبل كان سعى كول خلال المستشار الالمانى خلال لقائه منذ أيام بالرئيس الفرنسى ميتران إلى إيجاد صيغة توفيقية بين المجموعة وفرنسا تحفظ لفرنسا ماء الوجه، معلنا أنه يشارك فرنسا بعض المخاوف بشأن الاتفاق وهو ما اعتبرته فرنسا نوعا من المراوغة لعدم اتخاذ موقف واضح بمساندتها وبدا إن فرنسا بدأت تشعر بخيبة أمل من موقف دول المجموعة رغم استخدام كل ثقلها فى محاولة لكسب التأييد لموقفها مما دعا وزير الخارجية الفرنسى إلى التأكيد على رفض البحث فى التوقيع على الاتفاقية لعدم التضحية بمصالح المزارعين الفرنسيين.. وتأكيد مسئولين آخرين أن فرنسا قد تضطر إلى الاستناد إلى المصالح القومية الحيوية وتستخدم حق الفيتو على الاتفاق.

وفى محاولة أخيرة لكسب تأييد دول المجموعة جاء سعى فرنسا خلال مؤتمر وزراء خارجية المجموعة الثلاثاء الماضى إلى تكتيل الموقف الأوروبى لصالحها وكان من الواضح أن فرنسا تعلق آمالا على المؤتمر وهو ما بدا من حضور رئيس اكبر نقابة للمزارعين فى فرنسا مع وزيرى الخارجية والزراعة الفرنسيين إلى مؤتمر لشرح الإجحاف الذى يلحق بمزارعى فرنسا نتيجة اتفاق بلير هاوس.

ورغم ما يذهب إليه البعض من أن الموقف الفرنسى خلال المؤتمر لم يكن سوى وسيلة لطمأنة الرأى العام الفرنسى وأن الأمر لايعدو أن يكون سوى مجرد تهديدات كلامية بمقتضاها أصبح بالادور رئيس الوزراء الفرنسى أسير تصريحاته إلا أن استعراض موقف فرنسا منذ تفجر الأزمة فى نوفمبر الماضى حتى الآن، فضلا عن مواقف مختلف المسئولين الفرنسيين يشير إلى إيمان فرنسى بوجود خسارة كبيرة ستلحق بمزارعيها من جراء تطبيق الاتفاق، وإن كان ذلك لاينفى أن تشدد فرنسا يخفى خلافات أخرى بشأن عرقلة رواج المنتجات الفرنسية فى الأسواق الأمريكية.

غير أنه مما يزيد من ضعف الموقف الفرنسى مقاومة الولايات المتحدة للضغوط الفرنسية لإعادة التفاوض حول الاتفاق وتهديدها باتخاذ إجراءات بالحماية ضد فرنسا، وقد حذر كلينتون بنفسه المجموعة من أى محاولة لإعادة النظر فى الاتفاق منطلقا فى ذلك من أن إعادة طرح المسألة الزراعية ستؤدى إلى إعادة تعقيد الجهود الرامية إلى استكمال جولة أوروجواى، وهو أمر تسعى دول الجات إلى تجنبه فى محاولة للتوصل إلى اتفاق تحرير التجارة الدولية فى موعدها المحدد وذلك نظرا للمزايا التى يحققها التوصل إلى مثل هذا الاتفاق حيث سيؤدى وفقا لمصادر اقتصادية دولية إلى زيادة نمو الدخل العالمى سنويا بمقدار ٤٧٧ مليار دولار فى حال تبنى إجراء خفض التعريفة الجمركية، وكذلك خشية أن يؤدى انهيار المحادثات التجارية الى مزيد من الخطوات الحمائية مما قد يؤدى إلى ارتفاع معدل التضخم على الصعيد الدولى وقد بدا التصميم الدولى على عقد اتفاق تحرير التجارة من دعوة [illegible] رئيس الجات إلى مؤتمر وزارى للتباحث فى شأن جولة أوروجواى.

وأمام تناقض مواقف الأطراف المختلفة [illegible] فرنسا التى تلتزم موقفا مخالفا لموقف الولايات المتحدة وبقية دول المجموعة والآثار السيئة [illegible] لاستمرار [illegible] الخلاف على الوحدة الأوروبية والعلاقات التجارية بين أوروبا والولايات المتحدة فضلا عن التأثيرات السيئة على الاقتصاد [illegible] سعى وزراء المجموعة فى مؤتمر الثلاثاء [illegible] موقف وسط حظى بالرضا الفرنسى [illegible] استمرار الترحيب الفرنسى يتوقف على [illegible] استجابة هذا الحل لما تطالب به، وعلى هذا [illegible] جوبيه على الإعلان أنه فى حالة عدم تغير شىء فرنسا ستقوم باستخدام حقها فى نقض الاتفاق.

والسؤال: هل تصمد فرنسا وتجازف بإثارة أزمة كبرى داخل المجموعة ومع الولايات المتحدة أم تتراجع وترضخ للواقع الذى يؤكد صعوبة إعادة التفاوض بشأن الاتفاق؟

المتوقع فى هذا الصدد أن يتبع أسلوب [illegible] الاتفاق على غرار ما اتبع فى معاهدة ماستريخت لمواجهة مخاوف الدانمارك ورغم إعلان [illegible] المتحدة رفضها لمثل هذه الصيغة إلا أن [illegible] لايجدان مفرا من القبول بها بإجراء تعديلات طفيفة من الباب الخلفى للاتفاق بالتوسع فى تأويله وتتوقف درجة التأويل لصالح هذا الطرف [illegible] منها والمرجح فى هذه الحالة أن [illegible] فرنسا [illegible] كبيرة مكتفية بالحصول على [illegible] ماء وجهها!.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

تعثر جهود تسوية الخلافات التجارية بين أوروبا وأمريكا

واشنطن – وكالات الانباء – اكد ميكي كانتور الممثل التجاري الامريكي ان الولايات المتحدة لن تعيد التفاوض مع الجماعة الاوروبية بشأن اتفاق خفض دعم الصادرات الزراعية المعروف باسم اتفاق «بلير ماوس» مشيرا إلي انه بحث مع ليون برتيان المفوض التجارى للجماعة الاوروبية الخطوط العريضة للاتفاق واستيضاح بعض بنوده فحسب ، مما يلقي بظلال قاتمة حول فرص إبرام معاهدة دولية لتحرير التجارة العالمية بسبب الرفض الفرنسي للاتفاق الذي يمثل الشق الزراعي لاي معاهدة مرتقبة .

وكانت منظمة الجات وصندوق النقد والبنك الدوليان قد حذرا في بيان مشترك من استمرار الخلافات الامريكية الاوروبية مما يهدد بتقويض جهود تحرير التجارة العالمية من خلال جولة أورجواي وبدء حرب تجارية بين التكتلات الكبري في العالم .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

فشل «الجات» يهدد إلى إقتصاد السوق

□ واشنطن - رويتر:

حذر ٢٤ وزيرا ينتمون إلى الدول النامية فى اجتماع جرى بمقر صندوق النقد الدولى من أن محاولات دول العالم الثالث ودول الاتحاد السوفيتى سابقا لبناء اقتصاديات السوق ستتقوض مالم تتوصل الدول الصناعية لاتفاق بشأن مباحثات التجارة العالمية فى اطار ما يسمى بالجات. وانتقد الوزراء الدول الغنية لفشلها فى التوصل لحل للخلافات التى تعترض طريق التوصل لهذا الاتفاق والذى يعد حيويا لتنمية الاقتصاد العالمى. وصرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى ورئيس اللجنة «محمد العماوى» ان تعثر جولة الاورجواى يقلص فرص الدول النامية فى التحول نحو اقتصاد السوق. وذكر بيان صادر عن الاجتماع أن الاصلاحات الاقتصادية قد يصاحبها عواقب وخيمة مالم يتم فتح الاسواق لمنتجات الدول الفقيرة مؤكدا أن الأداء الاقتصادى الذى يغلب عليه الطابع الانكماشى للدول الصناعية يقوض التأييد الشعبى لتقديم مساعدات لدول العالم الثالث. وطالب البيان حكومات الدول الغنية باظهار اهمية هذه المساعدات لشعوبهم للحصول على التأييد اللازم.





اقتصاد عالمي

نتيجة للفشل الأوروبي الأمريكي في «جات»

خبراء دوليون يحذرون من تدهور التجارة

□ باريس - مصطفى مرجان:

تبدد الأمل الأخير في إمكان إعادة فتح الملف الزراعي من اتفاقات «بلير هاوس» فعلى أثر اجتماع ممثل اللجنة الأوروبية سيرليون بريتعن بالممثل الشخصي لبيل كلينتون في هذه المفاوضات ميكي كانتور عقد مؤتمرا صحفيا في واشنطن أعلن فيه الطرف الأمريكي أن بلاده ترفض إعادة النظر في بنود هذا الاتفاق مضيفا أن المشكلة الآن أوروبية - أوروبية لاتخص الولايات المتحدة ويقصد بذلك أن الحد من زراعة الحبوب في فرنسا مشكلة أوروبية، حيث إن فرنسا وافقت على المبدأ في مقابل الحصول علي تعويضات من السوق الأوروبية المشتركة.

وقبل ذلك بساعات قليلة نشر في واشنطن بيان مشترك بتوقيع لويس بريستون محافظ البنك الدولي وميشيل كان يسوس مدير عام صندوق النقد الدولي وربيتر سوثر لاند مدير عام «الجات» يؤكد على ضرورة انهاء جولة أوروجواي بأسرع وقت ممكن حتى يمكن التوصل الى تحرير التبادل التجاري العالمي قبل منتصف ديسمبر.

ويجيء هذا البيان المشترك وهو في حد ذاته اجراء فريد غير ميسور، ليؤكد قلق كبار المسئولين الاقتصاديين والماليين في العالم إزاء تدهور التجارة العالمية وتعاظم الاتجاهات الى الحماية الجمركية في كثير من بلدان العالم الصناعي.

ومن جانبهم اكدت البلدان النامية التي اجتمع ممثلوها في واشنطن منذ يوم السبت الماضي على ضرورة التوصل الى نتائج ايجابية في مفاوضات الجات خاصة وانها بدأت تطبق قواعد التبادل الحر، ممايعني ان لجوء القوى الصناعية العظمى الى مناهج الحماية عبر زيادة الضرائب الجمركية على الواردات سيؤدي حتما الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية في البلدان النامية وهذا في وقت تسعى فيه هذه البلدان الى فتح وتوسيع آفاق التبادل على اسس عادلة كريمة.

هذه التحذيرات الصادرة عن ممثلي السبعة الكبار وممثلي العالم الثالث لاتختص بالمشكلة القائمة بين فرنسا والولايات المتحدة وحسب بل انها تشير ايضا الى ضرورة التنسيق بين مختلف الاطراف الكبار والصغار معا، لتجاوز ازمة الكساد الاقتصادي العالمي والتي تجد ترجمتها في تدهور اوضاع العمالة والاستهلاك في البلدان الصناعية الكبرى والى تدهور اسعار المواد الأولية الزراعية والمعدنية التي تشكل المصادر الرئيسية في البلدان النامية.

وكما هو الامر بالنسبة لأوروبا في خلافها الزراعي مع فرنسا، فالواضح ان التبادل التجاري العالمي بحاجة لقرارات سياسية أولا أي لإرادات مشتركة غير متوافرة حتى الان.

ان السبعة الكبار متفقون مبدئيا على ضرورة تنسيق الجهود للتغلب على مشكلة البطالة في بلادهم وقد اكد بيل كلينتون ان مؤتمر مناقشة البطالة سيعقد في هذا الخريف في واشنطن ولكن الواضح، حتى الان ان كلا من هؤلاء الكبار يسعى وحده الى التغلب على مشكلة البطالة في الانتاج والتصدير والاستيراد في اطاره الوطني المحدود على حين يثبت الواقع يوما بعد يوم ان هناك صلة وثيقة بين تزايد الانتاج في العالم وتزايد البطالة في العالم ايضا. ان المشكلة بين باريس وواشنطن على سبيل المثال تكمن في ان كلا من الطرفين يدافع عن مزارعيه وايضا عن سيطرته على الاسواق، وغني عن القول بأن اللجوء الى الحد من المساحات المزروعة أوالصراع على الاسواق من الحلول التي اصبحت قديمة ففي كل من الحالتين يلوي الطرف المعني عنق القوانين الليبرالية الخاصة بالعرض والطلب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٣

هذه الديناصورات الجديدة.. وصراعاتها!







كلينتون

ميتران

المعركة التجارية بين اكبر قوتين اقتصاديتين فى العالم الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية

طارق الشامى

التى تلتهب اياما وتخبو اخرى ليست فى حقيقة الامر سوى صراع على النفوذ والمصالح بلغ أوجه بعد انهيار ما أسماه الغرب «بامبراطورية الشر» أو «التنين الاحمر» فى اشارة الى الاتحاد السوفيتى السابق.

هذا الصراع يبدو مرة فى شكل تجسس اقتصادى على الشركات المنافسة لدى الطرف الآخر - وهو ما ظهر جليا فى الاتهامات المتبادلة بين أجهزة مخابرات الجانبين - ومرة فى شكل نزاع محموم فى الاستحواذ على السوق مثلما يجرى الآن صراع بين شركتى «بوينج» الامريكية و«ايرباص» الاوروبية على صفقة طائرات سعودية ضخمة.. غير أن المعركة الكبرى فى صراع الديناصورين الاقتصاديين يجرى الآن على مائدة مفاوضات المسئولين التجاريين ضمن جولة اوروجواى وفى اطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «الجات».

وفى معظم أوجه الصراع تقف فرنسا والولايات المتحدة على طرفى نقيض.. فقد حصلت فرنسا على نصيب الاسد من الاتهامات بالتجسس على الشركات الامريكية وخاصة فى مجال الكمبيوتر وصناعة الاتصالات والفضاء.. كما تتزعم باريس حاليا مطالب أوروبا في الحصول على حصة من طلبية الطائرات السعودية - إن لم يكن جميعها - فى مواجهة مطالب الرئيس كلينتون نفسه بان تفوز شركة «بوينج» بهذه الصفقة المربحة.

والحقيقة أن فرنسا كانت ولاتزال تنتهج سياسة متميزة داخل اوروبا حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى ومنذ عهد الزعيم الراحل شارل ديجول الذى ارسى اساس هذه السياسة واوجد لفرنسا دورا قوميا وسطيا بين الشرق والغرب، وربما اهل فرنسا للعب هذا الدور اكثر من عامل، فهى اكبر دولة فى أوروبا الغربية مساحة وثانيتها من حيث القوة الاقتصادية وثالثة اضخم قوة نووية فى العالم بعد امريكا وروسيا فضلاً عن ان فرنسا كانت المحور الاساسى في تشكيل النواة الأولى للمجموعة الاوروبية ولاتزال تعد - بالاشتراك مع المانيا - صمام الامان لاستمرارية المجموعة.

اكثر من ذلك أن هذه الدولة العضو الدائم فى مجلس الأمن الدولى كان يقودها حتى وقت قريب حزب اشتراكى قوى تالف فى الثمانينيات مع ثانى اكبر حزب شيوعى فى اوروبا الغربية بينما لايزال الرئيس اشتراكيا حتى هذه اللحظة.

ولهذا لم يكن غريبا منذ البداية أن تنسحب فرنسا من الجناح العسكرى لحلف الأطلنطى الذى تتزعمه الولايات المتحدة.

وفى الواقع ان المعارضة التى كانت فرنسا قد اعربت عنها لاتفاقية «بلير هاوس» لاترجع الى صراع خارجى بقدر ما تنطلق من دوافع محلية، اذ تخشى باريس اثارة مزارعيها الغاضبين الذين هددوا باغلاق العاصمة اذا رضخت الحكومة للمطالب الأوروبية والأمريكية بالتصديق على الاتفاق.

وقد يكون من السذاجة التصديق بان فرنسا او اية دولة اخرى يمكن ان تضحى بمصالحها او سيادتها الوطنية من اجل مزايا للعالم أجمع ويخطىء من يتصور أنه من الممكن الفصل بين السياسة والاقتصاد والتعامل مع قوانين التجارة العالمية وكأنها مجرد قواعد قانونية بحتة..

وتعلم فرنسا كما يعلم غيرها ان اتفاقية الجات وما يندرج تحتها من دورات حققت نجاحات فى الماضى لان الولايات المتحدة التى سيطرت على الاقتصاد العالمى الحر كانت على استعداد لتحمل التكلفة الاقتصادية نظير قيادتها للعالم الغربى وهو ما لايمكن أن يستمر خلال المرحلة الراهنة ذلك ان الاتفاقيات العالمية الان لايمكن ان تعبر سوى عن واقع توازنات القوى.

ولان العالم يعيش الآن مرحلة من النضج لاتسمح بحدوث انتكاسة او ازمة عالمية حادة نتيجة انهيار دورة اوروجواى ومفاوضات الجات من بعدها، فانه من المنتظر ان تبرز فى الفترة القادمة اتجاهات جديدة تعيد صياغة الجات من جديد وتدفع بالمفاوضين الى التاقلم مع كافة المشاركين فى المفاوضات بما يفيد فى النهاية مصلحة كل طرف وفائدة التجارة الدولية ككل.

محور باريس - بون ينقذ الموقف الأوروبي في مفاوضات الغات

■ بروكسيل - أنور يونس

كشف الاجتماع الماراثوني للمجلس الوزاري المشترك في بروكسيل، متانة محور باريس - بون، في انقاذ وحدة الموقف الأوروبي، المهدد حول الجانب الزراعي في مفاوضات الغات.

ولم يكن واضحاً، لدى بدء الاجتماع، في أي اتجاه يمكن أن تسير الأحداث، وتجنّب ازمة سياسية حادة على المستوى الأوروبي، تضاف الى الأزمة النقدية، دفع كل الأطراف الى تقديم تنازلات، اولاً، لعدم اعطاء انطباع بان المجموعة الأوروبية هي التي نسفت مفاوضات دورة الاورغواي (اورغواي راوند)، وثانياً، لاعتبار ان الملف الزراعي، على اهميته، لا يختصر كل جوانب التفاوض المتعدد حول حرية التبادل التجاري الدولي.

أما الأطراف الأوروبية الرئيسية، المتنازعة حول مشروع «اتفاق بلير هاوس»، فعبرت عن ارتياحها للنتيجة الايجابية، مع الادراك المسبق، انها نتيجة موقتة، اتت ثمرة محاولات خارقة قامت بها الرئاسة البلجيكية للمجموعة الأوروبية، من أجل تقريب وجهات النظر المتباعدة، خصوصاً بين باريس ولندن.

الحل الموقت، جاء مع ذلك، من خلال طرح ورقة عمل فرنسية - المانية مشتركة، وإذا كان هناك من نتيجة أولية، فهي ان فرنسا كسرت عزلة مستمرة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حين تم التوصل الى مشروع «اتفاق بلير هاوس» حول الجانب الزراعي في مفاوضات الغات، بين المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة.

في أي حال، ما تزال هناك نقاط بحاجة الى إيضاح، وما تعتبره باريس تفويضاً جديداً من المجلس الوزاري لنائب رئيس المفوضية ليون بريتان لاعادة تصحيح مسار بلير هاوس، ترى الرئاسة البلجيكية، وكذلك المفوضية، انه مجرد توجيهات. ثم، ان التحقق من موقف أوروبي موحد، سابق لأوانه الآن، ويتوقف الى حد كبير، على ردود فعل واشنطن، بالنسبة الى مناقشة مسائل اساسية، يقوم بها بريتان ليس بهدف اعادة التفاوض الأوروبي - الأميركي، بل من أجل تقديم «ايضاحات» و«تفسيرات» جديدة، علماً ان الحوار لم ينقطع بين جانبي الأطلسي، وان الخلاف الأوروبي - الاميركي يتجاوز الملف الزراعي الى ملفات أخرى.

إن النجاح الأوروبي الموقت، يكمن في وضع الخلافات الداخلية بين مزدوجين ونقل الكرة الى ملعب واشنطن، التي عبّرت عن ردة فعل أولى لا تخلو من السلبية. وفي الرابع والخامس من الشهر المقبل، في لوكسمبورغ، يعود وزراء خارجية المجموعة الأوروبية مجدداً الى درس شامل لملفات الغات المعلقة في جنيف، فيما اشار بيان الرئاسة البلجيكية الى أن كل الدول الأعضاء تؤيد مبدأ التوصل الى اتفاق سياسي عام لختام ملف دورة الاورغواي في منتصف كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

لكن لا تزال هناك صعوبات تواجه هذا الحل الشامل والمتوازن، والجبهة التجارية المفتوحة بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان لا تلغي أن هناك اكثر من مئة بلد، من مختلف المناطق الجغرافية والتجمعات الاقليمية، معنية مباشرة بنتيجة النزاع السياسي - التجاري بين بروكسيل وواشنطن ■

المفوض التجاري الاوروبي : الولايات المتحدة تتفهم اعتراضات المجموعة الاوروبية

■ لوكسمبورغ - رويتر - نقل عن السير ليون بريتن المفوض التجاري في المجموعة الاوروبية ان الولايات المتحدة تتفهم اعترافات المجموعة الاوروبية في ما يتعلق بتجارة المنتجات الزراعية التي تحول دون انجاز اتفاقية «غات» وانها تسعى للتوصل الى حل مشترك.

وقال مسؤولون في المفوضية الاوروبية اول من امس ان بريتن ابلغ وزراء خارجية دول المجموعة ان المحادثات التي أجراها الاسبوع الماضي مع الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور حققت تقدماً اكبر مما اعترف به كانتور علانية في ما يتصل بتضييق هوة الخلافات التجارية.

ونقل احد المسؤولين عن بريتن قوله لوزراء الخارجية انه «في مجال الزراعة كانت المحادثات اكثر ايجابية مما قاله كانتور».

وذكر ان مسؤولين اميركيين اكدوا عقب اجتماع بريتن وكانتور موقف الولايات المتحدة المعلن الذي يصر على عدم اعادة فتح المفاوضات في شان اتفاق «بلير هاوس» الذي تم التوصل اليه في واشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقال مسؤول في المفوضية الاوروبية: «لكن كانتور ذكر انه سيتشاور مع سلطات اميركية اخرى لمعرفة ردودها ازاء قلقنا». واضاف: «لم يكن الرفض مطلقاً».

وكان وزراء الخارجية والزراعة في دول المجموعة الاوروبية طلبوا من بريتن قبل اسبوعين اعادة فتح المحادثات مع واشنطن في شان اتفاق «بلير هاوس» الخاص بتخفيف الدعم المقدم الى المنتجات الزراعية بهدف تخفيف الاضرار التي يمكن ان تلحق بمزارعي دول المجموعة.

ونقل عن كانتور انه حقق تقدماً في المحادثات في مجالات اخرى مثل المنسوجات والنقل البحري والخدمات المالية وبرامج التلفزيون والافلام السينمائية.

وقال مساعد لبريتن انه مقتنع ان الادارة الاميركية تتجه الى تفهم وجهة النظر الاوروبية بالنسبة الى الحاجة الى حماية صناعتي التلفزيون والسينما في اوروبا من المنافسة الخارجية. ونقل عن بريتن انه «في السابق كان الحوار حوار طرشان والآن تبدي الولايات المتحدة مزيداً من التفهم لموقف المجموعة الاوروبية وترغب في دخول مفاوضات لمساعدتنا على تحقيق اهدافنا».

واقترحت المجموعة الاوروبية في اجتماعها الاخير «تعزيز قدرة المجموعة على اتخاذ اجراءات انتقامية لتسريع عملية اتخاذ القرارات بالنسبة الى فرض رسوم جمركية عقابية على الواردات الى دول المجموعة المسعرة في شكل غير متكافئ او التي تحظى بدعم غير عادل.

لكن المفوضية، وهي الجهاز التنفيذي للمجموعة، لم تتمكن من تبني الاقتراح الذي تدعمه فرنسا بتغيير نظام التصويت في المجموعة للتشجيع على استخدام الية العقوبات التجارية الانتقامية في شكل افضل. وتضمن الاقتراح النظر في الية التحقيق في اجراءات مكافحة اغراق الاسواق وبيع البضائع الاجنبية باسعار متدنية وشكاوى مواجهة الدعم التي تقدمها بعض الصناعات الاوروبية.

وفي بيان صدر عن رئاسة المجموعة الاوروبية في بروكسيل طلبت المجموعة من كندا واليابان والولايات المتحدة الوفاء بالالتزامات التي تم التوصل اليها في تموز (يوليو) الماضي في طوكيو لخفض او الغاء الحواجز الجمركية على عدد من المنتجات الصناعية والزراعية.

ومن شان الاقتراح الهادف الى تعزيز قدرة المجموعة على اتخاذ اجراءات انتقامية ان يحدث ثلاثة تغييرات في نظام المجموعة. اولها تسريع الية التحقيق في اغراق الاسواق والدعم غير العادل بتحديد جداول زمنية ثابتة. وسيكون على المجموعة اتخاذ قرار في شان اجراء التحقيق او عدمه خلال فترة شهر على الاقل من وقت تقديم الشكوى. وقال مسؤولون في المجموعة الاوروبية ان الاقتراح يخفض الفترة ما بين تقديم الشكوى والتصويت عليها من جانب دول المجموعة الى تسعة اشهر من ١٨ شهراً. ويتعلق التغيير الثاني بتسريع التحقيقات في شكاوى اغراق الاسواق والدعم غير العادل وفي الاضرار التي تعاني منها شركات المجموعة عن طريق اجراء هذه التحقيقات في شكل متزامن.



المرور العابر..
قرحة فى اقتصاد الدول «المغلقة»

بدأت قضايا التجارة العالمية والادوار التى يمكن أن تقوم بها الدول أوالتجمعات الإقليمية وفقا لطبيعتها الجغرافية والاقتصادية لشغل الحيز الاكبر من الاهتمام على الساحة الدولية.. ومع الحقيقة التى افرزتها عناصر تكوين النظام الدولى الجديد والمؤكدة على انحسار لغة المنافسة العسكرية والسياسية. لتصبح القوى العظمى اسما يلحق بالاقوى اقتصاديا وتجاريا والأكثر قدرة على دعم مركزه التجارى الدولى، بدأت المنظمات الدولية فى تعميق وبحث دراساتها حول المعوقات التى تواجهها دول العالم النامى فى محاولاتها للحاق بالركب.



جنيف.
عايدة ابراهيم:

فى هذا الإطار وفى اجتماع عقد فى جنيف مؤخرا اثيرت واحدة من اكبر المشكلات التى تقف فى طريق الدول ذات الطبيعة غير الساحلية والتى لاتمتلك منافذ مباشرة على البحر للوصول الى باقى الاسواق بصادراتها واشارت دراسات الخبراء الى الاطروحات التى من شأنها إيجاد حلول لتلك المشكلة خاصة وأن ابرز مكونات النظام التجارى الدولى الجديد تعتمد بالدرجة الأولى على دور لكل منطقة فى ذلك النظام أملا فى التخفيف من وطأة الفارق المزمن بين الشمال والجنوب.

وتقول الدراسة التى بحثها المشاركون فى الاجتماع والخاصة بآثار التكاليف المرتفعة للنقل العابر على التنمية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية «الدولة المغلقة» والتى تمثل اكبر الاضرار بالنسبة لتلك الدول إن احصاءات موازين المدفوعات التى يصدرها صندوق النقد الدولى أكدت أن تكاليف الشحن بلغت حوالى ٤,٤٪ من القيمة التى تسمى «سيف» وتشمل التكلفة والتأمين والشحن لواردات اقتصاديات السوق المتقدمة.. فى الوقت الذى بلغت ٨,٨٪ من القيمة «سيف» لواردات البلدان النامية ووصلت بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية فى غرب افريقيا حوالى ٢٢٪ وفى شرق افريقيا ١٦,٥٪ بما يعكس الصعوبات البالغة التى تواجهها تلك البلدان.

من ناحية اخرى فإن تكاليف النقل الدولى وبسبب انعكاساتها الخطيرة على تجارة تلك البلدان.. لم تعد تقل آثارها عن الرسوم التى تفرض على الواردات أوالضرائب على الصادرات.. كما أنها أصبحت تقلل من قدرة المنتجين على المنافسة فيما يتعلق بالتوريد لأسواق ماوراء البحار.. ذلك على الرغم من أنها تمنح حماية طبيعية كبيرة من المنافسين من وراء البحار للمنتجين داخل البلدان غير الساحلية والذين يقومون بالتوريد للأسواق المحلية. والجدير بالذكر فى تلك القضية انه إذا كانت تكاليف النقل الدولى تجعل من الدول غير الساحلية نظاما تجاريا موجها نحو الداخل ومتميزا ضد الانتاج من اجل التصدير بما يعنى ورغم الجدل ضغوطا تواجهها تلك الدول بسبب ارتباط ذلك النظام عادة بمعدلات منخفضة للنمو الاقتصادى الوطنى.. فإن الجهود التى تبذل لتتوجه العديد من البلدان نحو إصلاحات فى سياستها العامة بغرض التحول الى نظام تجارى موجه نحو الخارج لايميز بين الانتاج من اجل السوق المحلى والصادرات حققت نجاحات وبدأت فى الامتداد الى ميدان النقل الدولى حيث تتخذ بعض البلدان تدابير لرفع مستوى خدمات الموانىء، وإزالة القيود عن النقل البحرى الدولى.. فى

حين مازالت البلدان غير الساحلية تتكبد تكاليف كبيرة أثناء عمليات المرور العابر بين حدودها والبحر هو الأمر الذى يعوقها عن إنتاج سياسات باقى الدول الأخرى.. ويحتاج الى تعاون اقليمى يشكل سبيلا رئيسيا يمكن من خلاله التاثير على هذا التكاليف.

وفى نفس الإطار وعن تكاليف المرور العابر وأثارها على تجارة الدول غير الساحلية فإن عنصر شركات التامين ايضا يمثل صعوبة كبيرة فى طريق حل تلك المشكلة.. خاصة وأن نقل البضائع المستوردة الى البلدان غير الساحلية أوالمصدرة منها يؤدى الى أخطار إضافية مقارنة بالبلدان الساحلية المجاورة لها.. وهو ماجعل شركات تامين كثيرة تعطى اسعارا عاليا نسبيا إذا قبلت ان تغطى مرحلة النقل الخطرة.. هذا بالاضافة الى اقناع كثير من شركات التامين فيما وراء البحار عن إعطاء تغطية تامينية استنادا الى شرط التامين من المخزن الى المخزن. ويطالب المهتمون بتلك القضية فى الحل الذى يطرحونه لتخفيف الصعوبات التى تنشأ فى التامين على البضائع بأن تقوم الحكومات أولا برفع القيود المفروضة على حرية اختيار شركات التامين.. وأن تتخذ فى الوقت نفسه التدابير اللازمة لضمان توفير تغطية تامينية مناسبة من قبل اسواق التامين المحلية.. فى نفس الوقت الذى ينبغى لشركات التامين المحلية ان تحاول الحصول على تسهيلات لإعادة التأمين.. إضافة الى عقد اتفاقيات مع شركات متخصصة تعنى بالبضائع فى الميناء وتضمن شحنا وتفريغا مناسبا وفى المواعيد المحددة.

فى محاولة لتلبية شروط «الجات»:

الصين توحد أسعار صرف العملات بمراكز المقايضة

□ بكين - رويتر:

تعتزم الصين وضع معايير ثابتة لأسعار صرف العملات الأجنبية فى مركز المقايضة هذا العام فيما يعد أول خطوة نحو توحيد أسعار صرف السوق والأسعار الرسمية. وذكر لى زونج زو نائب المدير العام للعلاقات الدولية بوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة أن آلية تحديد أسعار صرف موحدة فى أنحاء الصين قد تتخذ أسعار صرف شنغهاى معيارا لها. إلا أنه لم يقدم أية تفصيلات أخرى عن كيفية وضع المعايير أو نمط نظام إعلان الأسعار، الذى يربط مراكز المقايضة. يذكر أن الصين بها أكثر من عشرة مراكز مقايضة حيث يسمح بمقايضة اليوان بالعملات الأجنبية طبقا لأسعار الصرف التى يحددها السوق. ومع اختلاف أسعار الصرف من مكان لآخر، فإن معظم مراكز المقايضة يباع فيها الدولار الامريكى بسعر ٨,٨ ديوان تقريبا، مقابل السعر الرسمى وهى ٥,٨ يوان للدولار الواحد. من ناحية أخرى أوضح «لى» أن قرار وضع معيار ثابت لأسعار صرف مراكز المقايضة سوف يساعد فى الاسراع بخطط الصين التى تهدف إلى وضع نظام عملات ثنائى المسار بهدف جعل اليوان قابلا للتحويل الحر فى آخر الأمر. وقد وعد المسئولون فى بكين أن يتم تنفيذ الاصلاحات خلال خمس سنوات. كما قالوا إنهم يجاهدون لتقصير المدة بقدر استطاعتهم. وأشار «لى» إلى أنه لا يمكن حاليا وضع جدول زمنى محدد، حيث إن الأمر مرتبط بأداء الاقتصاد الصينى واحتياطى العملات الأجنبية.

والمعروف أن إجراء أى خفض مفاجىء فى سعر صرف اليوان لتوحيد سعرالسوق والسعر الرسمى قد يضر الصناعات التابعة للدولة، حيث إنها تعتمد على انخفاض سعر الصرف فى الاستيراد. ويقول الخبراء الاقتصاديون إن القيادات المحافظة فى بكين تعارض ذلك الإجراء وتطالب بتأجيله. إلا أن تعليقات «لى» تبدو مؤشرا على أن إصلاحات النقد سوف تستمر وأنها سوف تمضى بخطى أسرع لكى تلبى الصين متطلبات اتفاقية التعرفة الجمركية والتجارة «الجات».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢



اقتصاد عالمي

اقتراح فرنسي باستبعاد المسألة الزراعية من المفاوضات الحالية لـ «جات»

□ باريس - وكالات الأنباء:

اعلن «الان جوبيه» وزير خارجية فرنسا ان بلاده سوف تقترح طرح القضية الشائكة الخاصة بالزراعة خارج الاتفاقية الدولية للتجارة، والتعريفة الجمركية «الجات» في محاولة للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة قبل نهاية العام الحالي.

واوضح جوبيه أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول ١٥ ديسمبر فإنه سوف يكون هناك حلان وقال «سواء قبلنا بالفشل الكلي، فان الناس سوف يقولون ان ذلك يمثل كارثة اقتصادية عالمية فلماذا لا نقوم بإعداد قائمة بالموضوعات التي يمكن أن نتوصل إلى اتفاق بشأنها بحيث يشمل التوصل إلى حل وسط وترحيل الموضوعات الأخرى إلى وقت لاحق.

وقال جوبيه :إن فرنسا تأمل في ضوء التوصل إلى حل بنهاية العام الحالي ولكنه اكد ان الشروط الحالية غير مقبولة خاصة بالنظر إلى اتفاقية بلير هاوس والزراعة. واضاف جوبيه انه اذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في إطار «الجات» بشأن المسألة الزراعية بحلول ١٥ ديسمبر فانه يجب استبعادها من التفاوض داخل «الجات».

واكد أن بلاده غير راضية عن التطورات في قطاع الاعمال السمعية والبصرية حيث تريد فرنسا ان تعطيها «الجات» استثناء لحماية صناعة السينما والتليفزيون الفرنسية وكان ليون بريتان المفوض التجاري الاوروبي قد اعلن في وقت سابق ان اغلب القضايا الهامة في اتفاقية الجات المقترحة يجب تسويتها بحلول ١٥ ديسمبر القادم وان هناك بعض القضايا التي يمكن تركها لمحادثات مقبلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٢

المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة تستأنفان اليوم المحادثات التجارية

□ بروكسيل –
من نوزالدين الفريضي:

■ تستأنف المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة اليوم الاربعاء في بروكسيل محادثاتهما التجارية ويعقد رئيس الوفد التفاوضي الاميركي ميكي كانتور اجتماعات مع نظيره الاوروبي مفوض العلاقات الاقتصادية الخارجية ليون بريتن لتذليل الخلافات القائمة بين الطرفين في شان الاتفاق الزراعي الأولي (اتفاق بلير هاوس) بسبب مطالبة فرنسا معاودة التفاوض في شانه في وقت اتسعت فيه المواجهة بين العملاقين التجاريين على مسالة الانتاج السينمائي الذي تطالب فرنسا واسبانيا باستثنائه من مفاوضات تحرير التجارة الدولية.

وينتظر الجانب الاوروبي الردود التي سيكشفها المفاوض الاميركي على طلبات توضيح وإعادة تفسير اتفاق «بلير هاوس» التي كان بيريتن نقلها الى واشنطن قبل أسبوعين.

وتبرز تصريحات مطلع الاسبوع ثبات تصلب كل من الموقفين الاميركي والفرنسي. وقال وزير الزراعة الاميركي «ان الادارة الاميركية لا تنوي اعادة فتح ملف اتفاق بلير هاوس» مشيراً الى حرص واشنطن علي انهاء مفاوضات «غات» منتصف كانون الاول (ديسمبر) المقبل. وقال وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه ان بلاده ستقترح مواصلة المفاوضات التجارية في شان مختلف القطاعات باستثناء القطاع الزراعي.

ورأى مراقبون ان تصريح الوزير الفرنسي يعكس «ضيق هامش التحرك» امام حكومة رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور التي تواجه ضغط المزارعين من دون رغبة في تفجير ازمة في صفوف المجموعة الاوروبية.

وقالت مصادر اوروبية ان الاقتراح الفرنسي «سيواجه بالرفض» داخل المجموعة الاوروبية خصوصاً خارجها من جانب الولايات المتحدة وكبار المنتجين الزراعيين في العالم. واشارت المصادر نفسها الى وجود دلائل قلق داخل الاوساط الصناعية الفرنسية نتيجة مسايرة حكومة بالادور طلبات المزارعين.

وقال وزير التجارة الفرنسي جيرار لونغي بوجوب «تخلي فرنسا عن السياسة الحمائية وان لا تقف في هامش مفاوضات تحرير التجارة الدولية».

وتعتبر فرنسا اول مصدر زراعي في السوق الاوروبية، لكنها تعتبر من كبار المصدرين الصناعيين في العالم. وتاتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تصدير الخدمات.

وتقول مصادر اوروبية في بروكسيل ان فرنسا، اذا ابدت مرونة في القطاع الزراعي، ستكون اقوى في مطالبتها بتنازلات في القطاعات الاقتصادية الاخرى وبخاصة في مفاوضات خفض الرسوم الجمركية امام المنتجات الصناعية والمعونات بالنسبة الى قطاع الطيران المدني وتحرير تجارة الخدمات.

ومع اتفاق المراقبين الاوروبيين على هوامش مناورة بين المفاوضين الاميركيين والاوروبيين يقرون باتساع ساحة المواجهة بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية عندما يرفض ممثلو الانتاج المرئي والسينمائي ادماجه في مفاوضات تحرير التجارة الدولية في جنيف.

ويعقد ممثلو صناعات السينما والثقافة الاوروبية اليوم مؤتمراً صحافياً في بروكسيل للضغط على المفاوضين من الجانبين من اجل استثناء انتاجهم من مفاوضات تحرير التجارة الدولية. ويخشون ان يؤدي تحرير تجارة الانتاج السينمائي الى زيادة حصة الانتاج السينمائي الاميركي في السوق الاوروبية.

وتدعو فرنسا مدعومة من اسبانيا واوساط ثقافية اوروبية باستثناء القطاع الثقافي عموماً من مفاوضات «غات» بينما تحدث رئيس الوفد الاوروبي المفاوض عن تحديد خصوصية القطاع الثقافي داخل مفاوضات «غات».



لا تقتصر على الملف الزراعى فحسب

خلافات «جات» تحدد مصير الوحدة الأوروبية

□ باريس - مصطفى مرجان:

«من الان فصاعدا ستكون عاصمة هذه الأمة باريس ولن يكون اسمها فرنسا بل اوروبا».. هذه العبارة التى كتبها فيكتور هوجو عام ١٨٦٧ يشاهدها الفرنسيون فى بعض الأماكن العامة مكتوبة بالخط الاحمر وعلى ارتفاع يبلغ عدة أدوار. ولاشك انها لم تغب عن انتباه هيلموت كول الذى قام أمس الأول بزيارة رسمية لفرنسا يفترض ان تؤدى إلى نتائج إيجابية بالنسبة للعلاقات الفرنسية الالمانية وبالنسبة لمشكلات الوحدة الأوروبية واخيرا بالنسبة لمشكلة «الجات» وهى المشكلة التى تهدد على الأقل بوقف المسارات وجمودها فى عدة ميادين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

وليس من الغريب فى هذا الشأن أن بورصة باريس ظلت منذ نهاية الاسبوع الماضى وحتى بداية هذا الاسبوع فى حالة توقع إلى لا يملك المتعاملون أى مؤشرات أو توقعات للشراء أو البيع أو لتصور الخطوط العامة لما ستكون عليه الأوضاع فى الشهرين ونصف القادمين أى مع نهاية العام. واقع الأمر أن الاسئلة كثيرة حول إمكانيات خفض معدلات الفائدة فى ألمانيا وفرنسا وليس هناك بارقة أمل بذلك.

من ناحية اخرى ورغم كل ما يقال عن المساندة الالمانية لفرنسا فى خلافها الزراعى مع الولايات المتحدة فإن معظم المسئولين الألمان بل والغالبية العظمى من الرأى العام لا تؤيد موقف فرنسا التى تعترض على ما هو مفروض عليها فى «بلير هاوس» للحد من الانتاج الزراعى وخاصة الحبوب.

وهناك أخيرا الوضع العام للوحدة الأوروبية وهو وضع ملىء بالاحتمالات بسبب اتضاح الفارق الذى يتسع يوما بعد يوم بين بنية الوحدة الأوروبية كما هى الآن وما ستسفر عنه هذه الوحدة من نتائج مباشرة مثل تزايد الأهمية الجذافية السياسية لألمانيا بعد الوحدة مع ألمانيا الشرقية ومثل انضمام بلدان جديدة كالنمسا وفنلندا والنرويج والسويد.

هذه العوامل تتشابك بحيث يمكن القول بانها اشبه بكرة مليئة بالخيوط وشد أحدها يؤدى بالضرورة إلى خيوط اخرى.

الجات فرنسيا وأوروبيا

رغم الدراسة التى اجراها النائب باتريس دفيد جيان عن المصالح الفرنسية واتفاقات التجارة والتعريفة الجمركية أى «الجات» والتى تخلص إلى أن من مصلحة فرنسا المصادقة على اتفاقية بلير هاوس فالحكومة الفرنسية تكافح باستماتة حتى لا تضحى بمزارعيها وحتى لا تفقد قوتها كنافس دولى للولايات المتحدة وأستراليا فى التجارة العالمية للغلال والاغذية. وكان أخر تصريح لوزير الخارجية الفرنسى فى هذا الشأن اقتراحه بتأجيل الملف الزراعى إلى ما بعد ١٥ ديسمبر وهو التاريخ المتفق عليه دوليا لإنهاء جولة أوروجواى وتطبيق القواعد الجديدة للتجارة الدولية. البعض يرى أن تمسك فرنسا بسياسة الحماية التجارية بالنسبة لمزارعيها يرجع إلى أسباب داخلية انتخابية والبعض الاخر يرى أن سياسة الحماية هذه هى رد على سياسة مماثلة فى الولايات المتحدة. الحاصل عمليا أن فرنسا لا تملك إلا هذا الموقف بسبب مشكلتين لا تجدان حلا بعد المشكلة الأولى تتلخص فى شعار ادوارد بالادور الذى يقول إنه لن يكون هناك اتفاق على أى شىء مالم يكن هناك اتفاق على كل شىء. وقد أوضح وزير الخارجية الآن جوبيه مضمون ذلك عندما صرح منذ أيام أمام مجلس الأمة بأن معظم ملفات جولة أوروجواى لم يتم عليها أى اتفاق وأهمها ملفات الصناعة والخدمات وبراءات الاختراع. فيما يختص بتجارة الصلب على سبيل المثال تفرض الولايات المتحدة ضرائب كبيرة على وارداتها الأوروبية، وفيما يختص بالخدمات لا تستطيع البنوك الفرنسية أن تمارس نشاطا مستقلا إلا فى بعض الولايات الأمريكية دون ولايات اخرى وفيما يختص ببراءات الاختراع وخاصة الأدوية والامصال لا تسدد المشروعات الأمريكية حقوق الاختراع.

أما المشكلة الثانية فتكمن فى كون أن فرنسا هى أكبر قوة تصدير زراعية فى أوروبا، أى أن الانتاج الزراعى له قوة سياسية دولية لا تستطيع فرنسا تجاهلها خاصة وإذا كانت صلاتها الجغرافية السياسية قوية ببلدان جنوب المتوسط وافريقيا والشرق الأوسط بالاضافة إلى انها تشكل مع اسبانيا والبرتغال واليونان مجموعة أوروبية لها كيان زراعى عام وليس الأمر كذلك بالنسبة لألمانيا أو بريطانيا.

من ناحية اخرى وبسبب تاريخ الوحدة الأوروبية منذ ثلاثين عاما اصبح هناك ما يشبه التحفظ على

الطابع «القيادى» الذى تتسم به فرنسا داخل المجموعة الأوروبية ولعل أبرز دليل على ذلك هذه المعارك الضارية الجانبية التى تجرى الان وراء الكواليس استعدادا لانتخابات الرئاسة الأوروبية وقد أوشكت مدة جاك ديلور على الانتهاء. إن الهجوم الذى يتعرض له البريطانى ليون بريتين قد يرجع فى بعض جوانبه إلى انه رشح نفسه لخلافة جاك ديلور، ولكن فيما وراء الصراع الأزلى بين فرنسا و«البيون الغادرة» كما يسمى الفرنسيون بريطانيا هناك عجز فرنسا وبريطانيا على حد سواء عن تقديم مشروع جديد للوحدة الأوروبية يتناسب مع التغيرات الناتجة عن الوحدة الألمانية وانهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية. فالوحدة الألمانية تعطى لألمانيا حجما أكبر بكثير من فرنسا بما يجعل هذه الأخيرة فى موقع غير متناسب مع دورها القيادى الذى لعبته حتى الآن.

بلا سياسة جديدة

وإذا كان الحلف الزراعي هو حجر العثرة على طريق التفاهم الفرنسي الأوروبى والأوروبى الامريكى فذلك يرجع فى المقام الاول إلى ركون المجموعة الاوروبية «للأوروتكنوقراطية» المتمثلة فى هذا العدد الكبير من اللجان والأمانات التى تتعثر فى حل المشكلات الأوروبية، ويقول البعض أنه إذا دخلت البلدان المرشحة إلى الجماعة الأوروبية وهى النمسا وفنلندا والسويد والنرويج فإن العطل سيصيب الجهاز كله. وكل هذا يعنى أن هناك افتقاد الرؤية سياسية واضحة بالنسبة للمستقبل عامة وبالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية.

وقد اقترح أحد كبار المسئولين الأوروبيين عقد مؤتمر يجمع بين الساسة الألمان والفرنسيين على اختلاف انتماءاتهم للبحث فى جدوى استمرار زواج المصلحة هذا بين فرنسا وأوروبا والمقصود بذلك هو إعادة نظر جذرية قبل أن تتفاقم الأمور فى السنوات المقبلة أى عندما ستكون ألمانيا قد تخلصت من متاعبها الاقتصادية الناتجة عن الوحدة. عندئذ لن يكون أمام فرنسا إلا أن تتخلى عن تزمتها وأن تفتح الابواب لأوروبا فيدرالية بالمعنى الكامل للتعبير، وهذا يعنى أن يكون للمشروع الوحدوى الأوروبى رؤية سياسية غير منغلقة على ذاتها بل أن تستمد أوروبا من فيدراليتها قوة تسمح لها بالتعامل مع القوة العظمى الاخرى، الولايات المتحدة، على قدم المساواة، والحاصل حتى الان أن فرنسا تفرض على ألمانيا وبريطانيا الاختيار بين أحد أمرين فإما الانضواء التام تحت اللواء الأوروبى أو السير فى ركاب الولايات المتحدة، والألمان على الاقل يرفضون هذه النظرة ويقولون بل أوروبا والولايات المتحدة هنا يكمن خلاف جوهرى لا يمكن للألمان والفرنسيين أن يتجاوز، وهو خلاف استراتيجى وليس اقتصاديا. فالمانيا لاتريد الانفصال عن حلف شمال الاطلسى بل تود ان تظل قوات الاطلس فى اوروبا لأطول فترة ممكنة بل ويا حبذا لو عادت فرنسا الى الحلف المركزى على حين تنوى فرنسا ان الدفاع عن اوروبا واجب يقع على الاوروبيين وحدهم أولا ولايختلف ميتران فى ذلك عن ديجول. ويمكن القول من نهاية الامر ان خلاف «الجات» ليس مجرد خلاف على ملف زراعى ولوكان الامر كذلك لكان من الممكن التوصل الى حل بطريقة او بأخرى حقيقة الامر ان فكرة الوحدة الاوروبية نفسها أصبحت بصورتها الحالية متردية بالنسبة للمتغيرات التى شهدها العالم فى السنوات الاخيرة. ولكن أحداً لايريد المساس بهذا الصرح لأنه ينفى على ماهو عليه الى قوة الغرب الصناعى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٦

محذرة من خطر معارضة «الجماعات المستفيدة»

الجات تدعو لدعم الإصلاحات المصرية

□ جينيف - «العالم اليوم»:

اكدت أمانة الجات «الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية» من خلال دراسة حول الاقتصاد المصرى اهمية الدعم المتعدد الأطراف للإصلاح الاقتصادى الشامل فى مصر.. وأوضحت الدراسة التى قام بها خبراء الجات أن الإصلاح الاقتصادى وبرنامج التعديل الهيكلى الذى بدأ العمل به فى مصر منذ عام ١٩٩٠ هو برنامج شامل موسع يهدف إلى تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد مركزى موجه.. إلى اقتصاد السوق الموجه نحو التنمية.. مشيرة إلى أن هذا البرنامج هو الأول من نوعه ويختلف عن جميع برامج الإصلاح السابقة. وقد حذر تقرير الجات من أن تطبيق وتنفيذ الإصلاحات قد يكون مهددا من قبل بعض الجماعات المنظمة المستفيدة والتى ستتأثر بشكل كبير.. وأن مواجهة ضغط مثل هذه الجماعات سيكون صعبا للغاية إذا لم يعمل النظام التجارى المتعدد الأطراف بشكل فعال وبشكل مؤهل.

وقد لفتت دراسة خبراء الجات الانتباه إلى القطاع الزراعى فى مصر والذى يعتبر تقليديا القطاع المساند للاقتصاد والذى تحول من قطاع مصدر إلى قطاع رئيسى فى مجال الاستيراد.. الأمر الذى أدى إلى تفاقم المشكلة بسبب ارتفاع استيرادات القمح المدعوم حكوميا وبقية المنتجات الزراعية المستوردة من كبار الدول التجارية الشريكة.. وأن الميزان التجارى للتجارة الزراعية ظهر فيه الضعف بسبب السياسية التجارية والصناعية. وقد أكد التقرير أن هناك عدة مؤشرات تبين أن تطبيقا صحيحا لهذا البرنامج سيقدم فوائد كبيرة للاقتصاد المصرى.. وأنه يمكن لمصر استغلال مواردها الزراعية الغنية لإنشاء صناعات ريفية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢



اقتصاد عالمي

أبرزها الخدمات المالية والنقل البحرى

ثلاثة خلافات حادة تعوق اتفاق الخدمات فى مفاوضات «أوروجواى»

□ جينيف - عايدة إبراهيم:

أكدت المصادر العربية فى منظمة التعريفة الجمركية والتجارة «الجات» المشاركة فى المفاوضات الخاصة بدورة الأوروجواى حتى نهاية ١٥ نوفمبر القادم أنه تم الانتهاء من مشروع اتفاق الخدمات بتعديل المادة الخامسة المتعلقة بالتكامل الاقتصادى وإعطاء معاملة تفضيلية للتجمعات الاقتصادية للدول النامية بناء علي طلب دول «المركوسور» وهى «البرازيل - أوروجواى - الأرجنتين» وكذلك المادة ١٤ المتعلقة بالاستثناءات العامة للقطاعات المستثناه من اتفاق الخدمات، إلا أن موضوع المفاوضات مازال يطرح ثلاثة خلافات رئيسية بين الدول المتقدمة وبعضها من ناحية وبين الدول النامية والمتقدمة من ناحية أخرى.

وأضافت المصادر أن تلك الخلافات تشمل فى أولها قضية الخدمات المالية من قبل الولايات المتحدة المطالبة بأن تقوم بعض دول أمريكا اللاتينية «الأرجنتين - شيلى - البرازيل» ودول الاسيان «اندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة - تايلاند - الفلبين» بتقديم تنازلات وعروض فى مجال الخدمات فى مقابل العرض الأمريكى وحذرت الولايات المتحدة أمام هذا الخلاف من أنه إذا لم تتقدم هذه الدول بعروضها فإن المؤسسات المالية الخاصة الأمريكية قد تضغط علي الكونجرس الأمريكى لتعديل اتفاق الخدمات المالية والتنازلات الخاصة بها..

من ناحية أخرى تضم قائمة الخلافات المعلقة قضية العرض المقدم من الولايات المتحدة فى مجال النقل البحرى والذى يعتبر غير كاف ويقلل من قيمة الاتفاق ككل بالنسبة للعديد من الدول النامية وكذلك بعض الدول المتقدمة..

ويصل الخلاف إلى ذروته فى القضية الثالثة والتى تعتبر الأكثر تعقيدا بعد الملف الزراعى وهي الخاصة بالمصنفات السمعية والبصرية فيما بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة.. حيث تعتبر الأخيرة أن العرض المقدم من المجموعة غير كاف.. فى حين يرى الجانب الاوروبى بخاصة فرنسا وإيطاليا وأسبانيا اهمية لاستثناء هذا المجال تماما من الاتفاق من منطلق أن أية تنازلات فى إطاره قد تؤدى إلى فقدان الهوية الحضارية لتلك الدول.. وهو الأمر الذى يمس الصادرات الأمريكية فى هذا المجال الذى يعد أكبر قطاعاتها التصديرية بعد طائرات الركاب.

والجدير بالذكر أنه بالنسبة لمفاوضات الخدمات والتى تضم ١٢ قطاعا فإن أغلبية الدول المتقدمة قدمت عروضها بالفعل.. فى حين أن الدول النامية والاقل نموا لم تتقدم بعروضها فى مجال الخدمات أو تقدمت بعروض فى قطاعات قليلة وذلك بتبريرات تنموية.

وعلى صعيد الدول العربية فقد تقدمت بعروضها فى مجال النفاذ للأسواق للسلع والخدمات كل من مصر وتونس، والمغرب، وتشارك السعودية فى الاجتماعات بصفة مراقب.. فى الوقت الذى تصب أغلبية الدول العربية عامة إهتمامها على قضية المنسوجات والزراعة والإنشاء فى مجال الخدمات.. وفى هذا الصدد فإنه من الجدير بالذكر أن بعض الدول مثل مصر والمغرب قد تتضرر من القضية الزراعية حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء فيها بسبب انخفاض الدعم الداخلى المقدم ودعم الصادرات من قبل المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى ذات الفائض الغذائى.. أما بالنسبة للمنسوجات فإنه سيتم التخلى عن اتفاق الألياف المتعددة «mfa» فى غضون ١٠ سنوات وإن كانت الدول المتقدمة لن تقوم بتخفيض جماركها بنسبة كبيرة على المنسوجات والملابس مما قد يضر أيضا بمصالح الدول النامية المصدرة للملابس..

وجدير بالذكر أنه فى الوقت الذى تستمر مفاوضات الأوروجواى بالجات.. فإن اجتماعات منظمة التجارة الدولية أيضا سوف تستمر حتى فبراير القادم وقبل الاجتماع الوزارى الذى سيتم فيه التوقيع النهائى على اتفاق جولة الأوروجواى فى أبريل القادم.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ أيلول ١٩٩٢

ميتران: فرنسا ترفض أي اتفاق يتم على حسابها في إطار "غات"

■ بور لويس (موريشيوس)، جنيف - ا ف ب، رويتر - شدد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أمس السبت في افتتاح قمة الفرنكوفونية في بور لويس في جزيرة موريشيوس على رفض باريس إقرار اي اتفاق يتم على حساب فرنسا والدول الأوروبية في المفاوضات الجارية في اطار الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

وقال ميتران، في اشارة الى الولايات المتحدة التي لم يذكرها بالاسم والى التشريعات الاميركية: «اننا نطلب العدالة والمساواة في المعاملة. ولن يكون من الممكن التوصل الى اتفاق عالمي يتضمن بنوداً جائرة غير مكتوبة ولكنها فعلية، بينها احتفاظ دولة ما بحق عدم التزام واجباتها واعتبارها التشريعات الوطنية اهم من التشريعات الدولية».

واضاف الرئيس الفرنسي ان «تلك هي الحالة الآن. اذ يمكن ابطال المعاهدة في اي وقت بمبادرة من طرف واحد. وهذا امر غير مقبول. يجب أن تتغلب العدالة والانصاف على معطيات موازين القوى». وقد ادلى ميتران بهذه التصريحات بعد يومين من فشل المفاوضات في بروكسيل بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة. واكد بذلك عزم فرنسا على مواجهة الادارة الاميركية خصوصاً في ما يتعلق بالشق الزراعي من مفاوضات «غات».

ودعا ميتران الدول الـ ٤٦ المشاركة في قمة الفرنكوفونية الى التضامن مع فرنسا. وقال ايضاً ان بلاده «ترغب في التوصل الى اتفاق عام لكنها لن تقبل عدم التكافؤ في المعاملة وعليها المحافظة على مصالحها».

ومعلوم ان فرنسا ترفض اتفاق «بليرهاوس» الزراعي بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الذي يخفض حجم الصادرات الاوروبية المدعومة بنسبة تصل الى ٢١ في المئة. ويهدد الرفض الفرنسي بعرقلة مفاوضات «غات» برمتها.

في جنيف، قالت المجموعة الأوروبية انها ستطرح مقترحات جديدة لخفض التعرفات الجمركية خلال المحادثات الدولية الحالية لاعطاء دفعة جديدة للجهود الرامية الى التوصل الى اتفاق جديد في اطار «غات» بحلول الموعد المحدد، اي منتصف كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

لكن الولايات المتحدة قالت ان هذه المقترحات التي وضعت خطوطها الرئيسية في أحد الاجتماعات الاخيرة في «جولة اوروغواي» جعلت المجموعة تتخلف عن شركائها التجاريين الرئيسيين الثلاثة في المجال المهم المتعلق بحرية الوصول الى الأسواق.

وقال مسؤول أوروبي للصحافيين ان خطة المجموعة المشروطة بجهود مماثلة من جانب الدول الاخرى في المفاوضات التي تضم ١١٦ دولة تشمل زيادة شاملة من ٢٣ في المئة الى ٣٣ في المئة في خفوضات التعرفات الجمركية في مجموعة كبيرة من السلع الصناعية.

هل يحدث «تحالف» استراتيجي بين «الجات» وصندوق النقد الدولي؟

« .. إذا قام «تحالف» استراتيجى بين «الجات» وصندوق النقد الدولى على نحو ما يتم التخطيط له، يكون السؤال الضرورى والطبيعي: ما حدود التنسيق بينهما بشان المشاكل النقدية والتجارية.. وما تاثير ذلك على صياغة السياسات الاقتصادية سواء على المستوى القومى أو الاقليمى أوالدولى..؟»

مناقشة جديدة لمشاكل التجارة والمدفوعات

تحتفل الجات عام ١٩٩٨ بمرور ٥٠ سنة على إنشائها ورغم الاخطار التى كانت تهددها عام ١٩٨٩ الا انها تلقى حاليا اهتماما بالغا كما يتزايد عدد اعضائها ويشترك فى مفاوضاتها الجارية قادة الدول الصناعية الكبرى الذين يدركون ان التجارة صارت من اهم القوى الدافعة للنمو وان الجات اسهمت بدرجة كبيرة فى التنمية الاقتصادية العالمية من خلال الجولات المتعددة الاطراف الناجحة الرامية لتحرير التجارة ومع ذلك وقعت الجات فى بعض النواحى ضحية لنجاحها الذاتى.

فقد ادت النجاحات السابقة الى خفض الحواجز على السلع التجارية والتى كانت مفروضة عند الحدود من خلال قيود التعريفات والكوتات والتراخيص.

وعندما انكمشت هذه الوسائل الحمائية واجهت المفاوضات مشاكل عسيرة من ناحية السياسات المحلية (مثل الدعم والمعايير الفنية) التى تعوق دائما التجارة. وتركز المباحثات التجارية حاليا على مجموعة معقدة من تدابير «ماوراء الحدود» التى تعالج اساسا السياسات المحلية وكان الاحجام عن اخضاع هذه البرامج الحساسة من الناحية السياسية للنظم الدولية من أهم العوامل المسئولة عن تعثر جولة أوروجواى الحالية من مفاوضات الجات.

ولكى تستطيع الجات ان تواجه طبيعة التجارة العالمية السريعة التغير يجب عليها أن تهتم بثلاث مسائل جوهرية فى اسلوب تشغيلها:

أولا: اطراف المفاوضات حيث كانت مفاوضات الجات تتم بين الحكومات وكان ذلك ناجحا عندما كان المطلوب تقليل الحواجز على السلع التجارية، ولكن فى الوقت الراهن تتعدد اطراف المفاوضات حيث تزيد الحكومات من مفاوضاتها المباشرة سواء على المستوى المحلى أو العالمى مع المؤسسات المتعددة الجنسية لمساندة الشركات المحلية فى ممارسة أنشطتها داخل الحدود القومية.

والغرض واضح من ذلك وهو خفض البطالة وزيادة ايرادات الضرائب، والوسائل ايضا واضحة فى صورة رشوة من خلال الدعم واستثمارات البنية الاساسية وممارسة ضغوط عن طريق التهديد

بإغلاق السوق بفرض رسوم ضد الاغراق ومتطلبات الموافقة المحلية وبعض الاجراءات الحمائية الاخرى.

ثانيا: التكتلات الاقليمية حيث تتغير ديناميكية المفاوضات العالمية فقد اصبحت الصراعات بين كتل معينة. وسوف يتحدد محتوى وايقاع مفاوضات التجارة المتعددة الاطراف من خلال جهود التكامل الاقليمي وستركز هذه المفاوضات على التنسيق بين نتائج الخطط المختلفة للتكامل الاقليمي وتحقيق تجانس بينها. وسوف تواصل القوى التجارية العظمى (الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية واليابان والصين) شق طريقها عبر مشاريع متعددة الاطراف ولكن الدول الاصغر سوف تسعى لعقد تحالفات مع القوى العظمى وفيما بينها كي تؤثر على نتائج المباحثات الاقليمية والمتعددة الاطراف.

ويمكن لتوسع النظم الاقليمية ان يحقق تطورا للنظام المتعدد الاطراف اذا ساعدت الاتفاقيات الاقليمية على التعجيل بالاصلاح التجارى وانشاء تكتلات من شانها تكثيف عمليات التحرير المتعددة الاطراف. وتسعى الجات حاليا لتحقيق هذا الهدف ولكنها تعانى من ثلاثة عيوب: انها تسمح باستثناءات كبيرة فى القطاعات مثل (الزراعة)، تتغاضى عنها بالتاثيرات الضارة بالتجارة والاستثمارات الناجمة عن قيود التصدير وتدابير الحماية والاغراق، وتسمح بفرض قيود تمييزية على قواعد اقليمية.

هذا فضلا عن ان الجات فشلت فى التاثير على الاتفاقيات الاقليمية بعد توقيعها عندما اثرت شروطها او قواعدها على دخول موردى دول العالم الثالث الاسواق العالمية.

والمطلوب اغلاق الثغرات الموجودة فى قواعد التجارة للتاكد من ان الاتفاقيات الاقليمية لاتؤثر على التزامات نظام التجارة متعددة الاطراف. ثالثا التنسيق بين السياسات المختلفة حيث اظهرت تجارب العقد الماضى كيف ان قصور التنسيق بين وزارة التجارة والمالية يمكن ان يوسع من محيط الدائرة المفرغة للحماية التجارية فقد تشكل العملات ضغوطا تزيد على القيود التجارية، ويعد فائض الحساب التجارى الضخم الذى تتمتع به اليابان خير نموذج على ان عدم الاتزان الهائل فى سياسات الاقتصاد الكلى يمكن ان تنجم عنه ضغوط حمائية.

ولذلك يجب وضع سياسات التجارة الدولية والسياسة النقدية بصورة متزامنة جيدة لتجنب اى تأثير عكسى على الاقتصاد الجزئى بسبب اضطرابات الاقتصاد الكلى.

والروابط بين السياسة التجارية والنقدية واضحة ولكنها غير مطبقة بصورة جيدة لاسباب بيروقراطية سواء فى سياسات الحكومات الاقليمية أو فى قواعد المؤسسات الدولية. وقد ادرك اعضاء الجات ضرورة العمل على توثيق الروابط التجارية والنقدية والمطلوب هنا إجراء مزيد من التنسيق الجيد بين السياسة النقدية والتجارية داخل الحكومات وبين المؤسسات الدولية لمنع حدوث أى خلل فى سياسات الاقتصاد الكلى قد تزيد من الضغوط على حرية التجارة.

وبعد ان تحولت الجات الى منظمة تجارية متعددة الاطراف يجب ان تعمل على اعادة هيكلتها لتقوية نظام التجارة العالمية الذى يحتاج الى اصلاح من خلال احداث تغيرات جذرية فى القواعد التجارية لمواجهة التحديات المذكورة آنفا.ويجب على نظام التجارة ان يركز اهتمامه من جديد على سياسات الحكومة تجاه التعاون متعدد الاطراف ووضع القواعد اللازمة لمنع المنافسات المدعومة عن الشركات الصناعية، ويجب ان تركز هذه الجهود على تطوير قواعد استثمارية شاملة تشمل نظم استخدام حوافز الاستثمار والتسعير.

ومن الضرورى ان تسعى الجات ايضا للتنسيق بين سياسات المنافسة الوطنية والاقليمية بحيث يمكن معالجة الممارسات العنيفة من المنبع بدلا من اتخاذ اجراءات ضد الاغراض حيالها.

وبالنسبة لتدابير التجارة الاقليمية على الجات ان تواصل دعمها ومراقبتها للاحتياجات المتعددة الاطراف وان تضمن تنفيذ الاتفاقيات الاقليمية تبعا لمضمون وروح التزامات الجات، وان تراقب عملية اكتمال الاتفاق النهائى لهذه الاتفاقيات حتى تتاكد من عدم ظهور اية عواقب عكسية تؤثر على المصالح التجارية لبلدان العالم الثالث.

هنا يتحتم التحالف بين الجات وصندوق النقد الدولى، بحيث يتركز هذا التحالف الاستراتيجى بين الجات والصندوق على توحيد جهودهما



بقلم: جيفرى شوت

أستاذ الاقتصاد فى معهد الاقتصاد الدولى ـ واشنطن

عن مجلة : انترناشيونال ايكونوميك انسايت ـ اكتوبر ١٩٩٣

لتشجيع النمو الاقتصادى والتجارة العالمية المفتوحة ونظام المدفوعات.

وفى البداية يجب التنسيق بين الجات والصندوق بشأن المشاكل النقدية والتجارية وتأثيرها على صياغة السياسات الاقتصادية سواء على المستوى القومى أو العالمى.

ومن الضرورى ايضا ان يتعاونا فى وضع تقرير سنوى مشترك بينهما بصدد الروابط التجارية والمالية بهدف خدمة اجتماعاتهما المشتركة ونشره لابلاغ الجهات المعنية بالتطورات الحادثة.

ويسعى هذا التحالف الاستراتيجى بينهما لتقوية الخبرات التجارية والنقدية بين اعضاء الهيئتين مما يساعد فى تيسير عمليات المفاوضات وعقد الاتفاقيات التجارية (ولاسيما فى قطاع الخدمات المالية).

وهذه المسئوليات المشتركة ستكون لها اهمية خاصة فى حل المشاكل التجارية والنقدية المتشابكة التى تواجه الاعضاء الجدد فى الجات والصندوق ولاسيما تلك الدول التى تخلصت من الحكم الشيوعى بعد عقود طويلة. ولدعم هذه الجهود المشتركة بين الهيئتين يجب عليهما تطوير عملياتهما وان يضعا معا التزامات جديدة على الدول التى تتمتع «بفائض مزمن» لتعجيل عملية التحرير التجارى.

وحيث ان هناك تداخلا كبير بين اهداف نظامى المدفوعات والتجارة العالمية فإن الخبرة الناتجة من الجهود التعاونية بين الصندوق والجات ستضمن ان جهود الصندوق تسير موازية لجهود الجات وفى النهاية فإن التحديات التى تواجه بيترسترلاند رئيس الجات الجديد هى نفسها التحديات التى تواجه أى رئيس مؤسسة تكنولوجية رفيعة المستوى فى الوقت الحالى وهذه التحديات تكمن فى إعادة الهيكلة وتطوير العمليات والبحث عن حليف استراتيجى لتحقيق اهداف عالمية. وفى هذه الحالة فإن الحليف الواضح هو صندوق النقد الدولى، فهل حان وقت عقد هذا التزاوج ام مازال حلما بعيد المنال؟



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ اكتوبر ١٩٩٢

اقتصاد عالمي

خوفا من منافسة هوليوود

مطالب أوروبية باستبعاد السينما من «جات»

□ بروكسل - خاص:

اعرب مسئولون فى المفوضية الأوروبية عن أملهم فى حماية مصالح صناعة السينما والتليفزيون الأوروبية فى محادثات الجات. وقال هؤلاء المسئولون انهم يسعون لإقناع الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف المتفاوضة فى «الجات» بقبول اللوائح الداخلية والدعم الذى تقدمه الحكومات لهذا القطاع فى أوروبا ويقولون انه من الممكن تحقيق ذلك فى اتفاقية تجارة الخدمات التى يجرى التفاوض بشأنها فى إطار الجات.

وكان منتجو الأفلام والبرامج وكل العاملين فى هذه الصناعة فى أوروبا قد اعربوا عن مخاوفهم من ان يؤدى إدخال صناعتهم ضمن اتفاقية تجارة الخدمات الى الإطاحة تماما بهذه الصناعة.

غير أن أغلب دول المجموعة الأوروبية وكذلك المفوضية الأوروبية ترى ان ذلك قد يعرض المجموعة الأوروبية لاجراءات مضادة، وانه يمكن إدخالها فى الاتفاقية مع معاملتها معاملة خاصة. وكان بيتر سوزرلاند مدير عام الجات قد فند دعاوى صناعة السينما والتليفزيون الأوروبية بأن اتفاق الجات سوف يطيح بهذه الصناعة، وقال ان هذه الدعاوى تقوم على سوء تفاهم كبير لأن اتفاقية تجارة الخدمات التى يجرى التفاوض بشأنها حاليا لا تدعو الى إلغاء اللوائح الداخلية المتعلقة بهذه الصناعة، كما لا تمنع الحكومات من تمويل أو دعم انتاج الافلام وغيرها من البرامج المرئية والمسموعة.

وكانت الولايات المتحدة قد طالبت بأن يتم إلغاء نظام الحصص المعمول به فى أوروبا بمقتضى قانون المجموعة الصادر فى ١٩٨٩ بفرض سياسة الاكتفاء من البرامج السينمائية والتليفزيونية المنتجة فى أوروبا على محطات التليفزيون الأوروبية، لكن فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية تحتج بأن نظام الحصص هذا ضرورى للمحافظة على الثقافة والقيم الأوروبية فى مواجهة خطر اكتساح انتاج هوليوود للسوق العالمية نظرا لامكاناتها الهائلة فى الانتاج.

وتعتبر صناعة السينما والتليفزيون الامريكية ثانى أكبر صناعة تصديرية بعد صناعة الطائرات، وهى تدر أرباحا سنوية تقدر بحوالى ٤٠ مليار دولار وتمثل حوالى ٤٠٪ من السوق العالمية، وقد وصلت قيمة صادرات هذه الصناعة الى المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٢ حوالى ٣,٦ مليار دولار، بينما بلغت قيمة صادرات المجموعة من الافلام والمواد المذاعة الى السوق الامريكية فى نفس العام ٢٨٨ مليون دولار فقط.



اليابان تبحث اقتراحا أمريكيا بفتح سوق الانشاءات للشركات الأجنبية

□ طوكيو-رويتر:

تدرس طوكيو باهتمام اقتراح الولايات المتحدة بأن تقوم اليابان بفتح صناعة الانشاءات اليابانية أمام الشركات الأجنبية اعتبارا من أول نوفمبر القادم، ولكن «كوزو اجاراش» وزير الانشاءات اليابانى ذكر انه لا يستطيع ان يحدد مدى التقدم الذى يمكن أن تتوقعه الولايات المتحدة بخصوص هذا الموضوع لكن هناك تقدما حول تفكيرنا فى هذا الشان.

وكانت الولايات المتحدة قد انتقدت مرارا اليابان لانحيازها ضد الشركات الأجنبية فى عقود مشروعات الانشاءات العامة، واقترحت واشنطن ان تقوم اليابان بتنفيذ ٤ خطوات لفتح سوق الانشاءات لديها. وحذرت من انها سوف تحد من المشاركة اليابانية فى مشروعات الاعمال العامة فى الولايات المتحدة اذا لم تنفذ طوكيو مطالبها بحلول أول نوفمبر القادم.

وقال «اجاراش» ان اليابان تدرس تنفيذ خطوة أو خطوتين من التى اقترحتها الولايات المتحدة التى أبلغت اليابان انها سوف تمضى فى طريق العقوبات اذا لم تقبل طوكيو تنفيذ مقترحاتها بالكامل.

وتتضمن مطالب الولايات المتحدة ان تجرى طوكيو مناقصات مفتوحة أمام جميع الشركات اليابانية والاجنبية بالنسبة لأعمال الانشاءات العامة، وان تغير نظام مناقصاتها الحالى الذى ينحاز لصالح الشركات اليابانية. وتجرى فى الوقت الحاضر مباحثات بين اليابان والولايات المتحدة حول موضوعات تجارية متعددة فى طوكيو، ولكن لم يحدد بعد موعد للمباحثات حول موضوع الانشاءات.

المكسيك تخفض الضرائب على فوائد القروض الأجنبية

□ لندن-خاص:

قامت الحكومة المكسيكية بتخفيض الضرائب التى تسددها الشركات المحلية عن فوائد القروض التى تحصل عليها من البنوك الأجنبية. وذكرت «الفاينانشيال تايمز» ان هذه الخطوة سوف تقلل من تكلفة التمويل بالعملات الاجنبية. وان تزيد من معدل التدفقات الرأسمالية الى المكسيك. وقال خبراء مكسيكيون ان هذا التخفيض سيضع ضغوطا على البنوك المكسيكية لتخفيض معدلات الفائدة، ولكنه لن يؤثر على السندات التى تصدرها الشركات المكسيكية والتى تتمتع بالاعفاء من الضرائب.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات: جذور الخلاف التجارى بين أمريكا المجموعة الأوروبية

■ أحمد فاضل ★■

تابع القارىء العربى فى الآونة الأخيرة أنباء الخلاف بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنظيم المبادلات التجارية بينهما فى إطار منظمة الجات.

ان جذور المشكلة بين هذين الكيانين الاقتصاديين المتشابهين من حيث القدرات والثروات بل وعدد السكان تبدو خافية على الكثيرين، ولكن من خلال عرض مبسط لأرقام النشاط الاقتصادى للجانبين سيتاح لنا ان نتفهم المطالب الأوروبية — والفرنسية بصفة خاصة — والتى تتمثل ببساطة فى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل والحد عن حصول الشريك الأمريكى على ميزات ومعاملة تفضيلية على حساب الأوروبيين الذين يعانون بالفعل من صعوبات اقتصادية.

يمكننا أن نشير مثلا فى سبيل توضيح الصورة للقارىء الى حقائق منها ان الدين العام لدول المجموعة يفوق بكثير مثيله فى الولايات المتحدة، اذ يبلغ ٣٨٠٠ مليار دولار مقابل ٣٣٠٠ مليار دولار على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى. وبمقارنة هذا الدين بالنسبة للناتج القومى الاجمالى، نجد ان الدين الأمريكى يظل نسبيا متواضعا بالمقارنة بمثيله فى أوروبا «٥٨٪ مقابل ٦٢٪» كما ان مقدار العجز فى الميزانية الفيدرالية يبلغ ١٧٠ مليار دولار أى ٣٪ من الناتج القومى الاجمالى، بينما يبلغ العجز فى الميزانية لدى الأوروبيين ٢٧٨ مليار دولار أى بنسبة ٤,٣٪. ولا يزال حجم العجز فى ميزانية أوروبا يفوق العجز الأمريكى للعام العشرين على التوالى.

ولا يتوقف الضرر الذى تعانى منه أوروبا نتيجة اختلال التوازن فى العلاقات التجارية عند هذا الحد اذ انه — وفقا لأبحاث معهد الدراسات الاقتصادية لأرباب الاعمال الفرنسيين — يتم تمويل العجز الامريكى من خلال فوائض المؤسسات الأهلية والهيئات الاجتماعية فى حين يمول العجز الأوروبى بواسطة الاقتراض الداخلى على حساب الادخار. فتكون النتيجة انخفاض الاستثمار وزيادة أسعار الفائدة بدرجة تفوق معدلات النمو. وبذلك يتراكم الدين عاما بعد عام، وهو وضع سيىء لأوروبا ككل، وان كان الوضع أقل خطورة بعض الشىء بالنسبة لفرنسا التى سجلت فى عام ١٩٩٢ اقل معدلات الدين العام فى أوروبا «٣٢٠٠ مليار فرنك منها ٢٠٠٠ مليار دينا حكومياء.

ومما لا شك فيه ان استمرار تضخم العجز لدى الجانبين الاوروبى والامريكى يؤثر سلبا على معدلات النمو العالمى ولاسيما لدى دول العالم الثالث، ولكن الأرقام التى أشرنا اليها أنفا توضح بلا أدنى شك أى الجانبين احق وأولى بالمعاملة المتميزة. والآن دعونا نعرض بعض أمثلة للنشاطات الاقتصادية التى منحت خلالها أوروبا تفضيلات للولايات المتحدة، خاصة من خلال الجات، دون الحصول على معاملة مماثلة من قبل الولايات المتحدة. وبالنسبة للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية، التى تمثل فى الوقت الراهن محور التوتر بين الجانبين، قبلت أوروبا من قبل تخفيض الدعم الموجه للانتاج الزراعى بنسبة ٥٠٪ وتخفيض الاراضى المستغلة فى اغراض



الزراعة بنسبة ١٥٪. وها هي اليوم مطالبة بمقتضى مشروع اتفاق «بلير هاوس» بتحديد حجم الصادرات الزراعية الأوروبية المدعمة، الامر الذى تعترض عليه فرنسا بصفة خاصة اذ انه لا يطبق مبدا المعاملة بالمثل. ولكن مشكلة المنتجات الزراعية ليست إلا قمة جبل الثلج لأنها لا تمثل سوى ١٠٪ من حجم التجارة العالمية. فلننتقل الى مجال المال والمصارف مثلا، فى هذا الحقل اقامت أوروبا نظاما مصرفيا تفضيليا لصالح الدول غير الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية يتمثل خاصة فى منح المصارف الأجنبية التى تعمل فى احدى بلدان المجموعة «جواز سفر أوروبيا» يتيح لها إنشاء فروع فى أى من الدول الأخرى الأعضاء، فى حين انه على الجانب الآخر من الأطلنطى، تجد المصارف الأوروبية صعوبات كبيرة وسلسلة طويلة من الاجراءات واجبة الاتباع لافتتاح فرع لها فى ولاية أمريكية اخرى غير الولاية المقام فيها المركز الرئيسى لهذا المصرف. هنا ايضا يظهر بوضوح عدم التعامل بشكل متكافىء بين أوروبا والولايات المتحدة. وبالنسبة لصادرات الصلب، فان المشكلة لا تقل تعقيدا اذ زادت الولايات المتحدة بين ليلة وضحاها بحجة قيام الأوروبيين بدعم المنتجين ولحماية صناعاتها من المنافسة مثل Bethleem, USX Steel ـ الرسوم الجمركية على المنتجات الأوروبية من الصلب بنسبة ٢٦٪ «بالنسبة للصلب الفرنسى» وهذا يعنى بالنسبة لأوروبا زيادة تكلفة هذه السلعة بمقدار خمسة مليارات فرنك لتصيب فى الصميم أضخم المنتجين مثل Usinor.

ومن المدهش ان تفتح أوروبا أسواقها على مصراعيها أمام المنتجات الأمريكية فى مجال الاتصالات اللاسلكية، دون أية ضمانات للمعاملة بالمثل، فى حين تتخذ الولايات من الاجراءات الحمائية ـــ مثل فرض الرسوم الجمركية وإغلاق الأسواق. ففى الوقت الذى تسمح فيه بروكسل للشركات الأمريكية بتقديم عطاءات للفوز بصفقات قيمتها مليارات الدولارات مع إعطاء الشركات الأوروبية هامشا تفضيليا ضئيلا لا يتجاوز ٣٪ بالنسبة لأسعار الأمريكيين، فإن الولايات المتحدة تتسامح مع منتجيها بالنسبة لفارق أسعار يتراوح بين ٦٪ و٢٥٪ بل ان بعض الشركات المنتجة الأمريكية هى نفسها المنفذة اى المستهلكة مثل شركة AT&T وبالتالى فإن السوق الأمريكية أصبحت مغلقة يصعب اختراقها بينما أصبح المنتجان العالميان رقم «١» Alcatel ورقم «٢» Semens لا يتحكمان سوى فى ٥٠٪ من السوق الأوروبية.

☆المسئول الاعلامى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٣

الملف الزراعي يعوق مساعي التفاهم بين فرنسا وأمريكا

بالادور يحاول الخروج من المأزق وعينه على انتخابات الرئاسة

□ باريس ـ **مصطفى مرجان:**

« لو كان الاوروبيون والامريكيون تفاوضوا على اتفاقية بلير هاوس مثلما فعل الاسرائيليون والفلسطينيون بالنسبة «لغزة ـ اريحا» لما تدهور الامر مثلما هو الآن» بهذه العبارة علق الرئيس الفرنسي السابق فاليرى جيسكار ديستان الوضع الذى وصلت اليه المفاوضات الأوروبية الامريكية الخاصة برفع الحدود وبرفع الدعم عن المنتجات الفرنسية من الغلال. وقد صرح بهذه العبارة إثر خروجه من مكتب رئيس الوزراء ادوارد بالادور.

كان ادوارد بالادور قد أعلن فى نهاية الاسبوع الماضى انه سيستشير مختلف القطاعات الوطنية فى فرنسا ليستطلع رايها فيما يجب اتخاذه من اجراءات إزاء رفض الولايات المتحدة إعادة النقاش فى اتفاقية بلير هاوس التى تفرض على فرنسا ان تقلل من مساحتها الزراعية المخصصة للحبوب وخاصة القمح والذرة وتفرض فى الوقت ذاته على اوروبا ان تفتح حدودها بلا اى عوائق جمركية أمام المنتجات الامريكية من هذه الحبوب ومنتجاتها الفرعية.

ويمكن القول بأن الجماعات والقيادات الحزبية والفكرية التى استشارها ادوارد بالادور فى اليومين الاخيرين أعطته تأييدا كاملا حتى وان كانت هناك بعض التفاصيل المختلفة بين هؤلاء وأولئك. والثابت اذن ان فرنسا تقف مرة أخرى وراء رئيس الوزراء الذى قال صراحة يوم الاثنين ان بلاده لن تغير موقفها مالم يتغير الموقف الأمريكى.

رغم ذلك هناك تخوف حقيقى من وصول الأزمة الى مرحلة لا رجعة فيها اذ يعنى ذلك الاضرار بالوحدة الاوروبية وانعزال فرنسا عن بقية بلدان العالم فى مفاوضات الجات. ولذلك يسعى بعض المسئولين الى تخفيف حدة هذا التوتر بالدعوة الى مد أجل تاريخ إنهاء المفاوضات وهو ١٥ ديسمبر القادم. ولكن العقلاء، ومن بينهم جيسكار ديستان، يقولون انه اذا كان من الممكن تصور تأجيل هذا التاريخ النهائى فلا يجب نسيان ان اوروبا هى التى حددت هذا التاريخ وبالتالى لابد من احترامه ولابد بالتالى من السعى حثيثا الى اتمام هذه المفاوضات مع نهاية العام.

وبطريقته البراجماتية التى اشتهر بها يقسم جيسكار ديستان المشكلة الى عدة أجزاء او جوانب حتى يسهل علاجها. يقول على سبيل المثال ان أول خطأ أدى الى تدهور المفاوضات الاوروبية ـ الامريكية هو الضجة الاعلامية الدائرة الآن على ضفتى الاطلنطى. ويقول ان الهدف الآن يجب ان يكون هو استمرار المفاوضات اذ ليس هناك حل الا من خلال التفاوض ودون ضجة اعلامية تماما مثلما فعل الفلسطينيون والاسرائيليون. ويضيف قائلا ان الملف الزراعى بالغ الاهمية، ولا شك، ولكنه ليس الملف الاشكالى الوحيد بين أوروبا والولايات المتحدة فهناك أيضا ملف تبادل المنتجات الصناعية والخدمات والانتاج الفكرى والعلمى، ويضيف أخيرا ان مفاوضات الجات لا تختص بأوروبا والولايات المتحدة وحدهما بل تختص أيضا بـ١٠٧ دول أعضاء فى هذه المفاوضات. بما يعنى موضوعيا ان فرنسا تملك ٥٠٪ من فرص الخروج من هذه الازمة اذا نزعت الهالة الدرامية التى أحيط بها الملف الزراعى واذا وسعت دائرة النقاش بما يشمل الأعضاء الآخرين فى اتفاقية الجات.

وحقيقة الأمر، ان اتفاقية «بلير هاوس» أصبحت مشكلة فرنسية ـ فرنسية انها أول امتحان دولى عسير يواجهه ادوارد بالادور بعد سلسلة الانتصارات الشعبية التى تجعل منه اليوم مرشحا لرئاسة الجمهورية فى مايو ١٩٩٥. ويقول البعض ان السبب الذى حدا برئيس الوزراء الى استطلاع الاحزاب والنقابات والمثقفين فيما يجب عمله اذا استمر الامريكيون على رفضهم، هو بالتحديد ادراكه ان مختلف القطاعات السياسية فى الاغلبية والمعارضة على حد سواء لن تسعد بنجاحه فى هذا الامتحان العسير وانه، أى بالادور، لم يقدم على هذا الاستطلاع إلا لكى يدرك كل طرف نصيبه ومسئوليته فى القرار الاخير الذى ستتخذه الحكومة بقبول أو رفض الطلبات الامريكية وما يستتبعه ذلك من نتائج بالنسبة لفرنسا وبالنسبة لاوروبا حتى لا يعاب عليه فيما بعد انه اتخذ القرار وحده.

لعبة بالغة الدقة والحساسية ولاشك ان جيسكار ديستان بتجربته السابقة كرئيس جمهورية هو أول من أدرك مناورة بالادور فكان رده ان فرصة نجاح الحكومة فى التوصل الى حل هى ٥٠٪ بما يعنى انه يرد الكرة الى صاحبها، خاصة ان بالادور أعلن يوم الأحد الماضى انه لا يشعر بأى ضيق فى التعايش مع رئيس جمهورية اشتراكى، وانه لا يعتبر نفسه فى وضع مؤقت أو فى مرحلة انتقالية الى حين حلول موعد الانتخابات الرئاسية وان ما يهمه فى الشهور العشرين القادمة

ان يحقق مصلحة فرنسا



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ ٢ اغسطس ١٩٩٢

والفرنسيين، وانه لن يتنصل من مسئولياته وهذه كلها عبارات تشير بشكل صريح الى انه سيرشح نفسه لرئاسة الجمهورية.

لكن هذا الجانب «الفرنسي» من اشكالية الجات، رغم أهميته، لا يقلل فى شيء من خطورة العلاقات الفرنسية الامريكية، ولقد بدأ اليوم عرض فيلم «جوارسيك بارك» فى ٤٥٠ صالة فرنسية وقنوات التليفزيون لا تتحدث إلا عن فيلم سيتفن سبيلبرج والمثقفون الفرنسيون يتحدثون اليوم عن «الغزو الثقافى الامريكي» ويترك للرأى العام البسيط حرية تطبيق نموذج «جوارسيك بارك» على الملف الزراعى أو الصناعى أو الفكرى والعلمى وقليلة حقا الاصوات التى تقول ان العالم قد أصبح متداخل التبعيات ولا يمكن العودة الى الانعزالية. وقليلة أيضا الاصوات التى تقول ان «الاتفاق العام للتجارة والتعريفة الجمركية» إطار اتفاقى وضع عام ١٩٤٧ وانه لا يتواءم مع نظم التجارة الدولية القائمة اليوم، وسواء انتصرت فرنسا فى خلافها أم لم تنتصر فستظل هناك مشكلة دولية قائمة هى ضرورة تجديد بنود هذا الاتفاق بما يضمن مصالح كل الأطراف المشتركة فيه.

